



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغفلة



الرأيا  
عليكم يا صابغين

www.

www.

www.

www.

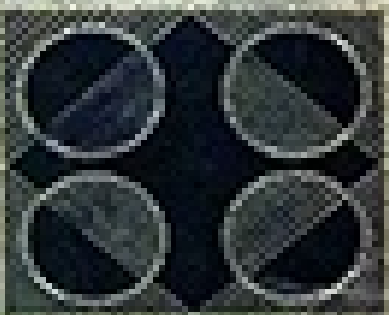
Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir



الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَنَّانِ  
الَّذِي جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا



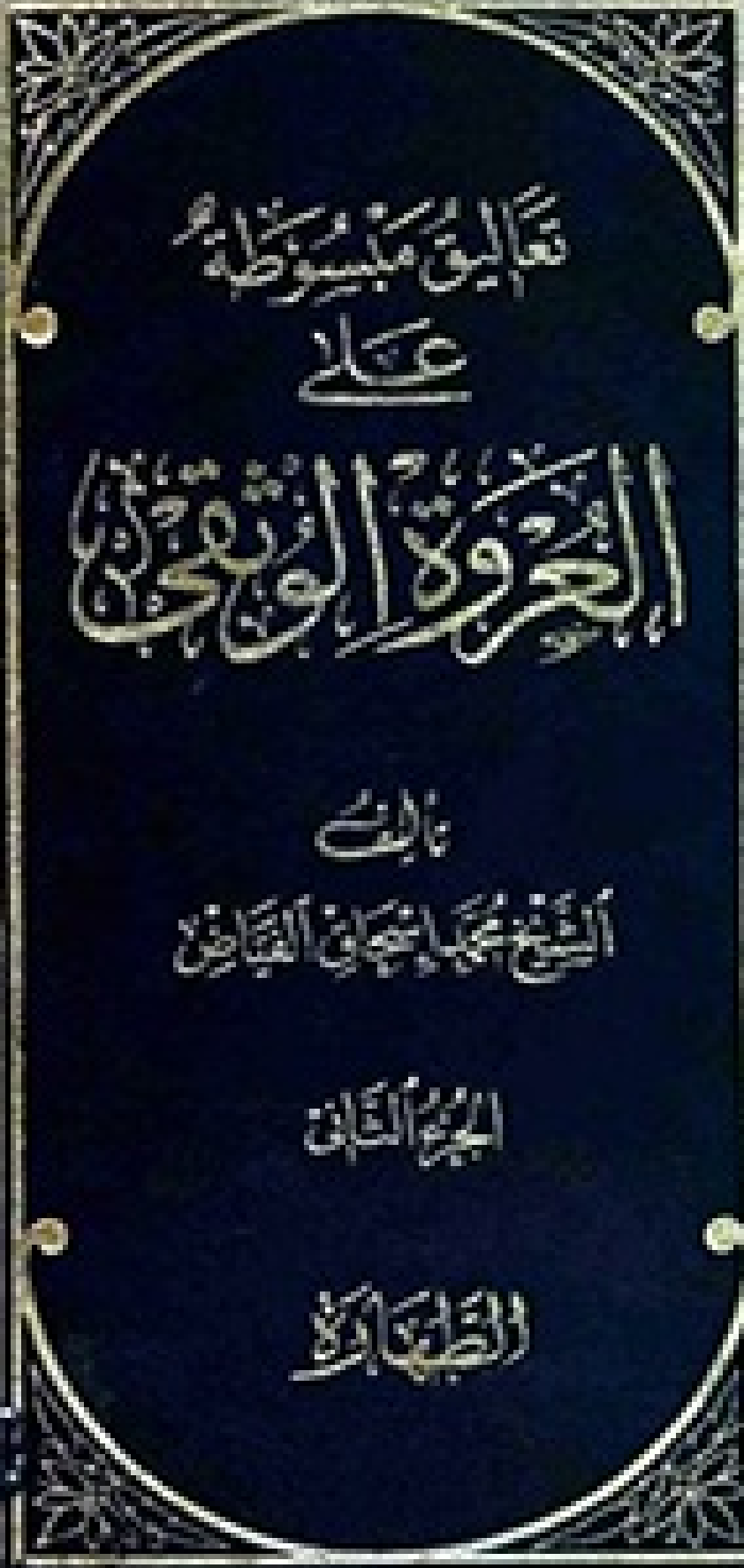
عَالِيْقِ مَبْسُوْطَةٍ  
عَلَى

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَنَّانِ  
الَّذِي جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا

بِالْحَمْدِ  
الَّذِي جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَنَّانِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَنَّانِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی

کاتب:

آیت الله شیخ محمد اسحاق فیاض

نشرت فی الطباعة:

مجهول ( بی جا ، بی نا )

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

# الفهرس

الفهرس	٥
تعاليق مبسوطه على العروه الوثقى (محمد كاظم يزدى) المجلد الثانى	٣٠
اشاره	٣٠
تممه كتاب الطهاره	٣٠
فصل فى الأغسال	٣٦
و الواجب منها سبعة	٣٦
اشاره	٣٦
مسأله ١: النذر المتعلق بغسل الزياره و نحوها يتصور على وجوه	٣٦
فصل فى غسل الجنابه	٣٨
اشاره	٣٨
و هى تحصل بأمرين	٣٨
الأول: خروج المنى	٣٨
الثانى: الجماع	٣٩
مسأله ١: إذا رأى فى ثوبه منيا و علم أنه منه و لم يغتسل بعده وجب عليه الغسل	٤٠
مسأله ٢: إذا علم بجنابه و غسل و لم يعلم السابق منهما وجب عليه الغسل	٤٠
مسأله ٣: فى الجنابه الدائر بين شخصين لا يجب الغسل على واحد منهما	٤١
مسأله ٤: إذا دارت الجنابه بين شخصين لا يجوز لأحدهما الاقتداء بالآخر	٤١
مسأله ٥: إذا خرج المنى بصوره الدم وجب الغسل أيضا	٤٢
مسأله ٦: المرأة تحتلم كالرجل	٤٢
مسأله ٧: إذا تحرك المنى فى النوم عن محله بالاحتلام و لم يخرج إلى خارج لا يجب الغسل	٤٢
مسأله ٨: يجوز للشخص إجناب نفسه	٤٣
مسأله ٩: إذا شك فى أنه هل حصل الدخول أم لا؟	٤٣
مسأله ١٠: لا فرق فى كون إدخال تمام الذكر أو الحشفه موجبا للجنابه بين أن يكون مجردا أو ملفوفا بوصله أو غيرها	٤٣
مسأله ١١: فى الموارد التى يكون الاحتياط فى الجمع بين الغسل و الوضوء الأولى أن ينقض الغسل بناقض من مثل البول و نحوه ثم يتوضأ	٤٤
فصل فى ما يتوقف على الغسل من الجنابه	٤٥
فصل فى ما يحرم على الحنب	٤٦

- مسأله ١: من نام في أحد المسجدين و احتلم أو أجنب فيهما ..... ٤٧
- مسأله ٢: لا فرق في حرمه دخول الجنب في المساجد بين المعمور منها و الخراب ..... ٤٧
- مسأله ٣: إذا عين الشخص في بيته مكانا للصلاه و جعله مصلى له لا يجرى عليه حكم المسجد ..... ٤٨
- مسأله ٤: كل ما شك في كونه جزءا من المسجد من صحنه و الحجرات التي فيه و منارته و حيطانه و نحو ذلك لا يجرى عليه الحكم ..... ٤٨
- مسأله ٥: الجنب إذا قرأ دعاء كميل الأولى و الأحوط أن لا يقرأ منه (أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ) ..... ٤٨
- مسأله ٦: الأحوط عدم إدخال الجنب في المسجد ..... ٤٩
- مسأله ٧: لا يجوز أن يستأجر الجنب لكنس المسجد في حال جنابته ..... ٤٩
- مسأله ٨: إذا كان جنبا و كان الماء في المسجد يجب عليه أن يتيمم و يدخل المسجد ..... ٥٠
- مسأله ٩: إذا علم اجمالا جنابه أحد الشخصين لا يجوز له استنجارهما و لا استنجار أحدهما لقراءه العزائم أو دخول المساجد ..... ٥٣
- مسأله ١٠: مع الشك في الجنابه لا يحرم شيء من المحرمات المذكوره ..... ٥٤
- فصل في ما يكره على الجنب ..... ٥٤
- فصل في كيفية الغسل و أحكامه ..... ٥٥
- و له كفتان ..... ٥٦
- الأولى: الترتيب ..... ٥٦
- الثانية: الارتماس ..... ٥٧
- مسائل في أحكام غسل الجنابه ..... ٥٨
- مسأله ١: الغسل الترتيب أفضل من الارتماسي ..... ٥٨
- مسأله ٢: قد يتعين الارتماسي ..... ٥٨
- مسأله ٣: يجوز في الترتيب أن يغسل كل عضو من أعضائه الثلاثه بنحو الارتماس ..... ٥٨
- مسأله ٤: الغسل الارتماسي يتصور على وجهين ..... ٥٩
- مسأله ٥: يشترط في كل عضو أن يكون طاهرا حين غسله ..... ٥٩
- مسأله ٦: يجب اليقين بوصول الماء إلى جميع الأعضاء ..... ٦٠
- مسأله ٧: إذا شك في شيء أنه من الظاهر أو الباطن يجب غسله ..... ٦٠
- مسأله ٨: ما مر من أنه لا يعتبر الموالاه في الغسل الترتيبى إنما هو فيما عدا غسل المستحاضه و المسلوس و المبطون ..... ٦١
- مسأله ٩: يجوز الغسل تحت المطر و تحت الميزاب ترتيبا لا ارتماسا ..... ٦٢
- مسأله ١٠: يجوز العدول عن الترتيب إلى الارتماس في الأثناء و بالعكس ..... ٦٢

- مسألة ١١: إذا كان حوض أقل من الكر يجوز الاغتسال فيه بالارتماس مع تطهارة البدن ٦٢
- مسألة ١٢: يشترط في صحة الغسل ما مر من الشرائط في الوضوء ٦٣
- مسألة ١٣: إذا خرج من بيته بقصد الحمام والغسل فيه فاغتسل بالداعي الأول ٦٤
- مسألة ١٤: إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل وبعد ما خرج شك في أنه اغتسل أم لا ٦٥
- مسألة ١٥: إذا اغتسل باعتقاد سعه الوقت فتبين ضيقه وأن وظيفته كانت هي التيمم ٦٥
- مسألة ١٦: إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجره للحمامي فغسله باطل ٦٦
- مسألة ١٧: إذا كان ماء الحكام مباحا لكن سخن بالحطب المغصوب لا مانع من الغسل فيه ٦٧
- مسألة ١٨: الغسل في حوض المدرسة لغير أهله مشكل ٦٧
- مسألة ١٩: الماء الذي يسيلونه يشكل الوضوء والغسل منه ٦٨
- مسألة ٢٠: الغسل بالمتزر الغصبي باطل ٦٨
- مسألة ٢١: ماء غسل المرأة من الجنابه والحيض والنفاس وكذا أجره تسخينه إذا احتاج إليه على زوجها على الأظهر ٦٨
- مسألة ٢٢: إذا اغتسل المحنّب في شهر رمضان أو صوم غيره أو في حال الإحرام ارتماسا نسيانا لا يبطل صومه ولا غسله ٦٨
- فصل في مستحبات غسل الجنابه ٦٩
- مسألة ١: يكره الاستعانة بالغير في المقدمات القريبه ٧٠
- مسألة ٢: الاستبراء بالبول قبل الغسل ليس شرطا في صحته ٧٠
- مسألة ٣: إذا اغتسل بعد الجنابه بالإنزال ثم خرج منه رطوبه مشتبهه بين البول والمنى ٧٠
- مسألة ٤: إذا خرجت منه رطوبه مشتبهه بعد الغسل وشك في أنه استبرأ بالبول أم لا ٧١
- مسألة ٥: لا فرق في جريان حكم الرطوبه المشتبهه بين أن يكون الاشتباه بعد الفحص والاختبار أو لأجل عدم إمكان الاختبار ٧١
- مسألة ٦: الرطوبه المشتبهه الخارجه من المرأة لا حكم لها ٧١
- مسألة ٧: لا فرق في ناقضيه الرطوبه المشتبهه الخارجه قبل البول بين أن يكون مستبرئا بالخرطاط أم لا ٧٢
- مسألة ٨: إذا حدث بالأصغر في أثناء غسل الجنابه الأقوى عدم بطلانه ٧٢
- مسألة ٩: إذا أحدث بالأكبر في أثناء الغسل ٧٢
- مسألة ١٠: الحدث الأصغر في أثناء الأغسال المستحبه أيضا لا يكون مبطلا لها ٧٤
- مسألة ١١: إذا شك في غسل عضو من الأعضاء الثلاثة أو في شرطه ٧٤
- مسألة ١٢: إذا ارتمس في الماء بعنوان الغسل ثم شك في أنه كان ناويا للغسل الارتماسي ٧٥
- مسألة ١٣: إذا انغمس في الماء بقصد الغسل الارتماسي ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منغسل ٧٥
- مسألة ١٤: إذا صلى ثم شك في أنه اغتسل للجنابه أم لا ٧٦

- مسأله ١٥: إذا اجتمع عليه أغسال متعدده ..... ٧٧
- مسأله ١٦: الأقوى صحه غسل الجمعة من الجنب و الحائض ..... ٧٨
- مسأله ١٧: إذا كان يعلم إجمالاً أن عليه أغسالا لكن لا يعلم بعضها بعينه ..... ٧٨
- فصل فى الحيض ..... ٧٩
- اشاره ..... ٧٩
- مسائل ..... ٧٩
- مسأله ١: إذا خرج ممن شك فى بلوغها دم و كان بصفات الحيض يحكم بكونه حيضا ..... ٧٩
- مسأله ٢: لا فرق فى كون اليأس بالستين أو الخمسين بين الحره و الأمه و حار المزاج و بارده و أهل مكان و مكان ..... ٨٠
- مسأله ٣: لا إشكال فى أن الحيض يجتمع مع الإرضاع ..... ٨٠
- مسأله ٤: إذا انصبّ الدم من الرحم إلى فضاء الفرج و خرج منه شيء فى الخارج و لو بمقدار رأس إبرة لا إشكال فى جريان أحكام الحيض ..... ٨٠
- مسأله ٥: إذا شك فى أن الخارج دم أو غير دم أو رأته دما فى ثوبها و شكّت فى أنه من الرحم أو من غيره ..... ٨١
- مسأله ٦: أقل الحيض ثلاثه أيام و أكثره عشره ..... ٨٣
- مسأله ٧: قد عرفت أن أقل الطهر عشره، فلو رأته الدم يوم التاسع أو العاشر بعد الحيض السابق ..... ٨٦
- مسأله ٨: الحائض إما ذات العاده أو غيرها ..... ٩٢
- مسأله ٩: تتحقق العاده برؤيه الدم مرتين متماثلتين ..... ٩٢
- مسأله ١٠: صاحبه العاده إذا رأته الدم مرتين متماثلتين على خلاف العاده الاولى تنقلب عاداتها إلى الثانيه ..... ٩٤
- مسأله ١١: لا يبعد تحقق العاده المركبه ..... ٩٨
- مسأله ١٢: قد تحصل العاده بالتمييز ..... ٩٩
- مسأله ١٣: إذا رأته حيضين متواليين متماثلين مشتملين على النقاء فى البين ..... ١٠٣
- مسأله ١٤: يعتبر فى تحقق العاده العدديه تساوى الحيضين و عدم زياده إحداهما على الأخرى ..... ١٠٣
- مسأله ١٥: صاحبه العاده الوقتيه سواء كانت عدديه أيضا أم لا تترك العباده بمجرد رؤيه الدم فى العاده ..... ١٠٤
- مسأله ١٦: صاحبه العاده المستقره فى الوقت و العدد إذا رأته العدد فى غير وقتها و لم تره فى الوقت ..... ١١٠
- مسأله ١٧: إذا رأته قبل العاده و فيها و لم يتجاوز المجموع عن العشره ..... ١١٠
- مسأله ١٨: إذا رأته ثلاثه أيام متواليات و انقطع ثم رأته ثلاثه أيام أو أزيد ..... ١١٠
- مسأله ١٩: إذا تعارض الوقت و العدد فى ذات العاده الوقتيه و العدديه ..... ١٢١
- مسأله ٢٠: ذات العاده العدديه إذا رأته من العدد و لم يتجاوز العشره فالمجموع حيض ..... ١٢٣
- مسأله ٢١: إذا كانت عاداتها فى كل شهر مره فرأت فى شهر مرتين مع فصل أقل الطهر و كانا بصفه الحيض فكلاهما حيض ..... ١٢٣



- مسألة ٢٢: إذا كانت عاداتها في كل شهر مره فرأت في الشهر مرتين مع فصل أقل الطهر ----- ١٢٤
- مسألة ٢٣: إذا انقطع الدم قبل العشرة ----- ١٢٤
- مسألة ٢٤: إذا تجاوز الدم عن مقدار العاده و علمت أنه يتجاوز عن العشرة ----- ١٣٨
- مسألة ٢٥: إذا انقطع الدم بالمره وجب الغسل و الصلاه ----- ١٣٨
- مسألة ٢٦: إذا تركت الاستبراء و صلت بطلت ----- ١٣٩
- مسألة ٢٧: إذا لم يمكن الاستبراء لظلمه أو عمی فالأحوط الغسل و الصلاه إلى زمان حصول العلم بالنقاء ----- ١٣٩
- فصل في حكم تجاوز الدم عن العشرة ----- ١٤٠
- مسألة ١: من تجاوز دمها عن العشرة ----- ١٤٠
- مسألة ٢: المراد من الشهر ابتداء رؤيه الدم إلى ثلاثين يوما ----- ١٥٢
- مسألة ٣: الأحوط أن تختار العدد في أول رؤيه الدم ----- ١٥٢
- مسألة ٤: يجب موافقه بين الشهور ----- ١٥٢
- مسألة ٥: إذا تبين بعد ذلك أن زمان الحيض غير ما اختارته ----- ١٥٢
- مسألة ٦: صاحبه العاده الوقتيه إذا تجاوز دمها العشرة في العدد حالها حال المبتدئه في الرجوع إلى الأقارب ----- ١٥٢
- مسألة ٧: صاحبه العاده العدديه ترجع في العدد إلى عاداتها ----- ١٥٣
- مسألة ٨: لا فرق في الوصف بين الأسود و الأحمر ----- ١٥٣
- مسألة ٩: لو رأت بصفه الحيض ثلاثه أيام ثم ثلاثه أيام بصفه الاستحاضه ثم بصفه الحيض خمسه أيام أو أزيد ----- ١٥٤
- مسألة ١٠: إذا تخلل بين المتصفين بصفه الحيض عشره أيام بصفه الاستحاضه ----- ١٥٤
- مسألة ١١: إذا كان ما بصفه الحيض ثلاثه متفرقه في ضمن عشره تحتاط في جميع العشرة ----- ١٥٤
- مسألة ١٢: لا بد في التمييز أن يكون بعضها بصفه الاستحاضه و بعضها بصفه الحيض ----- ١٥٥
- مسألة ١٣: ذكر بعض العلماء الرجوع إلى الأقران مع فقد الأقارب ثم الرجوع إلى التخيير بين الأعداد ----- ١٥٥
- مسألة ١٤: المراد من الأقارب أعم من الأبويني و الأبى أو الأمى فقط ----- ١٥٥
- مسألة ١٥: في الموارد التي تتخير بين جعل الحيض أول الشهر أو غيره إذا عارضها زوجها و كان مختارها منافيا لحقه ----- ١٥٥
- مسألة ١٦: في كل مورد تحيضت من أخذ عاده أو تمييز أو رجوع إلى الأقارب فتبين بعد ذلك كونه خلاف الواقع ----- ١٥٥
- فصل في أحكام الحائض ----- ١٥٦
- أحدها: يحرم عليها العبادات المشروطه بالطهاره ----- ١٥٦
- الثاني: يحرم عليها مس اسم اللّه و صفاته الخاصه ----- ١٥٦
- الثالث: قراءة آيات السجده ----- ١٥٦

- ١٥٦----- الرابع:اللبث في المساجد
- ١٥٦----- الخامس:وضع شيء فيها إذا استلزم الدخول
- ١٥٦----- السادس:الاجتياز من المسجدين
- ١٥٧----- مسأله ١:إذا حاضت في أثناء الصلاه و لو قبل السلام بطلت
- ١٥٧----- مسأله ٢:يجوز للحائض سجده الشكر
- ١٥٧----- مسأله ٣:لا يجوز لها دخول المساجد بغير الاجتياز
- ١٥٧----- السابع:وطؤها في القبل حتى بإدخال الحشفه من غير إنزال
- ١٥٨----- مسأله ٤:إذا أخبرت بأنها حائض يسمع منها
- ١٥٨----- مسأله ٥:لا فرق في حرمه وطء الحائض بين الزوجه الدائمه و المتعه و الحره و الأمه و الأجنبيه و المملوكه
- ١٥٨----- الثامن:وجوب الكفارہ بوطنها
- ١٥٩----- مسأله ٦:المراد بأول الحيض ثلثه الأول،و بوسطه ثلثه الثاني، و بآخره الثلث الأخير
- ١٥٩----- مسأله ٧:وجوب الكفارہ في الوطاء في دبر الحائض غير معلوم
- ١٥٩----- مسأله ٨:إذا زنى بحائض أو وطأها شبهه
- ١٦٠----- مسأله ٩:إذا خرج حيضها من غير الفرج
- ١٦٠----- مسأله ١٠:لا فرق في وجوب الكفارہ بين كون المرأه حيه أو ميته
- ١٦٠----- مسأله ١١:إدخال بعض الحشفه كاف في ثبوت الكفارہ على الأحوط
- ١٦٠----- مسأله ١٢:إذا وطأها بتخيل أنها أمته فبان زوجه عليه كفاره دينار،و بالعكس كفاره الأمداد
- ١٦٠----- مسأله ١٣:إذا وطأها بتخيل أنها في الحيض فبان الخلاف
- ١٦٠----- مسأله ١٤:لا تسقط الكفارہ بالعجز عنها فمتى تيسرت وجبت
- ١٦٠----- مسأله ١٥:إذا اتفق حيضها حال المقاربه و تعمد في عدم الإخراج وجبت الكفارہ
- ١٦٠----- مسأله ١٦:إذا أخبرت بالحيض أو عدمه يسمع قولها
- ١٦١----- مسأله ١٧:يجوز إعطاء قيمه الدينار
- ١٦١----- مسأله ١٨:الأحوط إعطاء كفاره الأمداد لثلاثه مساكين
- ١٦٢----- مسأله ١٩:إذا وطأها في الثلث الأول و الثاني و الثالث فعليه الدينار و نصفه و ربه
- ١٦٢----- مسأله ٢٠:ألحق بعضهم النساء بالحائض في وجوب الكفارہ
- ١٦٢----- التاسع:بطلان طلاقها و ظهارها إذا كانت مدخوله و لو دبرا
- ١٦٢----- مسأله ٢١:إذا كان الزوج غائبا و وكل حاضرا متمكنا من استعمال حالها

- مسألة ٢٢: لو طلقها باعتقاد أنها طاهره فبانت حائضا بطل ----- ١٦٢
- مسألة ٢٣: لا فرق في بطلان طلاق الحائض بين أن يكون حيضها وجدانيا أو بالرجوع إلى التمييز ----- ١٦٢
- مسألة ٢٤: بطلان الطلاق و الظهار و حرمه الوطاء و وجوب الكفاره مختصه بحال الحيض ----- ١٦٣
- العاشر: وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض للأعمال الواجبه المشروطه بالطهاره ----- ١٦٣
- مسألة ٢٥: غسل الحيض كغسل الجنابه مستحب نفسى ----- ١٦٣
- مسألة ٢٦: إذا اغتسلت جاز لها كل ما حرم عليها بسبب الحيض و إن لم تتوضأ ----- ١٦٣
- مسألة ٢٧: إذا تعذر الغسل تيمم بدلا عنه ----- ١٦٣
- مسألة ٢٨: جواز وطئها لا يتوقف على الغسل ----- ١٦٥
- مسألة ٢٩: ماء غسل الزوجه و الأمه على الزوج و السيد ----- ١٦٥
- مسألة ٣٠: إذا تيممت بدل الغسل ثم أحدثت بالأصغر لا يبطل تيممها ----- ١٦٦
- الحادى عشر: وجوب قضاء ما فات فى حال الحيض بغير الصلاه اليوميه ----- ١٦٩
- مسألة ٣١: إذا حاضت بعد دخول الوقت ----- ١٧٠
- مسألة ٣٢: إذا طهرت من الحيض قبل خروج الوقت ----- ١٧١
- مسألة ٣٣: إذا كانت جميع الشرائط حاصله قبل دخول الوقت ----- ١٧١
- مسألة ٣٤: إذا ظنت ضيق الوقت عن إدراك الركعه فتركت ثم بان السعه ----- ١٧٢
- مسألة ٣٥: إذا شككت فى سعه الوقت و عدمها وجبت المبادره ----- ١٧٢
- مسألة ٣٦: إذا علمت أول الوقت بمفاجأه الحيض وجبت المبادره ----- ١٧٢
- مسألة ٣٧: إذا طهرت و لها وقت لإحدى الصلاتين صلت الثانية ----- ١٧٢
- مسألة ٣٨: فى العشاءين إذا أدركت أربع ركعات صلت العشاء فقط ----- ١٧٣
- مسألة ٣٩: إذا اعتقدت السعه للصلاتين فتبين عدمها ----- ١٧٤
- مسألة ٤٠: إذا طهرت و لها من الوقت مقدار أداء صلاه واحده ----- ١٧٤
- مسألة ٤١: يستحب للحائض أن تتنظف و تبدل القطنه و الخرقه ----- ١٧٤
- مسألة ٤٢: يكره للحائض الخضاب بالحناء أو غيرها ----- ١٧٥
- مسألة ٤٣: يستحب لها الأغسال المندوبه ----- ١٧٥
- فصل فى الاستحاضه ----- ١٧٦
- اشاره ----- ١٧٦
- مسألة ١: الاستحاضه ثلاثه أقسام ----- ١٧٧

- مسألة ٢: إذا حدثت المتوسطه بعد صلاه الفجر لا يجب الغسل لها ..... ١٨٠
- مسألة ٣: إذا حدثت الكثيره أو المتوسطه قبل الفجر يجب أن يكون غسلهما لصلاه الفجر بعده ..... ١٨٠
- مسألة ٤: يجب على المستحاضه اختبار حالها و أنها من أى قسم ..... ١٨١
- مسألة ٥: يجب على المستحاضه تجديد الوضوء لكل صلاه ..... ١٨٦
- مسألة ٦: إنما يجب تجديد الوضوء و الأعمال المذكوره إذا استمر الدم ..... ١٨٦
- مسألة ٧: فى كل مورد يجب عليها الغسل و الوضوء يجوز لها تقديم كل منهما ..... ١٨٦
- مسألة ٨: قد عرفت أنه يجب بعد الوضوء و الغسل المبادره إلى الصلاه، لكن لا ينافى ذلك إتيان الأذان و الإقامه و الأدعيه المأثوره ..... ١٨٧
- مسألة ٩: يجب عليها بعد الوضوء و الغسل التحفظ من خروج الدم ..... ١٨٧
- مسألة ١٠: إذا قدمت غسل الفجر عليه لصلاه الليل ..... ١٨٨
- مسألة ١١: إذا اغتسلت قبل الفجر لغايه أخرى ثم دخل الوقت ..... ١٨٨
- مسألة ١٢: يشترط فى صحه صوم المستحاضه على الأحوط إتيانها للأغسال النهاريه ..... ١٨٩
- مسألة ١٣: إذا علمت المستحاضه انقطاع دمها بعد ذلك إلى آخر الوقت انقطاع براء أو انقطاع فتره تسع الصلاه ..... ١٨٩
- مسألة ١٤: إذا انقطع دمها ..... ١٨٩
- مسألة ١٥: إذا انتقلت الاستحاضه من الأدنى إلى الأعلى ..... ١٩١
- مسألة ١٦: يجب على المستحاضه المتوسطه و الكثيره إذا انقطع عنها بالمره الغسل للانقطاع ..... ١٩٣
- مسألة ١٧: المستحاضه القليله كما يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلاه ما دامت مستمره كذلك يجب عليها تجديده لكل مشروط بالطهاره ..... ١٩٤
- مسألة ١٨: المستحاضه الكثيره و المتوسطه إذا عملت بما عليها جاز لها جميع ما يشترط فيه الطهاره ..... ١٩٥
- مسألة ١٩: يجوز للمستحاضه قضاء الفوائت مع الوضوء و الغسل ..... ١٩٦
- مسألة ٢٠: المستحاضه تجب عليها صلاه الآيات و تفعل لها كما تفعل لليوميه ..... ١٩٦
- مسألة ٢١: إذا أحدثت بالأصغر فى أثناء الغسل لا يضر بغسلها على الأقوى ..... ١٩٦
- مسألة ٢٢: إذا أجنبت فى أثناء الغسل أو مست ميتا استأنفت غسلا واحدا لهما ..... ١٩٦
- مسألة ٢٣: قد يجب على صاحبه الكثيره بل المتوسطه أيضا خمسه أغسال ..... ١٩٧
- فصل فى النفاس ..... ١٩٩
- اشاره ..... ١٩٩
- مسألة ١: ليس لأقل النفاس حد ..... ٢٠٠
- مسألة ٢: إذا انقطع دمها على العشره أو قبلها فكل ما رأته نفاس ..... ٢٠٦
- مسألة ٣: صاحبه العاده إذا لم تر فى العاده أصلا و رأت بعدها و تجاوز العشره لا نفاس لها ..... ٢١٠

- مسألة ٤: اعتبر مشهور العلماء فصل أقل الطهر بين الحيض المتقدم و النفاس ----- ٢١٠
- مسألة ٥: إذا خرج بعض الطفل و طالت المده إلى أن خرج تمامه فالنفاس من حين خروج ذلك البعض إذا كان معه دم ----- ٢١٥
- مسألة ٦: إذا ولدت اثنين أو أزيد فللكل واحد منهما نفاس مستقل ----- ٢١٦
- مسألة ٧: إذا استمر الدم إلى شهر أو أزيد فبعد مضي أيام العاده في ذات العاده و العشره في غيرها محكوم بالاستحاضه ----- ٢١٦
- مسألة ٨: يجب على النفساء إذا انقطع دمها في الظاهر الاستظهار بإدخال قطنه أو نحوها و الصبر قليلا و إخراجها و ملاحظته ا ----- ٢١٧
- مسألة ٩: إذا استمر الدم إلى ما بعد العاده في الحيض يستحب لها الاستظهار ----- ٢١٧
- مسألة ١٠: النفساء كالحائض في وجوب الغسل بعد الانقطاع أو بعد العاده أو العشره في غير ذات العاده ----- ٢١٧
- مسألة ١١: كيفية غسلها كغسل الجنابه ----- ٢١٩
- فصل في غسل مس الميت ----- ٢١٩
- اشاره ----- ٢١٩
- مسألة ١: في الماس و الممسوس لا فرق بين أن يكون مما تحله الحياه أو لا كالعظم و الظفر ----- ٢١٩
- مسألة ٢: مس القطعه المبانه من الميت أو الحي إذا اشتملت على العظم يوجب الغسل ----- ٢٢٠
- مسألة ٣: إذا شك في تحقق المس و عدمه أو شك في أن الممسوس كان إنسانا أو غيره ----- ٢٢٠
- مسألة ٤: إذا كان هناك قطعان يعلم إجمالا أن أحدهما من ميت الإنسان ----- ٢٢٢
- مسألة ٥: لا فرق بين كون المس اختياريا أو اضطراريا في اليقظه أو في النوم ----- ٢٢٢
- مسألة ٦: في وجوب الغسل بمس القطعه المبانه من الحي لا فرق بين أن يكون الماس نفسه أو غيره ----- ٢٢٢
- مسألة ٧: ذكر بعضهم أن في إيجاب مس القطعه المبانه من الحي للغسل لا فرق بين أن يكون قبل بردها أو بعده ----- ٢٢٢
- مسألة ٨: في وجوب الغسل إذا خرج من المرأة طفل ميت بمجرد مماسه لفرجها إشكال ----- ٢٢٢
- مسألة ٩: مس فضلات الميت من الوسخ و العرق و الدم و نحوها لا يوجب الغسل ----- ٢٢٣
- مسألة ١٠: الجماع مع الميتة بعد البرد يوجب الغسل ----- ٢٢٣
- مسألة ١١: مس المقتول بقصاص أو حد إذا اغتسل قبل القتل غسل ----- ٢٢٣
- مسألة ١٢: مس سره الطفل بعد قطعها لا يوجب الغسل ----- ٢٢٣
- مسألة ١٣: إذا يبس عضو من أعضاء الحي و خرج منه الروح بالمره مسه ما دام متصلا ببدنه لا يوجب الغسل ----- ٢٢٣
- مسألة ١٤: مس الميت ينقض الوضوء ----- ٢٢٣
- مسألة ١٥: كيفية غسل المس مثل غسل الجنابه ----- ٢٢٣
- مسألة ١٦: يجب هذا الغسل لكل واجب مشروط بالطهاره من الحدث الأصغر ----- ٢٢٣
- مسألة ١٧: يجوز للماس قبل الغسل دخول المساجد و المشاهد و المكث فيها ----- ٢٢٥

- مسأله ١٨: الحدث الأصغر و الأكبر في أثناء هذا الغسل لا يضر بصحته ..... ٢٢٥
- مسأله ١٩: تكرار المس لا يوجب تكرار الغسل ..... ٢٢٥
- مسأله ٢٠: لا فرق في إيجاب المس للغسل بين أن يكون مع الرطوبه أو لا ..... ٢٢٥
- فصل في أحكام الأموات ..... ٢٢٦
- اشاره ..... ٢٢٦
- تمهيد ..... ٢٢٦
- مسأله ١: يجب عند ظهور أمارات الموت أداء حقوق الناس الواجبه ..... ٢٢٦
- مسأله ٢: إذا كان عليه الواجبات التي لا تقبل التيا به حال الحياه ..... ٢٢٦
- مسأله ٣: يجوز له تملك مال به تمامه لغير الوارث ..... ٢٢٦
- مسأله ٤: لا يجب عليه نصب قيم على أطفاله ..... ٢٢٧
- فصل في آداب المريض و ما يستحب عليه ..... ٢٢٧
- فصل في استحباب عياده المريض و آدابها ..... ٢٢٩
- فصل في ما يتعلق بالمحتضر مما هو وظيفه الغير ..... ٢٣٠
- فصل في المستحبات بعد الموت ..... ٢٣٢
- فصل في المكروهات ..... ٢٣٢
- فصل في حكم كراهه الموت ..... ٢٣٣
- فصل في أن وجوب تجهيز الميت كفاي ..... ٢٣٤
- مسأله ١: الإذن أعم من الصريح و الفحوى و شاهد الحال القطعي ..... ٢٣٥
- مسأله ٢: إذا علم بمباشره بعض المكلفين يسقط وجوب المبادره ..... ٢٣٥
- مسأله ٣: الظن بمباشره الغير لا يسقط وجوب المبادره ..... ٢٣٥
- مسأله ٤: إذا علم صدور الفعل عن غيره سقط عنه التكليف ما لم يعلم بطلانه ..... ٢٣٥
- مسأله ٥: كل ما لم يكن من تجهيز الميت مشروطا بقصد القربه كالتوجيه إلى القبله و التكفين و الدفن يكفي صدوره من كل من كان من البالغ العاقل أو الصبي أو المجنون ..... ٢٣٥
- فصل في مراتب الأولياء ..... ٢٣٦
- مسأله ١: الزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها ..... ٢٣٦
- مسأله ٢: في كل طبقه الذكور مقدمون على الإناث، و البالغون على غيرهم ..... ٢٣٧
- مسأله ٣: إذا لم يكن في طبقه ذكور فالولاية للإناث ..... ٢٣٧
- مسأله ٤: إذا كان للميت أم و أولاد ذكور فالأم أولى ..... ٢٣٧

- مسألة ٥: إذا لم يكن في بعض المراتب إلا الصبي أو المجنون أو الغائب فالأحوط الجمع بين إذن الحاكم و المرتبه المتأخره ..... ٢٣٧
- مسألة ٦: إذا كان أهل مرتبه واحده متعددين يشتركون في الولاية، فلا بد من إذن الجميع ..... ٢٣٧
- مسألة ٧: إذا أوصى الميت في تجهيزه إلى غير الولي ذكر بعضهم عدم نفوذها إلا بإجازة الولي ..... ٢٣٧
- مسألة ٨: إذا رجع الولي عن إذنه في أثناء العمل لا يجوز للمأذون الإتمام ..... ٢٣٧
- مسألة ٩: إذا حضر الغائب أو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد تمام العمل من الغسل أو الصلاة مثلا ..... ٢٣٩
- مسألة ١٠: إذا ادعى شخص كونه وليا أو مأذونا من قبله أو وصيا فالظاهر جواز الاكتفاء بقوله ..... ٢٣٩
- مسألة ١١: إذا أكره الولي أو غيره شخصا على التمسيل أو الصلاة على الميت فالظاهر صحة العمل ..... ٢٣٩
- مسألة ١٢: حاصل ترتيب الأولياء: أن الزوج مقدم على غيره ..... ٢٣٩
- فصل في تغسيل الميت ..... ٢٤٠
- فصل في ما يتعلق بالنية في تغسيل الميت ..... ٢٤١
- فصل في اعتبار المماثلة بين المغسل والميت ..... ٢٤١
- مسألة ١: الخنثى المشكل إذا لم يكن عمرها يزيد من ثلاث سنين ..... ٢٤٣
- مسألة ٢: إذا كان ميت أو عضو من ميت مشتبه بين الذكر والأنثى ..... ٢٤٣
- مسألة ٣: إذا انحصر المماثل في الكافر أو الكافره من أهل الكتاب أمر المسلم المرأة الكتابيه أو المسلمه الرجل الكتابي أن يغتسل أولا ..... ٢٤٤
- مسألة ٤: إذا لم يكن مماثل حتى الكتابي و الكتابيه سقط الغسل ..... ٢٤٤
- مسألة ٥: يشترط في المغسل أن يكون مسلما بالغا عاقلا اثنى عشريا ..... ٢٤٤
- فصل في موارد سقوط غسل الميت ..... ٢٤٥
- مسألة ١: سقوط الغسل عن الشهيد و المقتول بالرجم أو القصاص من باب العزيمه لا الرخصه ..... ٢٤٦
- مسألة ٢: إذا كان ثياب الشهيد للغير و لم يرض بإبقائها تنزع ..... ٢٤٧
- مسألة ٣: إذا وجد في المعركه ميت لم يعلم أنه قتل شهيدا أم لا فالأحوط تغسيله و تكفينه ..... ٢٤٧
- مسألة ٤: من أطلق عليه الشهيد في الأخبار لا يجرى عليه حكم الشهيد ..... ٢٤٧
- مسألة ٥: إذا اشتبه المسلم بالكافر ..... ٢٤٧
- مسألة ٦: مس الشهيد و المقتول بالقصاص بعد العمل بالكيفيه السابقه لا يوجب الغسل ..... ٢٤٨
- مسألة ٧: القطعه المبانه من الميت، إن لم يكن فيها عظم لا يجب غسلها و لا غيره ..... ٢٤٨
- مسألة ٨: إذا بقي جميع عظام الميت بلا لحم وجب إجراء جميع الأعمال ..... ٢٤٩
- مسألة ٩: إذا كانت القطعه مشتبهه بين الذكر و الأنثى الأحوط أن يغسلها كل من الرجل و المرأة ..... ٢٤٩
- فصل في كيفية غسل الميت ..... ٢٥٠

- مسألة ١: الأحوط إزاله النجاسه عن جميع جسده قبل الشروع فى الغسل ..... ٢٥٠
- مسألة ٢: يعتبر فى كل من الصدر و الكافور أن لا يكون فى طرف الكثره بمقدار يوجب إضافته و خروجه عن الإطلاق ..... ٢٥٠
- مسألة ٣: لا يجب مع غسل الميت الوضوء قبله أو بعده و إن كان مستحبا ..... ٢٥١
- مسألة ٤: ليس لماء غسل الميت حد ..... ٢٥١
- مسألة ٥: إذا تعذر أحد الخليطين سقط اعتباره ..... ٢٥١
- مسألة ٦: إذا تعذر الماء يتيمم ثلاث تيممات بدلا عن الأغسال على الترتيب ..... ٢٥١
- مسألة ٧: إذا لم يكن عنده من الماء إلا بمقدار غسل واحد ..... ٢٥٢
- مسألة ٨: إذا كان الميت مجروحا أو محروفا أو مجدورا أو نحو ذلك ..... ٢٥٢
- مسألة ٩: إذا كان الميت محرما لا يجعل الكافور فى ماء غسله فى الغسل الثانى ..... ٢٥٣
- مسألة ١٠: إذا ارتفع العذر عن الغسل أو عن خلط الخليطين أو أحدهما بعد التيمم أو بعد الغسل بالقراح قبل الدفن ..... ٢٥٣
- مسألة ١١: يجب أن يكون التيمم بيد الحى لا بيد الميت ..... ٢٥٣
- مسألة ١٢: الميت المغتسل بالقراح لفقد الخليطين أو أحدهما، أو الميمم لفقد الماء، أو نحوه من الأعدار لا يجب الغسل بمسه ..... ٢٥٤
- فصل فى شرائط الغسل ..... ٢٥٤
- مسألة ١: يجوز تغسيل الميت من وراء الثياب ..... ٢٥٥
- مسألة ٢: يجزئ غسل الميت عن الجنابه و الحيض ..... ٢٥٦
- مسألة ٣: لا يشترط فى غسل الميت أن يكون بعد برده ..... ٢٥٦
- مسألة ٤: النظر إلى عوره الميت حرام ..... ٢٥٦
- مسألة ٥: إذا دفن الميت بلا غسل جاز بل و جب نبشه ..... ٢٥٦
- مسألة ٦: لا يجوز أخذ الأجره على تغسيل الميت ..... ٢٥٦
- مسألة ٧: إذا كان الصدر أو الكافور قليلا جدا ..... ٢٥٧
- مسألة ٨: إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل أو فى أثناءه ..... ٢٥٧
- مسألة ٩: اللوح أو السرير الذى يغسل الميت عليه لا يجب غسله بعد كل غسل من الأغسال الثلاثه ..... ٢٥٧
- فصل فى آداب غسل الميت ..... ٢٥٨
- فصل فى مكروهات الغسل ..... ٢٦٠
- مسألة ١: إذا سقط من بدن الميت شىء من جلد أو شعر أو ظفر أو سن يجعل معه فى كفنه و يدفن ..... ٢٦١
- مسألة ٢: إذا كان الميت غير مختون لا يجوز أن يختن بعد موته ..... ٢٦١
- مسألة ٣: لا يجوز تحنيط المحرم بالكافور ..... ٢٦١



- ٢٦٢ - فصل في تكفين الميت - - - - -
- ٢٦٣ - مسأله ١: لا يعتبر في التكفين قصد القربه .. - - - - -
- ٢٦٣ - مسأله ٢: الأحوط في كل من القطعات أن يكون وحده ساترا لما تحته - - - - -
- ٢٦٣ - مسأله ٣: لا يجوز التكفين بجلد الميتة و لا بالمغصوب و لو في حال الاضطرار - - - - -
- ٢٦٣ - مسأله ٤: لا يجوز اختيار التكفين بالنجس حتى لو كانت النجاسة بما عفى عنها في الصلاة على الأحوط - - - - -
- ٢٦٤ - مسأله ٥: إذا دار الأمر في حال الاضطرار بين جلد المأكول أو أحد المذكورات يقدم الجلد على الجميع - - - - -
- ٢٦٥ - مسأله ٦: يجوز التكفين بالحرير الغير الخالص - - - - -
- ٢٦٥ - مسأله ٧: إذا تنجس الكفن بنجاسة خارجه أو بالخروج من الميت وجب إزالتها - - - - -
- ٢٦٥ - مسأله ٨: كفن الزوجه على زوجها و لو مع يسارها - - - - -
- ٢٦٥ - مسأله ٩: يشترط في كون كفن الزوجه على الزوج أمور - - - - -
- ٢٦٦ - مسأله ١٠: كفن المحلله على سيدها لا المحلل له - - - - -
- ٢٦٦ - مسأله ١١: إذا مات الزوج بعد الزوجه و كان له ما يساوى كفن أحدهما قدم عليها - - - - -
- ٢٦٦ - مسأله ١٢: إذا تبرع بكفنها متبرع سقط عن الزوج - - - - -
- ٢٦٦ - مسأله ١٣: كفن غير الزوجه من أقارب الشخص ليس عليه - - - - -
- ٢٦٦ - مسأله ١٤: لا يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المرأة - - - - -
- ٢٦٨ - مسأله ١٥: إذا كان الزوج معسرا كان كفنها في تركتها - - - - -
- ٢٦٨ - مسأله ١٦: إذا كفنها الزوج فسرقه سارق وجب عليه مره أخرى - - - - -
- ٢٦٨ - مسأله ١٧: ما عدا الكفن من مؤن تجهيز الزوجه ليس على الزوج - - - - -
- ٢٦٨ - مسأله ١٨: كفن المملوك على سيده - - - - -
- ٢٦٨ - مسأله ١٩: القدر الواجب من الكفن يؤخذ من أصل التركة - - - - -
- ٢٦٩ - مسأله ٢٠: الأحوط الاقتصار في القدر الواجب على ما هو أقل قيمه - - - - -
- ٢٦٩ - مسأله ٢١: إذا كان تركه الميت متعلقا لحق الغير ففي تقديمه أو تقديم الكفن إشكال - - - - -
- ٢٧٠ - مسأله ٢٢: إذا لم يكن للميت تركه بمقدار الكفن فالظاهر عدم وجوبه - - - - -
- ٢٧٠ - مسأله ٢٣: تكفين المحرم كغيره فلا بأس بتغطيه رأسه و وجهه - - - - -
- ٢٧١ - فصل في مستحبات الكفن - - - - -
- ٢٧٢ - فصل في بقيه المستحبات - - - - -
- ٢٧٥ - فصل في مكروهات الكفن - - - - -

فصل فى الحنوط ..... ٢٧٦

مسأله ١: لا فرق فى وجوب الحنوط بين الصغير و الكبير و الأثنى و الخنثى و الذكر و الحر و العبد ..... ٢٧٦

مسأله ٢: لا يعتبر فى التحنيط قصد القربه ..... ٢٧٧

مسأله ٣: يكفى فى مقدار كافور الحنوط المسمى ..... ٢٧٧

مسأله ٤: إذا لم يتمكن من الكافور سقط وجوب الحنوط ..... ٢٧٧

مسأله ٥: يكره إدخال الكافور فى عين الميت أو أنفه أو أذنه ..... ٢٧٧

مسأله ٦: إذا زاد الكافور يوضع على صدره ..... ٢٧٧

مسأله ٧: يستحب سحق الكافور باليد لا بالهاون ..... ٢٧٧

مسأله ٨: يكره وضع الكافور على التعش ..... ٢٧٧

مسأله ٩: يستحب خلط الكافور بشيء من ترابه قبر الحسين عليه السلام ..... ٢٧٩

مسأله ١٠: يكره اتباع التعش بالمجمره، وكذا فى حال الغسل ..... ٢٧٩

مسأله ١١: يبدأ فى التحنيط بالجبهه، و فى سائر المساجد مخير ..... ٢٧٩

مسأله ١٢: إذا دار الأمر بين وضع الكافور فى ماء الغسل أو يصر فى التحنيط يقدم الأول ..... ٢٧٩

فصل فى الجريدتين ..... ٢٧٩

مسأله ١: الأولى أن تكونا من النخل، وإن لم يتيسر فمن السدر ..... ٢٨٠

مسأله ٢: الجريده اليابسه لا تكفى ..... ٢٨٠

مسأله ٣: الأولى أن تكون فى الطول بمقدار ذراع و إن كان يجرى الأقل و الأكثر ..... ٢٨٠

مسأله ٤: الأولى فى كيفيه وضعهما أن يوضع إحدهما فى جانبه الأيمن من عند الترقوه إلى ما بلغت ملصقه ببدنه ..... ٢٨٠

مسأله ٥: لو تركت الجريده لنسيان و نحوه جعلت فوق قبره ..... ٢٨٠

مسأله ٦: لو لم تكن إلا واحده جعلت فى جانبه الأيمن ..... ٢٨٠

مسأله ٧: الأولى أن يكتب عليهما اسم الميت و اسم أبيه، وأنه يشهد ..... ٢٨٠

فصل فى التشييع ..... ٢٨٠

فصل فى الصلاه على الميت ..... ٢٨٤

مسأله ١: يشترط فى صحه الصلاه أن يكون المصلى مؤمناً و أن يكون مأذوناً من الولي ..... ٢٨٥

مسأله ٢: الأئوى صحه صلاه الصبي المميز ..... ٢٨٥

مسأله ٣: يشترط أن تكون بعد الغسل و التكفين ..... ٢٨٥

مسأله ٤: إذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات ..... ٢٨٦

- مسألة ٥: يجوز أن يصلى على الميت أشخاص متعددون فرادى فى زمان واحد ----- ٢٨٦
- مسألة ٦: قد مر سابقا أنه إذا وجد بعض الميت فإن كان مشتملا على الصدر أو كان الصدر وحده وجب الصلاة عليه ----- ٢٨٦
- مسألة ٧: يجب أن تكون الصلاة قبل الدفن ----- ٢٨٦
- مسألة ٨: إذا تعدد الأولياء فى مرتبه واحده وجب الاستئذان من الجميع على الأحوط ----- ٢٨٧
- مسألة ٩: إذا كان الولي امرأه يجوز لها المباشره ----- ٢٨٧
- مسألة ١٠: إذا أوصى الميت بأن يصلى عليه شخص معين ----- ٢٨٧
- مسألة ١١: يستحب إتيان الصلاة جماعه ----- ٢٨٧
- مسألة ١٢: لا يتحمل الإمام فى الصلاة على الميت شيئا عن المأمومين ----- ٢٨٨
- مسألة ١٣: يجوز فى الجماعه أن يقصد الإمام و كل واحد من المأمومين الوجوب ----- ٢٨٨
- مسألة ١٤: يجوز أن تؤم المرأة جماعه النساء ----- ٢٨٨
- مسألة ١٥: يجوز صلاه العراه على الميت فرادى و جماعه ----- ٢٨٨
- مسألة ١٦: فى الجماعه من غير النساء و العراه الأولى أن يتقدم الإمام و يكون المأمومون خلفه ----- ٢٨٨
- مسألة ١٧: إذا اقتدت المرأة بالرجل يستحب أن تقف خلفه ----- ٢٨٨
- مسألة ١٨: يجوز فى صلاه الميت العدول من إمام إلى إمام ----- ٢٨٨
- مسألة ١٩: إذا كبر قبل الإمام فى التكبير الأول له أن ينفرد و له أن يقطع و يجده مع الإمام ----- ٢٩٠
- مسألة ٢٠: إذا حضر الشخص فى أثناء صلاه الإمام له أن يدخل فى الجماعه ----- ٢٩٠
- فصل فى كيفية صلاه الميت ----- ٢٩١
- مسألة ١: لا يجوز أقل من خمسه تكبيرات إلا للتقيه أو كون الميت منافقا ----- ٢٩٤
- مسألة ٢: لا يلزم الاقتصار فى الأدعيه بين التكبيرات على المأثور ----- ٢٩٤
- مسألة ٣: يجب العربيه فى الأدعيه بالقدر الواجب ----- ٢٩٤
- مسألة ٤: ليس فى صلاه الميت أذان و لا إقامة و لا قراءه الفاتحه ----- ٢٩٤
- مسألة ٥: إذا لم يعلم أن الميت رجل أو امرأه يجوز أن يأتى بالضمان مذكوره ----- ٢٩٤
- مسألة ٦: إذا شك فى التكبيرات بين الأقل و الأكثر بنى على الأقل ----- ٢٩٤
- مسألة ٧: يجوز أن يقرأ الأدعيه فى الكتاب خصوصا إذا لم يكن حافظا لها ----- ٢٩٥
- فصل فى شرائط صلاه الميت ----- ٢٩٦
- مسألة ١: لا يعتبر فى صلاه الميت الطهاره من الحدث و الخبث و إباحه اللباس و ستر العوره ----- ٢٩٨
- مسألة ٢: إذا لم يتمكن من الصلاه قائما أصلا يجوز أن يصلى جالسا ----- ٢٩٨

- مسألة ٣: إذا لم يمكن الاستقبال اصلا سقط ..... ٢٩٨
- مسألة ٤: إذا كان الميت في مكان مغصوب و المصلي في مكان مباح صحت الصلاة ..... ٢٩٨
- مسألة ٥: إذا صلى على ميتين بصلاته واحده و كان مأذونا من ولي أحدهما دون الآخر أجزأ بالنسبه إلى المأذون فيه دون الآخر ..... ٢٩٩
- مسألة ٦: إذا تبين بعد الصلاة أن الميت كان مكبوبا وجب الإعادة ..... ٢٩٩
- مسألة ٧: إذا لم يصل على الميت حتى دفن يصلى على قبره ..... ٢٩٩
- مسألة ٨: إذا صلى على القبر ثم خرج الميت من قبره بوجه من الوجوه فالأحوط إعادته الصلاة عليه ..... ٢٩٩
- مسألة ٩: يجوز التيمم لصلاته الجنائزه و إن تمكن من الماء ..... ٣٠٠
- مسألة ١٠: الأحوط ترك التكلم في أثناء الصلاة على الميت ..... ٣٠٠
- مسألة ١١: مع وجود من يقدر على الصلاة قائما في أجزاء صلاه العاجز عن القيام جالسا إشكال ..... ٣٠٠
- مسألة ١٢: إذا صلى عليه العاجز عن القيام جالسا باعتقاد عدم وجود من يتمكن من القيام ثم تبين وجوده فالظاهر وجوب الإعادة ..... ٣٠١
- مسألة ١٣: إذا شك في أن غيره صلى عليه أم لا بنى على عدمها ..... ٣٠١
- مسألة ١٤: إذا صلى أحد عليه معتقدا بصحتها بحسب تقليده أو اجتهاده ..... ٣٠١
- مسألة ١٥: المصلوب بحكم الشرع لا يصلى عليه قبل الإنزال ..... ٣٠٢
- مسألة ١٦: يجوز تكرار الصلاة على الميت ..... ٣٠٢
- مسألة ١٧: يجب أن يكون الصلاة قبل الدفن ..... ٣٠٣
- مسألة ١٨: الميت المصلى عليه قبل الدفن يجوز الصلاة على قبره أيضا ..... ٣٠٣
- مسألة ١٩: يجوز الصلاة على الميت في جميع الأوقات بلا كراهه ..... ٣٠٣
- مسألة ٢٠: يستحب المبادرة إلى الصلاة على الميت و إن كان في وقت فضيله الفريضة ..... ٣٠٤
- مسألة ٢١: لا يجوز على الأحوط إتيان صلاه الميت في أثناء الفريضة ..... ٣٠٤
- مسألة ٢٢: إذا كان هناك ميتان يجوز أن يصلى على كل واحد منهما منفردا ..... ٣٠٥
- مسألة ٢٣: إذا حضر في أثناء الصلاة على الميت ميت آخر يتخير المصلي بين وجوه ..... ٣٠٥
- فصل في آداب الصلاة على الميت ..... ٣٠٦
- مسألة ١: إذا اجتمعت جنازات فالأولى الصلاة على كل واحد منفردا ..... ٣٠٧
- فصل في الدفن ..... ٣٠٩
- مسألة ١: يجب كون الدفن مستقبلا القبلة على جنبه الأيمن ..... ٣٠٩
- مسألة ٣: إذا ماتت كافر كتابيه أو غير كتابيه و مات في بطنها ولد من مسلم بنكاح ..... ٣١٠
- مسألة ٤: لا يعتبر في الدفن قصد القربه ..... ٣١١

- مسألة ٥: إذا خيف على الميت من إخراج السبع إياه وجب إحكام القبر بما يوجب حفظه من القير و الأجر و نحو ذلك ..... ٣١١
- مسألة ٦: مؤثونه الإلقاء في البحر من الحجر أو الحديد الذي يثقل به ..... ٣١١
- مسألة ٧: يشترط في الدفن أيضا إذن الولي كالصلاة و غيرها ..... ٣١١
- مسألة ٨: إذا اشتبهت القبلة يعمل بالظن ..... ٣١١
- مسألة ٩: لأحوط إجراء أحكام المسلم على الطفل المتولد من الزنا من الطرفين إذا كانا مسلمين ..... ٣١٢
- مسألة ١٠: لا يجوز دفن المسلم في مقبره الكفار ..... ٣١٢
- مسألة ١١: لا يجوز دفن المسلم في مثل المزبله و البالوعه و نحوهما ..... ٣١٢
- مسألة ١٢: لا يجوز الدفن في المكان المغصوب ..... ٣١٢
- مسألة ١٣: يجب دفن الأجزاء المبانه من الميت حتى الشعر و السن و الظفر ..... ٣١٣
- مسألة ١٤: إذا مات شخص في البئر و لم يمكن إخراجة يجب أن يسد و يجعل قبراً له ..... ٣١٣
- مسألة ١٥: إذا مات الجنين في بطن الحامل و خيف عليها من بقاءه وجب التوصل إلى إخراجة بالأرفق فالأرفق ..... ٣١٣
- فصل في المستحبات قبل الدفن و حينه و بعده ..... ٣١٤
- مسألة ١: إذا نقل الميت إلى مكان آخر كالعنات أو آخر الدفن إلى مده فصلاحه ليله الدفن تؤخر إلى ليله الدفن ..... ٣٢٢
- مسألة ٢: لا فرق في استحباب التعزیه لأهل المصيبة بين الرجال و النساء حتى الشابات منهن ..... ٣٢٢
- مسألة ٣: يستحب الوصيه بمال لطعام مأتمه بعد موته ..... ٣٢٢
- فصل في مكروهات الدفن ..... ٣٢٢
- مسألة ١: يجوز البكاء على الميت و لو كان مع الصوت ..... ٣٢٤
- مسألة ٢: يجوز النوح على الميت بالنظم و النثر ما لم يتضمن الكذب ..... ٣٢٥
- مسألة ٣: لا يجوز اللطم و الخدش و جَرّ الشعر ..... ٣٢٥
- مسألة ٤: في جز المرأة شعرها في المصيبة كفاره ..... ٣٢٥
- مسألة ٥: في شق الرجل ثوبه في موت زوجته أو ولده كفاره اليمين ..... ٣٢٥
- مسألة ٦: يحرم نبش قبر المؤمن و إن كان طفلاً أو مجنوناً إلا مع العلم باندراسه و صيرورته تراباً ..... ٣٢٥
- مسألة ٧: يستثنى من حرمة النبش موارد ..... ٣٢٦
- مسألة ٨: يجوز تخريب آثار القبور التي علم اندراس ميثها ما عدا ما ذكر من قبور العلماء و الصلحاء، و أولاد الأئمه عليهم السلام ..... ٣٢٨
- مسألة ٩: إذا لم يعلم أنه قبر مؤمن أو كافر فالأحوط عدم نبشه ..... ٣٢٩
- مسألة ١٠: إذا دفن الميت في ملك الغير بغير رضاه لا يجب عليه الرضا ببقائه ..... ٣٢٩
- مسألة ١١: إذا أذن في دفن ميت في ملكه لا يجوز له أن يرجع في إذنه بعد الدفن ..... ٣٢٩

- مسأله ١٢: إذا خرج الميت المدفون في ملك الغير بإذنه بنيش نابش أو سيل أو سبع أو نحو ذلك لا يجب عليه الرضا و الإذن بدفنه ثانياً ----- ٣٢٩
- مسأله ١٣: إذا دفن في مكان مباح فخرج بأحد المذكورات لا يجب دفنه ثانياً في ذلك المكان ----- ٣٣٠
- مسأله ١٤: يكره إخفاء موت إنسان من أولاده و أقربائه ----- ٣٣٠
- مسأله ١٥: من الأمكنه التي يستحب الدفن فيها و يجوز النقل إليها الحرم ----- ٣٣٠
- مسأله ١٦: ينبغي للمؤمن إعداد قبر لنفسه سواء كان في حال المرض أو الصحة ----- ٣٣٠
- مسأله ١٧: يستحب بذل الأرض لدفن المؤمن ----- ٣٣٠
- مسأله ١٨: يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن ----- ٣٣٠
- مسأله ١٩: يستحب مباشرة غسل الميت ----- ٣٣١
- مسأله ٢٠: يستحب للإنسان إعداد الكفن و جعله في بيته و تكرار النظر إليه ----- ٣٣١
- فصل في الأغسال المندوبه ----- ٣٣٢
- اشاره ----- ٣٣٢
- فصل في الأغسال الزمانيه ----- ٣٣٢
- اشاره ----- ٣٣٢
- أحدها: غسل الجمعه ----- ٣٣٢
- مسأله ١: وقت غسل الجمعه من طلوع الفجر الثاني إلى الزوال ----- ٣٣٣
- مسأله ٢: يجوز تقديم غسل الجمعه يوم الخميس ----- ٣٣٣
- مسأله ٣: يستحب أن يقول حين الاغتسال ----- ٣٣٤
- مسأله ٤: لا فرق في استحباب غسل الجمعه بين الرجل و المرأة و الحاضر و المسافر ----- ٣٣٤
- مسأله ٥: يستفاد من بعض الأخبار كراهه تركه ----- ٣٣٤
- مسأله ٦: إذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعه لا لإعواز الماء بل لأمر آخر ----- ٣٣٤
- مسأله ٧: إذا شرع في الغسل يوم الخميس من جهه خوف إعواز الماء يوم الجمعه فتبين في الأثناء وجوده و تمكنه منه يومها ----- ٣٣٥
- مسأله ٨: الأولى إتيانه قريباً من الزوال ----- ٣٣٥
- مسأله ٩: ذكر بعض العلماء أن في القضاء كلما كان أقرب إلى وقت الأداء كان أفضل ----- ٣٣٥
- مسأله ١٠: إذا نذر غسل الجمعه وجب عليه ----- ٣٣٥
- مسأله ١١: إذا اغتسل بتخييل يوم الخميس بعنوان التقديم أو بتخييل يوم السبت بعنوان القضاء ----- ٣٣٦
- مسأله ١٢: غسل الجمعه لا ينقض بشيء من الحدث الأصغر و الأكبر ----- ٣٣٦
- مسأله ١٣: الأقوى صحة غسل الجمعه من الجنب و الحائض ----- ٣٣٦

مسأله ١٤: إذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء أو غيره يصح التيمم و يجزئ ..... ٣٣٦

الثاني: من الأغسال الزمانيه: أغسال ليالي شهر رمضان ..... ٣٣٦

مسأله ١٥: يستحب أن يكون الغسل في الليله الاولى و اليوم الأول من شهر رمضان في الماء الجارى ..... ٣٣٧

مسأله ١٦: وقت غسل الليالي تمام الليل و إن كان الأولى إتيانها أول الليل ..... ٣٣٧

مسأله ١٧: إذا ترك الغسل الأول في الليله الثالثه و العشرين ..... ٣٣٧

مسأله ١٨: لا تنقض هذه الأغسال أيضا بالحدث الأكبر و الأصغر ..... ٣٣٨

الثالث: غسل يومى العيدين الفطر و الأضحى ..... ٣٣٨

الرابع: غسل يوم الترويه ..... ٣٣٩

الخامس: غسل يوم عرفه ..... ٣٣٩

السادس: غسل أيام من رجب ..... ٣٣٩

السابع: غسل يوم الغدير ..... ٣٣٩

الثامن: يوم المباهله ..... ٣٣٩

مسأله ١: حكى عن بعض العلماء استحباب الغسل عند إرادته الدخول في كل مكان شريف ..... ٣٤٣

فصل في الأغسال الفعلية ..... ٣٤٣

اشاره ..... ٣٤٣

مسأله ١: حكى عن المفيد استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون النجاسه ..... ٣٤٧

مسأله ٢: وقت الأغسال المكانيه كما مر سابقا قبل الدخول فيها أو بعده لإرادته البقاء على وجه ..... ٣٤٨

مسأله ٣: ينتقض الأغسال الفعلية من القسم الأول و المكانيه بالحدث الأصغر من أى سبب كان حتى من النوم على الأقوى ..... ٣٤٨

مسأله ٤: الأغسال المستحبه لا تكفى عن الوضوء ..... ٣٤٨

مسأله ٥: إذا كان عليه أغسال متعدده زمانيه أو مكانيه أو فعلية أو مختلفه يكفى غسل واحد عن الجميع إذا نواها جميعا ..... ٣٤٨

مسأله ٦: نقل عن جماعة - كالمفيد و المحقق و العلامه و الشهيد و المجلسى رحمهم الله - استحبابا لغسل نفسا ..... ٣٤٩

مسأله ٧: يقوم التيمم مقام الغسل في جميع ما ذكر عند عدم التمكن منه ..... ٣٤٩

فصل في التيمم ..... ٣٥٠

اشاره ..... ٣٥٠

و هو يتحقق بأمر ..... ٣٥٠

اشاره ..... ٣٥٠

أحدها: عدم وجدان الماء بقدر الكفايه للغسل أو الوضوء في سفر كان أو حضر ..... ٣٥٠

- ٣٥٠ - ..... اشارة
- ٣٥١ - ..... مسأله ١: إذا شهد عدلان بعدم الماء فى جميع الجوانب أو بعضها
- ٣٥٢ - ..... مسأله ٢: الظاهر وجوب الطلب فى الأزید من المقدارين إذا شهد عدلان بوجوده فى الأزید
- ٣٥٢ - ..... مسأله ٣: الظاهر كفايه الاستنابه فى الطلب
- ٣٥٢ - ..... مسأله ٤: إذا احتمل وجود الماء فى رحله أو فى منزله أو فى القافله وجب الفحص
- ٣٥٣ - ..... مسأله ٥: إذا طلب قبل دخول وقت الصلاه و لم يجد فى كفايته بعد دخول الوقت مع احتمال العثور عليه لو أعاده إشكال
- ٣٥٣ - ..... مسأله ٦: إذا طلب بعد دخول الوقت لصلاه فلم يجد يكفى لغيرها من الصلوات
- ٣٥٣ - ..... مسأله ٧: المناط فى السهم و الرمى و القوس و الهواء و الرامى هو المتعارف المعتدل الوسط فى القوه و الضعف
- ٣٥٣ - ..... مسأله ٨: يسقط وجوب الطلب فى ضيق الوقت
- ٣٥٣ - ..... مسأله ٩: إذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت عصى
- ٣٥٤ - ..... مسأله ١٠: إذا ترك الطلب فى سعه الوقت و صلى بطلت صلاته
- ٣٥٤ - ..... مسأله ١١: إذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد فتيمم و صلى ثم تبين وجوده فى محل الطلب
- ٣٥٤ - ..... مسأله ١٢: إذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه و تيمم و صلى ثم تبين سعه الوقت
- ٣٥٤ - ..... مسأله ١٣: لا يجوز إراقه الماء الكافى للوضوء أو الغسل بعد دخول الوقت
- ٣٥٥ - ..... مسأله ١٤: يسقط وجوب الطلب إذا خاف على نفسه أو ماله
- ٣٥٥ - ..... مسأله ١٥: إذا كانت الأرض فى بعض الجوانب حزنه و فى بعضها سهله
- ٣٥٥ - ..... الثانى: عدم الوصله إلى الماء الموجود
- ٣٥٥ - ..... اشارة
- ٣٥٥ - ..... مسأله ١٦: إذا توقف تحصيل الماء على شراء الدلو أو الجبل أو نحوهما
- ٣٥٦ - ..... مسأله ١٧: لو أمكنه حفر البئر بلا حرج وجب
- ٣٥٦ - ..... الثالث: الخوف من استعماله على نفسه أو عضو من أعضائه
- ٣٥٦ - ..... اشارة
- ٣٥٦ - ..... مسأله ١٨: إذا تحمل الضرر و توضأ أو اغتسل
- ٣٥٧ - ..... مسأله ١٩: إذا تيمم باعتقاد الضرر أو خوفه فتبين عدمه صح تيممه و صلاته
- ٣٥٨ - ..... مسأله ٢٠: إذا أجنب عمدا مع العلم بكون استعمال الماء مضرا وجب التيمم و صح عمله
- ٣٥٩ - ..... مسأله ٢١: لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت إبطال وضوئه
- ٣٥٩ - ..... الرابع: الحرج فى تحصيل الماء أو فى استعماله



الخامس: الخوف من استعمال الماء على نفسه أو أولاده و عياله ..... ٣٥٩

اشاره ..... ٣٥٩

مسألة ٢٢: إذا كان معه ماء طاهر يكفى لطهارته و ماء نجس بقدر حاجته إلى شربه لا يكفى فى عدم الانتقال إلى التيمم ..... ٣٦٠

السادس: إذا عارض استعمال الماء فى الوضوء أو الغسل واجب أهم ..... ٣٦١

اشاره ..... ٣٦١

مسألة ٢٣: إذا كان معه ما يكفيه لوضوئه أو غسل بعض مواضع النجس من بدنه أو ثوبه ..... ٣٦٤

مسألة ٢٤: إذا دار أمره بين ترك الصلاة فى الوقت أو شرب الماء النجس ..... ٣٦٥

مسألة ٢٥: إذا كان معه ما يمكن تحصيل أحد الأمرين من ماء الوضوء أو الساتر ..... ٣٦٥

السابع: ضيق الوقت عن استعمال الماء ..... ٣٦٥

اشاره ..... ٣٦٥

مسألة ٢٦: إذا كان واجدا للماء و أخر الصلاة عمدا إلى أن ضاق الوقت عصى ..... ٣٦٧

مسألة ٢٧: إذا شك فى ضيق الوقت وسعته بنى على البقاء و توضأ أو اغتسل ..... ٣٦٧

مسألة ٢٨: إذا لم يكن عنده الماء و ضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه ..... ٣٦٨

مسألة ٢٩: من كانت وظيفته التيمم من جهه ضيق الوقت عن استعمال الماء إذا خالف و توضأ أو اغتسل بطل ..... ٣٦٨

مسألة ٣٠: التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح إلا الصلاة التى ضاق وقتها ..... ٣٦٩

مسألة ٣١: لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق غير تلك الصلاة من الغايات الأخر حتى فى حال الصلاة ..... ٣٧٠

مسألة ٣٢: يشترط فى الانتقال إلى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلاة فقط ..... ٣٧٠

مسألة ٣٣: فى جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقته إشكال ..... ٣٧٠

مسألة ٣٤: إذا توضأ باعتقاد سعه الوقت فبان ضيقه ..... ٣٧١

الثامن: عدم إمكان استعمال الماء لمانع شرعى ..... ٣٧١

اشاره ..... ٣٧١

مسألة ٣٥: إذا كان جنباً و لم يكن عنده ماء و كان موجوداً فى المسجد ..... ٣٧١

مسألة ٣٦: لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء إلا فى موضعين ..... ٣٧٢

مسألة ٣٧: إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفيه لوضوئه أو غسله و أمكن تميمه ..... ٣٧٣

فصل فى بيان ما يصح التيمم به ..... ٣٧٣

اشاره ..... ٣٧٣

مسألة ١: وإن كان الأقوى كما عرفت جواز التيمم بمطلق وجه الأرض إلا أن الأحوط مع وجود التراب عدم التعدى عنه ..... ٣٧٥

- مسألة ٢: لا يجوز في حال الاختيار التيمم على الجص - - - - - ٣٧٥
- مسألة ٣: يجوز التيمم حال الاختيار على الحائط المبنى بالطين و اللبن و الأجر إذا طلى بالطين .. - - - - - ٣٧٦
- مسألة ٤: يجوز التيمم بطين الرأس و إن لم يستحق - - - - - ٣٧٦
- مسألة ٥: يجوز التيمم على الأرض السبخة إذا صدق كونها أرضاً بأن لم يكن علاها الملح .. - - - - - ٣٧٦
- مسألة ٦: إذا تيمم بالطين فلصق بيده يجب إزالته أولاً ثم المسح بها .. - - - - - ٣٧٦
- مسألة ٧: لا يجوز التيمم على التراب الممزوج بغيره - - - - - ٣٧٦
- مسألة ٨: إذا لم يكن عنده إلا الثلج أو الجمد و أمكن إذابته وجب - - - - - ٣٧٦
- إذا لم يكن عنده ما يتيمم به وجب تحصيله و لو بالشراء - - - - - ٣٧٦
- مسألة ١٠: إذا كان وظيفته التيمم بالغيار يقدم ما غباره أزيد - - - - - ٣٧٧
- مسألة ١١: يجوز التيمم اختياراً على الأرض النديه و التراب الندى - - - - - ٣٧٧
- مسألة ١٢: إذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه بطل - - - - - ٣٧٧
- مسألة ١٣: المناط في الطين الذي من المرتبة الثالثة كونه على وجه يلصق باليد - - - - - ٣٧٧
- فصل في شرائط ما يتيمم به - - - - - ٣٧٧
- اشاره - - - - - ٣٧٧
- مسألة ١: إذا كان التراب أو نحوه في أنيه الذهب أو الفضة فتيمم به مع العلم و العمد بطل - - - - - ٣٧٨
- مسألة ٢: إذا كان عنده ترابان مثلاً أحدهما نجس يتيمم بهما .. - - - - - ٣٧٨
- مسألة ٣: إذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبيه أحدهما لا يجوز الوضوء و لا التيمم - - - - - ٣٨٠
- مسألة ٤: التراب المشكوك كونه نجسا يجوز التيمم به - - - - - ٣٨٠
- مسألة ٥: لا يجوز التيمم بما يشك في كونه تراباً أو غيره مما لا يتيمم به - - - - - ٣٨٠
- مسألة ٦: المحيوس في مكان مغصوب يجوز أن يتيمم فيه على إشكال - - - - - ٣٨٠
- مسألة ٧: إذا لم يكن عنده من التراب أو غيره مما يتيمم به ما يكفي لكفّيه معاً .. - - - - - ٣٨١
- مسألة ٨: يستحب أن يكون على ما يتيمم به غبار يعلق باليد - - - - - ٣٨٢
- مسألة ٩: يستحب أن يكون ما يتيمم به من ربي الأرض و عواليها لبعدها عن النجاسة .. - - - - - ٣٨٢
- مسألة ١٠: يكره التيمم بالأرض السبخة إذا لم يكن يعلوها الملح و إلا فلا يجوز .. - - - - - ٣٨٢
- فصل في كيفية التيمم .. - - - - - ٣٨٢
- اشاره - - - - - ٣٨٢
- مسألة ١: إذا بقي من الممسوح ما لم يمسح عليه .. - - - - - ٣٨٤

- مسألة ٢: إذا كان في محل المسح لحم زائد يجب مسحه أيضا ..... ٣٨٥
- مسألة ٣: إذا كان على محل المسح شعر يكفى المسح عليه ..... ٣٨٥
- مسألة ٤: إذا كان على الماسح أو الممسوح جبيره يكفى المسح بها ..... ٣٨٥
- مسألة ٥: إذا خالف الترتيب بطل ..... ٣٨٥
- مسألة ٦: يجوز الاستنابه عند عدم إمكان المباشره ..... ٣٨٥
- مسألة ٧: إذا كان باطن البدين نجسا وجب تطهيره ..... ٣٨٥
- مسألة ٨: الأقطع بإحدى اليدين يكتفى بضرب الأخرى و مسح الجبهه بها ثم مسح ظهرها بالأرض ..... ٣٨٦
- مسألة ٩: إذا كان على الباطن نجاسه لها جرم يعدّ حائلا و لم يمكن إزالتها ..... ٣٨٦
- مسألة ١٠: الخاتم حائل فيجب نزع حلال التيمم ..... ٣٨٧
- مسألة ١١: لا يجب تعيين المبدل منه مع اتحاد ما عليه ..... ٣٨٧
- مسألة ١٢: مع اتحاد الغايه لا يجب تعيينها ..... ٣٨٧
- مسألة ١٣: إذا قصد غايه فتيين عدمها بطل ..... ٣٨٧
- مسألة ١٤: إذا اعتقد كونه محدثا بالحدث الأصغر فقصد البدليه عن الوضوء فتيين كونه محدثا بالأكبر ..... ٣٨٧
- مسألة ١٥: في مسح الجبهه و اليدين يجب إمرار الماسح على الممسوح ..... ٣٨٩
- مسألة ١٦: إذا رفع يده في أثناء المسح ثم وضعها بلا فصل و أتم فالظاهر كفايته ..... ٣٨٩
- مسألة ١٧: إذا لم يعلم أنه محدث بالأصغر أو الأكبر و علم بأحدهما إجمالا يكفيه تيمم واحد ..... ٣٨٩
- مسألة ١٨: المشهور على أنه يكفى فيما هو بدل عن الوضوء ضربه واحده للوجه و اليدين ..... ٣٨٩
- مسألة ١٩: إذا شك في بعض أجزاء التيمم بعد الفراغ منه لم يعتن به ..... ٣٨٩
- مسألة ٢٠: إذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيه العود إليه و الإتيان به و بما بعده عدم فوت الموالاه ..... ٣٩٠
- فصل فى أحكام التيمم ..... ٣٩١
- اشاره ..... ٣٩١
- مسألة ١: لا يجوز التيمم للصلاه قبل دخول وقتها ..... ٣٩١
- مسألة ٢: إذا تيمم بعد دخول وقت فريضه أو نافله يجوز إتيان الصلوات التى لم يدخل وقتها بعد دخوله ما لم يحدث أو يجد ماء ..... ٣٩٢
- مسألة ٣: الأقوى جواز التيمم فى سعه الوقت ..... ٣٩٢
- مسألة ٤: إذا تيمم لصلاه سابقه و صلى و لم ينتقض تيممه حتى دخل وقت صلاه أخرى ..... ٣٩٥
- مسألة ٥: المراد بأخر الوقت الذى يجب التأخير إليه أو يكون أحوط الآخر العرفى ..... ٣٩٥
- مسألة ٦: يجوز التيمم لصلاه القضاء و الإتيان بها معه ..... ٣٩٥

- مسألة ٧: إذا اعتقد عدم سعه الوقت فتيمم و صلى ثم بان السعه ..... ٣٩٥
- مسألة ٨: لا يجب إعادة الصلاة التي صلاها بالتيمم الصحيح بعد زوال العذر ..... ٣٩٦
- مسألة ٩: إذا تيمم لغايه من الغايات كان بحكم الطاهر ما دام باقيا لم ينتقض و بقي عذره ..... ٣٩٩
- مسألة ١٠: جميع غايات الوضوء و الغسل غايات للتيمم أيضا ..... ٣٩٩
- مسألة ١١: التيمم الذي هو بدل عن غسل الجنابه حاله كحالته في الإغناء عن الوضوء ..... ٤٠٠
- مسألة ١٢: ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء و الغسل من الأحداث ..... ٤٠١
- مسألة ١٣: إذا وجد الماء أو زال عذره قبل الصلاة لا يصح أن يصلى به ..... ٤٠٢
- مسألة ١٤: إذا وجد الماء في أثناء الصلاة ..... ٤٠٢
- مسألة ١٥: لا يلحق بالصلاة غيرها إذا وجد الماء في أثناءها ..... ٤٠٢
- مسألة ١٦: إذا كان واجدا للماء و تيمم لعذر آخر من استعماله فزال عذره في أثناء الصلاة ..... ٤٠٣
- مسألة ١٧: إذا وجد الماء في أثناء الصلاة بعد الركوع ثم فقد في أثناءها أيضا أو بعد الفراغ منها بلا فصل ..... ٤٠٤
- مسألة ١٨: في جواز مس كتابه القرآن و قراءه العزائم حال الاشتغال بالصلاة التي وجد الماء فيها بعد الركوع إشكال ..... ٤٠٥
- مسألة ١٩: إذا كان وجدان الماء في أثناء الصلاة بعد الحكم الشرعي بالركوع ..... ٤٠٥
- مسألة ٢٠: الحكم بالصحة في صورة الوجدان بعد الركوع ليس منوطا بحرمه قطع الصلاة ..... ٤٠٦
- مسألة ٢١: المجنب المتيمم بدل الغسل إذا وجد ماء بقدر كفايه الوضوء فقط لا يبطل تيممه ..... ٤٠٧
- مسألة ٢٢: إذا وجد جماعه متيممون ماء مباحا لا يكفي إلا لأحدهم بطل تيممهم أجمع ..... ٤٠٨
- مسألة ٢٣: المحدث بالأكبر غير الجنابه إذا وجد ماء لا يكفي إلا لواحد من الوضوء أو الغسل ..... ٤٠٩
- مسألة ٢٤: لا يبطل التيمم الذي هو بدل عن الغسل من جنابه أو غيرها بالحدث الأصغر ..... ٤٠٩
- مسألة ٢٥: حكم التداخل في الأغسال يجرى في التيمم أيضا ..... ٤١١
- مسألة ٢٦: إذا تيمم بدلا عن أغسال عديده فتبين عدم بعضها صح ..... ٤١١
- مسألة ٢٧: إذا اجتمع جنب و ميت و محدث بالأصغر و كان هناك ماء ..... ٤١١
- مسألة ٢٨: إذا نذر نافله مطلقه أو موقتة في زمان معين و لم يتمكن من الوضوء في ذلك الزمان تيمم بدلا عنه و صلى ..... ٤١٢
- مسألة ٢٩: يجوز الاستنجار لصلاة الميت ممن وظيفته التيمم ..... ٤١٢
- مسألة ٣٠: المجنب المتيمم إذا وجد الماء في المسجد و توقف غسله على دخوله و المكث فيه لا يبطل تيممه بالنسبة إلى حرمه المكث ..... ٤١٣
- مسألة ٣١: لو كان عنده من الماء ما يكفي لأحد الأمرين من رفع الخبث عن ثوبه أو بدنه و رفع الحدث قدم رفع الخبث ..... ٤١٣
- مسألة ٣٢: إذا علم قبل الوقت أنه لو أخر التيمم إلى ما بعد دخوله لا يتمكن من تحصيل ما يتيمم به ..... ٤١٤
- مسألة ٣٣: يجب التيمم لمس كتابه القرآن إن وجب ..... ٤١٤

مسأله ٣٤: إذا وصل شعر الرأس إلى الجبهة ..... ٤١٥

مسأله ٣٥: إذا شك في وجود حاجب في بعض مواضع التيمم حاله حال الوضوء و الغسل ..... ٤١٥

مسأله ٣٦: في الموارد التي يجب عليه التيمم بدلا عن الغسل و عن الوضوء ..... ٤١٥

مسأله ٣٧: إذا كان بعض أعضائه منقوشا باسم الجلاله أو غيره من أسمائه تعالى أو آيه من القرآن ..... ٤١٥

الفهرس ..... ٤٣٠

تعريف مركز ..... ٤٣٦

## تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی) المجلد الثانی

### اشاره

سرشناسه: فیاض، محمد اسحاق، ۱۹۳۴ - ، شارح

عنوان و نام پدید آور: تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی) / تالیف محمد اسحاق فیاض

مشخصات نشر: محلاتی، [۱۳۷۴؟] -.

شابک: بها: ۴۰۰۰ ریال (ج. ۱-۴)؛ ۷۰۰۰ ریال (ج. ۵-۷)

یادداشت: ج. ۶ و ۷ (چاپ اول: [۱۳۷۵؟])؛ ۷۰۰۰ ریال

مندرجات: ج. ۱. التقلید و الطهاره. -- ج. ۲. الطهاره. -- ج. ۳، ۴. الصلاه. -- ج. ۵. الصوم. -- ج. ۶ و ۷. الزکاه و الخمس. --

عنوان دیگر: العروه الوثقی. شرح

موضوع: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۷۴؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی. شرح

رده بندی کنگره: BP۱۸۳/۵ ی ۴ع ۴۰۲۱۷۵ ۱۳۷۴

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: م ۷۴-۳۴۱۸

ص: ۱

تتمه کتاب الطهاره



بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣



تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی)

تالیف محمد اسحاق الفیاض

ص: ۴





## فصل فى الأغسال

### و الواجب منها سبعة

#### اشاره

فصل فى الأغسال و الواجب منها سبعة: غسل الجنابه، و الحيض، و النفاس، و الاستحاضه، و مس الميت، و غسل الأموات، و الغسل الذى وجب بنذر و نحوه كأن نذر غسل الجمعة أو غسل الزيارة أو الزيارة مع الغسل، و الفرق بينهما أن فى الأول إذا أراد الزيارة يجب أن يكون مع الغسل و لكن يجوز أن لا يزور أصلا و فى الثانى يجب الزيارة فلا يجوز تركها، و كذا إذا نذر الغسل لسائر الأعمال التى يستحب الغسل لها.

#### مسأله ١: النذر المتعلق بغسل الزيارة و نحوها يتصور على وجوه

[٦٤٠] مسأله ١: النذر المتعلق بغسل الزيارة و نحوها يتصور على وجوه:

الأول: أن ينذر الزيارة مع الغسل، فيجب عليه الغسل و الزيارة، و إذا ترك أحدهما وجبت الكفاره.

الثانى: أن ينذر الغسل للزيارة بمعنى أنه إذا أراد أن يزور لا يزور إلا مع الغسل، فإذا ترك الزيارة لا كفاره عليه، و إذا زار بلا غسل وجبت عليه.

الثالث: أن ينذر غسل الزيارة منجزا، و حينئذ يجب عليه الزيارة أيضا و إن لم يكن مندورا مستقلا بل وجوبها من باب المقدمه، فلو تركها وجبت كفاره واحده، و كذا لو ترك أحدهما، و لا يكفى فى سقوطها الغسل فقط و إن كان من عزمه حينه أن يزور، فلو تركها وجبت، لأنه إذا لم تقع الزيارة بعده لم يكن غسل الزيارة.

الرابع: أن ينذر الغسل و الزيارة، فلو تركهما وجبت عليه كفارتان، و لو

ترك أحدهما فعليه كفاره واحده.

الخامس: أن ينذر الغسل الذي بعده الزيارة و الزيارة مع الغسل، و عليه لو تركهما وجبت كفارتان، و لو ترك أحدهما فكذلك، لأن المفروض تقييد كل بالآخر، و كذا الحال في نذر الغسل لسائر الأعمال.

ص: ٨

فصل فى غسل الجنابه

**و هى تحصل بأمرين**

و هى تحصل بأمرين:

**الأول: خروج المنى**

الأول: خروج المنى و لو فى حال النوم أو الاضطراب و إن كان بمقدار رأس إبرة، سواء كان بالوطء أو بغيره مع الشهوه أو بدونها(١)جامعا للصفات أو فاقد لها مع العلم بكونه منيا،و فى حكمه الرطوبه المشتبهه الخارجه بعد الغسل مع عدم الاستبراء بالبول،و لا فرق بين خروجه من المخرج المعتاد أو غيره،والمعتبر خروجه إلى خارج البدن،فلو تحرك من محله و لم يخرج لم هذا فى الرجل و أما فى المرأه فان خرج الماء منها و هى لم تكن فى حاله تهيج و شهوه ففى وجوب الغسل عليها اشكال،و لا يبعد عدم وجوبه،و هذا هو مقتضى الجمع بين الروايات،فان طائفه منها تدل على وجوب الغسل عليها بخروج الماء منها مطلقا،و طائفه منها تدل على عدم الوجوب مطلقا،و طائفه ثالثه تدل على وجوبه عليها اذا كان خروجه منها بشهوه،و على هذا فالطائفتان الاوليان اما أن تسقطان من جهه المعارضه،أو ترجيح الطائفه الثانيه على الأولى بملاك أنها أصرح دلالة منها،و على كلا التقديرين فالمتعين هو الأخذ بالطائفه الثالثه،و لكن مع ذلك اذا علمت المرأه بخروج المنى منها و هى ليست فى حاله شهوه و تهيج فعليها الغسل على الأحوط،و ان كانت محدثه بالأصغر قبل الغسل وجب عليها الجمع بين الوضوء و الغسل.

يوجب الجنابه، و أن يكون منه فلو خرج من المرأه منى الرجل لا- يوجب جنابتها إلا- مع العلم باختلاطه بمنيتها، و إذا شك في خارج أنه منى أم لا- اختبر بالصفات من الدفق و الفتور و الشهوه، فمع اجتماع هذه الصفات يحكم بكونه منيا و إن لم يعلم بذلك، و مع عدم اجتماعها و لو بفقد واحد منها لا يحكم به إلا إذا حصل العلم، و فى المرأه و المريض يكفى اجتماع صفتين و هما الشهوه و الفتور(١).

## الثانى: الجماع

الثانى: الجماع و إن لم ينزل و لو بإدخال الحشفه أو مقدارها من مقطوعها(٢) فى القبل أو الدبر(٣) من غير فرق بين الواطئ و الموطوء و الرجل الظاهر أن الفتور ملازم للشهوه و ليس علامه مستقله، فلو كان علامه مستقله لم يكن معتبرا لا فى المرأه و لا فى المريض، أما فى المرأه فقد مرّ اناطه و جوب الغسل عليها بخروج الماء منها بشهوه فحسب، و أما المريض فلا دليل على اعتباره فيه زائدا على الشهوه.

بل لا يبعد كفايه مجرد الادخال و الايلاج منه و إن لم يكن بمقدار الحشفه لأن مقطوع الحشفه لا يكون مشمولا لروايات التقاء الختانيين الا- بدعوى أنها ناظره الى تحديد الادخال و الايلاج بذلك و لا موضوعيه لها، و لكنها بحاجه الى قرينه، و الا فظاها الموضوعيه، و عليه فبطبيعته الحال تكون تلك الروايات مقيده لإطلاق روايات الايلاج و الادخال بغيره، و اما مقطوع الحشفه فهو لا- يزال باقيا تحت اطلاق تلك الروايات و مقتضاه كفايه صدق الايلاج و الادخال و ان لم يكن مقدارها، كما إذا كان الباقي بمقدارها أو أقل.

فى الحكم بعدم الفرق بينهما اشكال، فان وجوب الغسل على الواطئ أو الموطوء اذا كان الوطء فى الدبر مبنى على الاحتياط و إن كان الموطوء امرأه، و على هذا فان كانا محدثين بالأصغر وجب عليهما الجمع بين الغسل و الوضوء، و بذلك

والامراه والصغير والكبير والحى والميت والاختيار والاضطرار فى النوم أو اليقظه حتى لو أدخلت حشفه طفل رضيع فإنهما يجنبان، وكذا لو أدخل ذكر ميت أو أدخل فى ميت، والأحوط فى وطء البهائم من غير إنزال الجمع بين الغسل والوضوء إن كان سابقا محدثا بالأصغر، والوطء فى دبر الخنثى موجب للجنبه دون قبلها إلا مع الإنزال فيجب الغسل عليه دونها إلا أن تنزل هى أيضا، ولو أدخلت الخنثى فى الرجل أو الأنثى مع عدم الإنزال لا- يجب الغسل على الواطئ ولا على الموطوء، وإذا دخل الرجل بالخنثى والخنثى بالأنثى وجب الغسل على الخنثى دون الرجل والأنثى.

### **مسألة ١: إذا رأى فى ثوبه منيا و علم أنه منه و لم يغتسل بعده وجب عليه الغسل**

[٦٤١] مسألة ١: إذا رأى فى ثوبه منيا و علم أنه منه و لم يغتسل بعده وجب عليه الغسل وقضاء ما تيقن من الصلوات التى صلاها بعد خروجه، وأما الصلوات التى يحتمل سبق الخروج عليها فلا يجب قضاؤها، وإذا شك فى أن هذا المنى منه أو من غيره لا يجب عليه الغسل وإن كان أحوط خصوصا إذا كان الثوب مختصا به، وإذا علم أنه منه و لكن لم يعلم أنه من جنبه سابقه اغتسل منها أو جنبه أخرى لم يغتسل لها لا يجب عليه الغسل أيضا، لكنه أحوط (١).

### **مسألة ٢: إذا علم بجنبه و غسل و لم يعلم السابق منهما وجب عليه الغسل**

[٦٤٢] مسألة ٢: إذا علم بجنبه و غسل و لم يعلم السابق منهما وجب عليه يظهر حال ما بعده من الصور.

بل هو الأقوى لمعارضه استصحاب بقاء جنبه الحاصله بخروج هذا المنى المشاهد باستصحاب بقاء الطهاره فيسقطان، فالمرجع قاعده الاشتغال، وإذا كان محدثا بالأصغر بعد الغسل وجب الجمع بينه وبين الوضوء.



الغسل (١) إلا إذا علم زمان الغسل دون الجنابه فيمكن استصحاب الطهاره حينئذ (٢).

### مسأله ٣: في الجنابه الدائره بين شخصين لا يجب الغسل على واحد منهما

[٦٤٣] مسأله ٣: في الجنابه الدائره بين شخصين لا يجب الغسل على واحد منهما (٣)، و الظن كالشك و إن كان الأحوط فيه مراعاة الاحتياط، فلو ظن أحدهما أنه الجنب دون الآخر اغتسل و توضأ إن كان مسبقاً بالأصغر.

### مسأله ٤: إذا دارت الجنابه بين شخصين لا يجوز لأحدهما الاقتداء بالآخر

[٦٤٤] مسأله ٤: إذا دارت الجنابه بين شخصين لا يجوز لأحدهما الاقتداء بالآخر للعلم الإجمالي بجنابته أو جنابه إمامه، و لو دارت بين ثلاثة يجوز لواحد أو الاثنین منهم الاقتداء بالثالث لعدم العلم حينئذ (٤)، و لا يجوز لثالث علم إجمالاً بجنابه أحد الاثنین أو أحد الثلاثة الاقتداء بواحد منهما أو منهم لقاعده الاشتغال بعد تعارض استصحاب بقاء الجنابه باستصحاب بقاء الطهاره و سقوطهما من جهه المعارضه، هذا اذا لم يصدر منه الحدث الأصغر و الا فلا بد من ضم الوضوء اليه أيضاً.

هذا مبنى على أن الاستصحاب يجرى في المعلوم تاريخه دون المجهول، و لكن قد ذكرنا في الأصول انه لا فرق بينهما إلا في كون المستصحب في المعلوم شخصياً و في المجهول كلياً، و هذا لا يصلح أن يكون فارقاً بينهما من هذه الناحيه.

هذا اذا لم تكن جنابه احدهما موضوعاً لحكم متوجه إلى الآخر و الا وجب الغسل عليه، و اذا كان محدثاً بالأصغر وجب ضم الوضوء اليه أيضاً.

فيه انه و ان لم يعلم بجنابه أحدهما الا- أنه يعلم اما بجنابه نفسه أو جنابه أحدهما و لانزم ذلك انه يعلم بعدم جواز الاقتداء باحدهما اما لبطلان صلاه نفسه أو صلاه أمامه. و مقتضى هذا العلم الإجمالي عدم جوازه لا بكليهما و لا بأحدهما، و ليس ملاك عدم جوازه علم المأموم بجنابه أحدهما أو أحدهم اذ لا- فرق بينه و بين علمه بجنابه نفسه أو جنابه أحدهما في عدم جواز الاقتداء.

إذا كانا أو كانوا محل الابتلاء له و كانوا عدولا عنده،و إلا فلا مانع،و المناط علم المقتدى بجنبه أحدهما لا علمهما،فلو اعتقد كل منهما عدم جنبته و كون الجنب هو الآخر أو لا جنبه لواحد منهما و كان المقتدى عالما كفى فى عدم الجواز، كما أنه لو لم يعلم المقتدى إجمالا بجنبه أحدهما و كانا عالمين بذلك لا يضر باقتدائه.

### مسألة ٥: إذا خرج المنى بصورة الدم وجب الغسل أيضا

[٦٤٥]مسألة ٥: إذا خرج المنى بصورة الدم وجب الغسل أيضا بعد العلم بكونه منيا.

### مسألة ٦: المرأة تحتلم كالرجل

[٦٤٦]مسألة ٦: المرأة تحتلم كالرجل،و لو خرج منها المنى حينئذ وجب عليها الغسل (١)،و القول بعدم احتلامهن ضعيف.

### مسألة ٧: إذا تحرك المنى فى النوم عن محله بالاحتلام و لم يخرج إلى خارج لا يجب الغسل

[٦٤٧]مسألة ٧: إذا تحرك المنى فى النوم عن محله بالاحتلام و لم يخرج إلى خارج لا يجب الغسل كما مرّ،فإذا كان بعد دخول الوقت و لم يكن عنده ماء للغسل هل يجب عليه حبسه عن الخروج أولا الأقوى عدم الوجوب (٢)، و إن لم يتضرر به،بل مع التضرر يحرم ذلك (٣)،فبعد خروجه يتمم للصلاه، فى اطلاقه اشكال بل منع لما مر من ان وجوب الغسل عليها فيما اذا خرج الماء منها فى حاله شهوه و تهيج،و اما اذا خرج منها بدون شهوه فان علمت بكون الخارج منها منيا وجب عليها الجمع بين الغسل و الوضوء إن كانت محدثه بالأصغر قبل خروجه منها أو بعده،و الا فعليها الغسل على الأحوال.

الظاهر الوجوب لأين المكلف اذا كان متمكنا من الصلاه مع الطهاره المائيه بعد دخول الوقت لم يجز له تفويتها،و فى المقام يكون المكلف متمكنا منها فى الوقت لتمكنه من حبسه و المنع عن خروجه،و فى مثل ذلك يجب عليه الحبس.

هذا مبنى على حرمة الاضرار بالنفس مطلقا،و أما بناء على ما هو الصحيح

نعم لو توقف إتيان الصلاة في الوقت على حبسه بأن لم يتمكن من الغسل و لم يكن عنده ما يتيمم به و كان على وضوء بأن كان تحرك المنى في حال اليقظه و لم يكن في حبسه ضرر عليه لا- يبعد وجوبه(١)، فإنه على التقادير المفروضة لو لم يحبسه لم يتمكن من الصلاة في الوقت و لو حبسه يكون متمكنا.

### مسألة ٨: يجوز للشخص إجناب نفسه

[٦٤٨] مسألة ٨: يجوز للشخص إجناب نفسه(٢)، و لو لم يقدر على الغسل و كان بعد دخول الوقت، نعم إذا لم يتمكن من التيمم أيضا لا- يجوز ذلك، و أما في الوضوء فلا يجوز لمن كان متوضئا و لم يتمكن من الوضوء لو أحدث أن يبطل وضوءه إذا كان بعد دخول الوقت، ففرق في ذلك بين إجنابه و الحدث الأصغر، و الفارق النص.

### مسألة ٩: إذا شك في أنه هل حصل الدخول أم لا؟

[٦٤٩] مسألة ٩: إذا شك في أنه هل حصل الدخول أم لا؟ لم يجب عليه الغسل، و كذا لو شك في أن المدخول فرج أو دبر أو غيرهما، فإنه لا يجب عليه الغسل.

### مسألة ١٠: لا فرق في كون إدخال تمام الذكر أو الحشفه موجبا للإجنابه بين أن يكون مجردا أو ملفوفا بوصله أو غيرها

[٦٥٠] مسألة ١٠: لا فرق في كون إدخال تمام الذكر أو الحشفه موجبا من عدم الدليل على حرمة كذلك فيجب الحبس الا اذا كان تحمله حرجيا.

بل لا شبهه في وجوبه اذا كان بعد دخول الوقت، لأنه لو لم يحبس المنى و خرج منه لأدى ذلك إلى عدم تمكنه من الصلاة فيه و تفويتها حتى مع الطهاره الترايبه و هو غير جائز جزما، بل لا يبعد وجوبه قبل دخول الوقت اذا علم بأنه يؤدي الى تفويتها في الوقت كذلك لأنه تفويت للملاك الملمزم في ظرفه.

في الجواز مطلقا اشكال بل منع، لأن مقتضى القاعده عدم الجواز لاستلزامه تفويت الواجب الفعلى و هو الصلاة مع الطهاره المائيه. نعم ورد النص على الجواز في خصوص الاتيان بالأهل و لكن لا بد من الاقتصار عليه.

للجنابه بين أن يكون مجردا أو ملفوفا بوصله أو غيرها، إلا أن يكون بمقدار لا يصدق عليه الجماع.

**مسألة ١١: في الموارد التي يكون الاحتياط في الجمع بين الغسل و الوضوء الأولى أن ينقض الغسل بناقض من مثل البول و نحوه ثم يتوضأ**

[٦٥١] مسألة ١١: في الموارد التي يكون الاحتياط في الجمع بين الغسل و الوضوء الأولى أن ينقض الغسل بناقض من مثل البول و نحوه ثم يتوضأ، لأن الوضوء مع غسل الجنابه غير جائز (١)، و المفروض احتمال كون غسله غسل الجنابه.

فيه ان حرمة الوضوء مع غسل الجنابه حرمة تشريعيه فلا تنافى الاحتياط اصلا، و عليه فلا يخفى ما فى الأولويه.

ص: ١٥

## فصل فى ما يتوقف على الغسل من الجنابه

فصل فى ما يتوقف على الغسل من الجنابه و هى أمور:

الأول: الصلاة، واجبه أو مستحبه اداء و قضاء لها و لأجزائها المنسيه، و صلاه الاحتياط، بل و كذا سجدا السهو على الأحوط، نعم لا يجب فى صلاه الأموات و لا فى سجده الشكر و التلاوه.

الثانى: الطواف الواجب دون المندوب، لكن يحرم على الجنب دخول مسجد الحرام، فتظهر الثمره فيما لو دخله سهوا و طاف، فإن طوافه محكوم بالصحه، نعم يشترط فى صلاه الطواف الغسل و لو كان الطواف مندوبا.

الثالث: صوم شهر رمضان و قضائه (١)، بمعنى أنه لا يصح إذا أصبح جنبا متعمدا أو ناسيا (٢) للجنابه، و أما سائر الصيام ما عدا رمضان و قضائه فلا فيه ان قضاء شهر رمضان يختلف عن صومه، فان صحه قضائه مشروطه بعدم البقاء على الجنابه الى الفجر مطلقا، فلو بقى عليها بطل و إن لم يكن متعمدا و لا متساهلا.

فيه ان صحه الصوم كما انها مشروطه بعدم تعمد البقاء على الجنابه الى الفجر و بعدم نسيان غسلها كذلك انها مشروطه بعدم التسامح فى البقاء عليها الى الصبح و ان كان فى النومه الأولى، كما اذا نام مع علمه بأن عادته ليست على الاستيقاظ من النوم قبل الفجر بمقدار يتمكن من الغسل، و لكن قد يتفق، ففى مثل ذلك اذا لم

يبطل بالإصباح جنباً وإن كانت واجبه، نعم الأحوط في الواجبه منها ترك تعمّد الإصباح جنباً (١)، نعم الجنابه العمديه في أثناء النهار تبطل جميع الصيام حتى المندوبه منها، وأما الاحتلام فلا يضر بشيء منها حتى صوم رمضان.

### فصل في ما يحرم على الجنب

فصل في ما يحرم على الجنب و هي أيضا أمور:

الأول: مس خط المصحف على التفصيل الذي مرّ في الوضوء، وكذا مس اسم الله تعالى و سائر أسمائه و صفاته المختصه (٢)، وكذا مس أسماء الأنبياء و الأئمه (عليهم السلام) على الأحوط.

الثاني: دخول مسجد الحرام و مسجد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ إِنْ كَانَ بِنَحْوِ الْمُرُورِ.

الثالث: المكث في سائر المساجد بل مطلق الدخول فيها على غير وجه يستيقظ من النوم الى الفجر صدق انه تسامح في الغسل و تساهل فيه و ان لم يصدق انه تركه متعمدا باعتبار ان بناءه كان على الاغتسال اذا استيقظ و اناطه عنوان التعمد بعدم ذلك البناء بأن يكون عازما على ترك الغسل أو مترددا فيه. نعم ان لعنوان التعمد اثرا زائدا على بطلان الصوم و هو الكفاره.

لا بأس بتركه و لا منشأ له.

على الأحوط فيها لاختصاص الدليل باسم الجلاله و عدم الدليل على الحرمة في غيره من الاسماء و الصفات.

المروور، و أما المروور فيها بأن يدخل من باب و يخرج من آخر فلا بأس به، و كذا الدخول بقصد أخذ شىء منها فإنه لا بأس به، و المشاهد كالمساجد فى حرمه المكث فيها (١).

الرابع: الدخول فى المساجد بقصد وضع شىء فيها بل مطلق الوضع فيها و إن كان من الخارج أو فى حال العبور.

الخامس: قراءه سور العزائم، و هى سوره اقرأ و النجم و الم تنزيل و حم السجده و إن كان بعض واحده منها بل بالبسملة أو بعضها بقصد إحداها على الأحوط، لكن الأقوى اختصاص الحرمه بقراءه آيات السجده منها.

### مسأله ١: من نام فى أحد المسجدين و احتلم أو أجنب فيهما

[٦٥٢] مسأله ١: من نام فى أحد المسجدين و احتلم أو أجنب فيهما أو فى الخارج و دخل فيهما عمدا أو سهوا أو جهلا و جب عليه التيمم للخروج، إلا أن يكون زمان الخروج أقصر من المكث للتيمم فيخرج من غير تيمم (٢) أو كان زمان الغسل فيهما مساويا أو أقل من زمان التيمم فيغتسل حينئذ، و كذا حال الحائض و النفساء (٣).

### مسأله ٢: لا فرق فى حرمه دخول الجنب فى المساجد بين المعمور منها و الخراب

[٦٥٣] مسأله ٢: لا فرق فى حرمه دخول الجنب فى المساجد بين المعمور على الأحوط.

بل الأمر كذلك اذا كان زمان الخروج مساويا لزمان المكث للتيمم إذ حينئذ لا- موجب له فانه وظيفه المضطر و لا يكون المكلف مضطرا اليه حينئذ، و مع عدم الاضطرار لا دليل على مشروعيتها.

الظاهر ان مراده (قده) من الحاق الحائض و النفساء بالجنب فى هذا الحكم انما هو بعد انقطاع الدم، و اما قبل الانقطاع فلا يكون التيمم مشروعاً فى حقهما.

منها و الخراب و إن لم يصلّ فيه أحد و لم يبق آثار مسجديته، نعم فى مساجد الأراضى المفتوحة عنوه إذا ذهب آثار المسجديه بالمره يمكن القول بخروجها عنها(١)، لأنها تابعه لآثارها و بنائها.

### مسأله ٣: إذا عين الشخص فى بيته مكانا للصلاه و جعله مصلى له لا يجرى عليه حكم المسجد

[٦٥٤] مسأله ٣: إذا عين الشخص فى بيته مكانا للصلاه و جعله مصلى له لا يجرى عليه حكم المسجد.

### مسأله ٤: كل ما شك فى كونه جزءا من المسجد من صحنه و الحجرات التى فيه و منارته و حيطانه و نحو ذلك لا يجرى عليه الحكم

[٦٥٥] مسأله ٤: كل ما شك فى كونه جزءا من المسجد من صحنه و الحجرات التى فيه و منارته و حيطانه و نحو ذلك لا يجرى عليه الحكم، و إن كان الأحوط الإجراء إلا إذا علم خروجه منه.

### مسأله ٥: الجنب إذا قرأ دعاء كميل الأولى و الأحوط أن لا يقرأ منه (أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ)

[٦٥٦] مسأله ٥: الجنب إذا قرأ دعاء كميل الأولى و الأحوط أن لا يقرأ منه (أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ) (السجده ١٨: ٣٢) لأنه جزء من سوره حم السجده، و كذا الحائض، و الأقوى جوازه لما مر من أن المحرم قراءه آيات السجده لا بقيه السوره.

هذا مبنى على القول بأن الأرض المفتوحة عنوه قد ظلت فى ملك الأمه و ان عمليه الاحياء لم تؤثر فيها و انما تخلق الشروط و الفرص فيها للمحى، فما دامت تلك الفرص و الشروط المتاحة له موجوده فيها فله حق الاستفاده منها و ليس لآخر ان يزاحمه فيه، و اما اذا زالت فلا- حق له فى الرقبه، و لكن على هذا القول لا يصح وقفها مسجدا من الأول لأن معنى المسجديه التحرير و الخروج عن الملك أو الحق و لا موضوع له على هذا القول.

و اما على القول بأن عمليه الاحياء تمنحه الحق فيها او الملك الذى لا يزول بزوال الآثار و الشروط التى تخلقها العمليه فلا مانع من جعلها مسجدا، و ليست مسجديتها حينئذ تابعه لآثارها و بنائها.



## مسألة ٦: الأحوط عدم إدخال الجنب في المسجد

[٦٥٧] مسألة ٦: الأحوط عدم إدخال الجنب في المسجد (١) وإن كان صبيا أو مجنونا أو جاهلا بجنابه نفسه.

## مسألة ٧: لا يجوز أن يستأجر الجنب لكنس المسجد في حال جنابته

[٦٥٨] مسألة ٧: لا يجوز أن يستأجر الجنب لكنس المسجد في حال جنابته، بل الإجاره فاسده (٢) ولا يستحق أجره، نعم لو استأجره مطلقا لكنه كنس في حال جنابته و كان جاهلا بأنه جنب أو ناسيا استحق الأجره، بخلاف ما إذا كنس عالما فانه لا يستحق لكونه حراما (٣) ولا يجوز أخذ الأجره على لا بأس بتركه اما بالنسبه الى الصبي و المجنون فان الدخول في المسجد لا يكون محرما عليهما في الواقع لكي يكون التسيب اليه تسيبا الى الحرام. نعم لو كان الحرام مما يعلم باهتمام الشارع بعدم ايجاده في الخارج مطلقا حتى من الصبي و المجنون و لو كان بالتسيب كقتل النفس المحترمه و الزنا و اللواط و شرب الخمر و ما شاكل ذلك لم يجز، ولكنه في المسأله ليس كذلك.

و أما بالنسبه إلى الجاهل بجنابه نفسه فالدخول فيه و ان كان محرما عليه في الواقع إلا أنه لا دليل على حرمة التسيب اليه لأن الحرام في المقام ليس مما يعلم باهتمام الشارع بعدم ايجاده في الخارج مطلقا.

هذا فيما إذا كان الأجير عالما بجنابه نفسه، و اما اذا كان جاهلا بها فلا مانع من الاجاره وضعا و تكليفا و ان كان المستأجر عالما بجنابته لما مر من عدم حرمة التسيب.

بل يستحق لأن العمل المتأخر عليه و هو الكنس ليس بحرام و انما الحرام مقدمته و هي الدخول و المكث، و قد صرح قدس سرّه بذلك بعد سطرين بقوله: «لأن متعلق الاجاره و هو الكنس لا يكون حراما و انما الحرام الدخول و المكث...»، فاذن قوله:

«لكونه حراما» إن أراد من حرمة حرمة من جهة حرمة مقدمته لا في نفسه، فهي لا تمنع عن استحقاق الاجره، و إن أراد حرمة في نفسه فقد صرح (قده) انه ليس بحرام

العمل المحرم، وكذا الكلام في الحائض والنفساء، ولو كان الأجير جاهلاً أو كلاهما جاهلين في الصورة الأولى أيضاً يستحق الأجره، لأن متعلق الإجاره وهو الكنس لا يكون حراماً، وإنما الحرام الدخول والمكث، فلا يكون من باب أخذ الأجره على المحرم، نعم لو استأجره على الدخول أو المكث كانت الإجاره فاسده ولا يستحق الأجره ولو كانا جاهلين، لأنهما محرمان ولا يستحق الأجره على الحرام (١)، ومن ذلك ظهر أنه لو استأجر الجنب أو الحائض أو النفساء للطواف المستحب كانت الإجاره فاسده ولو مع الجهل، وكذا لو استأجره لقراءة العزائم، فإن المتعلق فيهما هو نفس الفعل المحرم، بخلاف الإجاره للكنس فإنه ليس حراماً، وإنما المحرم شيء آخر وهو الدخول والمكث، فليس نفس المتعلق حراماً.

### مسألة ٨: إذا كان جنبا و كان الماء في المسجد يجب عليه أن يتيمم و يدخل المسجد

[٦٥٩] مسألة ٨: إذا كان جنبا و كان الماء في المسجد يجب عليه أن يتيمم و يدخل المسجد لأخذ الماء (٢) أو الاغتسال فيه، و لا يبطل تيممه لو وجدان كذلك.

في الحكم بعدم استحقاق الاجره في المقام اشكال بل منع، فان المعتبر في صحه الاجاره تمكن الأجير من تسليم العمل عقلا و شرعا و بما انه متمكن من ذلك في المقام من جهه جهله بالحرمه و اعتقاده بالاباحه فلا مانع من صحه الاجاره و استحقاقه الاجره عليه، و لعل نظر الماتن (قده) في الحكم بالبطلان الى ما ورد من:

«أن الله تعالى اذا حرّم شيئا حرم ثمنه» و لكن لم يثبت. نعم إذا كانت حرمة العمل مساوقه لعدم ماليته عند الشارع لم تصح الاجاره عليه مطلقا حتى في حال الجهل بحرمته. و بذلك يظهر حال ما بعده.

تقدم ان دخول الجنب في المسجد بغايه أخذ شيء جائز و لا يتوقف

جوازه على التيمم، وقد بنى الماتن (قده) على ذلك هناك، واما هنا فقد بنى على خلافه، ومع الاغماض عن ذلك فلا يكون التيمم مشروعاً بغايه الدخول فى المسجد أو الكون فيه لأخذ الماء للاغتسال به، فإن المسوخ للتيمم أمور:

الأول: ضيق الوقت، و سواء أ كان فى العباده المؤقته كالفرائض اليوميه و صلاه الليل و نحوهما أم كان فى العمل الواجب على سبيل الفور، كما إذا وجب على الجنب مس كتابه القرآن الكريم لسبب من الاسباب كانقاده من المهانه و لم يسمح الوقت إلا للتيمم، أو وجب عليه الدخول فى المسجد لإنقاذ حياه شخص مثلاً و لم يتسع الوقت للغسل فیتيمم و يدخل، و لا فرق فى ذلك بين أن تكون الطهاره شرطاً ضرورياً فى ذلك العمل الذى ضاق وقته أو شرطاً كمالياً كالتيمم للصلاه على الميت اذا ضاق وقتها و لم يجز تأخير الجنازه فانه يجوز ان يتيمم و يصلى على الميت و لا يسوخ بهذا التيمم غير ذلك العمل الذى ضاق وقته، فلو تيمم لصلاه الليل -مثلاً- لضيق وقتها لم يجز أن يؤدى صلاه الفجر به أو يدخل المسجد أو يممس كتابه القرآن الشريف أو نحو ذلك لعدم وجود المسوخ لغيره.

الثانى: عدم التمكن من استعمال الماء من أجل كون المكلف مريضاً أو نحو ذلك، فانه يتيمم بدلاً عن الغسل أو الوضوء للأموور التاليه:

الأول: لممارسه العبادات المشروطه بالطهاره صحه أو كمالاً اذا استمر عذره الى تمام وقتها.

الثانى: للعبادات غير المؤقته كصلاه جعفر و صلاه الزياره و نحوهما، فان الجنب المريض اذا أراد أن يصلى و يقرأ سور العزائم التى فيها آيات السجده فان له أن يتيمم و يصلى و يقرأ. نعم فى العباده التى يكون المطلوب فيها مره واحده و بإمكانه الاتيان بها بعد شفائه من المرض فلا يكتفى بالتيمم و الاتيان بها حال

مرضه، إذ مع التمكن من الاتيان بها مع الطهاره المائيه فلا يسوغ له التيمم، و هذا بخلاف صلاه جعفر و صلاه الزياره و قراءه سور العزائم فانها مطلوبه فى كل وقت و حين.

الثالث: للكون على الطهاره باعتبار انه امر محبوب.

الرابع: لممارسه ما يحرم على غير المغتسل أو غير المتوضئ كدخول المساجد أو مس كتابه المصحف الشريف أو قراءه آيات السجده، فانه اذا دعت الحاجه و الضروره الى القيام بممارسه هذه الأعمال فان له ان يتيمم و يقوم بها.

ثم ان التيمم لأحد الأمور المذكوره يكفى لسائر تلك الأمور، فمن كان مريضاً فاجنب و تيمم لصلاه الليل كان له أن يصلى بذلك التيمم صلاه الفجر و نافلته و أن يقرأ سور العزائم و ان يدخل المساجد و أن يمسه كتابه القرآن الكريم.

الثالث: عدم توفر الماء عنده، فان وظيفته حينئذ ان يتيمم عوضاً عن الغسل لممارسه الأمور المذكوره، فلا فرق بين هذا المسوغ و بين عدم التمكن من استعماله إلا فى حاله واحده و هى ما اذا كان الماء فى المسجد، فان المسوغ للتيمم اذا كان المرض أو غيره فيتيمم فانه يجوز له أن يمارس كل ما هو مشروط بالطهاره، منه الدخول فى المسجد، و اما اذا كان المسوغ له عدم وجدانه الماء فانه اذا تيمم للصلاه فى فرض استمرار عدم وجدانه الماء الى آخر وقتها لم يجز له الدخول به فى المسجد لا باعتبار انه يلزم من جواز الدخول فيه عدم جوازه، و من صحه التيمم بطلانه، بل باعتبار انه لا مسوغ له بالنسبه اليه لكى يكون فاقداً للماء، لأنه ليس مطلوباً لا فى كل وقت و لا فى وقت خاص.

نعم اذا كانت هناك ضروره تدعو الى الدخول فيه فعندئذ اذا كان فاقداً للماء يتيمم و يدخل فيه، و اما اذا لم تكن ضروره فلا مسوغ للتيمم بالنسبه اليه.

هذا الماء إلا بعد الخروج أو بعد الاغتسال، و لكن لا يباح بهذا التيمم إلا دخول المسجد و اللبث فيه بمقدار الحاجة، فلا يجوز له مس كتابه القرآن و لا قراءه العزائم إلا إذا كانا واجبين فوراً.

### مسألة ٩: إذا علم اجمالاً جنابه أحد الشخصين لا يجوز له استنجارهما و لا استنجار أحدهما لقراءه العزائم أو دخول المساجد

[٦٦٠] مسألة ٩: إذا علم اجمالاً - جنابه أحد الشخصين لا - يجوز له استنجارهما و لا استنجار أحدهما (١) لقراءه العزائم أو دخول المساجد أو نعم لو قلنا بجواز التيمم من أجل الدخول فى المسجد لأخذ الماء أو الاغتسال فيه لم يبطل بوجدانه الماء من جهه تمكنه من الدخول فيه لأنه من آثاره و مترتب على صحته فكيف يعقل ان يكون مبطلا له، كما أنه لا يسوغ به غيره من الغايات باعتبار أنه فاقد الماء بالنسبه إليه دون سائر الغايات كالصلاه و نحوها، فلا مسوغ له بالنسبه اليها.

فى اطلاق ذلك اشكال بل منع، فان الشخصين المذكورين لا يخلوان من أن يعلما بجنابه احدهما اجمالاً، او يعلم احدهما بجنابه نفسه دون الآخر، فعلى الأول: اما ان يكون لهذا العلم الإجمالى أثر كما اذا كان كل منهما جديراً بالاعتداء به أو لا يكون له أثر، فهنا صور:

الأولى: أن يكون لذلك العلم الإجمالى أثر، ففى مثل ذلك لا يصح استنجارهما و لا لأحدهما، لأن كلا منهما يعلم أما أنه يحرم عليه قراءه العزائم أو دخول المساجد أو الاعتداء بالآخر، و معه لا يقدر على تسليم العمل، و أما تكليفاً فلا موضوع للتسبب فيها لأنه انما يتصور بالنسبه الى الجاهل بالواقع دون العالم به.

الثانية: أن لا - يكون له أثر، ففى مثل ذلك يجوز استنجار كل منهما لقراءه العزائم أو دخول المساجد أو نحو ذلك و ضعا و تكليفاً، أمّا و ضعا فلا ين كل واحد منهما بمقتضى تكليف نفسه قادر على تسليم العمل عقلاً و شرعاً، و اما تكليفاً فقد مرّ أن التسبب فى مثل المقام لا مانع منه و لا دليل على حرمة.

نحو ذلك مما يحرم على الجنب.

### مسألة ١٠: مع الشك في الجنابه لا يحرم شيء من المحرمات المذكوره

[٦٦١] مسألة ١٠: مع الشك في الجنابه لا يحرم شيء من المحرمات المذكوره إلا إذا كانت حالته السابقه هي الجنابه.

### فصل في ما يكره على الجنب

فصل في ما يكره على الجنب و هي أمور:

الأول: الأكل، والشرب، و يرتفع كراهتهما بالوضوء أو غسل اليدين و المضمضه و الاستنشاق أو غسل اليدين فقط.

الثاني: قراءه ما زاد على سبع آيات من القرآن ما عدا العزائم، و قراءه ما زاد على السبعين أشد كراهه.

الثالث: مس ما عدا خط المصحف من الجلد و الأوراق و الحواشي و ما بين السطور.

الرابع: النوم، إلا أن يتوضأ أو يتيمم إن لم يكن له الماء بدلا عن الغسل.

الخامس: الخضاب، رجلا كان أو امرأه، و كذا يكره للمختضب قبل أن يأخذ اللون إجناب نفسه.

السادس: التدخين.

الثالثه: هي ما اذا علم احدهما بجنابه نفسه دون الآخر، ففي مثل ذلك لا يصح استئجار العالم لأنه غير قادر على تسليم العمل شرعا، و أما التسبيب فيه فلا موضوع له لأنه لا يتصور بالنسبه الى العالم بالحكم.

ص: ٢٥

السابع:الجماع إذا كان جنابته بالاحتلام.

الثامن:حمل المصحف.

التاسع:تعليق المصحف.

## فصل فى كيفية الغسل و أحكامه

فصل فى كيفية الغسل و أحكامه غسل الجنابه مستحب نفسى و واجب غيرى للغايات الواجبه و مستحب غيرى للغايات المستحبه،و القول بوجوبه النفسى ضعيف،و لا يجب فيه قصد الوجوب و الندب،بل لو قصد الخلاف لا يبطل إذا كان مع الجهل بل مع العلم إذا لم يكن بقصد التشريع (١)و تحقق منه قصد القربه،فلو كان قبل الوقت و اعتقد دخوله فقصد الوجوب لا يكون باطلا(٢)،و كذا العكس،و مع الشك فى دخوله يكفى الإتيان به بقصد القربه للاستحباب النفسى أو بقصد إحدى غاياته المندوبه أو بقصد ما فى الواقع من الأمر الوجوبى أو الندبى.

و الواجب فيه بعد النيه غسل ظاهر تمام البدن دون البواطن منه،فلا هذا مجرد افتراض لا واقع موضوعى له اذ لا يتصور مع العلم بالخلاف غير التشريع،فاذا علم بان الوضوء مستحب و مع ذلك اذا أتى به بقصد الوجوب مع علمه بعدمه فهو تشريع و من اظهر افراده.

هذا مبنى على وجوب المقدمه اما مطلقا،أو خصوص الموصله و اما بناء على عدم وجوبها-كما هو الصحيح-فلا يتصف الغسل بالوجوب الغيرى.

يجب غسل باطن العين و الأنف و الأذن و الفم و نحوها، و لا يجب غسل الشعر مثل اللحية، بل يجب غسل ما تحته من البشرة و لا يجزئ غسله عن غسلها، نعم يجب غسل الشعور الدقاق الصغار المحسوبه جزءا من البدن مع بشره، و الثقبه التى فى الأذن أو الأنف للحلقه إن كانت ضيقه لا يرى باطنها لا يجب غسلها، و إن كانت واسعه بحيث تعد من الظاهر و جب غسلها.

## و له كفتان

و له كفتان:

## الأولى: الترتيب

الأولى: الترتيب، و هو أن يغسل الرأس و الرقبه أولا ثم الطرف الأيمن من البدن ثم الطرف الأيسر (١)، و الأحوط أن يغسل النصف الأيمن من الرقبه ثانيا مع الأيمن و النصف الأيسر مع الأيسر، و السرّه و العوره يغسل نصفهما الأيمن مع الأيمن و نصفهما الأيسر مع الأيسر، و الأولى أن يغسل تمامهما مع كل من الطرفين، و الترتيب المذكور شرط واقعى، فلو عكس و لو جهلا أو سهوا بطل، و لا- يجب البدأ بالأعلى فى كل عضو و لا الأعلى فالأعلى و لا الموالاه العرفيه بمعنى التابع و لا بمعنى عدم الجفاف، فلو غسل رأسه و رقبته فى أول النهار و الأيمن فى وسطه و الأيسر فى آخره صح، و كذا لا يجب الموالاه فى أجزاء عضو واحد، و لو تذكر بعد الغسل ترك جزء من أحد الأعضاء رجع و غسل ذلك الجزء، فإن كان فى الأيسر كفاه ذلك، و إن كان فى الرأس أو الأيمن و جب غسل الباقي على الترتيب، و لو اشتبه ذلك الجزء و جب غسل تمام المحتملات (٢) مع مراعاة الترتيب.

على الأحوط الأولى.

هذا فيما اذا كان الجزء المحتمل تركه فى عضو واحد فحينئذ مقتضى العلم الإجمالى و جوب غسل تمام الاطراف المحتمل، و اما اذا كان بين عضوين



الثانية: الارتماس، وهو غمس تمام البدن فى الماء دفعه واحده عرفيه (١)، و اللزوم أن يكون تمام البدن تحت الماء فى آن واحد، وإن كان غمسه على التدرىج، فلو خرج بعض بدنه قبل أن ينغمس البعض الآخر لم يكف، كما إذا خرجت رجله أو دخلت فى الطين قبل أن يدخل رأسه فى الماء، أو بالعكس بأن خرج رأسه من الماء قبل أن تدخل رجله، ولا يلزم أن يكون تمام بدنه أو معظمه خارج الماء بل لو كان بعضه خارجا فارتمس كفى، بل لو كان تمام بدنه تحت الماء فنوى الغسل و حرك بدنه كفى على الأقوى (٢)، مترتبين كالرأس و البدن، أو الطرف الأيمن و الأيسر بناء على اعتبار الترتيب بينهما فينحل العلم الإجمالى الى علم تفصيلى ببطلان غسل العضو اللاحق و شك بدوى بالنسبه الى غسل العضو السابق، فعندئذ لا مانع من جريان قاعده الفراغ فى العضو السابق للشك فى صحه غسله، و أما اللاحق فتجب اعاده غسله للعلم ببطلانه.

بل حقيقه، فان المأمور به و هو غمس تمام البدن فى الماء و ستره فيه يتحقق فى آن واحد حقيقه و هو آن غمس الجزء الأخير منه و ستره فيه، اذ ما دام الجزء اليسير من البدن خارج الماء لم يتحقق الارتماس و هو غمس تمام البدن فى الماء، فان تحققه إنما هو بتغطيه الجزء الأخير منه فيه، و هى آنيه الحصول فتحصل فى آن واحد.

فى الكفايه اشكال بل منع لما مرّ من أن المأمور به هو تغطيه تمام البدن فى الماء و ستره كذلك فيه و هى ظاهره فى احداثها فلا تعم ابقائها، فلو ارتمس فى الماء و غطى تمام بدنه فيه ثم نوى تحت الماء الغسل الارتماسى لم يصدق عليه لأنه ابقاء للارتماس لا انه ارتماس، و مع الاغماض عن ذلك و تسليم ان المأمور به أعم من الارتماس الحدوثى و البقائى، الا أنه حينئذ لا حاجه إلى تحريك بدنه فيه، فان الغسل متقوم بوصول الماء الى البشره و استيلائه عليها من دون اعتبار شىء زائد على ذلك

و لو تيقن بعد الغسل عدم انغسال جزء من بدنه و جبت الإعادة و لا يكفي غسل ذلك الجزء فقط، و يجب تخليل الشعر إذا شك في وصول الماء إلى البشرة التي تحته، و لا فرق في كيفية الغسل بأحد النحويين بين غسل الجنابه و غيره من سائر الأغسال الواجبه و المندوبه. نعم في غسل الجنابه لا يجب الوضوء بل لا يشرع، بخلاف سائر الأغسال كما سيأتي إن شاء الله.

## مسائل في أحكام غسل الجنابه

### مسألة ١: الغسل الترتيب أفضل من الارتماسي

[٦٦٢] مسألة ١: الغسل الترتيب أفضل من الارتماسي (١).

### مسألة ٢: قد يتعين الارتماسي

[٦٦٣] مسألة ٢: قد يتعين الارتماسي كما إذا ضاق الوقت عن الترتيب (٢)، و قد يتعين الترتيب كما في يوم الصوم الواجب و حال الإحرام، و كذا إذا كان الماء للغير و لم يرض بالارتماس فيه.

### مسألة ٣: يجوز في الترتيب أن يغسل كل عضو من أعضائه الثلاثة بنحو الارتماس

[٦٦٤] مسألة ٣: يجوز في الترتيب أن يغسل كل عضو من أعضائه الثلاثة بنحو الارتماس، بل لو ارتمس في الماء ثلاث مرات: مره بقصد غسل الرأس و مره بقصد غسل الأيمن و مره بقصد الأيسر كفي، و كذا لو حرك بدنه تحت الماء ثلاث مرات (٣) أو قصد بالارتماس غسل الرأس و حرك بدنه تحت الماء كجريان الماء و نحوه. و الفرض ان هذا متحقق و لا يتوقف على تحريك البدن فاذن لا وجه لاعتباره.

في الافضليه اشكال و ان كان أحوط.

فان الغسل الارتماسي و ان كان متعينا في هذه الصورة الا أن المكلف اذا خالف و أتى بالترتيب صح لأنه ليس مبغوضا في نفسه و انما يستلزم المبغوض و هو تفويت الصلاة في الوقت، و هذا بخلاف الصورة الثانيه فانه اذا خالف و أتى بالارتماسي بطل لأنه في نفسه مبغوض.

تقدم ان المأمور به هو احداث الغسل في الارتماسي و الترتيبى دون الأعم

بقصد الأيمن و خرج بقصد الأيسر، و يجوز غسل واحد من الأعضاء بالارتماس و البقيه بالترتيب، بل يجوز غسل بعض كل عضو بالارتماس و بعضه الآخر بإمرار اليد.

#### مسألة ٤: الغسل الارتماسي يتصور على وجهين

[٦٦٥] مسألة ٤: الغسل الارتماسي يتصور على وجهين (١):

أحدهما: أن يقصد الغسل بأول جزء دخل في الماء و هكذا إلى الآخر فيكون حاصلًا على وجه التدرّج.

و الثاني: أن يقصد الغسل حين استيعاب الماء تمام بدنه و حينئذ يكون آتياً، و كلاهما صحيح، و يختلف باعتبار القصد، و لو لم يقصد أحد الوجهين صح أيضاً و انصرف إلى التدرّج.

#### مسألة ٥: يشترط في كل عضو أن يكون طاهراً حين غسله

[٦٦٦] مسألة ٥: يشترط في كل عضو أن يكون طاهراً حين غسله فلو كان منه و من الإبقاء، فإذا كان المكلف تحت الماء فنوى الغسل فيه لم تكف لأنه نية لإبقاء الغسل الحادث لا للغسل المأمور به، و روايات الغسل الترتيبي و الارتماسي ظاهره في الأول و لا تعم الثاني، فلو نوى الارتماسي تحت الماء لم يصدق أنه ارتمس فيه و على تقدير الصدق فقد مر أنه لا يتوقف على تحريك البدن تحته.

تقدم ان للغسل الارتماسي مفهومًا واحدًا و هو تغطيه تمام البدن في الماء و ستره فيه، و هو يتحقق حين استيلاء الماء على الجزء الأخير من البدن و ستره فيه لا قبله، إذ ما دام جزء يسير منه خارج الماء لم يتحقق ذلك المفهوم، و عليه فيكون تحققه آتياً لا تدرّجياً، و اما ارتماس البدن في الماء من جزئه الأول إلى أن يصل إلى جزئه الأخير و ان كان تدرّجياً إلا أنه ليس جزء المأمور به بل هو مقدمه لتحقيقه، فان المأمور به هو ارتماس تمام البدن في الماء و هو يحصل في آن واحد حقيقه و لا يعقل فيه التدرّج.

نجسا طهره أولا، ولا يكفى غسل واحد، لرفع الخبث و الحدث (١) كما مر فى الوضوء، ولا يلزم طهاره جميع الأعضاء قبل الشروع فى الغسل و إن كان أحوط.

### مسألة ٦: يجب اليقين بوصول الماء إلى جميع الأعضاء

[٦٦٧] مسألة ٦: يجب اليقين بوصول الماء إلى جميع الأعضاء، فلو كان حائل وجب رفعه، و يجب اليقين بزواله مع سبق وجوده (٢)، و مع عدم سبق وجوده يكفى الاطمئنان بعدمه بعد الفحص.

### مسألة ٧: إذا شك فى شىء أنه من الظاهر أو الباطن يجب غسله

[٦٦٨] مسألة ٧: إذا شك فى شىء أنه من الظاهر أو الباطن يجب غسله، على خلاف ما مر فى غسل النجاسات حيث قلنا بعدم وجوب غسله، و الفرق أن هناك الشك يرجع إلى الشك فى تنجسه بخلافه هنا حيث إن التكليف بالغسل معلوم فيجب تحصيل اليقين بالفراغ (٣)، نعم لو كان ذلك الشىء باطنا الظاهر الكفايه حتى فيما إذا كان بالماء القليل لعدم الدليل على اعتبار طهارته الا دعوى أنه لو كان نجسا لأدى الى تنجس الماء بالملاقاه و الماء المتنجس لا يصلح ان يكون رافعا للحدث، و أما بناء على ما قويناه من عدم انفعال الماء القليل بملاقاه المتنجس الخالى عن عين النجس، أو على القول بعدم انفعاله بها فى مقام التطهير فيكفى غسل واحد لرفع كليهما معا و لا يلزم ان يكون العضو طاهرا قبل غسله.

بل يكفى الاطمئنان به، و لا فرق بينه و بين الصورة الثانيه.

فيه ان تعليل ذلك بقاعده الاشتغال فى غير مورد مطلقا حتى فيما اذا كانت الشبهه مفهوميه، فان المستثنى من عموم أدله الغسل عنوان الباطن، فاذا شك فى شىء انه من الباطن أو لا فان كان منشأ الشك فى مفهوم الباطن سعه و ضيقا فالمرجع هو عموم العام لإجمال المخصص و الاقتصار فيه على المتيقن، و نتيجة ذلك وجوب غسل ذلك الشىء المشكوك فيه، فاذا لا يكون وجوب غسله مستندا

سابقا و شك في أنه صار ظاهرا أم لا فلسبقه بعدم الوجوب لا يجب غسله عملا بالاستصحاب.

### مسألة ٨: ما من من أنه لا يعتبر الموالاه في الغسل الترتيبي إنما هو فيما عدا غسل المستحاضه و المسلوس و المبطون

[٦٦٩] مسألة ٨: ما من من أنه لا يعتبر الموالاه في الغسل الترتيبي إنما هو فيما عدا غسل المستحاضه و المسلوس و المبطون (١)، فإنه يجب فيه المبادره الى قاعده الاشتغال، وإن كان منشأ الشك في الأمر الخارجى فان كان ذلك الشىء ظاهرا سابقا و شك في أنه صار باطنا بنى على بقاءه على ما كان للاستصحاب و يترتب عليه وجوب غسله، فيكون وجوبه مستندا الى الاستصحاب دون القاعده، وإن كانت له حالتان متفاوتان لا يعلم السابق منهما من اللاحق فسقط الاستصحاب فيهما من جهة المعارضه و يرجع إلى اصاله البراءه عن وجوب غسله لأن المقام داخل في مسأله الأقل و الأكثر الارتباطيين، وإن لم تكن حاله سابقا لهما اصلا فعندئذ لا مانع من استصحاب عدم اتصافه بالباطن بنحو الاستصحاب فى العدم الأزلى و به يحرز موضوع العام فيتمسك بعمومه لإثبات وجوب غسله فيكون وجوبه مستندا الى عموم العام بعد احراز الموضوع بالاستصحاب فى العدم الأزلى، و بذلك يظهر أن وجوب غسل ذلك الشىء المشكوك فيه لا يستند فى شىء من هذه الصور الى قاعده الاشتغال. هذا مضافا إلى ما اشرنا إليه فى بحث الوضوء من ان استثناء عنوان الباطن لم يرد فى شىء من الروايات المعتمده، نعم قد ورد فى بعض الروايات عنوان الجوف و لكنه غير معتبر، و من هنا قلنا ان المستفاد من روايات الوضوء و الغسل ان الواجب هو غسل ما يصل إليه الماء بطبعه و لا يتوقف وصوله إليه على عناية خارجيه كالتدقيق او الدلك أو ما شاكل ذلك، و عليه فلا أثر لذلك الشك فانه فى الواقع ان كان مما يصل إليه الماء بطبعه فقد وصل إليه الماء و غسل و إن لم يعلم انه من الباطن أو الظاهر، و ان لم يكن كذلك لم يجب عليه غسله.

هذا فيما اذا كانت لهما فتره تسع للصلاه مع الطهاره، فعندئذ تجب عليهما

إليه و إلى الصلاة بعده من جهة خوف خروج الحدث.

### مسألة ٩: يجوز الغسل تحت المطر و تحت الميزاب ترتيباً لا ارتماساً

[٦٧٠] مسألة ٩: يجوز الغسل تحت المطر و تحت الميزاب ترتيباً لا ارتماساً، نعم إذا كان نهر كبير جارياً من فوق على نحو الميزاب لا يبعد جواز الارتماس تحته أيضاً إذا استوعب الماء جميع بدنه على نحو كونه تحت الماء.

### مسألة ١٠: يجوز العدول عن الترتيب إلى الارتماس في الأثناء و بالعكس

[٦٧١] مسألة ١٠: يجوز العدول عن الترتيب إلى الارتماس في الأثناء و بالعكس (١)، لكن بمعنى رفع اليد عنه و الاستئناف على النحو الآخر.

### مسألة ١١: إذا كان حوض أقل من الكر يجوز الاغتسال فيه بالارتماس مع طهاره البدن

[٦٧٢] مسألة ١١: إذا كان حوض أقل من الكر يجوز الاغتسال فيه بالارتماس مع طهاره البدن، لكن بعده يكون من المستعمل في رفع الحدث الأكبر، فبناء على الإشكال فيه يشكل الوضوء و الغسل منه بعد ذلك، و كذا إذا قام فيه و اغتسل بنحو الترتيب بحيث رجع ماء الغسل فيه (٢)، و أما إذا كان كرا المبادره الى الغسل و الموالاه فيه لكي لا تفوت الصلاة معها، فوجوب الموالاه عليهما تكليفي لا وضعي كما تشعر به العبارة، و اما اذا لم تكن لهما فتره كذلك فلا تجب عليهما المبادره و الموالاه في الغسل فلأن ما يخرج منهما قهراً لا يكون ناقضاً.

بل لا موضوع للعدول من الارتماس الى الترتيبى لما مرّ من أن الغسل الارتماسى آتى الحصول فإن حصل فلا مجال للعدول، و إن لم يحصل لم يكن عدولاً من الارتماسى الى الترتيبى.

هذا لا يكفى فى صدق الماء المستعمل على الحوض لأنه اسم للماء الذى يغتسل فيه الجنب، و أما الماء الذى لا يغتسل فيه الجنب لكنه امتزج مع ماء غسله فلا يصدق عليه الماء المستعمل لى يترتب عليه حكمه فإنه مركب و مخلوط من الماء المستعمل و غيره إلا أن يكون غيره مستهلكاً فيه.

أو أزيد فليس كذلك، نعم لا يبعد صدق المستعمل عليه إذا كان بقدر الكر لا أزيد (١) و اغتسل فيه مرارا عديده، لكن الأقوى كما مر جواز الاغتسال و الوضوء من المستعمل.

### مسألة ١٢: يشترط في صحه الغسل ما مر من الشرائط في الوضوء

[٦٧٣] مسألة ١٢: يشترط في صحه الغسل ما مر من الشرائط في الوضوء من النيه و استدامتها إلى الفراغ و إطلاق الماء و طهارته و عدم كونه ماء الغساله (٢)، و عدم الضرر في استعماله (٣) و إباحاته و إباحته ظرفه (٤) و عدم كونه من الذهب و الفضة (٥) و إباحه مكان الغسل (٦) و مصب مائه و طهاره فيه: إنه ليس للتقييد بعدم الزيادة معنى محصّل، فإنه إن أريد به أنه ينقص عن الكرّ بالاغتسال فيه كفى فيه اغتسال واحد فلا يتوقّف على الاغتسال فيه مرارا، و إن أريد به أن الماء إذا كان أزيد من الكرّ لم يجر عليه حكم المستعمل و إن اغتسل الجنب فيه مرارا، و إن كان بقدر الكرّ دون الأزيد جرى عليه حكم المستعمل، فيردّه إن الاستفادة من النصّ أن الماء العاصم إذا كان مستعملا لم يجر عليه حكمه.

تقدّم أنه إذا كان محكوما بالطهاره لا مانع من استعماله في رفع الحدث من الأكبر و الأصغر.

هذا إذا بلغ الضرر مرتبه الحرمة و إلا فلا يضرّ بصحّه الغسل.

هذا إذا كان الغسل فيه بنحو الارتماس، و أما إذا كان بأخذ الماء منه غرفه غرفه فلا تكون إباحته شرطا في صحّته كما مرّ في الوضوء.

تقدّم عدم اشتراط ذلك في صحّته الوضوء و الغسل على الأظهر و اختصاص حرمة استعمالهما في خصوص الأكل و الشرب.

قد مرّ في الوضوء أنها ليست شرطا في صحّته، و منه يظهر حال إباحه المصب.

البدن(١)و عدم ضيق الوقت(٢)و الترتيب فى الترتيبى و عدم حرمة الارتماسى فى الارتماسى منه كيوم الصوم و فى حال الإحرام و المباشرة فى حال الاختيار،و ما عدا الإباحه و عدم كون الظرف من الذهب و الفضة و عدم حرمة الارتماس من الشرائط واقعى(٣)-لا- فرق فيها بين العمد و العلم و الجهل و النسيان،بخلاف المذكورات فإن شرطيتها مقصوره على حال العمد و العلم(٤).

### مسأله ١٣: إذا خرج من بيته بقصد الحمام و الغسل فيه فاغتسل بالداعى الأول

[٦٧٤]مسأله ١٣: إذا خرج من بيته بقصد الحمام و الغسل فيه فاغتسل بالداعى الأول لكن كان بحيث لو قيل له حين الغمس فى الماء: ما تفعل؟ تكفى مقارنتها للغسل.

فى شرطيه ذلك إشكال بل منع، فإن المكلف إذا اغتسل بداعى استحبابه النفسى، أو لأجل غايه أخرى، أو بداعى أمره الغيرى من قبل الصلاه التى ضاق وقتها جاهلا بالحال صح. نعم إذا اغتسل بانبا على أن الصلاه التى ضاق وقتها يوجب عليه الغسل و لا تسمح له بالتيمم مع أنه يعلم بأنها تفرض عليه التيمم شرعا بطل من أجل التشريع لا من جهه انتفاء شرطه، و على تقدير شرطيته فهى فى حال العلم بالضيق، و أما فى حال اعتقاد المكلف بالسعه و عدم الضيق فالغسل صحيح.

مّر أن شرطيه عدم ضيق الوقت على تقدير ثبوتها ليست واقعيه، فإنه فى حال الجهل المركب و هو الاعتقاد بالسعه و حال النسيان ليس بشرط، و كذلك شرطيه عدم الضرر، فإن الوضوء يصح مع الاعتقاد بعدمه أو نسيانه.

فيه: أن إباحه الماء و عدم حرمة الارتماس كليهما شرط فى حال الجهل أيضا و إن كان الجاهل معذورا فيه، فإن الحرام الواقعى لا يمكن أن يقع مصداقا للواجب. نعم إذا كان جاهلا مركبا أو ناسيا لم يكن شرطا. و أما غيره من الشروط التى لا يكون الواجب فيها متحدا مع الحرام فالأمر فيه كما فى المتن.



يقول: اغتسل فغسله صحيح (١)، و أما إذا كان غافلا بالمره بحيث لو قيل له: ما تفعل؟ يبقى متحيرا فغسله ليس بصحيح.

### مسأله ١٤: إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل و بعد ما خرج شك في أنه اغتسل أم لا

[٦٧٥] مسأله ١٤: إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل و بعد ما خرج شك في أنه اغتسل أم لا يبني على العدم، و لو علم أنه اغتسل لكن شك في أنه على الوجه الصحيح أم لا يبني على الصحة.

### مسأله ١٥: إذا اغتسل باعتقاد سعه الوقت فتبين ضيقه و أن وظيفته كانت هي التيمم

[٦٧٦] مسأله ١٥: إذا اغتسل باعتقاد سعه الوقت فتبين ضيقه و أن وظيفته كانت هي التيمم فإن كان على وجه الداعي يكون صحيحا، و إن كان على وجه التقييد يكون باطلا (٢)، و لو تيمم باعتقاد الضيق فتبين سعه ففى صحته و صحه صلاته إشكال (٣).

العبره فى صحته إنما هى بتيه القربه التى هى الداعيه إليه، و يتحقق فى الخارج بها و لا يلزم أن تكون تفصيليه بل يكفى كونها ارتكازيه فى النفس بدرجه تكون حركه المكلف نحوه منبعثه منها، و عليه فما ذكره الماتن (قده) أماره عليها فى الغالب لا أن الصحه تدور مداره كما إنها لو لم تكن موجوده فى النفس كذلك بأن تكون مغفولا عنها فيها فالغسل باطل لأنه فاقد لتيه القربه التى هى معتبره فى صحته.

فيه: أن التقييد بمعنى التضييق و الحصر غير معقول هنا لأن الغسل الصادر من المكلف فى الخارج غير قابل للتقييد بهذا المعنى، و أما التقييد بمعنى التعليق و الداعى بأن يأتى به بملاك كونه مقدّمه للصلاه و واجبا غيريا فهو يرجع الى التخلف فى الداعى، و هذا التخلف لا- يضر بصحة الغسل فإنه محبوب فى نفسه، فإذا أتى به بداعى وجوبه الغيرى صحّ و إن لم يكن واجبا بوجوب غيرى فى الواقع، لأن الاتيان بذلك الداعى محقق لإضافته الى المولى سبحانه.

بل لا اشكال فى عدم صحته و صحه صلاته لأنه مأمور بالصلاه مع الطهاره المائيه فى الواقع من جهه سعه وقتها غايه الامر ان المكلف اعتقد ضيق

## مسأله ١٦: إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجره للحمامى فغسله باطل

[٦٧٧] مسأله ١٦: إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجره للحمامى فغسله باطل (١)، و كذا إذا كان بناؤه على النسيئه من غير إحراز رضا الحمامى بذلك الوقت و تيمم و صلى ثم ظهر خطأه و بان سعه الوقت فانه يكشف عن انه لم يكن مأمورا بالتيمم فى الواقع.

فى البطلان إشكال بل منع، فإن الاغتسال فى الحمام لقاء أجره لا يدخل تحت الاجاره، لأن الشروط المعتره فى صحه الاجاره غير متوفره هنا حيث أن الاغتسال فى الحمام ليس على نحو واحد من حيث الزمان و صرف الماء و ما شاكل ذلك، بل هو يختلف من هذه الجهه باختلاف الأشخاص و الحالات، فإذن لا ينطبق عليه ضابط الاجاره بأن يكون من يقوم بالاغتسال يملك التصرف فى الحمام و الحمامى يملك الأجره المسماه فى ذمته. بل الظاهر منه بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه أنه داخل فى المعامله الاباحيه و هى أن المالك أباح التصرف فى ماله لقاء أجر معين، و ما نحن فيه من هذا القبيل، فإن الحمامى أباح الدخول فى الحمام و الاغتسال فيه لكل فرد لقاء أجره معينه فإذا دخل فيه و اغتسل فقد ضمن الأجره، فالمعامله الاباحيه متقومه بضمان الأجره المسماه لقاء تصرف خاص و الالتزام بإعطاء الأجره خارجا ليس من مقوماتها، فإن المعامله إنما هى بين الاغتسال فى الحمام و الأجره المعينه فى الذمه لأن الاغتسال فيه إن كان بدون إذن الحمامى و إباحته فالمتصرف يضمن أجره المثل و إن كان بإذنه و إباحته يعوض لا مجانا يضمن العوض المسمى، و على هذا فعدم التزام شخص بإعطاء الأجره فى الخارج لا يضر بصحه غسله، و هذه المعامله معامله عقلايه قد ثبت بناء العقلاء عليها حيث أن للمالك أن يبيع التصرف فى ماله مجانا، و له أن يبيع التصرف فيه مع العوض. و على ضوء ذلك فمن بنى على عدم إعطاء الأجره خارجا لدى الخروج فغسله صحيح و لا يكون باطلا. نعم لو كان مرجع إباحه الحمامى الدخول فى حمامه و الاغتسال فيه الى

و إن استرضاه بعد الغسل، و لو كان بناؤهما على النسيئه و لكن كان بانيا على عدم إعطاء الأجره أو على إعطاء الفلوس الحرام ففى صحته إشكال(١).

### مسأله ١٧: إذا كان ماء الحكام مباحا لكن سخن بالحطب المغصوب لا مانع من الغسل فيه

[٦٧٨] مسأله ١٧: إذا كان ماء الحكام مباحا لكن سخن بالحطب المغصوب لا مانع من الغسل فيه، لأن صاحب الحطب يستحق عوض حطبه و لا يصير شريكا فى الماء و لا صاحب حق فيه.

### مسأله ١٨: الغسل فى حوض المدرسه لغير أهله مشكل

[٦٧٩] مسأله ١٨: الغسل فى حوض المدرسه لغير أهله مشكل بل غير صحيح(٢)، بل و كذا لأهله إلا- إذا علم عموم الوقفيه أو الإباحه.

أن رضاه بذلك معلق على إعطاء الأجره خارجا بنحو الشرط المتأخر لكى يكون مردّه الى أن موضوع رضائه حصّه خاصّه و هى من يعطى الأجره لدى الخروج لا مطلقا فيكون لازمه أن من لم يعط الأجره فغسله باطل لأنه خارج عن موضوع الرضا، و لكن ذلك خلاف الارتكاز العرفى من المعاملات الاباحيه، فإن المرتكز منها هو الأول. و على هذا فالأظهر أن غسل من بنى على عدم إعطاء العوض خارجا لدى الخروج صحيح، و بذلك يظهر حال ما بعده.

الأظهر هو الصحه و يظهر وجهه ممّا مرّ.

لكن الأظهر الصحه، و الضابط العام لذلك هو أن فى كلّ مورد شكّ فى سعه وقف و ضيقه و أنه عامّ أو خاصّ، كما إذا شكّ فى أن حوض المدرسه- مثلا- وقف عامّ أو خاصّ لخصوص الساكنين فيها، ففى مثل ذلك يعلم أن المال الموقوف قد خرج عن ملك الواقف و لكن يشكّ فى أنه دخل فى ملك جماعه خاصّه أو لا، فمقتضى الأصل عدم دخوله فى ملك هؤلاء الجماعه و يترتب عليه جواز تصرف غير هؤلاء فيه، فإن المانع عنه إنما هو دخوله فى ملكهم فإذا ثبت شرعا بمقتضى الأصل العملى أنه غير داخل فيه فلا مانع من تصرف غيرهم فيه فلا يتوقف جوازه على إثبات عموم الوقف و إطلاقه، هذا مضافا الى ما حقّقناه فى محلّه من أن التقابل

## مسألة ١٩: الماء الذي يسبلونه يشكل الوضوء و الغسل منه

[٦٨٠] مسألة ١٩: الماء الذي يسبلونه يشكل الوضوء و الغسل منه (١) إلا مع العلم بعموم الإذن.

## مسألة ٢٠: الغسل بالمتزر الغصبي باطل

[٦٨١] مسألة ٢٠: الغسل بالمتزر الغصبي باطل (٢).

## مسألة ٢١: ماء غسل المرأة من الجنابه و الحيض و النفاس و كذا أجره تسخينه إذا احتاج إليه على زوجها على الأظهر

[٦٨٢] مسألة ٢١: ماء غسل المرأة من الجنابه و الحيض و النفاس و كذا أجره تسخينه إذا احتاج إليه على زوجها على الأظهر لأنه يعدّ جزءاً من نفقتها (٣).

## مسألة ٢٢: إذا اغتسل المجنب في شهر رمضان أو صوم غيره أو في حال الإحرام ارتماسا نسيانا لا يبطل صومه و لا غسله

[٦٨٣] مسألة ٢٢: إذا اغتسل المجنب في شهر رمضان أو صوم غيره أو في حال الإحرام ارتماسا نسيانا لا يبطل صومه و لا غسله، و إن كان متعمدا بطلا معاً (٤) و لكن لا يبطل إحرامه و إن كان آثماً، و ربما يقال لو نوى الغسل حال بين الاطلاق و التقييد بما أنه من تقابل الايجاب و السلب فيثبت الاطلاق بأصالة العدم، و تقدّم نظير المسألة في باب الوضوء أيضاً.

يظهر حال هذه المسألة ممّا تقدّم، فإن المالك قد أباح التصرف فيه، و الشكّ إنما هو في تقييد الاباحه باستعماله الخاصّ و هو الشرب - مثلاً - فمقتضى الأصل عدم هذا التقييد، و يترتب عليه جواز استعماله في غيره أيضاً.

لا وجه للبطلان فإن الحرام غير متّحد مع الواجب حتى يكون باطلاً، لأن الواجب هو إيصال الماء الى البشرة و استيلاؤه عليها و هو و إن استلزم التصرف في المغصوب إلا أنه ليس مصداقاً له.

في كون ذلك جزءاً من النفقه الواجبه إشكال بل منع، فإن نفقه الزوجه الواجبه على الزوج على ما هو منصوص عليها في الروايات عبارته عن السكنى و ما يقيم صلب الزوجه و كسوتها اللائقة بحالها، و عليه فما في المتن بما أنه غير داخل فيما يقيم صلبها فلا يكون جزءاً منها.

هذا في الصوم الواجب المعين بالذات كصوم شهر رمضان أو بالعرض كالنذر المعين الذي لا يجوز نقضه، و أما الصوم غير المعين فلا مانع من الافطار فيه

الخروج من الماء صح غسله (١)، و هو فى صوم رمضان مشكل لحرمة إتيان المفطر فيه بعد البطلان أيضا فخروجه من الماء أيضا حرام كمكثه تحت الماء، بل يمكن أن يقال: إن الارتماس فعل واحد مركب من الغمس و الخروج فكله حرام، و عليه يشكل فى غير شهر رمضان أيضا، نعم لو تاب ثم خرج بقصد الغسل صح (٢).

### فصل فى مستحبات غسل الجنابه

فصل فى مستحبات غسل الجنابه و هى أمور:

أحدها: الاستبراء من المنى بالبول قبل الغسل.

الثانى: غسل اليدين ثلاثا إلى المرفقين أو إلى نصف الذراع أو إلى الزندين من غير فرق بين الارتماس و الترتيب.

الثالث: المضمضه و الاستنشاق بعد غسل اليدين ثلاث مرات، و يكفى مره أيضا.

بالارتماس أو نحوه و حينئذ يبطل الصوم بالارتماس دون الغسل.

تقدم أنه لا يصحّ و لا يكون مصداقا للمأمور به، لأنّ المأمور به هو إحداث الغسل لا الأعمّ منه و من الإبقاء.

قد مرّ أن المأمور به هو إحداث الغسل لا الإبقاء و لا الأعمّ منه و من الاحداث، هذا إضافة الى أن أثر التوبه رفع استحقات العقوبه لا رفع الحرمة و المبعوضيه.

الرابع: أن يكون ماؤه فى الترتيبى بمقدار صاع، و هو ستمائه و أربعة عشر مثقالا و ربع مثقال.

الخامس: إمرار اليد على الأعضاء لزياده الاستظهار.

السادس: تخليل الحاجب الغير المانع لزياده الاستظهار.

السابع: غسل كل من الأعضاء الثلاثة ثلاثا.

الثامن: التسميه بان يقول: (بسم الله)، و الاولى أن يقول: (بسم الله الرحمن الرحيم).

التاسع: الدعاء الماثور فى حال الاشتغال، و هو «اللهم طهر قلبى و تقبل سعى و اجعل ما عندك خيرا لى، اللهم اجعلنى من التوابين و اجعلنى من المتطهرين» أو يقول: «اللهم طهر قلبى و اشرح صدرى و أجر على لسانى مدحتك و الثناء عليك، اللهم اجعله لى طهورا و شفاء و نورا، إنك على كل شىء قدير»، و لو قرأ هذا الدعاء بعد الفراغ أيضا كان أولى.

العاشر: الموالاه و الابتداء بالأعلى فى كل من الأعضاء فى الترتيبى.

### مسألة ١: يكره الاستعانه بالغير فى المقدمات القريبه

[٦٨٤] مسألة ١: يكره الاستعانه بالغير فى المقدمات القريبه على ما مر فى الوضوء.

### مسألة ٢: الاستبراء بالبول قبل الغسل ليس شرطا فى صحته

[٦٨٥] مسألة ٢: الاستبراء بالبول قبل الغسل ليس شرطا فى صحته، و إنما فائده عدم وجوب الغسل إذا خرج منه رطوبه مشتبهه بالمنى، فلو لم يستبرئ و اغتسل و صلى ثم خرج منه المنى أو الرطوبه المشتبهه لا تبطل صلاته و يجب عليه الغسل لما سياتى.

### مسألة ٣: إذا اغتسل بعد الجنابه بالإنزال ثم خرج منه رطوبه مشتبهه بين البول و المنى

[٦٨٦] مسألة ٣: إذا اغتسل بعد الجنابه بالإنزال ثم خرج منه رطوبه مشتبهه بين البول و المنى فمع عدم الاستبراء قبل الغسل بالبول يحكم عليها بأنها منى فيجب الغسل، و مع الاستبراء بالبول و عدم الاستبراء بالخرطاط بعده يحكم

بأنه بول فيوجب الوضوء، ومع عدم الأمرين يجب الاحتياط بالجمع بين الغسل و الوضوء (١) إن لم يحتمل غيرهما، وإن احتمل كونها مذيًا مثلاً بأن يدور الأمر بين البول و المنى و المذى فلا يجب عليه شيء، وكذا حال الرطوبة الخارجة بدوا من غير سبق جنابه، فإنها مع دورانها بين المنى و البول يجب الاحتياط بالوضوء و الغسل، ومع دورانها بين الثلاثة أو بين كونها منياً أو مذيًا أو بولاً أو مذيًا لا شيء عليه.

#### مسألة ٤: إذا خرجت منه رطوبه مشتبهه بعد الغسل و شك في أنه استبرأ بالبول أم لا

[٦٨٧] مسألة ٤: إذا خرجت منه رطوبه مشتبهه بعد الغسل و شك في أنه استبرأ بالبول أم لا بنى على عدمه فيجب عليه الغسل، والأحوط ضم الوضوء أيضاً (٢).

#### مسألة ٥: لا فرق في جريان حكم الرطوبه المشتبهه بين أن يكون الاشتباه بعد الفحص و الاختبار أو لأجل عدم إمكان الاختبار

[٦٨٨] مسألة ٥: لا فرق في جريان حكم الرطوبه المشتبهه بين أن يكون الاشتباه بعد الفحص و الاختبار أو لأجل عدم إمكان الاختبار من جهه العمى أو الظلمه أو نحو ذلك.

#### مسألة ٦: الرطوبه المشتبهه الخارجه من المرأه لا حكم لها

[٦٨٩] مسألة ٦: الرطوبه المشتبهه الخارجه من المرأه لا حكم لها و إن كانت قبل استبرائها فيحكم عليها بعدم الناقضيه و عدم النجاسه إلا إذا علم أنها إما بول أو منى (٣).

هذا إذا كان متطهراً قبل خروج الرطوبه المشتبهه منه و إلا لم يجب الجمع، و بذلك يظهر حال ما بعده.

هذا فيما إذا احتمل كونها بولاً أو كان محدثاً بالأصغر قبل خروجها منه، و إن لم يحتمل كونها بولاً، و إلا فلا منشأ للاحتياط المذكور.

تقدّم أن خروج المنى من المرأه إذا كان في حاله شهوه و تهيج يوجب الغسل و إلا فهو مبنى على الاحتياط، و إذا كانت محدثه بالأصغر و جب عليها ضمّ

## مسألة ٧: لا فرق في ناقضيه الرطوبة المشتبهه الخارجه قبل البول بين أن يكون مستبرئاً بالخرطام أم لا

[٦٩٠] مسألة ٧: لا فرق في ناقضيه الرطوبة المشتبهه الخارجه قبل البول بين أن يكون مستبرئاً بالخرطام أم لا، وربما يقال إذا لم يمكنه البول تقوم الخرطام مقامه، وهو ضعيف.

## مسألة ٨: إذا أحدث بالأصغر في أثناء غسل الجنابه الأقوى عدم بطلانه

[٦٩١] مسألة ٨: إذا أحدث بالأصغر في أثناء غسل الجنابه الأقوى عدم بطلانه، نعم يجب عليه الوضوء بعده، لكن الأحوط إعادته الغسل بعد إتمامه و الوضوء بعده أو الاستئناف و الوضوء بعده، وكذا إذا أحدث في سائر الأغسال، ولا فرق بين أن يكون الغسل ترتيبياً أو ارتماسياً إذا كان على وجه التدرج (١)، وأما إذا كان على وجه الآتيه فلا يتصور فيه حدوث الحدث في أثناءه.

## مسألة ٩: إذا أحدث بالأكبر في أثناء الغسل

[٦٩٢] مسألة ٩: إذا أحدث بالأكبر في أثناء الغسل فإن كان مماثلاً للحدث السابق كالجنابه في أثناء غسلها أو المس في أثناء غسله فلا إشكال في وجوب الاستئناف، وإن كان مخالفاً له فالأقوى عدم بطلانه فيتمه و يأتي بالآخر (٢)،  
الوضوء إليه أيضاً.

تقدم أن الغسل الارتماسي آتى الحصول و ليس حاصلًا بالتدرج لكي يتصور صدور الحدث في أثناءه.

على الأحوط الأولى بلحاظ احتمال كفايه إتمام هذا الغسل في الواقع، أما أنه لا أثر للحدث المتخلل، أو أنه يرتفع به، و بلحاظ احتمال أنه يوجب بطلانه أو أنه لا يكفى إلا لرفع الحدث السابق دون اللاحق، و إلا فلا داعى لا تمام الغسل الأول و الاثيان بالآخر إذ يكفى الاقتصار على الثانى فإنه يغنى عن الأول و إن كان جنابه لما ثبت من إغناء كل غسل عن غسل آخر و إن لم ينوّه، بل كان غافلاً عنه، بلا فرق فيه بين



غسل الجنابه و غيره، و عليه فضمّ الاتمام إليه لغو حيث أن الواجب على المكلف حينئذ غسل واحد و هو الجامع بين الغسل من أجل الحدث اللاحق و الغسل من أجل كلا الحدثين و هو مختير بينهما لا بين الاتمام و الاثنيان بالآخر أو الاستئناف بغسل واحد لهما- كما هو ظاهر المتن- فإنه من التخيير بين الأقل و الأكثر، و قد ذكرنا في محلّه أن التخيير بينهما غير معقول، لأن الأقل إذا كان وافيا بتمام الملاك كان جعل الأكثر واجبا تخييرياً و عدلا له بلا موجب و مبرّر.

و أما أجزاءه عن الوضوء فعلى ما هو الصحيح من إغناء كل غسل ثبتت مشروعيتها في الشريعة المقدّسه عنه فالأمر واضح. و أما على القول بعدم الإغناء فإن كان السابق الجنابه و قلنا بأن اللاحق ناقض للوضوء فحينئذ إن كان الغسل ارتماسياً فقد أجزأ لأنه مصداق لغسل الجنابه حقيقه، و إن كان ترتيبياً فإن قام به بتية الحدث اللاحق فحسب فالظاهر هو الاجزاء باعتبار أن إغناؤه عن غسل الجنابه بدون أن ينويه يكون على القاعده على أساس أن الاغسال حقيقه واحده فيكون الغسل المأتي به مصداقا لهما معاً، و الفرض أن الحدث الموجب للوضوء لم يقع في أثناءه و لا أثر لوقوعه قبله، و مثال ذلك ما إذا مسّ الجنب ميتاً أثناء قيامه بعملية الاغتسال ثم رفع يده عن إتمام هذا الغسل و قام بغسل آخر بتية غسل المسّ من دون تية الجنابه فهذا الغسل بما أنه مصداق لهما معاً فلا يكون الوضوء بعده مشروعاً، و أما إن قام به بتية الأعمّ من التمام و الاتمام، أو فراغ الذمّه، فالأظهر عدم الاجزاء، فإن الحدث الموجب للوضوء قد وقع في أثناء هذا الغسل باعتبار أن التداخل يكون في بعض أجزاءه لا في تمامه.

و أما بناء على ما هو الصحيح من أن الحدث اللاحق لا يكون ناقضاً للوضوء فلا يجب و لا أثر لحدوثه في أثناء الغسل حينئذ.

و يجوز الاستئاف بغسل واحد لهما(١)،و يجب الوضوء بعده إن كانا غير الجنابه(٢)أو كان السابق هو الجنابه،حتى لو استأنف و جمعهما بنيه واحده على الأحوط،و إن كان اللاحق جنابه فلا حاجة إلى الوضوء سواء أتمّه و أتى للجنابه بعده أو استأنف و جمعهما بنيه واحده.

### مسألة ١٠: الحدث الأصغر في أثناء الأغسال المستحبه أيضا لا يكون مبطلا لها

[٦٩٣]مسألة ١٠: الحدث الأصغر في أثناء الأغسال المستحبه أيضا لا يكون مبطلا لها،نعم في الأغسال المستحبه لإتيان فعل كغسل الزياره و الإحرام لا يبعد البطلان، كما أن حدوثه بعده و قبل الإتيان بذلك الفعل كذلك كما سيأتي.

### مسألة ١١: إذا شك في غسل عضو من الأعضاء الثلاثة أو في شرطه

[٦٩٤]مسألة ١١: إذا شك في غسل عضو من الأعضاء الثلاثة أو في شرطه هذا في الغسل الارتماسى باعتبار أنه يجوز للمكلف رفع اليد عن الترتيبى و العدول منه الى الارتماسى ناويا به كلا- الحدثين،و أما في الغسل الترتيبى فلا يمكن ذلك إلا تشريعا بلحاظ أن الاتيان بالجزء الذى أتى به من الغسل بتيه الحدث الأول مرّه ثانيه بداعى الأمر و بتيه ذلك الحدث لا يمكن إلا تشريعا.

و على هذا فإذا استأنف الغسل فإن كان ذلك الغسل ارتماسيا فله أن ينوى به الجنابه،أو مسّ الميّت،أو كلا الأمرين معا،و أما إذا كان ترتيبيا فلا بدّ إما أن ينوى به الأعمّ من التمام و الاتمام،أو فراغ الذمّه بعد ما لا يمكن أن ينوى به كلا الأمرين.

في إطلاق الوجوب إشكال بل منع،فإنه مبني على عدم إجراء غير غسل الجنابه عن الوضوء،و أما على القول بالاجزاء فهو غير واجب،هذا إذا كان الحدثان غير الجنابه،و أما إذا كان السابق منهما الجنابه و استأنف بغسل واحد لهما فإن كان ذلك الغسل ارتماسيا لم يكن الوضوء بعده مشروعا بملاك أنه بعد غسل الجنابه،و إن كان ترتيبيا و كان بقصد الأعمّ من التمام و الاتمام فالظاهر وجوب الوضوء بعده كما مرّ، فإذن لا وجه لاحتياط الماتن(قده)في هذا الفرض على كلا التقديرين.

قبل الدخول فى العضو الآخر رجوع و أتى به (١)،و إن كان بعد الدخول فيه لم يعتن به و بينى على الإتيان على الأقوى و إن كان الأحوط الاعتناء ما دام فى الأثناء و لم يفرغ من الغسل كما فى الوضوء نعم لو شك فى غسل الأيسر أتى به (٢) و إن طال الزمان لعدم تحقق الفراغ حينئذ لعدم اعتبار الموالاه فيه،و إن كان يحتمل عدم الاعتناء إذا كان معتاد الموالاه.

### مسألة ١٢: إذا ارتمس فى الماء بعنوان الغسل ثم شك فى أنه كان ناويا للغسل الارتماسى

[٦٩٥] مسألة ١٢: إذا ارتمس فى الماء بعنوان الغسل ثم شك فى أنه كان ناويا للغسل الارتماسى حتى يكون فارغا أو لغسل الرأس و الرقبه فى الترتيبى حتى يكون فى الأثناء و يجب عليه الإتيان بالطرفين يجب عليه الاستئناس، نعم يكفيه غسل الطرفين بقصد الترتيبى لأنه إن كان بارتماسه قاصدا للغسل الارتماسى فقد فرغ و إن كان قاصدا للرأس و الرقبه فيأتيان غسل الطرفين يتم الغسل الترتيبى.

### مسألة ١٣: إذا انغمس فى الماء بقصد الغسل الارتماسى ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منغسل

[٦٩٦] مسألة ١٣: إذا انغمس فى الماء بقصد الغسل الارتماسى ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منغسل يجب عليه الإعادة ترتيبا أو ارتماسا،و لا يكفيه جعل ذلك الارتماس للرأس و الرقبه (٣) إن كان الجزء الغير المنغسل فى هذا إذا كان الشك فى أصل وجود غسل العضو،و أما إذا كان الشك فى صحه غسله فلا- مانع من الرجوع الى قاعده الفراغ كما إذا كان الشك فى شرط من شرائطها.

هذا مبنى على اعتبار الترتيب بينه و بين الأيمن،و إلا فلا خصوصيه للشك فيه.

بل أظهر كفايته،فإن نية الارتماس و الترتيب غير معتبره،و على هذا فلو ارتمس فى الماء فقد اغتسل رأسه و رقبته ضمنا و سقط الأمر الضمنى المتعلق

الطرفين فيأتى بالطرفين الآخريين لأنه قصد به تمام الغسل ارتماسا لا- خصوص الرأس و الرقبه و لا- يكفى نيتهما فى ضمن المجموع.

### مسأله ١٤: إذا صلى ثم شك فى أنه اغتسل للجنابه أم لا

[٦٩٧] مسأله ١٤: إذا صلى ثم شك فى أنه اغتسل للجنابه أم لا- يبنى على صحه صلاته و لكن يجب عليه الغسل للأعمال الآتيه (١)، و لو كان الشك فى بغسلهما، و عليه فلا مانع من جعل ذلك الارتماس للرأس و الرقبه ثم يقوم بغسل سائر جسده، و به يتم الغسل الترتيبى حيث أن ييه خصوص الترتيبى أو الارتماسى غير معتبره.

هذا فيما إذا لم يصدر منه الحدث الأصغر بعد الصلاه و قبل الغسل للأعمال الآتيه و إلا فوظيفته الجمع بين الوضوء و الغسل لها و إعاده الصلاه السابقه للعلم الإجمالى إما ببطلان الصلاه الأولى و بقاء الجنابه أو وجوب الوضوء للصلوات الآتيه، فإذن تقع المعارضه بين قاعده الفراغ فيها و بين استصحاب بقاء الجنابه الى زمان الصلاه الثانيه فتسقطان من جهه المعارضه فتجب حينئذ إعاده الصلاه و وجوب الوضوء و الغسل للصلاه الآتيه، هذا إذا كان فى الوقت و أما إذا كان ذلك فى خارج الوقت، فعندئذ و إن سقطت قاعده الفراغ فى الصلاه السابقه بالمعارضه باستصحاب بقاء الجنابه إلا أنه لا يمكن إعادتها و الاتيان بها بداعى أمرها لسقوطه جزما إما للإتيان بها فى وقتها أو لخروج الوقت، فإذن يشكّ فى وجوب قضائها خارج الوقت، و بما أنه يكون بأمر جديد و مشكوك بالشكّ البدوى فالمرجع فيه أصاله البراءه. و دعوى:

أن العلم الإجمالى إما بوجوب قضائها أو وجوب الوضوء للصلاه الآتيه يقتضى وجوب الجمع بينهما إذ لا يمكن إجراء أصاله البراءه عن كليهما معا لاستلزامه المخالفه القطعيه العمليه-مدفوعه: بأن العلم الإجمالى إنما يكون مؤثرا فيما إذا كان الأصل المؤمن جاريا فى كل من الطرفين فى نفسه، و أما إذا لم يجر الأصل المؤمن فى أحدهما فى نفسه فلا مانع من جريانه فى الطرف الآخر، و به ينحلّ العلم

أثناء الصلاة بطلت لكن الأحوط إتمامها ثم الإعادة.

### مسألة ١٥: إذا اجتمع عليه أغسال متعددة

[٦٩٨] مسألة ١٥: إذا اجتمع عليه أغسال متعددة فإما أن يكون جميعها واجبا أو يكون جميعها مستحبا أو يكون بعضها واجبا و بعضها مستحبا، ثم إما أن ينوى الجميع أو البعض، فإن نوى الجميع بغسل واحد صح في الجميع و حصل امتثال أمر الجميع، و كذا إن نوى رفع الحدث أو الاستباحه إذا كان جميعها أو بعضها لرفع الحدث و الاستباحه، و كذا لو نوى القربه، و حينئذ فإن كان فيها غسل الجنابه لا حازه إلى الوضوء بعده أو قبله و إلا وجب الوضوء (١)، و إن نوى واحدا منها و كان واجبا كفى عن الجميع أيضا على الأقوى و إن كان ذلك الواجب غير غسل الجنابه و كان من جملتها، لكن على الإجمالى حكما، و ما نحن فيه كذلك، فإن الأصل المؤمن و هو أصاله البراءه لا تجرى فى الوضوء فى نفسه لأنه مورد لقاعده الاشتغال بقطع النظر عن هذا العلم الإجمالى، فإذن لا- أثر له فى المقام. و أما وجوب الاعاده فى الوقت فهو مستند الى قاعده الاشتغال دون العلم الإجمالى، كما أن وجوب الوضوء للصلاه الآتية مستند إليها دونه، و هذا يعنى أن أثر هذا العلم الإجمالى إنما هو سقوط قاعده الفراغ فى الصلاه السابقه و استصحاب بقاء الجنابه الى الصلاه الثانيه، فإذا سقطت قاعده الفراغ فيها وجبت إعادتها إن كان الوقت باقيا بمقتضى قاعده الاشتغال سواء أ كان وجوبها طرفا للعلم الإجمالى أم لم يكن. و أما الوضوء للصلوات الآتية فهو أيضا مورد لها و إن لم يكن طرفا للعلم الإجمالى، و بذلك يظهر الفرق بين الوقت و خارجه، فإن فى خارج الوقت بما أن الشك فى وجوب القضاء و هو مورد لأصاله البراءه و إن كان طرفا للعلم الإجمالى باعتبار أن طرفه الآخر و هو وجوب الوضوء مورد لقاعده الاشتغال.

هذا مبنى على أن غير غسل الجنابه لا يجزى عن الوضوء و سيأتى الكلام فيه.

هذا يكون امتثالا بالنسبه إلى ما نوى و أداء بالنسبه إلى البقيه،و لا حاجه إلى الوضوء إذا كان فيها الجنابه،و إن كان الأحوط مع كون أحدها الجنابه أن ينوى غسل الجنابه،و إن نوى بعض المستحبات كفى أيضا عن غيره من المستحبات،و أما كفايته عن الواجب ففيه إشكال و إن كان غير بعيد لكن لا يترك الاحتياط.

### مسأله ١٦:الأقوى صحه غسل الجمعه من الجنب و الحائض

[٦٩٩]مسأله ١٦:الأقوى صحه غسل الجمعه من الجنب و الحائض،بل لا يبعد إجراؤه عن غسل الجنابه بل عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم.

### مسأله ١٧:إذا كان يعلم إجمالا أن عليه أغسالا لكن لا يعلم بعضها بعينه

[٧٠٠]مسأله ١٧:إذا كان يعلم إجمالا- أن عليه أغسالا- لكن لا- يعلم بعضها بعينه يكفيه أن يقصد جميع ما عليه،كما يكفيه أن يقصد البعض المعين و يكفى عن غير المعين،بل إذا نوى غسلا معينا،و لا يعلم و لو إجمالا غيره و كان عليه فى الواقع كفى عنه أيضا و إن لم يحصل امتثال أمره،نعم إذا نوى بعض الأغسال و نوى عدم تحقق الآخر ففى كفايته عنه إشكال(١)بل صحته أيضا لا تخلو عن إشكال،بعد كون حقيقه الأغسال واحده،و من هذا يشكل البناء على عدم التداخل بأن يأتى بأغسال متعدده كل واحد بنيه واحد منها لكن لا إشكال إذا أتى فيما عدا الأول برجاء الصحه و المطلوبيه.

بل الاقوى الكفايه و لا تضر تيه عدم تحقق الاخر،فإن اجزاء غسل عن غيره و اغناؤه عنه أنما هو بحكم الشارع و لا فرق فيه بين ان ينوى عدم الاخر او لا- ينوى،كما أنه لا فرق بين أن تكون الاغسال حقائق متعدده أو حقيقه واحده.و من هنا يظهر أنه لا وجه للإشكال فى صحه هذا الغسل بعد فرض أن المكلف قد أتى به بقصد القربه و ان قلنا بأن حقيقه الاغسال واحده لأن تيه عدم تحقق الاخر لغو بنظر الشرع حيث أنه حكم بالاجزاء و الاغناء.

إشاره

فصل فى الحيض و هو دم خلقه الله تعالى فى الرحم لمصالح، و فى الغالب أسود أو أحمر غليظ طرى حار يخرج بقوه و حرقة، كما أن دم الاستحاضه بعكس ذلك، و يشترط أن يكون بعد البلوغ و قبل اليأس فما كان قبل البلوغ أو بعد اليأس ليس بحيض و إن كان بصفاته، و البلوغ يحصل بإكمال تسع سنين، و اليأس ببلوغ ستين سنه (١) فى القرشيه و خمسين فى غيرها، و القرشيه من انتسب إلى نضر بن كنانه، و من شك فى كونها قرشيه يلحقها حكم غيرها، و المشكوك البلوغ محكوم بعدمه، و المشكوك يأسها كذلك.

مسائل

مسألة ١: إذا خرج ممن شك فى بلوغها دم و كان بصفات الحيض يحكم بكونه حيضا

[٧٠١] مسألة ١: إذا خرج ممن شك فى بلوغها دم و كان بصفات الحيض يحكم بكونه حيضا (٢) و يجعل علامه على البلوغ، بخلاف ما إذا كان بصفات لكن الأظهر أن اليأس ببلوغ ستين سنه حتى فى غير القرشيه، فإن روايه القول بالتفصيل ضعيفه من جهه الارسال، و بما أن روايات تحديد اليأس مختلفه حيث أن بعضها قد حدده ببلوغ ستين سنه و بعضها الآخر ببلوغ خمسين، فتقع المعارضه بينهما فيما بين الحدين فتسقطان، فالمرجع حينئذ إطلاقات أدله الحيض الداله على أن ما تراه المرأه من الدم إذا كان واجدا للصفات أو كان فى أيام عادتها و إن لم يكن واجدا لها فهو حيض بين الخمسين و الستين.

الحكم بكونه حيضا مع الشك فى البلوغ مشكل لما دلّ من أن البنت ما لم

الحيض و خرج ممن علم عدم بلوغها فإنه لا يحكم بحيضته، وهذا هو المراد من شرطيه البلوغ.

### مسألة ٢: لا فرق في كون اليأس بالسنتين أو الخمسين بين الحره و الأمه و حار المزاج و بارده و أهل مكان و مكان

[٧٠٢] مسألة ٢: لا فرق في كون اليأس بالسنتين أو الخمسين بين الحره و الأمه و حار المزاج و بارده و أهل مكان و مكان.

### مسألة ٣: لا إشكال في أن الحيض يجتمع مع الإرضاع

[٧٠٣] مسألة ٣: لا إشكال في أن الحيض يجتمع مع الإرضاع، و في اجتماعه مع الحمل قولان الأقوى أنه يجتمع معه سواء كان قبل الاستنابه أو بعدها و سواء كان في العاده أو قبلها أو بعدها، نعم فيما كان بعد العاده بعشرين يوما الأحوط الجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه (١).

### مسألة ٤: إذا انصبّ الدم من الرحم إلى فضاء الفرج و خرج منه شيء في الخارج و لو بمقدار رأس إبرة لا إشكال في جريان أحكام الحيض

[٧٠٤] مسألة ٤: إذا انصبّ الدم من الرحم إلى فضاء الفرج و خرج منه شيء في الخارج و لو بمقدار رأس إبرة لا- إشكال في جريان أحكام الحيض، و أما إذا انصب و لم يخرج بعد- و إن كان يمكن إخراجه بإدخال قطنه أو إصبع- ففي جريان أحكام الحيض إشكال (٢) فلا- يترك الاحتياط بالجمع بين أحكام تبلغ تسع سنين لم تر الحيض، و على هذا فالشك في بلوغها مساوق للشك في أن الدم الخارج منها حيض و إن كان واجدا للصفات، فمن أجل ذلك الأظهر العدم.

الأقوى أنها تعمل أعمال المستحاضه فيما إذا مضى عشرون يوما من الوقت كما هو مقتضى صحيحه الصحاف.

الظاهر أنه لا- يجرى عليه حكم من أحكام الحيض و إن طال به أمد المكث، و إذا خرج الدم في البدايه كفى ذلك في تحقّق حكم الحيض و إن ظلّ بعد ذلك في فضاء الفرج. نعم تختلف بدايه الحيض عن نهايته حيث لا يعتبر في نهايته أن يظلّ الدم في الخارج بل يكفي وجوده في فضاء الفرج، و الفارق هو النصّ، فإن روايات الاستبراء تدلّ على بقاء حكم الحيض ما دام الدم في فضاء الفرج و إن لم



الطاهر و الحائض، و لا فرق بين أن يخرج من المخرج الأصلي أو العارضى.

### مسألة ٥: إذا شك في أن الخارج دم أو غير دم أو رأت دما في ثوبها و شكّت في أنه من الرحم أو من غيره

[٧٠٥] مسألة ٥: إذا شك في أن الخارج دم أو غير دم أو رأت دما في ثوبها و شكّت في أنه من الرحم أو من غيره لا- تجرى أحكام الحيض، و إن علمت بكونه دما و اشتبه عليها فإما أن يشتبه بدم الاستحاضه أو بدم البكاره أو بدم القرحة فإن اشتبه بدم الاستحاضه يرجع إلى الصفات (١) فإن كان بصفه الحيض يحكم بأنه حيض، و إلا فإن كان في أيام العاده فكذلك، و إلا فيحكم بأنه استحاضه، و إن اشتبه بدم البكاره يختبر بإدخال قطنه في الفرج و الصبر قليلا ثم إخراجها فإن كانت مطوّقه بالدم فهو بكاره و إن كانت منغمسه به فهو حيض، و الاختبار المذكور واجب (٢) فلو صلّت بدونه بطلت و إن تبين بعد ينصبّ الى الخارج، و روايات الحيض تدلّ على أن المرأة تحيض إذا رأت الدم و لا- يكفي في حيضها مجرد انصباب الدم من الرحم الى فضاء الفرج ما لم يخرج.

و هنا طريق آخر في هذه الحاله يمكن للمرأة استعماله و هو الاحتياط بالجمع بين الأشياء التي تكون الحائض ملزمه بتركها و الأعمال التي تكون المستحاضه ملزمه بالاتيان بها، كما أن لها في تلك الحاله استعمال الصفات أو العاده في مقام التمييز على تفصيل يأتي في ضمن المسائل الآتية.

و هذا الوجوب ليس وجوبا نفسيا و لا شرطيا بأن يكون شرطا في صحه الصلاه واقعا بل هو وجوب طريقي يدلّ على أن احتمال كون الدم المذكور حياضا منجز ما لم يزل، و زواله إنما هو بعملية الاختبار بالطريقه المذكوره في الروايات، فإنها معينه لكونه دم حيض أو بكاره، كما أن مقتضى وجوبه سقوط استصحاب عدم كونه حياضا و إلا- لم يبق مورد للروايه. نعم إذا كانت حالتها السابقه في مورد حياضا حدوثا و في البقاء يشكّ في أن هذا الدم دم حيض أو بكاره فلا مانع من استصحاب بقاء الحيض لخروج هذا الفرض عن مورد الروايه.

ذلك عدم كونه حيضاً إلا- إذا حصل منها قصد القربة بأن كانت جاهله أو عالمه أيضاً إذا فرض حصول قصد القربة مع العلم أيضاً، وإذا تعذر الاختبار ترجع إلى الحالة السابقة من طهر أو حيض وإلا فتبنى على الطهاره (١) لكن مراعاة الاحتياط أولى، ولا يلحق بالبكاره في الحكم المذكور غيرها كالقرحه المحيطة بأطراف الفرج، وإن اشتبه بدم القرحة فالمشهور أن الدم إن كان يخرج من الطرف الأيسر فحيض وإلا- فمن القرحة إلا أن يعلم أن القرحة في الطرف الأيسر، لكن الحكم المذكور مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع بين أعمال الطاهره و الحائض (٢)، ولو اشتبه بدم آخر حكم عليه بعدم الحيضه إلا بل عليها الاحتياط بالجمع بأن تفعل ما تفعله الطاهره و تترك ما تتركه الحائض، فتصلّى و تصوم و لا تمكث في المساجد و لا تجتاز في المسجدين الحرمين و لا تمسّ كتابه المصحف و هكذا باعتبار أن وجوب الاختبار وجوب طريقي يدلّ على أن احتمال كون الدم حيضاً منجز، فإذا تعذّر فلا بدّ من الاحتياط و لا يمكن الرجوع الى الأصل المؤمن كأصالة عدم كونه حيضاً بالأصل في العدم الأزلّي أو نحوها، فحال المقام من هذه الجبهه حال الشبهه الحكميه قبل الفحص فإنه إذا تعذّر الفحص فيها و لم يتمكّن فلا- بدّ من الاحتياط، و من هنا يظهر أن حالتها السابقه إذا كانت الطهاره لم يجر الاستصحاب فإن حاله حال الاستصحاب المؤمن في الشبهات الحكميه قبل الفحص، فكما أنه لا يجرى فيها فكذلك لا يجرى في المقام، و أما إذا كانت حالتها السابقه الحيض فلا مانع من جريان بقائه و ترتيب آثاره عليه.

بل الظاهر تعيّن أعمال الطاهره من وجوب الصلاه و الصيام و جواز المكث في المساجد و مسّ كتابه المصحف و نحوها لاستصحاب عدم كون الدم المذكور دم حيض، هذا إذا لم تكن حاله السابقه الطهاره أو الحيض، وإلا فيتعيّن العمل بها.

أن يكون الحاله السابقه هي الحيضيه.

### مسأله ٦: أقل الحيض ثلاثه أيام و أكثره عشره

[٧٠٦] مسأله ٦: أقل الحيض ثلاثه أيام و أكثره عشره فإذا رأت يوما أو يومين أو ثلاثه إلا ساعه مثلا لا يكون حيضا، كما أن أقل الطهر عشره أيام (١) في اعتبار أن فتره الطهر لا تكون أقل من عشره أيام إشكال، و لا يترك الاحتياط فيما إذا كانت فتره الطهر و السلامه من دم الحيض التي مرّت بالمرأه أقل من عشره أيام.

مثال ذلك: إذا رأت ذات العاده دما في أيام عاداتها و نقت بعد انقضائها سته أيام، ثم رأت دما آخر أربعة أيام بصفه الحيض، و في مثل ذلك يجب عليها أن تحتاط في الدم الثاني بالجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه، و السبب فيه أن صحيحه محمد بن مسلم تنصّ على أن فتره الطهر التي هي شرط لحيضيه الدم الثاني لا تقلّ عن عشره أيام، فإذا كانت أقلّ لم تكن شرطا لها، و في مقابلها موثقه يونس بن يعقوب فإنها تنصّ على كفايه الأقلّ فيها و حينئذ تقع المعارضه بينهما في فتره طهر تقلّ عن عشره أيام، فإنها مورد الالتقاء بينهما و بما أنه لا- ترجيح في البين من موافقه الكتاب و مخالفه العامّه فتسقطان معا من جهه المعارضه فيرجع الى العامّ الفوقى و هو إطلاق أدلّه الصفات، فإن مقتضاه أن ما رأت المرأه من الدم إذا كان مع صفه الحيض فهو حيض و إن لم تمرّ بها فتره طهر لا تقلّ عن عشره أيام.

محاولتان:

الأولى: حمل المرأه في الموثقه على المضطربه التي اختلطت عليها أيامها، و حمل الأمر بالصلاه في فتره النقاء و النهى عنها في فتره الدم على الاحتياط، و عليه فلا تصلح أن تعارض الصحيحه.

و الجواب: أولا- إن ذلك التصرف في الموثقه و حملها على ذلك بحاجه الى قرينه تدلّ عليه و لا قرينه على ذلك لا في نفس الموثقه و لا في الصحيحه إذ ليس فيها

ص: ٥٤

ما يصلح أن يكون قرينه على هذا التصرف و الحمل.

و ثانيا: إنه لا- يمكن حمل النهى عن الصلاة فى الموثقه فى جميع فترات الدم على الاحتياط كيف و أنه خلاف الاحتياط، فإن الاحتياط فيها يتطلب الجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه لا ترك الصلاة، لاستلزامه المخالفه القطعيه العمليه حيث أن المرأه تعلم أن الدم فى تمام تلك الفترات ليس بحيض و لا يجوز لها ترك الصلاة فى تمامها. فالنتيجه إن مقتضى القاعده فى المسأله بقطع النظر عن الموثقه هو الاحتياط فى فترات الدماء بالجمع بين الوظيفتين باعتبار أن المرأه تعلم إجمالا بأن أحد هذه الدماء حيض.

الثانيه: حمل النهى عن الصلاة فى أيام الدماء على النهى الظاهرى الى تمام الشهر و بعد ذلك تعمل عمل المستحاضه.

و الجواب: أو لا- إن هذا الحمل بحاجه الى قرينه، و الصحيحه لا- تصلح لها على أساس أن ملاك القرينيه العرفيه غير متوفر فيها كالنص أو الأظهرية أو الأخصيه، و لا قرينه على ذلك فى نفس الموثقه أيضا كأخذ الشك فى موضوع النهى فيها أو غيره.

و ثانيا: إن هذا الحمل لا يمكن فى نفسه لأنه يستلزم الترخيص فى ترك الصلاة فى فترات تعلم المرأه بوجوبها عليها فيها و هى التى لا يكون الدم فيها دم حيض حيث أنها تعلم إجمالا أن أحد هذه الدماء حيض و الباقي استحاضه و لا يمكن الترخيص فى تركها الصلاة فى جميع أزمته الدماء.

فالنتيجه: إن هذه المحاوله أيضا ساقطه.

فمن أجل ذلك كان الأجدد و الأحوط و جوبا الجمع بين الامتناع عما كانت الحائض ملزمه بالامتناع عنه و الاتيان بما كانت المستحاضه ملزمه بالاتيان به فى كل مورد مرّت بالمرأه فتره طهر و سلامه من دم الحيض لا تقلّ عن ثلاثه أيام شريطه أن

و ليس لأكثره حد، و يكفي الثلاثة الملققه (١) فإذا رأت في وسط اليوم الأول و استمر إلى وسط اليوم الرابع يكفي في الحكم بكونه حيضاً، و المشهور يكون الدم الثاني واجدا للصفه.

في الكفايه إشكال، و لا يترك الاحتياط بالجمع بين الوظيفتين، و السبب فيه: أن حمل الروايات التي تؤكد و تنص على أن أقل الحيض ثلاثة أيام و أقصاه عشره لا يمكن على الطريقيه الصرفيه و هي المقدار الممتد من الزمن الذي يمكن تحديده بالساعات من دون خصوصيه للأيام أصلاً فإنه بحاجه الى قرينه و لا قرينه على ذلك لا في نفس الروايات و لا من الخارج.

و أما حملها على الأعم من الأيام التامه و الملققه فهو و إن كان ممكناً و ليس كالأول إلا أن إرادته من الروايات بحاجه الى قرينه و لو كانت القرينه مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه باعتبار أن الأيام في نفسها ظاهره في التامه، و إرادته الأعم منها و من الملققه في مورد تتوقف على توفر قرينه فيه.

و دعوى: أن القرينه على إرادته الأعم موجوده في المسأله و هي غلبه رؤيه المرأه دم الحيض في ساعات النهار، إذ قلما تتفق أن تكون من مبدأ النهار..

مدفوعه: بأن الروايات إذا كانت ظاهره في ثلاثه أيام تامه فالغلبه المذكوره لا تمنع عن هذا الظهور العرفي بأن تكون بمثابة القرينه المتصله و لا أقل من الشك، إذ يمكن أن تكون تلك الساعات من النهار خارجه عن حساب الأيام، و أنها تبدأ من بدايه اليوم الآتي..

فالنتيجه: إن الانسان لا يكون واثقاً بكفايه الملققه و لو على أساس تلك الغلبه فمن أجل ذلك لا يترك الاحتياط فيها، كما إذا رأت المرأه دمًا بصفه الحيض ثلاثه أيام ملققه لا تامه و نقت بعد ذلك.

اعتبروا التوالى فى الأيام الثلاثة(١)، نعم بعد توالى الثلاثة فى الأول لا- يلزم التوالى فى البقيته، فلو رأته متفرقه فى ضمن العشره لا- يكفى، و هو محل إشكال فلا- يترك الاحتياط بالجمع بين أعمال المستحاضه و تروك الحائض فيها، و كذا اعتبروا استمرار الدم فى الثلاثة و لو فى فضاء الفرج(٢)، و الأقوى كفايه الاستمرار العرفى و عدم مضره الفترات اليسيره فى البين بشرط أن لا ينقص من ثلاثه بأن كان بين أول الدم و آخره ثلاثه أيام و لو ملفقه فلو لم تر فى الأول مقدار نصف ساعه من أول النهار و مقدار نصف ساعه فى آخر اليوم الثالث لا- يحكم بحيضته لأنه يصير ثلاثه إلا ساعه مثلاً، و الليلالى المتوسطه داخله فيعتبر الاستمرار العرفى فيها أيضاً بخلاف ليله اليوم الأول و ليله اليوم الرابع فلو رأته من أول نهار اليوم الأول إلى آخر نهار اليوم الثالث كفى.

### مسأله ٧: قد عرفت أن أقل الطهر عشره، فلو رأته الدم يوم التاسع أو العاشر بعد الحيض السابق

[٧٠٧] مسأله ٧: قد عرفت أن أقل الطهر عشره، فلو رأته الدم يوم التاسع أو هذا و إن كان غير بعيد، و لكن مع ذلك لا يترك الاحتياط فى المتفرقات بالجمع بين أعمال المستحاضه و تروك الحائض، باعتبار أن كلمه (ثلاثه أيام) لا تكون فى نفسها ظاهره فى الأيام المتواليه إلا- إذا كانت هناك قرينه على ذلك، و لا يبعد أن يكون إسناد الحيض الى الثلاثة فى الروايات بقوله عليه السلام: (أدناه ثلاثه أيام...) قرينه على ظهورها فى التوالى بملاك أن الدم إذا خرج من الرحم و سال فهو بطبعه يدوم ما دامت له مادته، فمن أجل ذلك اعتباره غير بعيد، و به يظهر حال ما بعده.

تقدم أن المعتبر فى تحقق الحيض خروج الدم فى البدايه، و أما فى البقاء فلا يعتبر ذلك، بل يكفى فى ترتيب أحكام الحيض عليه استمراره فى فضاء الفرج و إن لم ينصب الى الخارج.

العاشر بعد الحيض السابق لا يحكم عليها بالحيضيه(1)،و أما إذا رأت يوم في إطلاقه إشكال بل منع،فإن ذلك إنما يتم إذا كان الدم الأول في أيام العاده، إذ حينئذ لا يمكن الحكم بأن الدم الثانى حيض على المشهور بين الأصحاب ما لم تمرّ بالمرأه فتره طهر و سلامه من دم الحيض لا تكون أقلّ من عشره أيام،و إذا كان الدم الثانى فى أيام العاده كان كاشفا عن أن الدم الأول ليس بحيض ما لم تمرّ بالمرأه فتره طهر بين الدمين.

و أما إذا لم يكن شىء من الدمين فى أيام العاده،فإن كان أحدهما بصفه الحيض دون الآخر كان ما بالصفه حيضا و الآخر استحاضه،و إذا كان كلاهما بصفه الحيض فعلى المشهور من أنه لا بدّ أن تمرّ بالمرأه فتره طهر لا تكون أقلّ من عشره أيام،و بما أنها لم تمرّ بها بين هذين الدمين فلا يمكن أن يكون كلاهما حيضا،فإذن يكون الحكم بأن الدم الأول حيض دون الثانى بحاجه الى وجود مرجح ككون الدم الأول فى أيام العاده و الفرض عدم وجوده،و مجرد السبق الزمنى لا يصلح أن يكون مرجحا،فمقتضى القاعده حينئذ أن تحتاط المرأه فى كلا الدمين بالجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه من جهه العلم الإجمالى بأن أحدهما حيض.

و أما بناء على ما ذكرناه من الاشكال فى هذا الشرط العام للحيض لدى المشهور فاحتمال أن يكون كلا الدمين حيضا متوفّر.و على كلا التقديرين فإذا رأت المرأه الدم الثانى بصفه الحيض علمت بأن أحدهما حيض جزما،أما الدم الأول أو الثانى،و حينئذ يجب عليها الاحتياط فيهما بالجمع بين أن تقضى ما تركته من الصلاه و الصيام فى أيام الدم الأول و أن تأتى بهما فى أيام الدم الثانى و الامتناع عمّا كانت الحائض ممتعه عنه.

فالنتيجه:إنه لا مناص للمرأه من الاحتياط فى كلا الدمين و لا يحقّ لها أن تعتبر الدم الأول حيضا دون الثانى.

قد يستشكل على الماتن قدس سره بالتهافت بين كلاميه فى المسأله حيث أن بناءه على عدم حيضيه هذا الدم فى المسأله ينافى بناءه على الاحتياط فى فتره النقاء بين دمين من حيضه واحده، باعتبار أن لازم الاحتياط فى تلك الفتره هو الاحتياط فى ذلك الدم أيضا لأن فتره النقاء إن كانت طهرا كان لازم ذلك أن يكون الدم الثانى مع الدم الأول جميعا حيضا على أساس أن المجموع لا يتجاوز عشره أيام، وإن كانت حيضا كان اللازم أن لا يكون الدم الثانى حيضا لا من الحيض الأول بملاك أنه تجاوز العشره، ولا من الحيض الجديد بملاك عدم مرور أقل فتره طهر بالمراه من تاريخ انقطاع الدم الأول الى الدم الثانى. وإذا لم يعلم حكم فتره النقاء أنها طهر او حيض فمعناه انه لا يعلم حكم الدم الثانى أيضا، وبما أن الماتن قد بنى على الاحتياط فى فتره النقاء فكان ينبغى له أن يبنى عليه فى الدم الثانى أيضا.

و الجواب: أولا: إنه ليس من الماتن فى المسأله إلا عدم الحكم بحيضيه الدم الثانى لا الحكم بالعدم، وهو ينسجم مع تردده فى الحكم بها، فإذا لا تهافت.

و ثانيا: إن ذلك مبنى على أن كل ما تراه المراه من الدم إذا كان بعد مرور عشره أيام من مبدأ تاريخ حيضها فليس بحيض شريطه أن لا تمرّ بالمراه فتره طهر لا تقلّ عن عشره أيام على أساس أن المعتبر فى حيضيه الدم أحد أمرين: الأول: أن يكون فى ضمن العشره من ابتداء رؤيه الدم. الثانى: أن لا تكون فتره الطهر التى تمرّ بها أقلّ من عشره أيام، فعلى الأول يكون من الحيضه الأولى، وعلى الثانى من الحيضه الجديده، هذا من ناحيه..

و من ناحيه أخرى: أن الروايات التى تنصّ و تؤكد على أن أقصى الحيض و أكثره عشره أيام هل هى ظاهره فى العشره المتواليه أو لا فيه و جهان، لا يبعد الوجه الأول على أساس أن فى تلك الروايات قد جعل العشره صفه لأقصى الحيض الذى



الحادى عشر بعد الحيض السابق فيحكم بحيضيته إذا لم يكن مانع آخر، و المشهور على اعتبار هذا الشرط-أى مضى عشره من الحيض السابق-فى هو عبارته عن الدم، كما أنه جعل الثلاثه صفه لأقلّ الحيض و أدناه و هى تصلح أن تكون قرينه على توالى الأيام العشره تبعاً لتوالى الحيض و استمراره، و يترتب على ذلك أن المرأه إذا رأت دماً فى اليوم الثامن أو التاسع بعد النقاء من الحيض لم تكن مشموله لتلك الروايات لأنها فى مقام تحديد أقصى ما يمكن أن يستمر دم الحيض فيه و يدوم و هو عشره أيام و لا- نظر لها الى ما إذا رأت المرأه دماً ثلاثه أيام بصفه الحيض و نقت بعد ذلك ثم رأت مره أخرى دماً فى اليوم الثامن أو التاسع من ابتداء رؤيه الدم، و لا تدلّ على أنه حيض أو ليس بحيض باعتبار أنها ليست فى مقام البيان من هذه الناحيه.

و من هنا يظهر أنه لا- فرق فى ذلك بين أن تكون فتره النقاء بين الدمين حيضاً أو طهراً، فإنها على كلا- القولين فى المسأله لا تشمل الدم الثانى لفرض انفصاله عن الدم الأول بفرته النقاء بينهما و إن قلنا بأنها حيض على أساس أن تلك الروايات ناظره الى أن ما رآته المرأه من دم الحيض لا يمكن أن يدوم و يستمر أكثر من عشره أيام، و أما إذا انقطع ذلك الدم فى فتره ثم رأت دماً جديداً فذلك خارج عن موردها و لا نظر لها الى أنه حيض أو ليس بحيض، و لا فرق فيه بين القولين فى مسأله فتره النقاء، كما أنه لا فرق بين أن يكون مجموع الدمين متجاوزاً عن عشره أيام أو لا.

نعم يدلّ على حكم هذا الدم صريحاً قوله عليه السلام فى صحيحه محمد بن مسلم:

(إذا رأت المرأه الدم فإن كان قبل العشره فهو من الحيضه الأولى...) (١) فإنه يعطى ضابطاً كلياً على أن المرأه إذا رأت دماً فى ضمن عشره أيام من تاريخ حيضها فهو من الحيض الأول، و إن كان بعد انقطاع الدم الأول فتره من الزمن شريطه أن يكون بصفه الحيض إذا لم يكن فى أيام العاده.

ص: ٦٠

حيضيه الدم اللاحق مطلقا، ولذا قالوا: لو رأت ثلاثه مثلا ثم انقطع يوما أو أزيد ثم رأت و انقطع على العشره إن الطهر المتوسط أيضا حيض و إلا لزم كون الطهر أقل من عشره، و ما ذكروه محل إشكال بل المسلم أنه لا يكون بين الحيضين أقل من عشره، و أما بين أيام الحيض الواحد فلا فالأحوط مراعاة الاحتياط بالجمع في الطهر بين أيام الحيض الواحد (١) كما في الفرض بل لا يبعد أن تكون فتره النقاء بينهما طهرا و إن كانت رعايه الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض و أعمال الطاهر أولى و أجدر، و ذلك لأن كون فتره النقاء بين دميين من حيضه واحده حيضا و أن كان مشهورا بين الأصحاب إلا أن ذلك بحاجه الى دليل.

و قد يستدل عليه بوجهين: أحدهما: قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم:

(إذا رأت المرأة الدم فإن كان قبل العشره فهو من الحيضه الأولى، و إن كان بعد العشره فهو من الحيضه المستقبليه) (١) بتقريب أن قوله عليه السلام في الصحيحه: (فهو من الحيضه الأولى) ظاهر عرفا في بقاء الحيض الأول و اتّصاله بالدم الثاني، و الاتّصال مساوق للوحده، و من المعلوم أن هذا مبني على أن فتره النقاء حيض حتى يكون متصلا بالأول فلو كانت طهرا لكان الدم الثاني منفصلا عن الدم الأول بها و الانفصال مساوق للتعدّد.

و الجواب: أن المتفاهم العرفي من قوله عليه السلام في الشرطيّه الأولى هو إنه في مقام بيان ضابط كلّى و هو أن المرأة إذا رأت الدم و كان في ضمن العشره من بدايه حيضها فهو منه و إن كان بعد فتره الانقطاع شريطه أن لا يقلّ الدم الأول عن ثلاثه أيام و أن يكون الدم الثاني بصفه الحيض إذا لم يكن في أيام العاده، هذا في مقابل ما إذا رأت بعد العشره فإنه حيض جديد غير الأول مع توفّر شروطه، و لا يدلّ على أن فتره الانقطاع حيض. و إن شئت قلت: إن قوله عليه السلام في تلك الشرطيّه ينصّ على أن الدم في

ص: ٦١

العشره الأيام التي هي أقصى حدّ الحيض حيض و إن لم يكن مستمرا شريطه توفر شروطه كما مرّ.

و دعوى: أن فتره النقاء بين دميين من حيضه واحده لو لم تكن حيضا و كانت طهرا لزم أن يكون الدم الأول موجودا بوجود و الدم الثاني موجودا بوجود آخر فلا يكونان موجودين بوجود واحد و هو خلاف ظهور الصحيحه بمقتضى الشرطيّه الأولى فإنها ظاهره على ضوء هذه الشرطيّه في أن الدم الثاني جزء من الدم الأول و يكونان موجودين بوجود واحد و هذا الاتّحاد لا يمكن بدون أن يكون الدم الثاني متّصلا بالدم الأول..

خاطئه جدّا؛ فإنه لا شبهه في أن الدم الثاني موجود بوجود و الدم الأول موجود بوجود آخر لأن انقطاعه في فتره ثم عوده مرّه ثانيه سبب لتعدّد وجوده في الخارج و لا يمكن التوحيد بينهما حقيقه لاستحاله اتّحاد وجود مع وجود آخر في عالم العين، و لا فرق في ذلك بين القول بأن فتره النقاء حيض أو طهر، فإن كونها حيضا لا- يوجب الاتّحاد الحقيقي بين الدمين، و أما الاتّحاد الحكمي بينهما فهو لا- يتوقّف على القول بأن فتره النقاء حيض، فإن معنى الاتّحاد الحكمي هو أن الدم الثاني كالدم الأول في ترتيب آثار الحيض عليه و هو ظاهر قوله عليه السّلام فهو من الحيضه الأولى، بل نصّه.

و الآخر: بالروايات التي تنصّ و تؤكّد على أن أقلّ الطهر عشره أيام، بتقريب أن مقتضى إطلاق هذه الروايات أن فتره النقاء بين دميين إذا كان أقلّ من عشره أيام فليست بطهر بلا فرق بين أن يكون الدمان من حيضه واحده أو من حيضتين.

و الجواب: الظاهر أن هذه الروايات في مقام بيان الشرط العام لحيضيه الدم الثاني بعد فتره الانقطاع التي مرّت بالمرأه من الحيض الأول، و تؤكّد على أنها

### مسألة ٨: الحائض إما ذات العادة أو غيرها

[٧٠٨] مسألة ٨: الحائض إما ذات العادة أو غيرها، والأولى إما وقتيه و عدديه أو وقتيه فقط أو عدديه فقط، والثانية إما مبتدئه و هي التي لم تر الدم سابقا و هذا الدم أول ما رأته، وإما مضطربه و هي التي رأت الدم مكررا لكن لم تستقر لها عاده، وإما ناسيه و هي التي نسيت عاداتها و يطلق عليها المتحيره أيضا، و قد يطلق عليها المضطربه و يطلق المبتدئه على الأعم ممن لم تر الدم سابقا و من لم تستقر لها عاده أى المضطربه بالمعنى الأول

### مسألة ٩: تتحقق العادة برؤية الدم مرتين متماثلتين

[٧٠٩] مسألة ٩: تتحقق العادة برؤية الدم مرتين متماثلتين فإن كانتا متماثلتين فى الوقت و العدد فهى ذات العادة الوقتيه و العدديه كأن رأت فى أول شهر خمسة أيام و فى أول الشهر الآخر أيضا خمسة أيام، و إن كانتا متماثلتين فى الوقت دون العدد فهى ذات العادة الوقتيه كما إذا رأت فى أول شهر خمسة و فى أول الشهر الآخر ستة أو سبعة مثلا، و إن كانتا متماثلتين فى العدد فقط فهى ذات العادة العدديه كما إذا رأت فى أول شهر خمسة و بعد عشرة أيام أو أزيد رأت خمسة أخرى (١).

مشروطه بأن فتره الطهر و السلامه من دم الحيض التى مرّت بالمرأه لا- تقلّ عن عشرة أيام، و أما إذا كانت أقلّ من العشره فلا تكون شرطاً لأنها ليست بطهر. نعم لو كان مفاد تلك الروايات أن فتره الطهر بين حيضتين لا تقلّ عن عشرة أيام لدلت على أنها إذا كانت أقلّ فليست بطهر، و لكن مفادها ليس كذلك حيث أنها فى مقام بيان ما هو شرط لكون الدم الثانى حيضا جديدا فى مقابل الحيض الأول و تؤكّد أن شرطه إنما هو مرور فتره طهر بالمرأه لا تقلّ عن عشرة أيام، و إذا كانت أقلّ لم يكن حيضا.

فى ثبوت العاده بتكرّر الحيض مرتين متماثلتين عددا فى شهر واحد

إشكال بل منع، لأن العادة العرفية لا تحصل بذلك، و أما العادة التعبدية فثبوتها بحاجة الى دليل، وقد مرّ أن الدليل على حصول العادة هو موثقه عمّار و معتبره يونس، و هما لا تدلان عليه.

أما الموثقه فيكون موردها تكرّر الحيض في بدايه الشهر مرتين متوافقتين عددا، فلا تشمل تكرّره مرتين كذلك في شهر واحد كما إذا رأت المرأة دمها في العشره الأولى ثلاثه أيام ثم نقت و بعد ذلك رأت في العشره الأخيره ثلاثه أيام، فإنه لا دليل على حصول العادة بذلك. نعم إذا استمرّت هذه الحاله لها بانتظام حتى استقرّت و أصبحت عاده عرفيه لها تترتب عليها أحكام العاده.

و أما المعتبره: فهي و إن وردت في العاده الوقتيه بحسب المنتهى إلا أنها تدلّ على الأعمّ باعتبار أن الامام عليه السّلام قد جعل ذلك صغرى للكبرى التي سنّها رسول الله صلّى الله عليه و آله للحائض و هي قوله صلّى الله عليه و آله: (دعى الصلاه أيام اقراءك...) (1) فإن أيام الأقراء بضميمه تفسير الامام عليه السّلام إياها بما أدناه حيضتان فصاعدا تعمّ العاده بتمام أنواعها من العاده الوقتيه أو العدديه، و الوقتيه و العدديه معا، لأن تلك الكبرى بقرينه تطبيقها على مورد المعتبره و بضميمه تفسير الامام عليه السّلام تدلّ على أن العاده تحصل بحيضتين متعاقبتين عددا أو وقتا في شهرين متتابعين بحيث لا تتخلّل بينهما حيضه تختلف عنهما عددا أو وقتا، و أما دلالتها على أنها تحصل بتكرّر الحيض مرتين متماثلتين في شهر واحد فلا تخلو عن إشكال بل منع لأن مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه المعهوده في الاذهان العامه عدم تطبيقها على ذلك باعتبار ان تلك الحاله حاله نادره قلما تتفق في الخارج، و المنصرف من تلك الكبرى هو الحاله المتعارفه بين النساء المعهوده في الأذهان، هذا إضافة الى أن تكرّر الحيض في بدايه الشهر مرتين متماثلتين عددا أو وقتا يصلح أن يكون أماره غالبيه على استمرار هذه الحاله، و أما

ص: ٦٤

## مسأله ١٠: صاحبه العاده إذا رأت الدم مرتين متماثلتين على خلاف العاده الاولى تنقلب عادتھا إلى الثانيه

[٧١٠] مسأله ١٠: صاحبه العاده إذا رأت الدم مرتين متماثلتين على خلاف العاده الاولى تنقلب عادتھا إلى الثانيه (١) و إن رأت مرتين على خلاف الاولى تكزّره كذلك فى شهر واحد فلا يصلح أن يكون أماره غالبيه لندرته تلك الحاله، فمن أجل ذلك لا يمكن أن يحكم الشارع بأنه أماره لأن حكمه بذلك لا يعقل أن يكون جزافاً بل لا محاله يكون مبتتاً على نكته مبرّره له، و لا نكته فيه كذلك على أساس أن النكته هى الأمايه الغالبية و هو فاقد لها. نعم إذا استمرّت الحاله المذكوره للمرأة بفواصل زمنى معيّن كعشره أيام أو أكثر بانتظام الى مدّه يكشف عن أنها صارت حاله مستقرّه فيها و عاده عرفيه، و تكون حينئذ مشموله لأحكام ذات العاده، و لكن ذلك خارج عن محلّ الكلام فى المسأله.

و من هنا يظهر أن العاده الشرعيه لا تحصل بتكزّر الحيض مرتين متعاقبتين بفواصل زمنى أكثر من شهر كخمسين يوماً، أو فى كل شهرين بعين ما مرّ من الملاك، نعم لو استمرّت المرأة على تلك الحاله كذلك بانتظام الى مدّه فهو يكشف عن استقرارها. فى الانقلاب إشكال و لا يترك الاحتياط فى المسأله، لأن عمده ما يستدلّ عليه أمران:

أحدهما: أن العاده الثانيه تصبح عاده لها فعلاً و تكون مشموله لمعتبره يونس الطويله و موثقه عمّار على أساس أنهما ظاهرتان فى العاده الفعليه، و أما العاده السابقه فيما أنها قد زالت بها و انتفت فلا تكون مشموله لهما بقاء.

فالتتيجه: أن العاده الفعليه هى العاده المتّصله بالدم دون المنفصله.

و الجواب: إن هذا الدليل بما أنه لا يتكفّل ما يبرهن كون العاده الثانيه فعليّه و الأولى زائله فهو لا يخرج عن مجرد الدعوى فى المسأله، هذا من ناحيه.

و من ناحيه أخرى إن هذه العاده بما أنها عاده تعبدية لا واقعيه فثبوتها يدور

مدار دلالة النصّ، وقد مر أن النصّ يدلّ على أنها تحصل بتكرّر الدم في شهرين متوالين متماثلا عددا أو وقتا، فإذا رأت دما في الشهر الثالث في نفس الموعد في الشهرين الأولين اعتبرته حيضا و إن لم يكن بلون الحيض، و أما إذا رأت دما في الشهر الثالث في موعد آخر غير مواعدها في الشهرين الأولين و رأت في الشهر الرابع في نفس الموعد من الشهر الثالث فحينئذ لا يمكن أن يشمل النصّ كلتا العادتين معا، إذ لا يعقل أن يكون كلتاها أماره، و أما شموله للثانيه خاصه دون الأولى فهو تحكّم و ترجيح من غير مرجّح، إذ كما يحتمل أن تكون الثانيه عاده لها و الأولى كانت مصادفه، كذلك يحتمل العكس، فالنتيجه: إن نسبة النصّ الى كلّ واحده منهما على حدّ سواء، فمن أجل ذلك يسقط فلا يثبت حينئذ شيء من العادتين، و يترتب على ذلك ما إذا رأت المرأه دما في الشهر الخامس فإن كان بصفه الحيض فهو حيض، و إن لم يكن بصفته فإن كان حينئذ موافقا للدم في الشهرين الأولين أو الأخيرين فالأحوط وجوبا هو الجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه، و إن لم يكن موافقا لشيء منهما فهو استحاضه.

و الآخر: إن العاده التعبدية كالعاده الطبيعيه، فكما أن العاده الطبيعيه تنقلب الى العاده الثانيه إذا تحققت على خلافها فكذلك العاده التعبدية.

و الجواب: أن القياس مع الفارق لأن العاده الطبيعيه عاده واقعا و حقيقه و لها آثار تكوينيه و واقعيه حيث أنها تصبح سجيّه و خلقا لصاحبها و طبيعه ثانيه له، و إذا تحققت له عاده أخرى على خلافها فبطبيعها الحال انقلبت إليها و زالت، و هذا بخلاف العاده التعبدية فإنها عاده بحكم الشارع لا واقعا و حقيقه، و بما أن حكم الشارع بها لا يمكن أن يكون جزافا فلا محاله يكون مبتيا على نكته مبرره له و هي اماريتها غالبا لاستمرارها في المستقبل. و على هذا فإذا تكرّر حيض المرأه في بدايه الشهر مرتين

متماثلتين عدداً أو وقتاً كان ذلك عادة لها بحكم الشارع و أماره نوعيه لاستمرارها في الشهور الآتية، و إذا تكرّر حيضها كذلك مره ثانيه على خلاف الأول موعداً و عدداً فلا يمكن أن يشمل النصّ كليهما معا كما مرّ.

و دعوى: أن تكرّر الحيض كذلك عادة بملاك أماريته، فإذا افترضنا أن حيضها قد تكرّر في بدايه الشهر مرتين متماثلتين على خلاف الأول كان ذلك كاشفاً عن سقوط الأول عن الأماريه، و مع سقوطه عنها لا يكون مشمولاً للدليل، فإذا نختصّ الدليل بالثاني..

ساقطه: لأن حجّيه العاده على أساس أماريتها النوعيه فلا تسقط بالظنّ الشخصى على الخلاف، و الفرض أن العاده الثانيه لا تسبّب أكثر من الظنّ الشخصى على خلاف الأولى كما أنها أيضاً تسبّب الظنّ الشخصى على خلاف الثانيه، إذ احتمال أن يكون التوافق بين الدمين في كلّ منهما اتّفاقياً و ناشئاً عن حاله خاصّه موجود.

فالتّبيجه: إن القول بالانقلاب و إن كان مشهوراً إلا أن إتمامه بالدليل مشكل.

و هنا حالات:

الأولى: إذا استمرّ حيضها في الشهور القادمه موافقاً للعاده الأولى وقتاً و عدداً الى مده تطمئنّ المرأه باستقرارها كعاده طبيعته و واثقه بأن العاده الثانيه حاله طرأت عليها صدفة و اتّفاقاً بسبب عامل خارجى أو داخلى، تترتب عليها أحكام العاده، و كذلك الحال إذا كان الأمر بالعكس، و بعد ذلك إذا تكرّر حيضها على خلافها اتّفاقاً مرتين متماثلتين وقتاً أو عدداً لم يوجب ذلك انقلابها و إن قلنا به في العاده التعبدية.

الثانيه: إذا رأت المرأه دماً في الشهر الخامس فإن كان موافقاً للعاده الثانيه فهو حيض على المشهور و إن كان صفره، و لكن على ما ذكرناه لا بدّ من الاحتياط فيه

ص: ٦٧



لكن غير متماثلتين يبقى حكم الأولى (١)، نعم لو رأت على خلاف العاده بالجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه، و إن كان موافقا للعاده الأولى فإن كان بصفه الحيض فهو حيض، و إن كان بصفه الاستحاضه كان استحاضه على المشهور، و لكن الأحوط وجوبا هو الجمع فيه بين الوظيفتين كما مرّ.

الثالثه: إن الثمره لا- تظهر بين القول بالانقلاب فى المسأله و القول بعدمه فى العاده العدديّه، فإن ذات العاده العدديّه مأموره بأن تجعل أيام عادتها حيضا شريطه أن يكون الدم فيها واجدا للصفه لا مطلقا، و على هذا فإذا تكرّر حيضها مرتين متماثلتين عددا على خلاف العاده الأولى، و حينئذ إذا رأت دما فى الشهر الخامس فإن كان بصفه الحيض فهو حيض بلا فرق بين أن يكون موافقا للعاده الأولى أو الثانيه أو لا يكون موافقا لشيء منهما، و إن لم يكن بصفه الحيض فهو استحاضه، فلا فرق فى ذلك بين القولين فى المسأله.

فى إطلاقه إشكال بل منع، لأن العاده الأولى إن استقرّت فيها و أصبحت عاده عرفيه لها لاستمرارها طيله الشهور المتعدّده لم تزل برؤيه الدم على خلافها مرتين غير متماثلتين، بل بمرتين متماثلتين أيضا كما مرّ، و إن لم تستقرّ و كانت فى بدايه عمرها كما إذا رأت دما مرتين فى بدايه الشهر متوافقتين عددا أو وقتا فإن العاده تحصل بذلك بمقتضى النصّ، و حينئذ إذا حاضت على خلاف الأولى مرتين غير متوافقتين عددا أو وقتا فإنه لا يبعد أن يكون كاشفا عن عدم حصول العاده لها و كونها مضطربه و اختلطت عليها أيامها و مشموله لقوله عليه السّلام فى معتبره يونس: (فإن اختلطت عليها أيامها و تقدّمت و تأخّرت...) و النكته فيه ما مرّ من أن حكم الشارع بتحقيق العاده برؤيه الدم مرتين متماثلتين عددا أو وقتا بما أنه لا يمكن أن يكون جزافا فلا محاله يكون مبيّنا على ملاك مبرّر له و هو أماريتها غالبا لاستمرار هذه الحاله لها فى المستقبل، و يدلّ عليه قوله عليه السّلام فى المعتبره: (و تعمل عليه و تدع ما

الأولى مرات عديدة مختلفه تبطل عاداتها و تلحق بالمضطربه.

### مسأله ١١: لا يبعد تحقق العاده المركبه

[٧١١] مسأله ١١: لا- يبعد تحقق العاده المركبه كما إذا رأَت في الشهر الأول ثلاثه و في الثاني أربعه (١) و في الثالث ثلاثه و في الرابع أربعه أو رأَت شهرين سواه... و قوله عليه السّلام في الموثقه: (..تلك أيامها..)، و على ذلك فإذا حاضت في الشهر الثالث على خلاف العاده الأولى و في الشهر الرابع على خلاف الجميع لم يبعد أن يكون ذلك كاشفا عن أنها مضطربه.

في التحقّق إشكال بل منع، و ذلك لما مرّ من أن حصول العاده للحائض بتكرّر حيضها مرتين متماثلتين عددا أو وقتا في بدايه الشهر إنما هو بالتعيّد على أساس النّصّ الخاص في المسأله و هو موثقه عمّار و معتبره يونس الطويله، لا على القاعده، أما الموثقه فلا تصلح أن تكون دليلا على المسأله حيث أن موردها العاده العدديّه البسيّطه، و تدلّ على أنها تحقّقت برؤيه الدم في شهرين متّصلين متوافقين عددا و لا يمكن تطبيق ذلك على العاده المركّبه باعتبار أن الدم فيها في الشهر الثاني لا يكون مماثلا للدم في الشهر الأول عددا، و الدليل الآخر غير موجود. نعم إذا استمرّت هذه الحاله بانتظام للمرأة طيله الشهور الآتية و اطمأنت باستقرارها و وثقت بأنها أصبحت عاده عرفيه لها تترتّب عليها آثار العاده، فإذا رأَت فيها دما اعتبرته حيضا و إن كان صفره، و إن زاد دمها عن العشره اعتبرت ما فيها حيضا و الزائد استحاضه.

و أما المعتبره فهي أيضا أجنبيّه عن الدلاله على المسأله فإن موردها العاده الوقتيه البسيّطه فلا تعمّ العاده الوقتيه المركّبه و هي ما إذا رأَت المرأه دما في الشهر الأول من اليوم العاشر مثلا و في الشهر الثاني من اليوم العشرين، و في الثالث في نفس الموعد من الشهر الأول و في الرابع في نفس الموعد من الشهر الثاني، و كذلك إذا انقطع دمها في الشهر الأول في اليوم الثامن، و في الثاني في اليوم العاشر، و في

متواليين ثلاثه و شهرين متواليين أربعه ثم شهرين متواليين ثلاثه و شهرين متواليين أربعه فتكون ذات عاده على النحو المزبور، لكن لا يخلو عن إشكال خصوصا في مثل الفرض الثاني حيث يمكن أن يقال: إن الشهرين المتواليين على خلاف السابقين يكونان ناسخين للعاده الأولى، فالعمل بالاحتياط أولى (١)، نعم إذا تكررت الكيفيه المذكوره مرارا عديده بحيث يصدق في العرف أن هذه الكيفيه عاداتها و أيامها لا إشكال في اعتبارها، فالإشكال إنما هو في ثبوت العاده الشرعيه بذلك و هي الرؤيه كذلك مرتين.

### مسأله ١٢: قد تحصل العاده بالتمييز

[٧١٢] مسأله ١٢: قد تحصل العاده بالتمييز (٢)، كما في المرأه المستمره الثالث في نفس الموعد من الشهر الأول و في الرابع في نفس الوقت من الشهر الثاني، فإن المعترضه لا تدلّ على أن ذلك عاده لها. نعم إذا استمرت بانتظام الى مدّه تثق المرأه باستقرارها كعاده عرفيه لها فحينئذ تصبح المرأه ذات عاده فتكون مشموله لأحكامها كما مرّ.

بل هو المتعين لما تقدّم آنفا في المسأله (١٠) من أن الانقلاب و النسخ و إن كان معروفا بين الأصحاب إلا أن إثباته بالدليل لا يمكن، و من هنا كان الأجدد و الأحوط و جوبا أن تجمع المرأه بين الوظيفتين فيما إذا رأّت دما في الشهر الخامس في نفس الموعد في الشهرين الأولين أو الأخيرين. نعم إذا استمرت هذه الحاله لها بانتظام مدّه تظمنّ باستقرارها كعاده طبيعیه فعليها أن تعمل بها و تترتب عليها آثارها، باعتبار أنها تصبح حينئذ ذات عاده منتظمه.

في حصولها بالتمييز إشكال بل منع، فإن حصولها برؤيه الدم في أيام معينه في الشهرين المتواليين إنما هو بتعبّد من الشارع و هو النصّ، و إلا فالعاده التي هي بمثابة سجيّه للإنسان لا تحصل بذلك و قد جعلها الشارع أماره على أن ما تراه المرأه بعد ذلك في نفس الموعد حيض و إن لم يكن بصفاته، كما أن الشارع جعل

الصفات أماره على الحيض و إن لم يكن فى أيام العاده، و على هذا فإذا فرض تجاوز دم المرأه العشره فى الشهرين المتوالين و كان خمسه أيام فى كل منهما بصفه الحيض، ففى مثل ذلك لا يمكن جعل الخمسه بعد ذلك فى بدايه كل شهر عاده لها بحيث إذا جاءها الشهر الثالث فرأت الدم فى نفس الموعد و إن لم يكن بصفات الحيض تجعله حيضا بجعل نفسها ذات عاده، لأن العاده حقيقه لا تحصل بذلك، و العاده التعيديه إنما هى بالنصّ و هو لا يدلّ على حصولها بالصفات، فإن مورد النصّ هو ما إذا تكرر دم الحيض بعد الفراغ عن كونه حيضا فى بدايه الشهر مرتين متعاقبتين، فإن الشارع قد جعل ذلك عاده لها، و تجب عليها حينئذ إذا جاءها الشهر الثالث و رأت الدم فى نفس الموعد أن تجعله حيضا.

و أما إذا تكرر الدم فى بدايه الشهر مرتين متعاقبتين و لكن المرأه لم تتأكد أنه حيض كما إذا تجاوز الدم فى كلتا المرتين العشره ففى مثل ذلك قد جعل الشارع ما كان بصفه الحيض حيضا على أساس أماريّه الصفه من دون أن تكون على يقين من ذلك، و لكنه خارج عن مورد النصّ، و التعدى لا يمكن لأن الحكم يكون على خلاف القاعده حيث أن حصول العاده بتكرر الحيض فى بدايه الشهر مرتين متعاقبتين إنما هو بالتعبد لا واقعا، و لا تعبد بحصولها بالصفات، فإذا كان الحكم بالحيض فى موارد الشكّ يدور مدار الصفات وجودا و عدما.

و إن شئت قلت: إن كلا من العاده و الصفات أماره على كون الدم حيضا و لكن العاده تثبت بالنصّ فيما إذا رأت المرأه الحيض فى أيام معينه فى شهرين متتالين.

و لا- يدلّ على أنها تثبت بالصفات لأن موردها غير مورد النصّ، حيث أن موردها الدم المشكوك كونه حيضا، كما إذا تجاوز العشره و هو غير مورد النصّ، و الفرض أنها لا تثبت بها واقعا بمرتين متعاقبتين.

ثم إن أماريّه الصفات لا- تختصّ بالمراه التي استمرّ دمها، بل في كل مورد شكّ في أن ما تراه المراه حيض، سواء أ كان قبل العاده أم كان بعدها، تجاوز العشره أم لا وقد يستدلّ على أن العاده تحصل بالصفات بكبرى قيام الأمارات مقام القطع الطريقي و تطبيق تلك الكبرى على المقام على أساس أن الشارع جعل الصفات أماره على الحيض، فإذا ن تقوم مقام القطع الطريقي، بتقريب أن موضوع حكم الشارع بتحقق العاده بمقتضى النصّ هو تكرّر الحيض مرتين متوافقتين عددا أو وقتا و متعاقبتين في شهرين من دون أن تتخلّل بينهما حيضه مخالفه لهما عددا أو وقتا، وقد تكون المراه عالمه بالموضوع و متيقّنه به و أن ما تراه من الدم في بدايه هذا الشهر مثل ما رأته من الدم في نفس الموعد في الشهر الأول عددا أو وقتا حيض، وقد لا تكون واثقه و عالمه به و إنما تبنى على أنه حيض على أساس قيام الأمارات عليه و هي الصفات، كما إذا رأته في شهر خمسّه ايام بصفه الحيض و اعتبرته حيضا على اساس الصفات و رأته في الشهر الثاني في نفس الموعد من الشهر الأول خمسّه ايام كذلك، و بنت على أنه حيض بنفس الملاك و هو قيام الأماره، و على هذا فالموضوع كما يحرز بالعلم الوجداني كذلك يحرز بالعلم التعبدي و هو قيام الأماره، و على كلا التقديرين يترتب عليه أثره و هو تحقّق العاده شرعا بلحاظ أن العلم التعبدي يقوم مقام العلم الوجداني.

و الجواب: إن الموضوع لتحقق العاده شرعا و إن كان هو تكرّر دم الحيض وقتا أو عددا مرتين في شهرين متوالين إلا أن مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى أن الموضوع له تكرّر دم الحيض بوجوده الواقعي لا الأعمّ منه و من التعبدي، و النكته في ذلك: أن جعل الشارع تكرّر الحيض أماره على العاده لا يمكن أن يكون جزافا، فلا محاله يكون مبيّنا على ملاك مبرّر له و هو كشفه غالبا عن استقرار موعد

الدم إذا رأت خمسه أيام مثلا- بصفات الحيض فى أول الشهر الأول ثم رأت عاداتها الشهرية، و من المعلوم أن حيثيه الكشف النوعى الغالبى التى هى الملاك المبرّر لجعله أماره إنما هى فى تكرّر الحيض بوجوده الواقعى مرتين متوافقتين عددا أو وقتا، و تتأكد المرأه أنه حيض. و أما إذا تكرّر الدم فى بدايه الشهر مرتين متعاقبتين و لم تتأكد المرأه أنه حيض و إنما اعتبرته حيضا و بنت عليه على أساس الصفات من دون أن تكون واثقه و متأكده من ذلك فلا- يصلح أن يكون أماره على استقرار حالتها و حصول العاده لها لعدم توفر ملاك الأماريه فيه و هو الكشف النوعى الغالبى، فمن أجل ذلك لا يمكن إثبات العاده بالصفات. و من هنا يظهر أن المقام ليس صغرى لكبرى قيام الأمارات مقام القطع الطريقي باعتبار أن البحث فيه يرجع فى نهايه المطاف الى أن تكرّر الحيض أماره على العاده مطلقا و لو كان تعديدا، أو أنه أماره عليها إذا كان واقعا، و قد عرفت أن مناسبه الحكم و الموضوع تقتضى الثانى دون الأول، لأن تكرّر الحيض الظاهرى التعديدى مرتين متعاقبتين بما أنه فاقد لملاك الأماريه فلا يمكن جعله أماره إلا جزافا، و لا معنى لقيامه مقام تكرّر الحيض الواقعى مرتين كذلك فى الأماريه الشرعيه فإنها تتبع ملاكها و هو غير متوفر فيه كما مرّ.

و من هنا يظهر أن ما ذكره الماتن قدّس سرّه من أن العاده تحصل بتمام أنواعها بالصفات لا يتمّ، مع أنه ينافى ما ذكره قدّس سرّه فى المسأله (1) من فصل تجاوز الدم عن العشره حيث يظهر منه هناك أنها لا تحصل بها.

ثم أن الثمره تظهر بين القولين فى المسأله فى الشهر الثالث إذا جاءها و رأت فى نفس الموعد من الشهرين الأولين دما بلون أصفر، فإنه على القول بأن العاده تحصل بالصفات اعتبرته حيضا و اعتبرت نفسها ذات عاده منتظمه و تعمل على أساسها فى المستقبل، و على القول بأنها لا تحصل بها تعتبره استحاضه و تقوم بالعمل كمستحاضه.

بصفات الاستحاضه و كذلك رأت في أول الشهر الثاني خمسہ أيام بصفات الحيض ثم رأت بصفات الاستحاضه فحينئذ تصير ذات عادہ عددية وقتيه، و إذا رأت في أول الشهر الأول خمسہ بصفات الحيض و في أول الشهر الثاني ستة أو سبعة مثلا فتصير حينئذ ذات عادہ وقتيه، و إذا رأت في أول الشهر الأول خمسہ مثلا- و في العاشر من الشهر الثاني مثلا خمسہ بصفات الحيض فتصير ذات عادہ عددية.

### مسألة ١٣: إذا رأت حيضين متواليين متماثلين مشتملين على النقاء في البين

[٧١٣] مسألة ١٣: إذا رأت حيضين متواليين متماثلين مشتملين على النقاء في البين، فهل العاده أيام الدم فقط أو مع أيام النقاء أو خصوص ما قبل النقاء؟ الأظهر الأول (١)، مثلا- إذا رأت أربعة أيام ثم طهرت في اليوم الخامس ثم رأت في السادس كذلك في الشهر الأول و الثاني فعادتها خمسہ أيام لا ستة و لا أربعة، فإذا تجاوز دمها رجعت إلى خمسہ متواليه و تجعلها حيضا لا ستة و لا بأن تجعل اليوم الخامس يوم النقاء و السادس أيضا حيضا و لا إلى الأربعة.

### مسألة ١٤: يعتبر في تحقق العاده العددية تساوى الحيضين و عدم زياده إحداهما على الأخرى

[٧١٤] مسألة ١٤: يعتبر في تحقق العاده العددية تساوى الحيضين و عدم زياده إحداهما على الأخرى و لو بنصف يوم أو أقل، فلو رأت خمسہ في الشهر الأول و خمسہ و ثلث أو ربع يوم في الشهر الثاني لا تتحقق العاده من حيث العدد، نعم لو كانت الزيادة يسيره لا تضر، و كذا في العاده الوقتية تفاوت فيه: أن ما بنى عليه قدس سرّه في هذه المسألة من استظهار أن فتره النقاء و السلامه من دم الحيض بين أيام حيضه واحده طهر، ينافى ما ذكره قدس سرّه في المسألة (٧) من الاشكال في طهرها و الاحتياط بالجمع بين أعمال الطاهر و تروك الحائض في تلك الفتره، هذا، و لكن ذكرنا هناك أنه لا يبعد أن تكون محكومہ بالطهر و إن كان الأجدر و الأحوط هو الجمع بينهما، و على هذا فعادتها خمسہ أيام في المقام لا ستة.

الوقت و لو بثلاث أو ربع يوم يضر و أما التفاوت اليسير فلا يضر، لكن المسأله لا تخلو عن إشكال (١) فالأولى مراعاة الاحتياط.

### مسأله ١٥: صاحبه العاده الوقتيه سواء كانت عدديه أيضا أم لا تترك العباده بمجرد رؤيه الدم فى العاده

[٧١٥] مسأله ١٥: صاحبه العاده الوقتيه سواء كانت عدديه أيضا أم لا تترك العباده بمجرد رؤيه الدم فى العاده أو مع تقدمه أو تأخره يوما أو يومين (٢) أو الظاهر أنه لا- إشكال فيها، فإن العاده الوقتيه من حيث المبدأ أو المنتهى لا تتحقق إلا إذا كان حيض المرأه فى الشهر الثانى فى نفس الموعد فى الشهر الأول فى البدايه أو النهايه، فعلى الأول تتحقق العاده الوقتيه بحسب المبدأ، و على الثانى بحسب المنتهى. و أما إذا كان حيضها فى الشهر الثانى متقدما على الموعد بنصف يوم أو ثلثه أو ربهه، أو متأخرا عنه كذلك فلا تتحقق العاده لعدم صدق أنها حاضت فى البدايه فى نفس الموعد أو انقطع فى النهايه فيه، و لا يكون مشمولا حينئذ لقوله عليه السلام فى المعبره: (فإن انقطع الدم لوقته فى الشهر الأول سواء...) فإنه ناص على انقطاع دم حيضها فى الشهر الثانى فى وقت انقطاعه فى الشهر الأول، و بطبيعته الحال يكون الأمر كذلك بالنسبه الى بدايه العاده، و مع ذلك لا يضر زياده يسيره كخمس دقائق أو أكثر بحيث لا يقدر بصدق التساوى لا فى المبدأ و لا فى المنتهى، و كذلك الحال بالنسبه الى العاده العدديه لأن قوله عليه السلام فى موثقه سماعه: (فإذا اتفق الشهران عدّه أيام سواء فتلك أيامها) ظاهر عرفا فى التساوى العرفى و لا يضر فى صدقه التفاوت اليسير.

فى إطلاق ذلك إشكال بل منع، فإن المرأه إذا رأت الدم قبل العاده بيوم أو يومين فهو حيض و أما إذا رآته بعدها كذلك فهو ليس بحيض إلا إذا كان بصفه الحيض و لم يتجاوز العشره لاختصاص الدليل بالأول و عدمه فى الثانى غير دعوى الاجماع و هى غير تامه.



أزيد على وجه يصدق عليه تقدم العاده (١) أو تأخرها و لو لم يكن الدم فى إطلاق ذلك منع، فإن ما تراه المرأة قبل العاده بأكثر من يومين كثلاثه أيام أو أزيد و استمر الى تمام أيام العاده فهو منذ يومين قبل وقت العاده حيض و إن كان صفره بمقتضى إطلاق موثقه أبى بصير و مضمرة معاويه بن الحكيم، و ما كان منه قبل ذلك إن كان بصفه الحيض فهو حيض و إلا فالأظهر أنه ليس بحيض و إن كان مقتضى إطلاق موثقه سماعه أنه حيض إلا أنه معارض بإطلاق صحيحه محمد بن مسلم التى تحدّد أن ما تراه المرأة من الدم الأصفر فى غير أيام العاده فليس بحيض، فتقع المعارضه بينهما فى مورد الالتقاء و هو ما تراه المرأة من الصفره قبل عاداتها بثلاثه أيام، فيسقطان من جهه المعارضه و يرجع فى مورد الالتقاء الى روايات الصفات و مقتضى إطلاقها أنه ليس بحيض على أساس أنه لا- يكفى فى الحكم بحيضه دم توفر الشروط العامه للحيض فيه، بل على المرأة أن تلجأ فى إثبات الحيض الى تطبيق احدى قاعدتين شرعيتين؛ الأولى: العاده، و الثانية: الصفات، فإذا رأت دما فى أيام عاداتها اعتبرته حيضا و إن كان أصفر اللون، و إذا رأت دما فى غير أيام العاده أو أنه لا- عاده لها، فإن كان بصفه الحيض اعتبرته حيضا، و إن لم يكن بصفه الحيض اعتبرته استحاضه، و لا- يمكن الحكم بأنه حيض و إن كان واجدا للشروط العامه للحيض إلا- بناء على ثبوت قاعده الامكان كقاعده شرعيه، فإنه عندئذ تلجأ المرأة إليها فى مورد الالتقاء لإثبات أنه حيض و لا تنافى بينها و بين قاعده الصفات، فإن قاعده الصفات تثبت أن الدم حيض إذا كان واجدا للصفه، و أما إذا كان فاقدا لها فهى تدلّ على أنه ليس بحيض من جهه الصفه لا مطلقا، فلا مانع من كونه حيضا من جهه أخرى كقاعده الامكان شريطه توفر الشروط العامه للحيض فيه.

و أما أدله الاستحاضه فبما أن موردها أعمّ من مورد قاعده الامكان فهى تقيّد إطلاق أدلتها بغير موردها فلا بأس بهذه القاعده من هذه الناحيه، و لكن لا يمكن

بالصفات و ترتب عليه جميع أحكام الحيض، فإن علمت بعد ذلك عدم كونه حيضا لانقطاعه قبل تمام ثلاثه أيام تقضى ما تركته من العبادات، و أما غير ذات العاده المذكوره-كذات العاده العدديه فقط و المبتدئه و المضطربه الأخذ بها كقاعده شرعيه من ناحيه أخرى و هي أنه لا- دليل عليها و إن كانت معروفه و مشهوره بين الأصحاب. و دعوى: أن مقتضى مجموعه من الروايات الناطقه بأن ما تراه المرأه من الدم فى غير أيام العاده حيض ثبوت هذه القاعده، فإن مقتضى إطلاقها أنه حيض و إن لم يكن بصفه الحيض، و هذا ليس إلا من جهه قاعده الامكان لعدم تطبيق قاعده أخرى عليه، لا الصفات و لا العاده.

مدفوعه: بأن إطلاق هذه الروايات قد قيد بالروايات التى تؤكد و تنص على تمييز دم الحيض عن دم الاستحاضه بصفات حسيه كاللون و وجدانيه كالحراراه و الحرق و البروده و ما شاكل ذلك. و هذه الروايات لا تدع مجالا لتحيير المرأه و شكها فى أن ما تراه من الدم حيض أو استحاضه، و لا فرق فى ذلك بين أن تكون المرأه مبتدئه أو مضطربه أو ناسيه أو ذات عاده رأت الدم فى غير أيام عاداتها.

فالنتيجه: إن هذه الروايات تعطى قاعده كليته و هي أن ما تراه المرأه من الدم فى غير أيام عاداتها، أو لا عاده لها، أو تكون مضطربه أو ناسيه، فإن كان بصفه الحيض جعلته حيضا، و إن لم يكن بصفه الحيض جعلته استحاضه، هذا من ناحيه...

و من ناحيه أخرى؛ أنه ليس فى روايات الحيض ما ينص و يؤكد على أن ما رآته المرأه من الدم فى غير أيام عاداتها أو لا عاده لها، أو كانت ناسيه و كان أصفر اللون اعتبرته حيضا حتى يصلح أن يكون دليلا على قاعده الامكان.

فالمتحصيل: أن الاطلاق لا يجدى على أساس وجود المقيّد له، و النصّ بأن ما رآته المرأه من الدم بلون الأصفر فهو حيض، غير موجود، فمن أجل ذلك لا دليل على هذه القاعده، فالثابت إنما هو قاعدتان فى باب الحيض هما: العاده و الصفات.

و الناسيه-فإنها تترك العباده و ترتب أحكام الحيض بمجرد رؤيته إذا كان بالصفات(١) و أما مع عدمها

في الحكم بترك العباده مطلقا بمجرد رؤيه الدم بصفه الحيض إشكال بل منع، لأن المرأه إذا رأت دما و كان بصفه الحيض فإن كانت واثقه و متأكده بأنه يستمر ثلاثة أيام اعتبرته حيضا على أساس قاعده الصفات دون قاعده الامكان لما مر من أنها لم تثبت كقاعده شرعيه، و إن كانت واثقه متأكده من أنه ينقطع بعد يوم أو يومين و لم يدم ثلاثة أيام اعتبرته استحاضه، و إن لم تكن واثقه لا بالاستمرار و لا بالانقطاع فيامكانها حيثئذ أن يتمسك باستصحاب بقاء استمراره الى الثلاثة بناء على القول بجريانه في الأمور الاستقباليه كما هو الصحيح و ترتيب أحكام الحيض عليه ظاهرا.

نعم بناء على القول بعدم جريانه فيها فعليها الاحتياط بالجمع بين الامتناع عن الأشياء التي كانت الحائض ملزمه بالامتناع عنها، و الاتيان بالأعمال التي كانت المستحاضه ملزمه بالاتيان بها.

و دعوى: إن مقتضى إطلاق مجموعه من الروايات أن المرأه إذا رأت الدم بصفه الحيض فهو حيض و إن لم تعلم باستمراره ثلاثة أيام، و معه لا مجال للاحتياط، كما أنه لا مجال للاستصحاب خاطئه؛ و ذلك لأن موضوع الحكم بالحيض هو الدم في ثلاثة أيام متواليه على أساس الروايات التي تؤكد على أن أدنى حد الحيض لا يقل عن ثلاثة أيام، فإذا كان الأقل فهو ليس بحيض، و هي تقيد إطلاق الروايات المذكوره بما إذا كان الدم مستمرا الى الثلاثة، بل هي حاكمه عليها و مبينه للمراد من الدم فيها، و على هذا فيكون موضوعها حصه خاصه من الدم و هي الحصه المستمره واقعا ثلاثة أيام، فإذا شك في تحقق هذا الموضوع، كما إذا رأت المرأه دما بصفه الحيض و شك في استمراره واقعا الى الثلاثة فليس بإمكانها التمسك بإطلاق تلك الروايات، لأنه من التمسك بالعام في الشبهه المصدقيه، نظير ما إذا شك في حيضه

فتحتاط بالجمع (١) بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه إلى ثلاثة أيام دم من جهه الشكّ في بلوغ المرأه تسع سنين أو في تجاوزها الخمسين، فإنه لا يمكن التمسك بالاطلاق لإثبات أنه حيض لأنه من التمسك بالعامّ في الشبهه الخارجيه.

نعم لو شكّ في اعتبار شيء من ذلك فيه على نحو الشبهه الحكميه كالشكّ في اعتبار بلوغ المرأه تسع سنين، أو استمرار الدم الى ثلاثة أيام أو نحوه، فلا مانع من التمسك بإطلاق أدلّه الحيض لإثبات أنه غير معتبر فيه.

فالنتيجه: أن حيضيه ما رأته المرأه من الدم في غير أيام العاده منوطه بإحراز توفّر الشروط العامه للحيض فيه زائدا على الصفه، إما بالعلم الوجداني، أو بالوثوق و الاطمئنان، أو بالأصل العملي كالأستصحاب، و مع عدم الاحراز فالوظيفه هي الاحتياط.

في الاحتياط بالجمع مطلقا إشكال بل منع، فإن المرأه إذا كانت ذات عاده عدديه فقط، بأن تكون مستقيمه العدد و مضطربه الوقت، فما تراه من الدم حيض إذا كان بصفات الحيض و إلا فهو استحاضه، و إن كانت مبتدئه فترى الدم لأول مره فإن كان بصفه الحيض فهو حيض و إلا فهو استحاضه، و لا فرق بينهما و بين ذات العاده العدديه فحسب من هذه الناحيه. نعم فرق بينهما من ناحيه أخرى و هي أن ذات العاده العدديه إذا حاضت و تجاوز دمها عشره أيام جعلت الحيض أيام عاداتها من بدايه الرؤيه و الباقي استحاضه، و أما المبتدئه فإذا حاضت و تجاوز دمها عشره أيام فإن كان الدم طيله المده بصفه الحيض فعليها أن ترجع الى عاده أقاربها فتجعل الحيض بعدد عاداتهنّ و الباقي استحاضه، هذا إذا كان لها أقارب و اتفقن في عاداتهنّ و إلا فترجع الى العدد على تفصيل يأتي. و إن كان بعضه بصفه الحيض دون بعضه الآخر تجعل ما كان بصفه الحيض حيزا، و ما لا يكون بصفته استحاضه، و إن كانت مضطربه و هي التي لا تستقيم لها عاده لا وقتا و لا عددا فما تراه من الدم إن كان بصفه الحيض فهو حيض

و إلا فاستحاضه. نعم إذا تجاوز دمها عشره أيام فإن كان في طيله المدّه بصفات الحيض تجعل حيضها سته أيام أو سبعة من بدايه الرؤيه، و إن كان مختلفا تجعل ما بصفه الحيض أيضا إذا لم يكن أقلّ من ثلاثه أيام و الباقي استحاضه، و إن كانت ناسيه عاداتها وقتا و عددا فوظيفتها الرجوع الى الصفات و التمييز بها، فإن كان ما تراه من الدم بصفه الحيض فهو حيض و إلا فاستحاضه. نعم إذا حاضت و تجاوز دمها العشره ففي مثل ذلك إن لم تعلم بمجىء الموعد الشهرى لها خلال أيام الدم فتجعل بقدر أيام عاداتها أيضا و الباقي استحاضه، و إن علمت بأن موعدها الشهرى يصادف بعض أيام الدم إجمالا فعندئذ يجب عليها الاحتياط بالجمع بين أعمال المستحاضه و تروك الحائض. ثم إن إثبات أن ما تراه المرأه من الدم حيض مبنئ على أحد ضابطين شرعيّين؛ الأول: ضابط الصفات، و الثانى: ضابط العاده.

و نتيجة ذلك أن ما تراه المرأه من الدم إن كان فى أيام عاداتها فهو حيض و إن لم يكن بصفه الحيض، و إن لم يكن فى أيام عاداتها فهو ليس بحيض إلا إذا كان بصفات الحيض.

و أما قاعده الامكان فهى لم تثبت بدليل، نعم هناك مجموعه من الروايات تدلّ على أن ما تراه المرأه من الدم إن استمرّ الى ثلاثه أيام أو أزيد فهو حيض و إلا فاستحاضه، و لكنّها ليست فى مقام البيان من جهه أخرى و هى أنه واجد للصفه أو لا، فلا مانع من كون الدم المذكور أيضا من الجهه الأولى لأنه واجد للشروط العامه للحيض منها استمراره ثلاثه أيام، فمن هذه الجهه يمكن أن يكون حيضا، و هذا هو المراد من الامكان، إذ لا يعقل أن يكون المراد منه الامكان الذاتى أو الاحتمالى، و لكن مجرد ذلك لا يكفى فى إثبات أنه حيض فعلا، فإنه متوقّف على أن يكون واجدا للصفه بمقتضى ما دلّ من أن ما تراه المرأه من الصفه ليس بحيض إذا لم يكن

فإن رأت ثلاثه أو أزيد تجعلها حيضا(١)، نعم لو علمت أنه يستمر إلى ثلاثه أيام تركت العباده بمجرد الرؤيه، وإن تبين الخلاف تقضى ما تركته.

### مسأله ١٦: صاحبه العاده المستقره فى الوقت و العدد إذا رأت العدد فى غير وقتها و لم تره فى الوقت

[٧١٦] مسأله ١٦: صاحبه العاده المستقره فى الوقت و العدد إذا رأت العدد فى غير وقتها و لم تره فى الوقت تجعله حيضا(٢) سواء كان قبل الوقت أو بعده.

### مسأله ١٧: إذا رأت قبل العاده و فيها و لم يتجاوز المجموع عن العشره

[٧١٧] مسأله ١٧: إذا رأت قبل العاده و فيها و لم يتجاوز المجموع عن العشره جعلت المجموع حيضا(٣)، وكذا إذا رأت فى العاده و بعدها و لم يتجاوز عن العشره أو رأت قبلها و فيها و بعدها، وإن تجاوز العشره فى الصور المذكوره فالحيض أيام العاده فقط و البقيه استحاضه.

### مسأله ١٨: إذا رأت ثلاثه أيام متواليات و انقطع ثم رأت ثلاثه أيام أو أزيد

[٧١٨] مسأله ١٨: إذا رأت ثلاثه أيام متواليات و انقطع ثم رأت ثلاثه أيام أو أزيد فإن كان مجموع الدمين و النقاء المتخلل لا يزيد عن عشره كان الطرفان فى أيام العاده.

بل تجعلها استحاضه، فإن جعلها حيضا مبنى على مجموعها من الروايات الدالّه على أن المرأه إذا رأت الدم و استمرّ الى ثلاثه أيام أو أكثر فهو حيض، و إن لم يستمرّ انكشف أنه ليس بحيض، و لكنها ليست فى مقام البيان من جهه أخرى و هى أنه واجد للصفات أو لا، و على تقدير أنها ناظره إليها فلا بدّ من تقيدها بما دلّ على أن ما تراه المرأه من الصفه فهو ليس بحيض إلا إذا كان فى أيام العاده.

هذا فيما إذا كان واجدا للصفات و إلا فهو استحاضه لما مرّ من أن الدم فى غير أيام العاده استحاضه إذا لم يكن بصفات الحيض.

هذا فيما إذا رأت الدم قبل الوقت بيوم أو يومين دون الأزيد، أو كان الزائد بصفه الحيض.

حيضا و في النقاء المتخلل تحتاط (١) بالجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه، و إن تجاوز المجموع عن العشره فإن كان أحدهما في أيام العاده دون الآخر جعلت ما في العاده حيضا (٢)، و إن لم يكن واحد منهما في العاده فتجعل الحيض ما كان منهما واجدا للصفات و إن كانا متساويين في الصفات فالأحوط جعل أولهما حيضا و إن كان الأقوى التخيير (٣)، و إن كان تقدّم أنه لا- يبعد أن تكون فتره النقاء بين أيام حيضه واحده طهرا، و إن كان الأجدر و الأحوط الجمع بين أعمال الطاهر و تروك الحائض.

هذا إذا كان الدم الخارج من العاده بصفه واحده سواء أ كان بصفه الحيض أم كان بصفه الاستحاضه، و أما إذا كان مقدار منه بصفه الحيض و كان ذلك المقدار بضميمه ما في العاده و النقاء المتخلل لم يتجاوز عن العشره فحينئذ يكون المجموع حيضا على أساس ما مرّ من الضابط العام لكون الدم حيضا.

في القوّه إشكال بل منع، فالأحوط وجوبا الجمع بين أعمال المستحاضه و تروك الحائض في كلّ من الدمين الواجدين للصفات، فإذا رأت المرأه دما بصفه الحيض ستة أيام ثم تحوّل الدم الى الصفرة خمسه أيام و عاد بصفه الحيض ستة أيام أخرى فهي حينما يتجاوز دمها العشره تحتاط بفعل ما تفعله المستحاضه و ترك ما تركه الحائض بأن تصلّى و تصوم و لا تمكث في المساجد و لا تمسّ كتابه القرآن و تقضى ما تركته من صلاه و صيام في الأيام الستة الأولى للعلم الإجمالى بأن أحد الدمين حيض دون الآخر و أدلّه أماريّه الصفات قد سقطت من جهه العلم الإجمالى بناء على المشهور من أن فتره الطهر لا تقلّ عن عشره أيام.

فإذن لا- تكون الصفه أماره لا- على حيضيّه الدم الأول و لا على الثاني، كما أنه لا دليل من الخارج على أن الأول حيض دون الثاني و لا العكس، نعم لازم كون الأول حيضا و إن كان عدم حيضيّه الثاني، إلا أن الكلام في إثبات ذلك، و لا طريق الى إثباته.

قد يقال: أن عدم حيضيه الدم الثانى من آثار حيضيه الدم الأول شرعا دون العكس، نعم أنه من آثاره عقلا على أساس أن كلا الدمين لا يمكن أن يكونا حيضا نظير مسأله الشك السببى و المسببى، حيث أن المسبب أثر شرعى للسبب دون العكس.

و قد يستدل على ذلك بأن مقتضى الروايات الأمره برجوع ذات العاده الى عادتها إذا تجاوز دمها عن عشره أيام أن الدم الزائد عليها استحاضه و إن كان بلون الحيض. و مورد هذه الروايات و إن كان الدم الزائد على العاده إلا أنه لا خصوصيه له فإن العبره إنما هى بعدم إمكان أن يكون كلا- الدمين حيضا، سواء أ كان الدم الأول فى أيام العاده و الثانى خارجا عنها أم كان كلاهما خارجا عن العاده، فإنه لما لم يمكن الحكم بحيضيه كليهما معا حكم بأن الأول حيض و الثانى استحاضه.

و الجواب: أولا: أن هذه الروايات بضميمه الروايات التى تؤكّد على أن ما تراه المرأه من الدم فى وقت عادتها حيض و إن كان صفره فى مقام بيان ترجيح العاده على الصفات، فإذا رأت دما فى موعد عادتها بلون أصفر و بعد انتهاء العاده تحوّل الدم الى الأسود و استمرّ بهذه الصفه الى أن تجاوز العشره جعلت ما فى عادتها حيضا و إن كان صفره و الزائد استحاضه و إن كان بلون الحيض، و هذا معنى ترجيح العاده على الصفات و تقديمها عليها بعد ما لا- يمكن أن يكون كلاهما حيضا، و من هنا قلنا أن روايات العاده تتقدّم على روايات الصفات و تقيّد إطلاقها بغير موردها، و على هذا الأساس تكون المسأله فى محلّ الكلام أجنبيّه عن مورد تلك الروايات، فإن المفروض فى المسأله أن المرأه فى غير أيام العاده رأت دما بصفه الحيض فى فترتين منفصلتين و كانت فتره النقاء بينهما أقلّ من عشره أيام كما أن مجموع الدمين مع فتره النقاء أكثر من العشره، و فى مثل ذلك لا ترجيح لاعتبار الدم الأول حيضا دون الثانى



بعض أحدهما في العادة دون الآخر جعلت ما بعضه في العادة حيضا(١)، لفرض أنه ليس في أيام العادة فيكون كلا الدمين من هذه الناحية على نسبه واحده، كما أنهما من ناحيه الصفات كذلك،فإذن لا يمكن الترجيح.

فالنتيجه:أنه لا- دليل في المسأله على أن الدم الأول حيض، كما أنه لا دليل على أن المرأه مخيّره فيها بين أن تعتبر الدم الأول حيضا دون الثاني و بين العكس.فيكون مقتضى العلم الإجمالي هو الاحتياط حيث أنه لا- فرق في تنجيزه بين أن تكون أطرافه تدريجيّه أو دفعيّه،ثم أنه لا تظهر الثمره في هذه المسأله بين ما استظهرناه في أمثال المقام من احتمال كون كلا الدمين حيضا و بين ما هو المشهور من أن أحدهما حيض،و لا تحتتمل حيضيّه كليهما معا،فإن وظيفه المرأه على كلا التقديرين هي الاحتياط في المسأله في الدم الأول و الثاني.نعم تظهر الثمره بينهما فيما إذا كان الدم الأول في أيام العاده و يكون الدم الثاني بعد فتره الانقطاع ببضعه أيام بصفه الحيض و متجاوزا عن عشره أيام من ابتداء الدم الأول،فإنه بناء على ما استظهرناه يجب على المرأه أن تحتاط في الدم الثاني و على المشهور تعتبره استحاضه.

في إطلاقه إشكال بل منع،فإن للمرأه في المسأله حالتين:

الأولى:إذا رأت ثلاثه أيام من الدم الأول في العاده و نقت بعد ذلك ثم رأت الدم الثاني تماما بعد العاده أو بالعكس،مثال ذلك:امرأه كان موعد عادتها أول الشهر و عدد عادتها سبعة أيام و رأت الدم قبل الشهر بأربعة أيام و استمرّ الى نهايه اليوم الثالث من الشهر و نقت بعد ذلك أربعة أيام،ثم رأت دما جديدا سبعة أيام،أو رأت دما سبعة أيام قبل دخول الشهر ثم نقت أربعة أيام و رأت دما آخر سبعة أيام أخرى،فعلى الأول وقعت ثلاثه أيام من الدم الأول في العاده،و على الثاني ثلاثه أيام من الدم الثاني.

الثانيه:إذا رأت يومين من الدم الأول في العاده ثم نقت بضعه أيام و بعد ذلك رأت دما آخر بعد انتهاء العاده أو بالعكس.

أما فى الحاله الأولى: فإن كانت ثلاثه أيام من الدم الأول فى العاده فتعتبر المرأه منذ يومين قبل موعد العاده حیضا و إن كان صفره لإطلاق ما دلّ على أن ما تراه من الدم قبل العاده بيومين حیض و إن لم يكن بلونه، و ما تقدّم على اليومين قبل العاده فإن كان بصفه الحیض فهو حیض و إلاّ- فاستحاضه، و أما الدم الثانى فهو ليس بحیض على المشهور من أن فتره الطهر لا تقلّ عن عشره أيام و إن كان بصفه الحیض، و أما بناء على ما استظهرناه فىجب عليها أن تحتاط فىه إذا كان واجدا للصفه.

و إن كانت ثلاثه أيام من الدم الثانى فى العاده اعتبرت ما فى العاده حیضا و إن كان صفره و ما رأته بعد العاده فإن كان واجدا للصفه فهو حیض شریطه أن لا يتجاوز العشره و إلاّ فاستحاضه.

و أما الدم الأول فعلى المشهور أنه استحاضه و إن كان بصفه الحیض و حينئذ فعلى المرأه أن تقضى ما تركته فىه من الصلاه و الصيام، و أما بناء على ما استظهرناه من أن وظيفتها الاحتياط فىه فلا يجب عليها قضاء ما تركته غير الصيام.

ثم إن الدم الثانى فى الفرض الأول، و الدم الأول فى الفرض الثانى استحاضه على المشهور من جهة ما عرفت من أنه لم تمرّ بالمرأه فتره طهره لا تقلّ عن عشره أيام لا من جهة الروایات الدالّه على أن ذات العاده إذا رأّت الدم خارج العاده و تجاوز العشره ترجع الى عادتها و تعتبر ما فىه حیضا و الزائد استحاضه و إن كان بصفه الحیض، لأن مورد تلك الروایات هو ما إذا كان مقدار من الدم الخارج عن العاده فى ضمن عشره الدم على تفصیل یأتى.

مثال الأول: ما إذا رأّت المرأه دما فى أيام عادتها و استمرّ بعد انتهائها الى أن تجاوز العشره، أو رأّت دما قبل أيام عادتها و استمرّ الى أيامها و كان مجموع ما قبل العاده و ما فىه متجاوزا عن العشره، و فى مثل ذلك تعتبر ما فى العاده حیضا و إن كان

صفرة و الزائد استحاضه و إن كان بلون الحيض بمقتضى الروايات المذكوره.

و مثال الثانى: ما إذا رأت الدم فى أيام عادتها و كان عددها أربعة أيام و نقت بعد ذلك ثلاثة أيام أو أربعة، ثم رأت دما آخر و استمرّ الى أن تجاوز عن العشره من ابتداء دم العاده، أو رأت دما قبل عادتها خمسه أيام و نقت بعد ذلك ثلاثة أيام ثم جاءت عادتها، و فى مثل ذلك بما أن مقدارا من الدم الخارج عن العاده كان فى ضمن العشره فوظيفتها على أساس تلك الروايات أن تعتبر ما فى عادتها حيضا و إن كان بلون أصفر و الباقي استحاضه و إن كان باللون الأسود.

نعم إذا لم يتجاوز الدم الزائد على العاده عن العشره فإن كان بصفه الحيض فهو حيض أيضا و أما فتره النقاء بينهما فقد تقدّم أنه لا يبعد أن تكون طهرا و إن كان رعايه الاحتياط فيها أولى و أجدر، و إن لم يكن بصفه الحيض فهو استحاضه.

و أما فى الحاله الثانیه: فلا تعتبر اليومين فى العاده حيضا بتكميل العدد بما رآته قبلها أو بعدها من الدم و لا فرق فى ذلك بين أن يكون اليومان فيها من الدم الأول أو الثانى و لا يمكن أن تكون تلك الحاله مشموله للروايات التى تنصّ على أن كل ما تراه المرأه من الدم فى أيام عادتها حيض و إن كان صفره، و ذلك لأن روايات شروط الحيض العامه حاكمه عليها و مفسّره للمراد من الدم فيها المحكوم بالحيضيه و أنه هو الواحد للشروط العامه للحيض التى منها أن يكون فى ثلاثه أيام متواليه، و نتيجته ذلك اختصاص تلك الروايات بالدم الواحد للشروط على أساس أدلتها العامه التى تبين المراد من الحيض الذى تراه المرأه و أنه ليس مطلق الدم بل الدم الخاص و المقيد بقيود و شروط، و عليه فلا إطلاق لها بالنسبه الى الدم فى أيام العاده إذا كان أقلّ من ثلاثه أيام.

و دعوى: أن تلك الروايات و إن لم تشمل ما إذا رأت المرأه دما فى يوم أو

و إن كان بعض كل واحد منهما فى العاده فإن كان ما فى الطرف الأول من العاده ثلاثه أيام أو أزيد جعلت الطرفين من العاده حيضا و تحتاط فى التّقاء المتخلل (١) و ما قبل الطرف الأول و ما بعد الطرف الثانى استحاضه، و إن كان يومين من أيام عاداتها ثم انقطع فإنّه ليس بحيض جزما بمقتضى ما يدلّ على أن أدناه ثلاثه أيام و لكن المقام ليس من هذا القبيل باعتبار أن المرأه فيه رأّت دميين فى فترتين منفصلتين قد صادف مقدار من أحدهما يوما أو يومين من أيام العاده، و فى مثل هذا لا مانع من شمول إطلاق الروايات ذلك، بتقريب أن مقتضى إطلاقها أن الدم المذكور حيض على أساس أنه فى العاده و العلم الخارجى الناشئ ممّا دلّ على أن الحيض لا يقلّ عن ثلاثه أيام يشكّل لها الدلاله الالتزاميه و هى الدلاله على تكميل عدد الحيض بما رأته المرأه قبل العاده أو بعدها من الدم.

خاطئه: فإن الدلاله الالتزاميه بما أنها متفرّعه على الدلاله المطابقيه و متوقّفه عليها فلا يمكن الالتزام بها فى المسأله، لأنه متوقّفه على شمول الروايات للمسأله و دلالتها على أن الدم المذكور فى أيام العاده حيض، و بما أن الحيض لا يمكن أن يقلّ عن ثلاثه أيام فيشكّل لها الدلاله الالتزاميه لئلا تكون دلالتها المطابقيه لغوا، فالالتزام بها إنما هو للحفاظ على الدلاله المطابقيه و عدم لزوم كونها لغوا، و الفرض أن شمولها للمسأله و دلالتها على أنه حيض يتوقّف على الدلاله الالتزاميه لها حتى تكون مصحّحه للشمول و الدلاله، و إلا فلا مبرّر له.

فالتّبيجه: إن شمولها للمسأله يتوقّف على الدلاله الالتزاميه لا أنها شامله لها فى نفسها و لكن خروجها عن اللغويه يتوقّف عليها، و قد مرّ أنها لا تشملها فى نفسها على أساس تقييد إطلاقها بأدله شروط الحيض العامه فلا يمكن الحكم بالشمول أولا ثم اللجوء الى الدلاله الالتزاميه، بل هو متوقّف عليها، فإذن تكون المسأله دوريه.

تقدّم أنه لا يبعد أن تكون فتره النقاء بين دميين من حيضه واحده طهرا

و إن كانت رعايه الاحتياط فيها بالجمع بين تروك الحائض و أعمال الطاهر أجدر و أولى. نعم إذا رأَت ذات العاده الوقتيه و العدديّه دما قبل موعدها الشهري بثلاثه أيام أو أكثر و استمرّ الى تمام الموعد ثم انقطع يوما أو يومين و بعد ذلك عاد بصفه الحيض الى أن تجاوز العشره اعتبرت ما فى العاده حيضا و ما بعدها استحاضه، و إنما الكلام فى أن ذلك مبنئ على أساس الروايات الدالّه على رجوع ذات العاده الى عاداتها و جعلها حيضا و الباقي استحاضه، أو على أساس ما هو المشهور من أن فتره الطهر لا تقلّ عن عشره أيام، فيه قولان: الظاهر هو الثانى، لأن الروايات الأولى تصنّف الى صنفين:

الصنف الأول: ما يكون مورده المستحاضه الداميه، كمعتبره يونس الطويله و نحوها.

الصنف الثانى: روايات الاستظهار. و كلا الصنفين لا يشمل المسأله.

أما الصنف الأول: فهو واضح، فإنه مضافا الى أن مورده و هو المستحاضه الداميه لا ينطبق على المسأله، إن دم المستحاضه فيه متّصل بدم الحيض من دون تخلّل فتره نقاء بينهما.

و أما الصنف الثانى: فلأن مورده هو من يستمرّ دمها بعد انتهاء العاده، و هو لا ينطبق على المسأله فى المقام، و أما التعدى من موردهما الى سائر الموارد فهو بحاجه الى قرينه، و لا قرينه فيهما من عموم أو تعليل، و لا من الخارج.

و دعوى: أن العرف لا يفهم خصوصيّه لموردهما، و عندئذ فلا فرق بين أن يكون الدم بعد انتهاء العاده مستمرا الى أن تجاوز العشره أو انقطع بعد انتهائها ثم عاد مره أخرى الى أن تجاوز عنها... و إن كانت محتمله فى الواقع، إلا أن الوثوق و الاطمئنان بها مشكل جدّا على أساس أنه لا طريق لنا الى ملاكات الأحكام الشرعيّه.

و تظهر الثمره بين القولين فى المسأله، فإنه إن كان الحكم باستحاضه الدم الثانى مبتئا على أساس أنه لم تمرّ بالمرأه فتره طهره لا تقلّ عن عشره أيام حكم بحيضيه الدم الأول منذ يومين قبل العاده و إن كان صفره، و إن كان مبتئا على أساس الروايات الآمره بأن تجعل ذات العاده عادتها حيا و الباقى استحاضه إذا تجاوز دمها العشره، فلا فرق بينه و بين ما رأته قبل العاده، فكلاهما استحاضه و إن كان بصفه الحيض.

و أما إذا انقطع الدم ثلاثه أيام أو أكثر ثم عاد مره أخرى بصفه الحيض و تجاوز العشره فعلى المشهور لا فرق بينه و بين الفرض الأول و هو أن يكون انقطاع الدم يوما أو يومين. و أما بناء على ما ذكرناه من المناقشه فيما هو المشهور بين الأصحاب فالأحوط وجوبا أن تجمع بين الوظيفتين فى هذا الفرض دون الفرض الأول.

فالنتيجه: أن فى شمول الروايات للمسأله تأمل واضح. نعم لو كان فى الروايات ما يدلّ بلسان أن ذات العاده إذا تجاوز دمها العشره تجعل ما فى عادتها حيا و الزائد استحاضه لكان شاملا للمسأله، و لكن ليس فى شىء من الروايات ما يدلّ بهذا اللسان.

إن قلت: ما المانع من القول فيما إذا رأت ذات العاده بعد انتهاء عادتها و انقطاع الدم بضعه أيام دما جديدا بصفه الحيض و استمرّ الى أن تجاوز العشره أن تجعل ما قبل العشره حيا مع ما فى العاده و الزائد استحاضه كما هو الحال فيما إذا لم يتجاوز الدم الجديد العشره؟ قلت: إن المانع منه لدى المشهور أحد أمرين:

الأول: إن هذه الصوره مشموله للروايات الآمره برجوع ذات العاده الى عادتها و اعتبارها حيا و الزائد استحاضه. الثانى: إن فتره الطهر بين حيضتين مستقلّتين لا تقلّ عن عشره أيام، و لكن قد مرّت المناقشه فى كلا الأمرين.

فى العاده فى الطرف الأول أقل من ثلاثه تحتاط فى جميع أيام الدمين و النقاء(١)بالجمع بين الوظيفتين.

و أما صحیحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر علیه السّلام قال:(إذا رأّت المرأه الدم قبل عشره أيام فهو من الحيضه الأولى و إن كان بعد عشره فهو من الحيضه المستقبله) (١)فهى لا تشمل تلك الصوره لأن الظاهر من التقابل بين الشرطيتين فى الحكم هو أن الدم قبل عشره غير الدم بعدها،و المفروض فى هذه الصوره أنهما دم واحد على أساس أن الاتّصال مساوق للوحده،فمن أجل ذلك كان الواجب عليها أن تحتاط فيه بالجمع بين الوظيفتين.و إذا كانت المرأه ذات عاده عدديّه فقط و رأّت الدم ثلاثه أيام أو أكثر بصفه الحيض و انقطع ثلاثه أيام أو أكثر ثم عاد بصفه الحيض مره أخرى الى أن تجاوز عشره أيام،فإن كان عدد أيامها مساويا لفته الدم الأول تجعله حيضا و الباقى استحاضه على المشهور و تحتاط على ما استظهرناه،و إن كان مساويا لمجموع فتره الدم و فتره الانقطاع فهل تجعل المجموع حيضا أو فتره الدم فقط؟ الظاهر هو الثانى لأن الأول مبنى على تماميه أمرين:أحدهما:أن يكون المقام مشمولاً للروايات الدالّه على أن ذات العاده إذا تجاوز دمها العشره تجعل عادتها حيضا.

و الآخر:أن يكون لها إطلاق و تدلّ بإطلاقها على تكميل قدر النقصان بفته الانقطاع.و لكن قد مرّ أن شمولها للمقام مشكل،فما ظنّك بالاطلاق.

و من هنا يظهر أن عدد أيامها إن كان أكثر من المجموع فلا تكمل قدر النقصان من الدم الثانى.

فيه:إنه كان على الماتن قدّس سرّه أن يحتاط بالجمع بين الوظيفتين فى الفرع المتقدّم قبل أسطر أيضا،مع أنه قد حكم هناك بالتخير،حيث أنه لا فرق بين الفرعين،إذ كما أن العلم الإجمالى بحيضيه أحد الدمين يقتضى وجوب الاحتياط فى

ص:٩٠

هذا الفرع كذلك يقتضيه فى الفرع المتقدم. ثم إن ذات العاده الوقتيه و العدديه كما هو المفروض فى المسأله إذا رأت الدم قبل موعدها الشهرى مستمرا الى أيام العاده و انقطع ثم عاد فتره الى أن تجاوز العشره فهنا حالات:

الحاله الأولى: أن يكون الدم الأول فى ثلاثه أيام أو أكثر من أيام العاده من طرف البدايه، و الدم الثانى فى يوم أو يومين منها من طرف النهايه، و فى هذه الحاله تجعل أيام الدم من طرف البدايه و النهايه حيضا و الباقي استحاضه، و فى فتره النقاء بين الدمين كان الأولى و الأحوط أن تحتاط بالجمع بين أعمال الطاهر و تروك الحائض، هذا إذا كانت فتره النقاء أقل من ثلاثه أيام، و أما إذا كانت الثلاثه أو أزيد فعليها أن تعتبر الدم الأول حيضا و تحتاط فى الدم الثانى إذا كان بلون الحيض و إلا فهو استحاضه.

الحاله الثانيه: عكس هذه الحاله، و فيها لا يمكن أن يكون الدم فى يوم أو يومين فى بدايه العاده حيضا لأنه غير واجد للشرط العام للحيض و هو أن لا يقل عن ثلاثه أيام و ضميمة ما قبل العاده إليه لا كمال النصاب بحاجه الى دليل عليها، و لا دليل غير دعوى أن دليل العاده يشمل ذلك، و يدل على أنه حيض بالمطابقه و على الضميمة بالالتزام.

و لكن قد مرّ أنه لا يشمل ذلك لأنه ناظر الى حيضيه الدم الذى رآته المرأه فى أيام العاده فى نفسه من دون أن تتوقف على ضميمة خارجيه.

الحاله الثالثه: أن يكون بعض كل من الدمين فى العاده بمقدار يوم أو يومين كما إذا كانت العاده خمسه أيام من بدايه الشهر فرأت خمسه أيام بصفه الحيض و صادف يوم منها أيام العاده ثم انقطع ثلاثه أيام و بعد فتره الانقطاع رأت خمسه أيام أخرى كذلك فيكون يوم من كل من الدمين يصادف أيام العاده من طرفى البدايه و النهايه، و فى هذه الحاله لا تظهر الثمره بين ما ذكرناه آنفا و بين ما هو المشهور من أن



## مسألة ١٩: إذا تعارض الوقت و العدد في ذات العاده الوقتيه و العدديه

[٧١٩] مسألة ١٩: إذا تعارض الوقت و العدد في ذات العاده الوقتيه و العدديه يقدم الوقت (١)، كما إذا رأت في أيام العاده أقل أو أكثر من عدد فتره الطهر لا تقلّ عن العشره، فإنه على كلا التقديرين كان الأجدر و الأحوط وجوبا هو الجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه في فتره كلا الدمين دون فتره الانقطاع، أما بناء على المشهور فللعلم الإجمالى بأن أحدهما حيض، و أما بناء على ما قدّمناه فلاحتمال أن يكون كلاهما حيضا.

في التعارض إشكال بل منع، و لا وجه لما ذكره الماتن قدّس سرّه من الاحتياط بين الدمين بالجمع بين الوظيفتين إذا كان الدم المطابق للعدد متقدّما على الدم في الوقت غير المطابق للعدد و ذلك لما مرّ من أن العاده العدديه لا تكون بنفسها أماره على الحيض إلاّ بناء على القول بقاعده الامكان كقاعده شرعيّه، و لكن قد تقدّم أن القاعده غير ثابتة و على ذلك، فإذا كانت المرأه ذات عاده عدديه فحسب و رأت دما بعدد عادتها فإن كان بصفه الحيض فهو حيض و إن لم يكن بصفه الحيض فهو استحاضه، فالعبره إنما هي بالصفات، و قد سبق أن المرأه تلجأ في إثبات أن ما رأت من الدم حيض الى تطبيق إحدى قاعدتين شرعيتين هما العاده الوقتيه و الصفات، شريطه توفر الشروط العامه للحيض فيه، فإذا كان المعارضه في الحقيقه بين الوقت و الصفات، لا بينه و بين العدد.

مثال ذلك: امرأه كان موعد عادتها أول الشهر و عدد عادتها سبعة أيام، فرأت الدم أول الشهر خمسة أيام ثم انقطع أربعة أيام و بعد ذلك عاد الدم مره أخرى سبعة أيام، أو رأت دما اسبوعا قبل الشهر ثم نقت أربعة أيام و بعد ذلك رأت دما في موعد عادتها خمسة أيام و في مثل ذلك فما رأت في موعد عادتها فهو حيض و إن كان صفره و كان أقلّ من عدد عادتها على أساس إطلاق الروايات التي تنصّ على أن ما تراه المرأه من الدم في وقت عادتها حيض و إن لم يكن بلون الحيض، فإنها

العاده و دما آخر فى غير أيام العاده بعددها، فتجعل ما فى أيام العاده حيضا و إن كان متأخرا، و ربما يرجح الأسبق، فالأولى فيما إذا كان الأسبق العدد فى غير أيام العاده الاحتياط فى الدمين بالجمع (١) بين الوظيفتين.

بإطلاقها تشمل ما إذا لم يكن الدم فى وقتها مطابقا لعدددها، أو لا عدد لها كما فى ذات العاده الوقتيه فحسب، و أما ما رأته خارج وقت عادتها المطابق لعدددها فإنه إن لم يكن بصفه الحيض فهو استحاضه جزما، و إن كان بصفه الحيض فالظاهر أيضا كذلك على المشهور باعتبار أنه لم تمرّ بالمرأه فتره طهر لا- تقلّ عن عشره أيام و لا فرق فيه بين أن يكون سابقا على الوقت أو متأخرا عنه، و أما بناء على ما استظهرناه من الاشكال على المشهور فى سعه فتره الطهر فوظيفتها فيه أن تحتاط بالجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه، و هذا لا من جهه أن العدد يصلح أن يعارض الوقت بل من جهه احتمال أنه حيض جديد فى مقابل ما رأته فى الوقت.

فالنتيجه: أن العدد بما هو لا يكون أماره على الحيض حتى يصلح أن يعارض الوقت، نعم إذا كان مع الصفه فقد عرفت أنها أماره عليه، و لكن مع ذلك لا بدّ من تقديم الوقت عليها على أساس أن أدلّه الوقت قد قئدت إطلاق أدلّه الصفات بغيره.

الاحتياط و إن كان استحبابيا إلا أنه لا منشأ له، فإن العاده العدديه كما عرفت لا تكون أماره على الحيض، فإذا رأته ذات العاده المذكوره دما أصغر بمقدار أيام عادتها لم تجعله حيضا إلا إذا كان بصفه الحيض، نعم إذا رأته الدم بصفه الحيض و تجاوز العشره جعلت مقدار عادتها حيضا و الزائد استحاضه، فالصفه إنما تكون أماره على الحيض فى غير ذات العاده الوقتيه، و أما فيها فالعاده أماره على الحيض و إن لم يكن بصفته.

و على هذا فإذا رأته دما فى أيام عادتها فهو حيض و إن لم يكن بصفاته سواء رأته قبل أيام العاده مستمرا الى أيامها أم لا فإنه مقتضى دليل العاده، و أما إذا لم تكن

## مسألة ٢٠: ذات العاده العدديه إذا رأت أزيد من العدد و لم يتجاوز العشره فالمجموع حيض

[٧٢٠] مسألة ٢٠: ذات العاده العدديه إذا رأت أزيد من العدد و لم يتجاوز العشره فالمجموع حيض (١)، و كذا ذات الوقت إذا رأت أزيد من الوقت (٢).

## مسألة ٢١: إذا كانت عادتها في كل شهر مره فرأت في شهر مرتين مع فصل أقل الطهر و كانا بصفه الحيض فكلاهما حيض

[٧٢١] مسألة ٢١: إذا كانت عادتها في كل شهر مره فرأت في شهر مرتين مع فصل أقل الطهر و كانا بصفه الحيض فكلاهما حيض، سواء كانت ذات عاده لها عاده وقتيه فالمرجع حينئذ الصفات، فإن المرأه إما أن تكون ذات عاده وقتيه أو لا، فعلى الأول فما تراه من الدم في الوقت و الموعد فهو حيض و إن لم يكن بصفته، و ما تراه قبل ذلك أو بعده فليس بحيض و إن كان بصفته إلا في حالتين:

احدهما: ما إذا رأت دما قبل الوقت بيوم أو يومين و إن لم يكن بصفه الحيض.

الثانيه: ما إذا رأت دما بصفه الحيض قبل الموعد أو بعده بعشره أيام، و أما إذا رأت دما بصفه الحيض قبل الموعد بأقل من عشره أيام ثم إذا جاءها الموعد و رأت الدم فيه أيضا فهو على المشهور كاشف عن أن الدم الأول ليس بحيض و عليها أن تقضى ما تركته فيه من الصلاه و الصيام، و أما بناء على ما استظهرناه فعليها أن تحتاط فيه بالامتناع عما كانت الحائض ملزمه بالامتناع عنه و الاتيان بما كانت المستحاضه ملزمه بالاتيان به، كما أن عليها قضاء ما تركته فيه على الأحوط. و على الثاني فترجع الى الصفات.

قد مرّ أنه لا أثر للعاده العدديه، فالدم في أيامها إذا كان واجدا للصفات فهو حيض سواء أ كان زائدا على عدد أيامها أم لا، و إلا فلا.

في إطلاق ذلك إشكال بل منع، فإن الزائد على الوقت إن كان قبله بيوم أو يومين فهو حيض و إن لم يكن بصفته، و إن كان أزيد من يومين فالمقدار الزائد إن كان واجدا للصفات فهو حيض أيضا و إلا فلا، و إن كان بعده فإن كان واجدا للصفه فهو حيض و إلا فاستحاضه.

وقتا أو عددا أو لا، و سواء كانا موافقين للعدد و الوقت (١) أو يكون أحدهما مخالفا.

### مسألة ٢٢: إذا كانت عادتها في كل شهر مره فرأت في الشهر مرتين مع فصل أقل الطهر

[٧٢٢] مسألة ٢٢: إذا كانت عادتها في كل شهر مره فرأت في الشهر مرتين مع فصل أقل الطهر فإن كانت إحداهما في العاده و الأخرى في غير وقت العاده و لم تكن الثانيه بصفه الحيض تجعل ما في الوقت و إن لم يكن بصفه الحيض حياضا و تحتاط في الأخرى (٢)، و إن كانتا معا في غير الوقت فمع كونهما واجدتين كلتاهما حياض، و مع كون إحداهما واجده تجعلها حياضا و تحتاط في الأخرى، و مع كونهما فاقدتين تجعل إحداهما حياضا- و الأحوط كونها الأولى- و تحتاط في الأخرى.

### مسألة ٢٣: إذا انقطع الدم قبل العشره

[٧٢٣] مسألة ٢٣: إذا انقطع الدم قبل العشره فإن علمت بالنقاء و عدم وجود الدم في الباطن اغتسلت و صلّت، و لا حاجه إلى الاستبراء، و إن احتملت بقاءه في الباطن وجب عليها الاستبراء و استعلام الحال (٣) بإدخال قطنه الظاهر أنه لا يمكن توافقهما وقتا في مفروض المسأله إلا أن يكون مراده توافقهما في رؤيه الدم في بدايه العقد الأول و الثالث للشهر كما إذا رأت الدم من بدايه الشهر الى اليوم الخامس- مثلا- ثم انقطع الى نهايه ليله العشرين، ثم رأت من بدايته الى اليوم الخامس و العشرين بانتظام و بفصل زمني معيّن.

الاحتياط ضعيف، و الأقوى أنها ليست بحيض كما سيظهر وجهه ممّا مرّ. و بذلك يتّضح حال المسأله بتمام شقوقها على أساس ما تقدّم من الضابط العام للحيض.

في وجوب الاستبراء إشكال بل منع، لأن وجوبه نفسيا غير محتمل، مضافا الى أنه لا دليل عليه، و أما وجوبه شرطيا بمعنى أن يكون الاختبار و الاستبراء

شرطا فى صحه الغسل فهو و إن كان محتملا إلا أنه ليس بإمكاننا إثباته بدليل و ذلك لأن الوارد فى المسأله روايتان:

احدهما:قوله عليه السّلام فى موثقه سماعه:(فإذا كان كذلك فلتقم فلتلتصق الى حائط و ترفع رجليها على حائط..الى أن قال:ثم تستدخل الكرّسف فإذا كان ثمّ دم بمثل رأس الذباب خرج،فإن خرج فلا تطهر و إن لم يخرج فقد طهرت..).

(١)و الأخرى:قوله عليه السّلام فى صحيحه محمد بن مسلم:(فإذا أرادت الحائض أن تغتسل تستدخل قطنه فإن خرج فيها شيء من الدم فلا تغتسل و إن لم تر شيئا فلتغتسل).

(٢)أما الروايه الأولى فالظاهر منها أن الغرض من الأمر فيها بعملية الاختبار و الاستبراء إنما هو لمعرفة حالها و أنها طهرت أو بعد حائض،فلا تدلّ على وجوب هذه العمليه لا نفسيا و لا شرطيا.

و أما الروايه الثانيه فهى أيضا لا تدلّ على الوجوب الشرطى و إن كان قد يتوهم ذلك من إناطه الأمر بالفحص و الاختبار بإرادته الاغتسال إلا أنها لا تدلّ على ذلك حيث أن المتفاهم العرفى منها بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه هو أن هذه الاناطه إنما هى بلحاظ أنها لا تتمكّن من إحراز صحه غسلها إلا بذلك باعتبار أنها مشروطه بنقائها من الدم فى الواقع.و أما دلالتها على أن صحه غسلها مشروطه بشرط آخر زائدا على ذلك فلا إشعار فيها فضلا عن الدلاله،إذ قوله عليه السّلام فيها:(فإن خرج فيها شيء من الدم فلا تغتسل و إن لم تر شيئا فلتغتسل..)ظاهر بل ناصّ فى أن صحه غسلها و فساده يدوران مدار وجود الدم فى الباطن و عدم وجوده،و أن الفحص و الاختبار طريق الى ذلك.و من هنا لو اغتسلت المرأه فى هذه الحاله تاركه للاختبار و الفحص برجاء إدارك الواقع ثم تبين أنها كانت طاهرا حين الغسل فلا شبهه فى

ص:٩٦

١-١) الوسائل ج ٢ أبواب الحائض باب ١٧ ح ٤.

٢-٢) الوسائل ج ٢ أبواب الحائض باب ١٧ ح ١.

و إخراجها بعد الصبر هنيئاً، فإن خرجت نقيه اغتسلت وصلت و إن خرجت صحه الغسل، و أما الوجوب الارشادي فلا مبرر له لأن العقل لا يحكم بوجوب قيام المرأة بعملية الاختبار و الاستبراء عند شكها في انقطاع الدم من الباطن و عدم انقطاعه لكي يكون الأمر في الروايتين إرشاداً إليه، و أما عدم حكم العقل بوجوب ذلك فمن أجل أن المرأة في هذه الحالة بما أنها تعلم إجمالاً إما بوجوب الصلاة و الصيام عليها، أو بحرمة المكث في المساجد و مس كتبه القرآن و ما شاكل ذلك، فهي مخيرة بين أن تختار عملية الاحتياط بالاجتناب عمياً كانت الحائض ملزمه بالاجتناب عنه و الاتيان بما كانت المستحاضه ملزمه بالاتيان به، و بين أن تختار عملية الاختبار و الفحص، و لا ترى نفسها ملزمه بالثاني، و حينئذ فلا ملاك لإلزام المرأة بالفحص و الاختبار و التأكد من انقطاع الدم و عدم انقطاعه، لأن العقل إنما يحكم بذلك بملاك أن المرأة لو لم تقم بعملية الفحص و الاختبار لوقعت في محذور ترك الواجب أو فعل الحرام، و الفرض أنها إذا تركت هذه العملية و قامت بعملية الاحتياط لم تقع في أى من المحذورين، و على هذا الأساس فيكون الأمر بعملية الاختبار و الفحص في الروايتين إرشاد الى أن هذه العملية أسهل و أخف مؤونه من عملية الاحتياط، فلا ملاك للوجوب الارشادي.

و من هنا يظهر أنه لا مانع من التمسك بالاستصحاب في المقام، فإن المانع منه إنما هو وجوب الاختبار و الفحص على المرأة في هذه الحالة، و أما إذا بنينا على عدم وجوبه فلا مانع منه، و نتيجة ذلك أن المرأة في الحالة المذكوره مخيره بين أن تقوم بعملية الاحتياط أو بعملية الفحص و الاختبار أو الاستصحاب، و يترتب على هذا أنه لا يجوز للمرأة تمكين نفسها من زوجها إذا طلب منها ذلك، و لا يدور أمرها بين محذورين على أساس أنها حائض بمقتضى الاستصحاب.

ملطّخه و لو بصفره صبرت حتى تنقى (١) أو تنقضى عشره أيام إن لم تكن ذات عاده أو كانت عاداتها عشره، و إن كانت ذات عاده أقل من عشره فكذلك مع علمها بعدم التجاوز عن العشره، و أما إذا احتملت التجاوز فعليها الاستظهار بترك العباده (٢)

فى الحكم بحيضيه الدم الخارج مع القطنه مطلقا إشكال بل منع، لأنه إن كان فى أيام العاده فهو حيض و إن كان صفره، و إن كان فى غير أيام العاده أو لم تكن المرأه ذات عاده شهريّه فإن كان الدم بلون الحيض فحيض، و إن لم يكن بلونه فاستحاضه لما مرّ من أن قاعده الامكان كقاعده شرعيّه غير ثابتة، فالمرجع فى الدم الخارج من المرأه الواجد للشروط العامه للحيض إحدى قاعدتين: إما العاده إن كان الدم فيها، أو الصفات إن كان فى غير أيامها.

فى إطلاق ذلك إشكال بل منع، لأن موضوع الكلام فى هذه المسأله هو ما إذا كانت عاده المرأه أقل من عشره أيام و تجاوز دمها عن العاده، فإن كانت واثقه بانقطاعه قبل العشره فهو حيض إن كان واجدا للصفه، و إلا فاستحاضه، و إن كانت واثقه و متأكده بالتجاوز عن العشره اعتبرت ما فى عاداتها حيضا و الزائد عليها استحاضه و إن كان بلون الحيض، و إن لم تكن واثقه بالانقطاع و لا بعدمه فإن كان الدم بلون الاستحاضه كان استحاضه، و إن كان بلون الحيض فعندئذ يقع الكلام فى وجوب الاستظهار عليها بيوم أو يومين أو ثلاثه أيام أو الى تمام العشره، و قد دلّت على ذلك روايات كثيره تبلغ درجه التواتر الإجمالى و لكنها مختلفه الألسنه و الجهات، و تتمثل هذه الاختلافات فى نقطتين أساسيتين:

الأولى: فى التقدير الكمي، و هى تصنّف الى أصناف:

الأول: قد حدّد مدّه الاستظهار بيوم واحد.

الثانى: بيومين.

ص: ٩٨

الثالث: بثلاثة أيام.

الرابع: الى تمام العشره.

الثانيه: فى التخيير الكتمى، وهى تصنّف الى أصناف أيضا:

الأول: قد أكد على التخيير بين يوم و يومين.

و الثانى: على التخيير بين يومين و ثلاثة أيام.

و الثالث: على التخيير بين يوم و يومين و ثلاثة أيام.

أما النقطة الأولى: فقد يقال أن مقتضى القاعده فيها هو ثبوت التقدير المتمثل بيوم واحد على أساس أن روايات هذه النقطة بمختلف أصنافها متّفقه على التقدير الأول و هو وجوب الاستظهار بيوم واحد إما مطابقه أو تضمّنا، و أما سائر التقديرات فهى مورد المعارضه بين المدلول الالتزامى لكل واحد من هذه الأصناف و المدلول المطابقى له فيسقطان من جهه المعارضه، فلا يثبت شىء منها.

قد يجاب عن هذا التقريب بانه لا يتم لأن ما دلّ على ثبوت التقدير الأول و هو وجوب الاستظهار بيوم واحد إنما يدلّ على عدم ثبوت سائر التقديرات بالاطلاق الناشئ من السكوت فى مقام البيان لا بالدلاله الالتزاميه، و بما أن الاطلاق المذكور من أضعف مراتب الدلاله اللفظيه لدى العرف العام فلا يصلح أن يعارض ما دلّ على ثبوت سائر التقديرات باعتبار أنه بيان رافع لموضوع هذا الاطلاق و حاكم عليه، فلو كنّا نحن و روايات هذه النقطة لقلنا بثبوت تمام التقديرات.

و لكن هذا الجواب غير صحيح لأن الامر بالعكس تماما فان ما دلّ على التقدير الاول ناص فى عدم وجوب الاستظهار فى اكثر من يوم واحد و هو قوله عليه السّلام فى موثقه اسحاق بن جرير ان كان ايام حيضها دون عشره ايام استظهرت بيوم واحد ثم هى مستحاضه) فان قوله عليه السّلام ثم هى مستحاضه ناص فى عدم وجوب الاستظهار فى ازيد من يوم واحد، و على هذا: فيما ان دلّ على سائر التقديرات ظاهر فى وجوبه فى الزائد فنرفع اليد عن ظهوره فيه بقريته نص الاول و نحمله على الاستحباب فالنتيجه ان الاستظهار بيوم واحد واجب و فى الزائد مستحب ان للمرأه ان تعتبر نفسها فيه بمعنى ان للمرأه ان تضيف على حيضها اكثر من يوم واحد حسب اختيارها شريطه ان لا يزيد المجموع على العشره و لها ان تعتبر نفسها مستحاضه.

فى ص ٩٩ س ١٢. بدل عبارته: و لكن نص التقريب لا يتم.

و أما النقطة الثانيه: فلأن نصوصها بتمام أصنافها المتمثله فى تلك النقطة على أساس أن التخيير بين الأقلّ و الأكثر الاستقلاليين فى الواجب غير معقول ناصه فى نفى وجوب الاستظهار عن الزائد على يوم واحد بعد العاده، و حينئذ فلا بدّ من تقديمها على النصوص المتمثله فى النقطة الأولى الظاهره فى وجوب الزائد بقانون



حمل الظاهر على النص، و نتيجة ذلك أن الواجب على المرأة هو الاستظهار بيوم واحد بعد عادتها، و بعد ذلك إن استمر الدم فلها أن تضيف عليه يومين آخرين أو الى تمام العشرة، كما أن لها أن تحتاط بالامتناع عن الأشياء التي كانت الحائض ملزمة بالامتناع عنها و الايتان بالأعمال التي كانت المستحاضه ملزمة بالعمل بها على أساس العلم الإجمالي في تلك الحالة، و لكن مع ذلك لا- يكون هذا العلم الإجمالي منجزا و موجبا للاحتياط عليها باعتبار نص روايات الاستظهار في عدم وجوبه، و أن لها أن تضيف على عادتها أيام أخرى الى تمام العشرة، كما أنه غير جائز في اليوم الواحد بعد العاده.

و إن شئت قلت: إن المرأة بعد العاده و الاستظهار بيوم واحد مختيره بين أن تعمل بأعمال المستحاضه و تترك تروك الحائض و بين أن تستظهر و تضيف عليه يومين آخرين أو أكثر.

ثم إن الأصحاب قد ذكروا أن في مقابل هذه الروايات روايات أخرى تدلّ على عدم وجوب الاستظهار و هي روايات كثيره في نفسها و إن لم تبلغ حدّ التواتر و موردها جميعا المرأة المستحاضه قبل مجيء عادتها الشهرية و اتّصل دم العاده بدم الاستحاضه؛ منها: معتبره يونس الطويله، و منها: صحيحه معاويه بن عمّار، و منها:

صحيحه عبد الله بن سنان، و منها: موثقه سماعه و موثقه مالك بن أعين... و قد اختلف أنظارهم في وجه الجمع بينها و بين روايات الاستظهار بعدّه و جوه و يظهر حال الجميع تلويحا و البعض تصرّحا في ضمن البحوث التاليه، و هي ما يلي:

أولا: إن روايات الصفات التي تؤكّد على قاعده كليّه في الدم الذي تراه المرأة في غير أيام عادتها و هي قاعده الصفات تدلّ على فصل الخصومه من بينهما و ترفع المنافاه على أساس أنها تقيّد إطلاق الطائفة الأولى و هي روايات الاستظهار بما إذا

كان الدم بعد العاده بصفه الحيض، إذ لو كان بصفه الاستحاضه فلا معنى لوجوب الاستظهار و الاختبار على المرأه لمعرفة حال ذلك الدم فإن حاله معلوم حينئذ و هو كونه استحاضه بمقتضى تلك الروايات على أساس أنه في غير أيام العاده، و أما شكّ المرأه في كونه حيضا رغم أنه واجد للصفه فهو من جهه شكّها في توفر شرط آخر له و هو عدم تجاوزه عن عشره أيام و تقيّد إطلاق الطائفة الثانيه بما إذا كان الدم بعد العاده بصفه الاستحاضه، فإن ترفع بها المنافاه بين الطائفتين. نعم لا يمكن الجمع بينهما بهذه الطريقه على القول بقاعده الامكان كقاعده شرعيّه، فإنه على هذا القول فالدم بعد العاده إذا توفر فيه الشروط العامه للحيض كان حيضا و إن كان صفره، فإذا شكّت المرأه في تجاوزه عن العشره فعليها الاستظهار و إضافه يوم واحد على العاده أو أزيد. و لكن قد تقدّم أن هذه القاعده لم تثبت شرعا، فالعبره إنما هي بقاعده الصفات في غير أيام العاده فإذا رأت المرأه دما و كان واجدا للشروط العامه فهي تلجأ في الحكم بكونه حيضا الى إحدى قاعدتين شرعيتين، إما الى العاده إن كان الدم فيها، أو الى الصفات إن كان في غير أيامها، و أما إذا لم يكن في العاده و لا واجدا للصفات فهو استحاضه.

قد يقال: إن هذا الحمل لا يمكن حيث أن في روايات الاستظهار ما يكون مورده الدم الرقيق و هو صحيحه سعيد بن يسار قال: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأه تحيض ثم تطهر و ربّما رأت بعد ذلك الشىء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها، فقال: تستظهر بعد أيامها بيومين أو ثلاثه ثم تصلّى...) (1) فإنها تدلّ على وجوب الاستظهار بعد العاده في خصوص الدم الرقيق، فلا إطلاق لها حتى يمكن حمله على الدم بصفه الحيض.

و الجواب: إن افتراض كون الدم بلون الاستحاضه إنما هو وارد في كلام

ص: ١٠١

السائل، و أما كلام الامام عليه السّلام فهو مطلق يشمل مورد السؤال و غيره، و قد أكّد عليه السّلام فيه بوجوب الاستظهار بيومين أو ثلاثه بعد أيام العاده من دون الاشاره الى صفه الدم و لونه و لا الى حكم خصوص الدم المفترض فى كلام السائل، فالعبره إنما هى بإطلاق كلام الامام عليه السّلام و هو مطلق على الفرض.

هذا إضافة الى الاجمال فى كلام السائل من جهه عدم ظهوره فى أن المرأه طهرت بعد مضيّ أيام عادتها ثم رأت الدم الرقيق فإنه كما يحتمل ذلك يحتمل أنها طهرت قبل انقضاء عادتها ثم رأت الدم الرقيق فيها قبل مضيّها. فالنتيجه إن حال هذه الصحيحه حال سائر روايات المسأله فلا بدّ من تقييد إطلاقها بروايات الصفات.

و ثانيا: إن الطائفة الأولى مختصّه بما إذا لم تكن المرأه واثقه بتجاوز دمها بعد العاده عن عشره أيام و لا بانقطاعه فيها بل هى شاكّه و متحيّره فى ذلك و تدلّ على هذا كلمه الاستظهار إذ لو كانت واثقه بالتجاوز أو الانقطاع لم يكن معنى للاستظهار و لا موضوع له فإنه لمعرفة حالها و مع الوثوق و الاطمئنان بأحدهما تعرف حالها و تعلم بأن الدم حيض أو استحاضه، و الطائفة الثانيه مطلقه من هذه الناحيه و لا قرينه فيها على اختصاصها بصوره الشكّ و التحيّر، بل مناسبه الحكم و الموضوع و هى كون المرأه فيها مستحاضه قبل مضيّ أيام عادتها و اتّصل دم العاده بدم الاستحاضه تقتضى أنها لو لم تكن واثقه بتجاوز دمها بعد العاده عن العشره فلا أقلّ أنها مطلقه من هذه الناحيه و لا ظهور لها فى الاختصاص بصوره الشكّ فى التجاوز و عدمه. و على هذا الأساس فتقييد إطلاق الطائفة الثانيه بالطائفة الأولى. و نتيجه هذا التقييد هى اختصاص الطائفة الثانيه بما إذا كانت المرأه واثقه بتجاوز دمها عن العشره.

و دعوى: أن الطائفة الأولى أعمّ من جهه كون المرأه فيها مستحاضه قبل أيام عادتها أو لا، و الطائفة الثانيه مختصّه بما إذا كانت المرأه فيها مستحاضه قبل أيامها

و عليه فالنسبه بينهما تكون عموما من وجه حيث أن كل واحده منهما عام من جهه و خاص من أخرى.

ساقطه: أما أولًا: فلأن الطائفة الأولى ليست في مقام البيان من هذه الناحية أصلاً و لا نظر لها الى حال المرأة من حيث كونها طاهراً أو مستحاضه قبل مجيء موعدها الشهرى، و إنما هي ناظره الى حكم المرأة بعد موعدها شريطه أمرين:

أحدهما: استمرار دمها بعد انتهاء الموعد.

و الآخر: احتمال تجاوزه العشره.

و أما ثانياً: فمع الاغماض عن ذلك و تسليم أنها مطلقه من هذه الناحية إلا أن إطلاقها في حكم المقيّد على أساس أن احتمال دخل كونها طاهراً قبل أيام عاداتها في وجوب الاستظهار عليها بعد أيامها بعيد جداً، بل غير محتمل، كما أن احتمال دخل كونها مستحاضه قبل العاده في عدم وجوب الاستظهار عليها بعدها فأيضاً كذلك حيث أن نسبه كلتا الحالتين الى حكم المرأة بعد عاداتها نفيًا و إثباتًا على حدّ سواء.

فإذن وجود الاطلاق بالنسبه إليهما كعدمه، فلا فرق بينه و بين الاختصاص بإحدهما.

مثال ذلك: امرأة ذات عاده و كان عدد عاداتها ثلاثه أيام، فإنها تاره: كانت مستحاضه قبل عاداتها و اتصل دم العاده بدم الاستحاضه و يستمرّ دمها بعدها و كان بصفه الحيض و لكنها احتملت تجاوزه عشره ايام كما احتملت انقطاعه فيها.

و اخرى: كانت طاهراً قبل أيام عاداتها و رأت دما من بدايه العاده و يستمرّ بعد انتهائها و كان بصفه الحيض مع احتمال تجاوزه العشره، و هل يحتمل الفرق بين الحالتين و الحكم بعدم وجوب الاستظهار في الحاله الأولى و وجوبه في الثانيه؟! كلا، بل لا يحتمل هذا الفرق و دخل ما قبل العاده بما بعدها.

و أما ثالثاً: فلأن في روايات الاستظهار ما يكون موردها المرأة المستحاضه

قبل أيام عاداتها و يدلّ على وجوب الاستظهار عليها بعد انتهاء أيام عاداتها رغم كونها مستحاضه قبلها، و تكون نسبه ذلك الى الطائفة الثانيه نسبه التباين، فتقع المعارضه بينهما و تسقطان من جهه المعارضه فتظلّ الطائفة الأخرى من روايات الاستظهار بلا معارض.

لحدّ الآن قد تبين أن الصحيح هو ما ذكرناه حول علاج التنافي بين الطائفتين و طريق الجمع بينهما. و على أساس ذلك فقد تبين أمران:

أحدهما: إن القول بأن الطائفة الأولى مطلقه بالنسبه الى حال المرأة قبل عاداتها و الطائفة الثانيه مختصّه بما إذا كانت المرأة مستحاضه قبل أيام عاداتها، فتقيد إطلاق الطائفة الأولى بالطائفة الثانيه لا يطابق مع الواقع، لما مرّ من أن الأمر بالعكس تماما..

و الآخر: إن ما ذكره الأصحاب من وجوه الجمع بين الطائفتين لا يكون من الجمع العرفي الدلالي على أساس أن الجمع العرفي مبنى على الترجيحات الدلاليه كتقديم القرينه لدى العرف العام على ذيهها بمختلف أنواعها كالدليل الحاكم على المحكوم و الخاصّ على العامّ و المقيّد على المطلق و النصّ و الأظهر على الظاهر، و أما إذا لم يتوفّر شيء من هذه القرائن بين الدليلين المتنافيين فلا يمكن الجمع بينهما عرفا إلاّ على وجه التبرّع و الاستحسان، و بما أن الجموع المذكوره فى كلمات الأصحاب خاليه عن هذه القرائن و الشواهد العرفيه فلا يمكن الاعتماد بها. نعم ما نقل عن صاحب المدارك قدّس سرّه فإنه أحسن و أجدر من تمام الوجوه المنقوله من الأصحاب فى المسأله.

و هاهنا حالات للمرأة الحائض:

الأولى: إذا كانت المرأة مستحاضه قبل موعد عاداتها الشهريه و اتّصل دم العاده بدم الاستحاضه و استمرّ الى بعد انتهاء العاده، و حينئذ فإن كان الدم بعد العاده بصفه

الاستحاضه كان استحاضه، سواء أ كانت المرأه واثقه بتجاوزه العشره أم واثقه بانقطاعه فى العشره أم لا هذا و لا ذاك. و إن كان الدم بصفه الحيض فإن كانت المرأه متأكده باستمراره الى أن يتجاوز العشره من بدايه العاده فهو استحاضه على أساس النصوص الأمره بأن ذات العاده إذا تجاوز دمها العشره اعتبرت نفسها حائضا فى عاداتها و الزائد عليها استحاضه، و إن كانت واثقه بانقطاعه فيما دون العشره اعتبرته حيسا بمقتضى ما دلّ على أن ما رأته المرأه قبل العشره فهو من الحيضه الأولى، و إن لم تكن واثقه و متأكده لا بالتجاوز و لا بالانقطاع و جب عليها الاستظهار بيوم واحد، و لها أن تضيف عليه يومين آخرين أو أكثر.

الثانيه: إذا كانت المرأه نقيته من الدم قبل موعدها الشهرى و رأت الدم فيه و استمرّ الى ما بعد انتهاء الموعده بأيام كان حكم الدم بعد الموعده فيها هو حكمه فى الحاله الأولى بلا فرق بينهما.

الثالثه: إذا رأت ذات العاده دما ثلاثه أيام و كانت الثلاثه هى عدد أيامها ثم انقطع الدم أربعه أيام مثلا و بعد ذلك رأت دما مره أخرى ثلاثه أيام بصفه الحيض و انقطع، اعتبرت الدمين جميعا حيسا، و أما فتره النقاء فقد مرّ أن كونها طهرا غير بعيد و إن كان الأجدر أن تحتاط فيه بالجمع بين تروك الحائض و أعمال الطاهر.

الرابعه: إذا رأت دما فى أيام عاداتها و هى ثلاثه أيام و نقت بعد ذلك أربعه أيام، ثم رأت دما جديدا و استمرّ الدم الى أن تجاوز العشره من ابتداء العاده لم تكن مشموله للنصوص الأمره بأن ذات العاده إذا تجاوز دمها العشره اعتبرت عاداتها حيسا و الزائد استحاضه، و ذلك لأن هذه النصوص على مجموعتين:

المجموعه الأولى: ما يكون موردها المستحاضه الداميه، كمعتبره يونس الطويله و نحوها، و هذه المجموعه لا تشمل هذه الحاله.

المجموعه الثانيه:روايات الاستظهار؛فإنها تؤكد بوضوح أن حكم ما رآته المرأه من الدم إذا تجاوز عشره أيام ليس كحكم ما رآته من الدم إذا لم يتجاوز عنها، إذ لو كان حكم كلا القسمين من الدم واحدا فلا معنى للاستظهار و الاختبار أصلا، و على هذا الأساس فحيث أن الدم إذا لم يتجاوز عشره أيام و كان بصفه الحيض فيدل ذلك على أنه إذا تجاوز عنها استحاضه، و إذا لم ينقطع الدم بعد انتهاء العاده و استمرّ و لم تعلم المرأه بالحال و جب عليها الاستظهار، و من المعلوم أن هذه المجموعه أيضا لا تشمل هذه الحاله باعتبار أنها ظاهره بل ناصّه في عدم انقطاع الدم بعد انتهاء العاده و استمراره.

و أما إذا انقطع بعد انتهاء العاده في فتره ثم عاد من جديد و تجاوز العشره فهو غير مشمول لها و لا يحكم بكونه استحاضه على أساسها، و إنما يحكم بها على المشهور بملاك أنه غير واجد للشرط العام للحيض و هو أن لا تكون فتره الطهر و سلامه المرأه من دم الحيض أقلّ من عشره أيام، و أما بناء على ما ذكرناه من المناقشه في ذلك فالأجدر و الأحوط و جوبا أن تجمع المرأه فيه بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه.

الخامسه:إذا رأت دما ثلاثه أيام و يستمرّ الدم بعد العاده بصفه الاستحاضه ثم تحوّل الدم الى صفه الحيض ثلاثه أيام و لم يتجاوز العشره من ابتداء رؤيه الدم جعلت مجموع الدمين حياضا، و أما الدم الأصفر في فتره ما بين الدمين فلا- يبعد كونه استحاضه باعتبار أنه في غير أيام العاده، و أما بلحاظ أنه بين دميين من حيضه واحده فلا ينبغي ترك الاحتياط فيه بالجمع بين الوظيفتين، و إذا تجاوز الدم الثاني العشره فقد مرّ أنه غير مشمول للنصوص المتقدمه فيجب فيه الاحتياط على ما ذكرناه.

السادسه:إذا رأت دما ثلاثه أيام بصفه الحيض في غير أيام العاده، أو لم تكن

ذات عاده ثم انقطع ثلاثه أيام و عاد مره أخرى بصفه الحيض أيضا و انقطع قبل أن تتجاوز عشره أيام من بدايه الدم الأول جعلت مجموع الدمين حيضا،و أما فتره النقاء فيظهر حكمها ممّا مرّ،و إذا تجاوز الدم الثاني العشره فعلى المشهور أنه استحاضه و على ما ذكرناه يجب عليها أن تحتاط فيه بالجمع بين الوظيفتين و لا يكون مشمولاً للنصوص المتقدمه لأمرين:أحدهما:أن موردها ما إذا رأت الدم فى العاده و تجاوز عنها.و الآخر:ظهورها فى اتصال الدم المتجاوز عن العشره بالعاده،و إذا تحوّل هذا الدم الى صفه الاستحاضه بضعه أيام ثم عاد من جديد بصفه الحيض أيضا و انقطع قبل العشره فالدم الأول و الأخير حيض،و أما الدم الوسط الذى هو بلون الأصفر فلا يبعد ترتيب آثار الاستحاضه عليه و إن كانت رعايه الاحتياط فيه أولى،و إذا تجاوز عن العشره فيظهر حكمه ممّا مرّ.

السابعه:إذا رأت المرأه دما قبل عادتها بصفه الاستحاضه و استمرّ الى ما بعد انتهاء العاده بأيام و تجاوز عشره أيام من ابتداء رؤيه الدم،فهو منذ يومين قبل العاده حيض و ما تقدّم و ما تأخر عنه جميعا استحاضه.

أما كون الدم فى اليومين قبل العاده حيض فهو لسببين:

أحدهما:إطلاق ما دلّ على أن ما رآته المرأه قبل أيام عادتها بيوم أو يومين حيض و إن كان صفره.

و الآخر:إن النصوص المتقدمه الآمره بأن ذات العاده إذا تجاوز دمها العشره جعلت ما فى عادتها حيضا و الزائد استحاضه لا تشمل هذه الحاله لاختصاص تلك النصوص بما إذا كان الدم بعد العاده المتجاوز عن العشره بصفه الحيض على نحو لو لم يتجاوز عنها لكان حيضا،و أما فى هذه الحاله فما رآته المرأه من الدم قبل العاده و بعدها بما أنه بصفه الاستحاضه فهو استحاضه سواء تجاوز العشره أم لا.



و إذا كان الدم بعد العاده بصفه الحيض فإن لم يتجاوز مع ما فى العاده عشره أيام كان المجموع حيضا كما إذا كان عدد عاداتها خمسه أيام و استمرّ دمها بعد العاده بصفه الحيض خمسه أيام أيضا ثم انقطع كان الدمان جميعا حيض، و ما تقدّم على العاده تماما استحاضتا و اذا استمر بعدها صفه الحيض ثلاثه ايام ثم انقطع كان الحيض منذ يومين قبل العاده الى ثلاثه أيام بعدها على أساس أن المانع عن حيضه الدم فى اليومين قبل العاده إنما هو تجاوز الدم العشره باعتبار أنه يوجب بمقتضى النصوص اختصاص الحيض بما فى أيام العاده فحسب، فلا يمكن أن يكون الحيض منذ يومين قبل العاده حينئذ إذ لازم ذلك أن يكون الدم من مبدأ الحيض متجاوزا عشره أيام، و معنى هذا اختصاص الحيض بالعاده لا قبلها و لا بعدها، فإذن يلزم من فرض كون الحيض منذ يومين قبل العاده عدمه. و أما إذا لم يتجاوز فمقتضى إطلاق النص إلحاق الدم فيهما بالعاده. و إذا استمرّ بصفه الحيض الى أن تجاوز العشره من ابتداء العاده كان الحيض ما فى العاده فقط كما مرّ.

الثامنه: إذا رأت ذات العاده دما قبل عاداتها بصفه الحيض بأيام و استمرّ الى ما بعد انقضاء العاده ثم انقطع، فإن كان مع ما فى العاده لا يزيد على العشره فالمجموع حيض، أما الدم الأول فهو على أساس الصفات، و أما الثانى فهو على أساس العاده، و إن زاد على العشره فقد تبين أن الحيض هو ما فى العاده فقط، و ما تقدّم عليها كان استحاضه و على المرأه حينئذ أن تقضى ما تركته فى الفتره المتقدمه، و كذلك الحال إذا رأت دما قبل عاداتها و استمرّ الى ما بعد انتهاء العاده بأيام، فإن كان المجموع لا يزيد على العشره فهو حيض، و إن زاد فالزائد عليها استحاضه.

التاسعه: إذا رأت ذات العاده دما فى عاداتها و استمرّ بعدها بيومين بصفه الحيض ثم تحوّل الدم الى صفه الاستحاضه و لم يتجاوز العشره من ابتداء رؤيه الدم

استحباباً(١) بيوم أو يومين أو الى العشره مخيره بينها،فان انقطع الدم على العشره أو أقل فالمجموع حيض فى الجميع،و ان تجاوز فسيجىء حكمه.

### مسأله ٢٤: إذا تجاوز الدم عن مقدار العاده و علمت أنه يتجاوز عن العشره

[٧٢٤]مسأله ٢٤: إذا تجاوز الدم عن مقدار العاده و علمت أنه يتجاوز عن العشره تعمل عمل الاستحاضه فيما زاد و لا حاجه إلى الاستظهار.

### مسأله ٢٥: إذا انقطع الدم بالمره و جب الغسل و الصلاه

[٧٢٥]مسأله ٢٥: إذا انقطع الدم بالمره و جب الغسل و الصلاه و إن احتملت العود قبل العشره بل و إن ظنت بل و إن كانت معتاده بذلك على إشكال(٢)، اعتبرت ما فى عادتها من الدم و ما رأته بعدها بصفه الحيض حيضاً و ما بصفه الاستحاضه استحاضه،و إذا تجاوز العشره فالحكم أيضاً كذلك،يعنى أن ما كان بصفه الحيض يجعله حيضاً مع ما فى العاده و ما كان بصفه الاستحاضه يجعله استحاضه حيث قد مرّ أنه لا- أثر لتجاوز الدم بصفه الاستحاضه عن العشره،و لا- يكون مشمولاً للنصوص المتقدمه لاختصاصها بما إذا كان الدم المتجاوز عن عشره أيام بصفه الحيض.

العاشره: إذا رأت المرأه دماً استمرّ الى شهر أو شهرين أو ثلاثه،فإن كانت ذات عاده وقتيه و عددية اعتبرت أيام عادتها حيضاً و الباقي استحاضه و إن كان بلون الحيض،للنصوص العامه المشار إليها آنفاً و النصّ الخاص فى المسأله و هو موثقه إسحاق بن جرير التى تنصّ على ذلك بإطلاقها،و إذا لم تكن لها عاده بأن كانت مبتدئه أو مضطربه أو ناسيه فسوف نشير الى أحكامها فى فصل (حكم تجاوز الدم عن العشره).

فى استحباب الاستظهار مطلقاً اشكال بل منع،لما مر من ان الاستظهار بيوم واحد واجب و الباقي مستحب.

لا اثر للاعتياد الا اذا كان موجبا للوثوق.

نعم لو علمت العود فالأحوط مراعاة الاحتياط في أيام النقاء (١) لما مر من أن في النقاء المتخلل يجب الاحتياط.

### مسألة ٢٦: إذا تركت الاستبراء و صلت بطلت

[٧٢٦] مسألة ٢٦: إذا تركت الاستبراء و صلت بطلت و إن تبين بعد ذلك كونها طاهره، إلا إذا حصلت منها نية القربه.

### مسألة ٢٧: إذا لم يمكن الاستبراء لظلمه أو عمى فالأحوط الغسل و الصلاة إلى زمان حصول العلم بالنقاء

[٧٢٧] مسألة ٢٧: إذا لم يمكن الاستبراء لظلمه أو عمى فالأحوط الغسل و الصلاة إلى زمان حصول العلم بالنقاء فتعيد الغسل حينئذ، و عليها قضاء ما صامت (٢)، و الأولى تجديد الغسل في كل وقت تحتل النقاء.

بل يبعد ترتيب آثار الطهر عليه كما تقدم، و ان كان الاجدر و الأولى مراعاة الاحتياط.

على الأحوط و جوبا، بمقتضى العلم الإجمالى بانها اما طاهره او حائض فان كانت حائضا فى الواقع و جبت عليها اعاده الغسل و قضاء ما صامت و ان كانت طاهره و جبت عليها الغسل و الصيام، فمن اجل ذلك اذا لم تتمكن من الاختبار لمانع من الموانع و جبت عليها الجمع بين افعال الطاهره و تروك الحائض، و من هنا يظهر و جوب تجديد الغسل عند كل صلاه و لا معنى لما ذكره الماتن قدس سره من الاولويه، فان احتمال النقاء الموجود هو الموجب للاحتياط بلحاظ العلم الإجمالى عند الاتيان بكل صلاه لا انه يوجب اولويه تجديد الغسل فى كل وقت تحتل النقاء.

مسأله ١: من تجاوز دمها عن العشره

[٧٢٨] مسأله ١: من تجاوز دمها عن العشره-سواء استمر إلى شهر أو أقل أو أزيد-إما أن تكون ذات عادته أو مبتدئه أو مضطربه أو ناسيه، أما ذات العاده فتجعل عاداتها حيضا و إن لم تكن بصفات الحيض، و البقيه استحاضه و إن كانت بصفاته، إذا لم تكن العاده حاصله من التمييز بأن يكون من العاده المتعارفه، و إلا فلا يبعد ترجيح الصفات على العاده (١) بجعل ما بالصفه حيضا دون ما فى العاده الفاقده. و أما المبتدئه و المضطربه بمعنى من لم تستقر لها عادته فترجع إلى التمييز، فتجعل ما كان بصفه الحيض حيضا و ما كان بصفه الاستحاضه استحاضه بشرط أن لا يكون أقل من ثلاثه و لا أزيد من تقدم فى المسأله (١٢) من فصل الحيض أن العاده لا تحصل بالصفات فإذا رأت المرأة الدم بصفه الحيض فى بدايه الشهر مرتين متعاقبتين فاعتبرته حيضا على أساس الصفه من دون أن تكون على يقين من ذلك ثم جاءها الشهر الثالث فرأت فى نفس الموعد دما أصفر فتجعله استحاضه. نعم لو قلنا بحصول العاده بالصفات واقعا أو تعييدا فلا بد حينئذ من الترجيح و جعل الدم المذكور حيضا حيث أنه يكون مشمولاً لما دلّ على أن ما تراه المرأة فى أيام عاداتها من الدم فهو حيض و إن لم يكن بالصفه.

العشره و أن لا يعارضه دم آخر واجد للصفات(١) كما إذا رأَت خمسَه أيام مثلا في اعتبار هذا الشرط و هو رجوع المبتدئه الى عاده أقاربها، أو الى العدد مع فقدهم أو اختلافهم، و رجوع المضطربه الى العدد إشكال بل منع، لأن الدليل على ذلك متمثل في معتبره يونس و الموثقات الثلاث، و بعد علاج المعارضه بينها كما سوف نشير إليه قريبا فالمتحصّل منها: أن الدم المتجاوز عن العشره إذا كان طيله المده بلون واحد و هو لون الحيض - كما نصّ عليه في المعتبره - ترجع المبتدأه الى عاده أقاربها إن كانت و لم تكن مختلفات، و إلاّ فإلى العدد، و المضطربه الى العدد مباشره. و أما إذا رأَت المبتدئه أو المضطربه دما أسود خمسَه أيام ثم تحوّل الى دم أصفر خمسَه أيام و بعد ذلك تحوّل الى دم أسود خمسَه أيام أخرى فلا تكون هذه الصوره مشموله للمعتبره لأن الدم فيها ليس بلون واحد و حاله واحده حتى يكون مشمولاً لها، و على هذا فوظيفتها في هذه الصوره ليست الرجوع الى عاده الأقارب أو الى العدد، فإن موضوع ذلك ليس مطلق عدم التمكّن من التمييز بل موضوعه كون الدم طيله المده بلون واحد، فإذاً تكون وظيفتها في المقام هي الاحتياط في كلا - الدمين بالجمع بين الوظيفتين للعلم الإجمالي بأن أحدهما أو كليهما حيض، و على كلا التقديرين فالوظيفه هي الاحتياط.

ثم إنه هاهنا صوراً:

الصوره الأولى: أن الحائض إذا كانت مبتدئه و هي التي ترى الدم لأول مرّه فلها حالات:

الحاله الأولى: أن لا يتجاوز دمها عن العشره، و في هذه الحاله إن كان الدم بصفه الحيض اعتبرته حيضاً، و إلاّ فاستحاضه.

الحاله الثانيه: أن يتجاوز دمها عن العشره و كان طيله المده بصفه الحيض و بلون واحد، و حينئذ فإن لم يتجاوز دمها العشره جعلته حيضاً إذا كان بصفه

الحيض، وإلا فاستحاضه، وإن تجاوز دمها العشرة فإن كان طيله المده بصفه الحيض و بلون واحد فوظيفتها الرجوع الى عادته أقاربها من النساء فتجعل مقدار عاداتهن حيضا و الباقي استحاضه، و تدلّ على ذلك موثقه سماعه، و هي تقيّد إطلاق معتبره يونس الطويله و موثقتى ابن أبى بكير، و إن لم يكن لها أقارب أو كنّ مختلفات فى عاداتهنّ فتلجأ الى العدد و تجعل الحيض سته أيام أو سبعة و تحتاط استحبابا الى العشره فى الشهر الأول، و فى الثانى تجعل الحيض ثلاثه أيام و تحتاط استحبابا الى الستة أو السبعه، و هذه هى نتيجه سقوط معتبره يونس و موثقتى ابن أبى بكير و موثقه سماعه بالمعارضه.

بيان ذلك: إن المعتبره تنصّ على أن المبتدئه الداميه تجعل فى كل شهر سته أو سبعة أيام حيضا و الباقي استحاضه بقوله عليه السلام: (و تحيضى فى كل شهر فى علم الله سته أيام أو سبعة أيام...) (1)، و الموثقات الثلاث تنصّ على أنها تجعل عشره أيام فى الشهر الأول حيضا و ثلاثه أيام فى الشهر الثانى، فإذن تقع المعارضه بينها و بين المعتبره فى الشهر الأول فى الفتره الزائده على الستة الى العشره و فى الشهر الثانى فى الفتره الزائده على الثلاثه الى الستة فتسقط الجميع عن الحجّيه فيهما من جهه المعارضه، و يرجع الى العام الفوقى و هو عمومات أدلّه و جوب الصلاه و الصيام و مقتضاها و جوبهما عليها فى كلتا الفترتين، و حينئذ فينحلّ العلم الإجمالى بسبب قيام دليل اجتهادى على تعيين وظيفتها فى أحد طرفيه، و معه لا مانع من الرجوع الى أصاله البراءه فى الطرف الآخر و إن كان الأجدر و الأولى لها أن تحتاط فيهما بالجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه.

الحاله الثالثه: أن يكون الدم طيله المده بصفه الاستحاضه، و فى هذه الحاله تجعله استحاضه بمقتضى روايات الصفات التى تنصّ على أن ما رأته المرأه من الدم

ص: ١١٣

فى غير موعد العاده فإن كان بصفه الحيض فهو حيض و إلا فاستحاضه، و هذه الروايات تعمّ المبتدئه و المضطربه على أساس أن المستثنى منها ذات الوقت. و على ضوء ذلك تقع المعارضه بينها و بين الروايات المتقدمه و هى معتبره يونس و الموثقات الثلاثه باعتبار أن مقتضى إطلاق تلك الروايات أن المبتدئه تجعل سته أيام أو سبعة أيام حيضا فى الشهر الأول، و ثلاثه أيام فى الشهر الثانى و إن كان الدم بصفه الاستحاضه. و لكن لا بدّ من تقديم روايات الصفات عليها لسببين:

أحدهما: أن لسان روايات الصفات لسان الحكومه و التفسير و بيان المراد من الدم المحكوم بالحيض فى الروايات بشكل مطلق و ناظره إليه عرفا بملاك أنها تثبت ما يعتبر فى حيضته من القيود و الشروط، و من الطبيعى أن أحد الدليلين إذا كان ناظرا الى رتبه الموضوع سعه أو ضيقا و الآخر ناظرا الى رتبه الحكم فالأول قرينه عرفيه على التقدّم، و ما نحن فيه من هذا القبيل.

و الآخر: أن النسبه بينهما عموم من وجه، فإن موضوع المعارضه بينهما الدم الخارج من المرأه فى غير موعد أيام العاده و إن كان من جهه أنه لا عاده لها كالمبتدأه و المضطربه و ذات العاده العدديه فقط، فيكون مورد الالتقاء و المعارضه الدم غير الواجد لصفه الحيض، لأن مقتضى إطلاق هذه الروايات أنه حيض، و مقتضى إطلاق روايات الصفات أنه ليس بحيض، فيسقطان معا من جهه المعارضه و يرجع الى العام الفوقى و هو عمومات أدلّه وجوب الصلاه و الصيام بعد سقوط إطلاق الدليل المخصّص و هو إطلاق المعتبره و الموثقات، و بذلك ينحلّ العلم الإجمالى فى المسأله بقيام دليل اجتهادى على أحد طرفيه و هو وجوب الصلاه و الصيام و يرجع حينئذ الى الأصل المؤمن فى الطرف الآخر.

فالنتيجه: إنه لا يترتب على هذا الدم فى تمام المده آثار الحيض، بل عليها أن

تجعله استحاضه و تعمل عمل المستحاضه.

الحاله الرابعه: أن يكون الدم مختلفا فى لونه بأن يكون فى فتره من الزمن بلون الحيض و فى فتره أخرى بلون الاستحاضه، و فى هذه الحاله تجعل ما بصفه الحيض حياضا شريطه أن لا يقلّ عن ثلاثه أيام و لا يزيد على عشره أيام، و ما بصفه الاستحاضه استحاضه على أساس ضابط الصفات.

الحاله الخامسه: أن يكون الدم فى فتره من الزمن أسود و فى فتره أخرى أصفر و فى فتره ثالثه عبيطا فقط و فى فتره رابعه فاسدا كذلك، و فى فتره حارًا و له دفع، و فى أخرى فاقدًا لهذه الصفه، و فى هذه الحاله تجعل الدم فى الفتره الأولى حياضا شريطه توفّر الشروط العامه للحيض فيه، و ألا- تجعل ما تتوفّر فيه الشروط العامه حياضا مع وجدانه لصفه الحيض بمقتضى إطلاق روايات الصفات، و مع عدم إمكان ذلك أيضا تجعله استحاضه فى جميع هذه الفترات، و لا ترجع الى عادته أقاربها من النساء و لا إلى العدد على أساس أن مورد الرجوع هو ما إذا كان الدم فى تمام المده و الفترات بلون واحد و هو لون الحيض.

الحاله السادسه: أن يكون الدم فى فتره أسود من دون أن يكون له دفع أو حرق أو غير ذلك من صفات الحيض و فى فتره أخرى أصفر يكون له دفع أو حرق أو غير ذلك و فى هذه الحاله تعتبر الأول حياضا شريطه أن لا- يقلّ عن الثلاثه و لا- يزيد على العشره، و الثانى استحاضه و ذلك بمقتضى إطلاق مجموعته من الروايات التى تنصّ و تؤكّد على أن الصفره فى غير موعد أيام العاده استحاضه، و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين أن تكون حاره أو عبيطه أو لها دفع أو حرقه أو لا، حيث يظهر من التأكيد فى الروايات و التنصيص على أن الصفره أماره على الاستحاضه، أنه لا أثر للصفات المذكوره فى مقابلها هذا من ناحيه، و من ناحيه أخرى أن معتبره يونس التى تنصّ



و تؤكد مكرراً على أن دم الحيض هو الدم الأسود تدلّ بإطلاقها على عدم الفرق بين كونه واجدا لسائر الصفات كالحراره و الدفع و الحرقه و غيرها أو غير واجد.

و أما قوله عليه السّلام في معتبره حفص بن البختري: (فإذا كان للدم حراره و دفع و سواد فلتدع الصلاه...) (1) فهو و إن كان ظاهرا بدوا في اعتبار مجموع هذه الصفات في حيضه الدم و عدم كفايه السواد وحده، و لكن لا بدّ من رفع اليد عن ظهوره فيه و حمله على أن الامام عليه السّلام في مقام بيان أن هذه الصفات من صفات الحيض و أماره عليه، لا في مقام أن اجتماعها معتبر فيه لأمر:

الأول: اقتضاه عليه السّلام على هذه الصفات الثلاث مع أن صفات الحيض لا تنحصر بها.

الثاني: اقتضاه بعض الروايات على صفة واحده أو صفتين فإنه يكشف عن الأماره طبيعيّ الصفه.

الثالث: ما ورد في معتبره يونس من التنصيص و التأكيد على أن السواد أماره الحيض بل يدور مداره، و مقتضى ذلك كفايته وحده.

الحاله السابعة: أن يكون الدم في فتره من الزمن أسود، ثم تحوّل الى دم أحمر طيله المده، و في هذه الحاله هل أنها ترجع الى عادته أقاربها أو الى العدد مع فقدهم أو اختلافهم فيها، أو تجعل الدم الأسود حيصاً شريطه أن لا يقلّ عن ثلاثه أيام و لا يزيد على العشره، الظاهر هو الثاني لنكتتين:

الأولى: أن الروايات تنصّ على أن السواد هو صفه الحيض و أن قلنا أن المراد منه أعمّ من الأحمر إلّا- أن الأمر إذا دار بينهما فالأول أقرب الى الحيض.

الثانيه: أن المعتبره تنصّ على أن الرجوع الى عادته الأقارب أو الى العدد مختصّ بما إذا كان الدم بلون واحد و حاله واحده، و بما أنه لا يصدق على الدم

ص: ١١٤

المذكور أنه على لون واحد و حاله واحده فلا- يكون مشمولاً لها، و لكن مع ذلك ينبغي لها أن تأخذ بالعدد، فإن كان الدم الأسود في الشهر الأول أقل من العدد تحتاط الى تمام العدد، و إن كان أزيد منه تحتاط في الزائد و لا فرق فيه بين الشهر الأول و الثاني.

الحاله الثامنه: أن يكون الدم في فتره حارًا أصفر أو عبيطاً أصفر، و في فتره أخرى بارداً أصفر، و في هذه الحاله يكون الدم في الفتره الأولى أقرب الى الحيض من الدم في الفتره الثانيه باعتبار أن الحراره أو العبيط من صفات الحيض غالباً، إلا أنه مع ذلك لا يمكن الحكم بحيضيه ذلك الدم لما مرّ من أن الدم إذا كان صفره فهو استحاضه بمقتضى الروايات التي تنصّ على ذلك و مقتضى إطلاقها أنه استحاضه و إن كان واجداً لصفه الحراره أو الدفع أو الحرقه، و لكن مع هذا كان الأجدر و الأولى أن تحتاط في الفتره الأولى بالجمع بين الوظيفتين شريطه أن لا تتجاوز العشره و لا تقلّ عن الثلاثه، و أما إذا تجاوزها فينبغي لها حينئذ أن تحتاط الى الستة أو السبعه في الشهر الأول و الثلاثه في الشهر الثاني.

الحاله التاسعه: أن تكون فتره الدم الأسود أكثر من عشره أيام، و في هذه الحاله تكون وظيفتها كما في الحاله الأولى و هي الرجوع الى عادته الأقارب إن أمكن و إلا فإلى العدد.

الحاله العاشره: أن تكون فتره الدم الأسود أقل من ثلاثه أيام، كما إذا كانت يومين، و في هذه الحاله هل يجب عليها تكميل العدد بضمّ يوم من أيام الدم الفاقد للصفه حتى تتمّ ثلاثه أيام أو لا؟ فيه قولان: قد يقال بلزوم تكميل العدد على أساس أن مقتضى إطلاق روايات الصفات أن الدم في اليومين حيض باعتبار أنه واجد للصفه، و بما أن الدليل من الخارج قد قام على أن الحيض لا يقلّ عن ثلاثه أيام فهو

يشكّل لها الدلالة الالتزامية، فالنتيجة: أن روايات الصفات تدلّ بالمطابقه على ان الدم فى اليومين حيض و بالالتزام على ضمّ يوم واحد من أيام الدم الفاقد للصفه إليهما لكى تتمّ ثلاثه أيام التى هى أدنى حدّ الحيض، هذا.

و الصحيح هو القول الثانى لما مرّ من أن إطلاق روايات الصفات قد قيد بروايات الشروط العامه للحيض منها الروايات التى تنصّ على أن الحيض لا- يقلّ عن ثلاثه أيام على أساس أن لسان هذه الروايات بيان ما يعتبر فى الدم المحكوم بالحيضيه فى تلك الروايات من القيود، فمن أجل ذلك إنها تكون فى مرتبه الموضوع و هى فى مرتبه الحكم فتتقدّم عليها عرفاً، فإذن لا إطلاق لها بالنسبه الى الدم الأقلّ من ثلاثه أيام حتى يكون مشمولاً لإطلاقها.

الحاله الحاديه عشره: أن المبتدئه تختلف عن المضطربه فى نقطتين:

إحدهما: أن المبتدئه إذا لم تتمكّن من التمييز ترجع الى عاده أقاربها من النساء دون المضطربه، فإنها إذا لم تتمكّن من التمييز ترجع الى العدد مباشره لأن دليل الرجوع الى عاده الأقارب و هو موثقه سماعه مختصّ بالمبتدئه.

و الأخرى: أن المبتدئه تجعل سته أيام أو سبعة حيضاً فى الشهر الأول و تحتاط استحباباً الى العشره، و ثلاثه أيام فى الشهر الثانى و تحتاط استحباباً الى السبعه، و المضطربه تجعل سته أو سبعة أيام حيضاً فى كل شهر بلا فرق بين الشهر الأول و الثانى.

الحاله الثانيه عشره: قد نصّ فى صدر المعترضه بالتخير بين السته أو السبعه و ورد فى عدّه من مواضعها الاقتصار على السبع، و لكن لا- تنافى بين الأمرين لأن الاقتصار على السبع ظاهر فى التعيين و صدرها ناصّ فى التخير، فيكون قرينه عرفاً على رفع اليد عن ظهوره فيه.

الصورة الثانية: إذا كانت مضطربة؛ و هي التي لا تستقيم لها عادة-لا وقتا و لا عددا-فلها حالات:

الحالة الأولى: أن لا يتجاوز دمها العشرة، و في هذه الحالة إن كان الدم بصفه الحيض اعتبرته حيضا شريطه أن لا يقل عن ثلاثه أيام، و إلا اعتبرته استحاضه.

الحالة الثانية: أن يتجاوز العشرة، و في هذه الحالة إن كان الدم طيله المده بصفه الحيض تلجأ الى العدد و تجعل الحيض سته أو سبعة أيام بمقتضى معتبره يونس و الباقي استحاضه، و إن لم يكن بصفه الحيض تجعله استحاضه.

الحالة الثالثة: أن يكون الدم مختلفا في لونه فهو في فتره من الزمن بلون الأسود و في فتره أخرى بلون الأصفر، أو يكون مع الاختلاف في القرب و البعد و الشده و الضعف على نحو ما مرّ في المبتدئه، و في هذه الحالة يكون الحكم فيها ما تقدّم في المبتدئه، فإن لم يتجاوز دمها العشرة فهو حيض إذا كان بصفته، و إن تجاوز العشرة فإن كان طيله المده بصفات الحيض فتلجأ الى العدد و تجعل الحيض سته أو سبعة أيام بمقتضى ذيل معتبره يونس الطويله، و إن كان مختلفا في الصفه فتجعل ما بصفه الحيض حيضا و الباقي استحاضه و لا ترجع الى عادة أقاربها كالمبتدئه لعدم الدليل.

الصورة الثالثة: ما إذا كانت ناسيه للعادة، و هي على أقسام:

القسم الأول: ناسيه الوقت دون العدد، و لها حالات:

الحالة الأولى: ما إذا رأت الدم و لم يتجاوز العشرة، فإن كان بصفه الحيض فهو حيض، و إن لم يكن بصفته فإن علمت أن بعض أيام الدم يصادف أيام العاده و جب عليها الاحتياط في تمام أيام الدم، و إن لم تعلم بذلك فهو استحاضه.

الحالة الثانية: ما إذا رأت الدم و تجاوز العشرة ثم انقطع، فإن كان طيله المده

بصفه الحيض أو بصفه الاستحاضه أو مختلفا فى لونه بأن يكون فى فتره من الزمن بصفه الحيض و فى فتره أخرى بصفه الاستحاضه، فإن كانت لا تعلم أن بعض أيام الدم يصادف موعد عادتها الشهرية فعليها فى الفرض الأول أن تجعل مقدار أيام عادتها حيضا شريطه توفر الشروط العامه للحيض فيه و الباقي استحاضه بمقتضى الروايات التى تنص على ذلك. و فى الفرض الثانى تجعل الدم فى تمام المده استحاضه على أساس عدم توفر شىء من الضابطين للحيض فيه هما العاده و الصفات، و فى الفرض الثالث تجعل ما بصفه الحيض حيضا شريطه أن لا يقل عن ثلاثه أيام و لا يزيد على العشره و ما بصفه الاستحاضه استحاضه، و لا فرق فى ذلك بين أن يكون ما بصفه الحيض بمقدار أيام عادتها أو أقل أو أكثر، و إن كانت تعلم بذلك فعليها أن تحتاط فى كل هذه الفروض بالجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه فى تمام أيام الدم على أساس أن الدم فى وقت العاده حيض و إن لم يكن بلون الحيض.

الحاله الثالثه: أن يكون دمها مستمرًا الى شهر أو أكثر، و فى هذه الحاله يجب عليها أن تحتاط فى تمام مده الدم باعتبار أنها كانت تعلم بأن بعض أيام الدم يصادف وقت العاده، كما إذا كانت تعلم بأن موعد عادتها إما فى العشره الأولى من الشهر أو فى العشره الثانیه أو الأخيره. نعم إذا علمت بأن موعدها إما فى العشره الثانیه أو الأخيره دون العشره الأولى فعندئذ كانت العشره الأولى خارجه عن أطراف العلم الإجمالى، و عليه فما رأته فيها إن لم يكن بصفه الحيض تجعله استحاضه، و إن كان بصفه الحيض تحتاط فيه على أساس العلم الإجمالى إما بوجوب الصلاه و الصيام عليها أو بحرمة مس كتابه القرآن و المكث فى المساجد و نحوهما.

القسم الثانى: ناسيه العدد دون الوقت، و فى هذه الحاله إذا تجاوز الدم العشره

تجعل أكبر الاحتمالات في أيام العاده حيزا، كما إذا نسيت أن عاداتها ستة أيام أو ثمانية-مثلا-فتجعل الحيز ثمانية للاستصحاب و الباقي استحاضه و لا ترجع الى الصفات لأن التمييز بها وظيفه غير ذات الوقت فإنها تجعل ما في الوقت حيزا و إن كان فاقدا للصفات، و لا الى عاده أقاربها لاختصاص دليله بالمتدئه و لا يعم ذات العاده، و لا الى العدد فإنه وظيفه المضطربه و المتدئه و لا تعم ذات العاده الناسيه لعدد أيامها دون وقتها. نعم لو لم تكن لها عاده عدديّه من الأول و إن كانت لها عاده وقتيه إذا حاضت و تجاوز دمها عن العشره و كان الدم طيله المده بصفه الحيز أمكنها أن تجعل الحيز ستة أو سبعة بمقتضى معتبره يونس، فإنها لا تقصر حينئذ عن شمولها لأنها مضطربه حقيقه.

القسم الثالث: ناسيه الوقت و العدد معا، و في هذه الحاله إذا لم يتجاوز الدم العشره فقد ظهر حكمه ممّا مرّ، و إذا تجاوزها فإن كانت تعلم أن عاداتها الشهرية تصادف بعض أيام الدم فوظيفتها الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض و أفعال المستحاضه في تمام أيام الدم التي تعلم أن بعضها يصادف موعد عاداتها الشهرية.

مثال ذلك: ما إذا رأّت الدم من بدايه الشهر و لكن بما أنها ناسيه لوقتها و عدد أيامها فلا تدرى أن وقتها في العشره الأولى أو الثانيه أو الثالثه، كما أنها لا تدرى أن عدد أيامها سبعة أو ثمانية أو أكثر، ففي مثل ذلك يجب عليها الاحتياط بالجمع من حين رؤيه الدم و إن لم يكن بلون الحيز و إن كانت لا تعلم بمجيء موعد عاداتها الشهرية خلال أيام الدم فحينئذ تجعل الحيز بقدر أكبر الاحتمالات من أيام عاداتها بمقتضى الاستصحاب شريطه أمرين:

أحدهما: أن تتوفر فيه الشروط العامه للحيز.

و الآخر: أن يكون واجدا للصفه، و لا يجعله استحاضه، و لا ترجع الى عاده

دما أسود و خمسه أيام أصفر ثم خمسه أيام أسود، و مع فقد الشرطين أو كون الدم لونا واحدا ترجع إلى أقاربها في عدد الأيام (١) بشرط اتفاقها أو كون النادر كالمعدوم، و لا يعتبر اتحاد البلد، و مع عدم الأقارب أو اختلافها ترجع إلى الروايات مخيره بين اختيار الثلاثه (٢) في كل شهر أو سته أو سبعة. و أما الناسيه فترجع إلى التمييز (٣)، و مع عدمه إلى الروايات (٤)، و لا ترجع إلى أقاربها، و الأحوط أن تختار السبع (٥).

أقاربها و لا إلى العدد، فإن موضوع ذلك كله هو المبتدئه و المضطربه فلا يشمل الناسيه باعتبار أنها ذات عاده واقعا فلا يصدق عليها عنوان المضطربه التي لا عاده لها في الواقع.

هذه في المبتدئه دون غيرها، كما مرّ.

في التخيير إشكال بل منع لما مرّ من أن وظيفه المبتدئه في الشهر الأول أن تجعل الحيض سته أو سبعة و تحتاط استحبابا إلى العشره، و في الشهر الثاني تجعل ثلاثه أيام و تحتاط استحبابا إلى السبعه، و أما المضطربه فهي تجعل الحيض سته أو سبعة أيام كل شهر.

تقدّم أن وظيفه الناسيه سواء أ كانت ناسيه للوقت دون العدد، أم بالعكس، أم كانت ناسيه للوقت و العدد معا ليست الرجوع إلى عاده أقاربها، و لا إلى العدد، و أما رجوعها إلى التمييز فهو ثابت في بعض الحالات كما مرّ.

في إطلاقه إشكال بل منع، لما مرّ من أن الناسيه بتمام أقسامها لا ترجع إلى روايات العدد إلا من كانت ناسيه للوقت و مضطربه العدد فإنها ترجع إلى العدد في بعض الحالات كما مرّ.

و لكن الأظهر هو التخيير لأن قوله عليه السلام في معتبره يونس: (فستّها أي:

المضطربه السبع و الثلاث و العشرون لأن قصّتها كقصّه حمه حين قالت: أتجه ثجا)

## مسألة ٢: المراد من الشهر ابتداء رؤيه الدم إلى ثلاثين يوما

[٧٢٩] مسألة ٢: المراد من الشهر ابتداء رؤيه الدم إلى ثلاثين يوما و إن كان في أواسط الشهر الهلالي أو أواخره.

## مسألة ٣: الأحوط أن تختار العدد في أول رؤيه الدم

[٧٣٠] مسألة ٣: الأحوط أن تختار العدد في أول رؤيه الدم (١) إلا إذا كان مرجح لغير الأول (٢).

## مسألة ٤: يجب موافقه بين الشهور

[٧٣١] مسألة ٤: يجب الموافقه بين الشهور، فلو اختارت في الشهر الأول أوله ففي الشهر الثاني أيضا كذلك، وهكذا.

## مسألة ٥: إذا تبين بعد ذلك أن زمان الحيض غير ما اختارته

[٧٣٢] مسألة ٥: إذا تبين بعد ذلك أن زمان الحيض غير ما اختارته وجب عليها قضاء ما فات منها من الصلوات، وكذا إذا تبينت الزيادة و النقصه.

## مسألة ٦: صاحبه العاده الوقتيه إذا تجاوز دمها العشره في العدد حالها حال المبتدئه في الرجوع إلى الأقارب

[٧٣٣] مسألة ٦: صاحبه العاده الوقتيه إذا تجاوز دمها العشره في العدد حالها حال المبتدئه في الرجوع إلى الأقارب (٣) و الرجوع إلى التخيير المذكور مع فقدهم أو اختلافهم، و إذا علمت كونه أزيد من الثلاثه ليس لها أن تختارها (٤)، كما أنها لو علمت أنه أقل من السبعه ليس لها اختيارها.

ظاهر في أن حكم المضطربه حكم المبتدئه في المعترضه.

بل الأقوى ذلك و هو مقتضى كلمه (ثم) في النصوص.

فيه إنه لا- يتصور ترجيح في مفروض المسأله لأن الترجيح إما بالعاده أو بالصفات و لا يوجد شيء منهما في المقام، أما العاده فلأن محلّ الكلام في المبتدئه و المضطربه اللتين لا عاده لهما، و أما الصفات فلغرض أن الدم في تمام المده بصفه واحده و هي صفه الحيض.

تقدّم أن حالها حال المضطربه و وظيفتها الرجوع الى الستة أو السبعه دون عاده أقاربها.

فيه ان ما ذكره كبرويا كان تاما الا انه لا ينطبق على المضطربه لما مر من



## مسألة ٧: صاحبه العاده العدديه ترجع في العدد إلى عاداتها

[٧٣٤] مسألة ٧: صاحبه العاده العدديه ترجع في العدد إلى عاداتها، و أما في الزمان فتأخذ بما فيه الصفه، و مع فقد التمييز تجعل العدد في الأول على الأحوط (١) و إن كان الأقوى التخيير، و إن كان هناك تمييز لكن لم يكن موافقا للعدد فتأخذه و تزيد مع النقصان و تنقص مع الزيادة (٢).

## مسألة ٨: لا فرق في الوصف بين الأسود و الأحمر

[٧٣٥] مسألة ٨: لا فرق في الوصف بين الأسود و الأحمر (٣)، فلو رأت انها اذا كانت داميه تجعل سته ايام او سبعة ايام حيضا في كل شهر اى بلا فرق بين الشهر الاول و الثانى لا ثلاثه ايام في الشهر الثانى كما انه لا ينطبق على المبتدئه فانها اول حيض رآته في تاريخ حياتها فمن اين تعلم ان حيضها اكثر من ثلاثه ايام في الشهر الثانى نعم بناء على ما ذكره الماتن قدس سره من ان حال المضطربه حال المبتدئه يمكن افتراض ذلك فيها نادرا و بذلك يظهر حال ما بعده.

بل على الأظهر، أما في المبتدئه و المضطربه فلما مرّ، و أما في ذات العاده العدديه فالأن الظاهر من الروايات هو أن تجعل مقدار أيام عاداتها حيضا من الابتداء و الباقي استحاضه.

في التكميل و التنقيص إشكال بل منع لما مرّ من أن ذات العاده العدديه دون الوقتيه إذا رأت الدم بصفه الحيض سبعة ايام مثلا ثم تحوّل الى صفه الاستحاضه، تجعل ما بصفه الحيض حيضا، و ما بصفه الاستحاضه استحاضه، سواء أ كان ما بصفه الحيض بقدر أيام عاداتها أو أقلّ أو أكثر على أساس أنها ترجع الى الصفه.

نعم إذا تجاوز دمها العشره و كان الجميع بلون الحيض تجعل مقدار أيام عاداتها حيضا دون الأكثر أو الأقل.

فيه: أن الأحمر لم يرد في شىء من الروايات أنه أماره على الحيض، و إنما الوارد فيها الأسود. و لكن يمكن استفاده أماريته من أمرين:

أحدهما: أن المراد من الأسود في الروايات ما يعمّ الأحمر بقريته أن الأسود

ثلاثة أيام أسود و ثلاثة أحمر ثم بصفه الاستحاضه تنحيز بسته.

### مسألة ٩: لو رأت بصفه الحيض ثلاثة أيام ثم ثلاثة أيام بصفه الاستحاضه ثم بصفه الحيض خمسة أيام أو أزيد

[٧٣٦] مسألة ٩: لو رأت بصفه الحيض ثلاثة أيام ثم ثلاثة أيام بصفه الاستحاضه ثم بصفه الحيض خمسة أيام أو أزيد تجعل الحيض الثلاثة الاولى (١)، و أما لو رأت بعد الستة الاولى ثلاثة أيام أو أربعة بصفه الحيض تجعل الحيض الدمين الأول و الأخير و تحتاط في البين (٢) مما هو بصفه الاستحاضه لأنه كالنقاء المتخلل بين الدمين.

### مسألة ١٠: إذا تخلل بين المتصفين بصفه الحيض عشرة أيام بصفه الاستحاضه

[٧٣٧] مسألة ١٠: إذا تخلل بين المتصفين بصفه الحيض عشرة أيام بصفه الاستحاضه جعلتهما حيضين إذا لم يكن كل واحد منهما أقل من ثلاثة.

### مسألة ١١: إذا كان ما بصفه الحيض ثلاثة متفرقه في ضمن عشره تحتاط في جميع العشره

[٧٣٨] مسألة ١١: إذا كان ما بصفه الحيض ثلاثة متفرقه في ضمن عشره تحتاط في جميع العشره (٣).

في مقابل الأحمر لعله قلما يتفق في النساء.

و الآخر: إناطه استحاضه الدم في الروايات بالصفه فإنها تدلّ على أنه إذا لم يكن كذلك فهو حيض.

بل تحتاط فيها و في الخمسه الاخيره للعلم الإجمالي بان الدم في احدهما حيض و لا يمكن الرجوع الى الصفات لأنها متعارضه و لا الى العدد لان مورده ما اذا كان الدم المتجاوز عن العشره بلون واحد و هو لون الحيض و لا الى عاده الاقارب لان موردها مضافا الى كون الدم بلون واحد-المبتدئه، فاذن لا مناص من الاحتياط في الدمين و الحكم بان الدم المتوسط استحاضه.

مرّ أنه لا يبعد أن تكون فتره النقاء بين فردين من حيضه واحده طهرا، و هو أعمّ من انقطاع الدم و تحوّل الى الاستحاضه.

لا وجه لهذا الاحتياط لما مرّ من أن حيضيه الدم على أساس شرائطها العامه منوطه باستمراره الى ثلاثة أيام.

## مسألة ١٢: لا بد في التمييز أن يكون بعضها بصفه الاستحاضه و بعضها بصفه الحيض

[٧٣٩] مسألة ١٢: لا بد في التمييز أن يكون بعضها بصفه الاستحاضه و بعضها بصفه الحيض، فإذا كانت مختلفه في صفات الحيض فلا تمييز بالشده و الضعف أو غيرهما (١) كما إذا كان في أحدهما وصفان و في الآخر وصف واحد بل مثل هذا فاقد التمييز، و لا يعتبر اجتماع صفات الحيض بل يكفي واحده منها.

## مسألة ١٣: ذكر بعض العلماء الرجوع إلى الأقران مع فقد الأقارب ثم الرجوع إلى التخيير بين الأعداد

[٧٤٠] مسألة ١٣: ذكر بعض العلماء الرجوع إلى الأقران مع فقد الأقارب ثم الرجوع إلى التخيير بين الأعداد، و لا دليل عليه، فترجع إلى التخيير بعد فقد الأقارب (٢).

## مسألة ١٤: المراد من الأقارب أعم من الأبوين و الأبى أو الأمى فقط

[٧٤١] مسألة ١٤: المراد من الأقارب أعم من الأبوين و الأبى أو الأمى فقط، و لا يلزم في الرجوع إليهم حياتهم.

## مسألة ١٥: في الموارد التي تتخير بين جعل الحيض أول الشهر أو غيره إذا عارضها زوجها و كان مختارها منافيا لحقه

[٧٤٢] مسألة ١٥: في الموارد التي تتخير بين جعل الحيض أول الشهر (٣) أو غيره إذا عارضها زوجها و كان مختارها منافيا لحقه و جب عليه مراعاة حقه، و كذا في الأمه مع السيد و إذا أرادت الاحتياط الاستحبابى فمنعها زوجها أو سيدها يجب تقديم حقهما، نعم ليس لهما منعها عن الاحتياط الوجوبى.

## مسألة ١٦: في كل مورد تحيضت من أخذ عاده أو تمييز أو رجوع إلى الأقارب فبين بعد ذلك كونه خلاف الواقع

[٧٤٣] مسألة ١٦: في كل مورد تحيضت من أخذ عاده أو تمييز أو رجوع إلى الأقارب أو إلى التخيير بين الأعداد المذكوره فبين بعد ذلك كونه خلاف الواقع يلزم عليها التدارك بالقضاء أو الإعادة.

في إطلاقه إشكال بل منع، مَرَّ تفصيل ذلك في المسألة (١).

هذا في المبتدئه خاصه دون غيرها كما مَرَّ تفصيله.

تقدّم أن الأظهر أن تجعل أيام عاداتها حيضا من الأول.

## فصل فى أحكام الحائض

فصل فى أحكام الحائض و هى أمور:

### أحدها: يحرم عليها العبادات المشروطة بالطهاره

أحدها: يحرم عليها العبادات المشروطة بالطهاره كالصلاه و الصوم و الطواف و الاعتكاف.

### الثانى: يحرم عليها مس اسم الله و صفاته الخاصه

الثانى: يحرم عليها مس اسم الله و صفاته الخاصه بل غيرها أيضا إذا كان المراد بها (١) هو الله، و كذا مس أسماء الأنبياء و الأئمه على الأحوط (٢)، و كذا مس كتابه القرآن على التفصيل الذى مر فى الموضوع.

### الثالث: قراءه آيات السجده

الثالث: قراءه آيات السجده، بل سورها على الأحوط (٣).

### الرابع: اللبث فى المساجد

الرابع: اللبث فى المساجد.

### الخامس: وضع شىء فيها إذا استلزم الدخول

الخامس: وضع شىء فيها إذا استلزم الدخول.

### السادس: الاجتياز من المسجدين

السادس: الاجتياز من المسجدين. و المشاهد المشرفه كسائر المساجد (٤)، دون الرواق منها، و إن كان الأحوط إلحاقه بها، هذا مع عدم على الأحوط لخلو المسألة عن الدليل.

لا بأس بتركه و إن كان الاحتياط أولى.

لكن الأقوى جواز قراءه سورها، و الحرام إنما هو قراءه آيات السجده فحسب.

على الأحوط.

لزوم الهتك و إلا حرم.

و إذا حاضت فى المسجدين تيمم و تخرج (١) إلا إذا كان زمان الخروج أقل من زمان التيمم أو مساويا.

### مسألة ١: إذا حاضت فى أثناء الصلاة و لو قبل السلام بطلت

[٧٤٤] مسألة ١: إذا حاضت فى أثناء الصلاة و لو قبل السلام بطلت، و إن شكت فى ذلك صحت، فإن تبين بعد ذلك ينكشف بطلانها، و لا يجب عليها الفحص، و كذا الكلام فى سائر مبطلات الصلاة.

### مسألة ٢: يجوز للحائض سجده الشكر

[٧٤٥] مسألة ٢: يجوز للحائض سجده الشكر، و يجب عليها سجده التلاوه إذا استمعت بل أو سمعت آيتها (٢)، و يجوز لها اجتياز غير المسجدين لكن يكره، و كذا يجوز لها اجتياز المشاهد المشرفة.

### مسألة ٣: لا يجوز لها دخول المساجد بغير الاجتياز

[٧٤٦] مسألة ٣: لا يجوز لها دخول المساجد بغير الاجتياز، بل معه أيضا فى صورته استلزامه تلويتها.

### السابع: وطؤها فى القبل حتى يادخال الحشفه من غير إنزال

السابع: وطؤها فى القبل حتى يادخال الحشفه من غير إنزال، بل بعضها على الأحوط، و يحرم عليها أيضا، و يجوز الاستمتاع بغير الوطء من التقبيل هذا مبنى على أن يكون التيمم مشروعا فى حق الحائض مطلقا و إن لم ينقطع الدم، و لكن لا دليل على مشروعيته إلا بعد انقطاع الدم، و على هذا فإذا حاضت فى أحد المسجدين و جب عليها الخروج فورا من غير تيمم. نعم لو دخلت فيه بعد انقطاع الدم و قبل الاغتسال عمدا أو قهرا و جب عليها التيمم على الأحوط و الخروج إلا إذا كان زمان الخروج أقل من زمان التيمم أو مساويا له.

على الأحوط الأولى، فإن ما دلّ على الأمر بالسجده لدى سماعها معارض بما دلّ على النهى عنها، فيسقطان من جهة المعارضه فالمرجع أصاله البراءه عن وجوبها.

والتفخيز و الضم، نعم يكره الاستمتاع بما بين السره و الركبه منها بالمباشره و أما فوق اللباس فلا بأس، و أما الوطء في دبرها فجوازه محل إشكال، و إذا خرج دمها من غير الفرج فوجوب الاجتناب عنه غير معلوم، بل الأقوى عدمه إذا كان من غير الدبر، نعم لا يجوز الوطء في فرجها الخالي عن الدم حينئذ.

#### مسأله ٤: إذا أخبرت بأنها حائض يسمع منها

[٧٤٧] مسأله ٤: إذا أخبرت بأنها حائض يسمع منها، كما لو أخبرت بأنها طاهر.

#### مسأله ٥: لا فرق في حرمة وطء الحائض بين الزوجه الدائمه و المتعه و الحره و الأمه و الأجنبيه و المملوكه

[٧٤٨] مسأله ٥: لا فرق في حرمة وطء الحائض بين الزوجه الدائمه و المتعه و الحره و الأمه و الأجنبيه و المملوكه، كما لا فرق بين أن يكون الحيض قطعيا وجدانيا أو كان بالرجوع إلى التمييز أو نحوه، بل يحرم أيضا في زمان الاستظهار إذا تحيضت و إذا حاضت في حال المقاربه يجب المبادره بالإخراج.

#### الثامن: وجوب الكفار به بوطئها

الثامن: وجوب الكفار به بوطئها و هي دينار (١) في أول الحيض، و نصفه في وجوبها بالترتيب المذكور في المتن إشكال بل منع، و لا دليل عليه ما عدا روايه ضعيفه و هي مرسله داود بن فرقد.

نعم: قد وردت الكفار به في مجموعه من الروايات المعتبره على الاختلاف في مقدارها ففي صحيحه محمد بن مسلم قد حدّدت بدينار، و في معتبره أبي بصير بنصف دينار، و في صحيحه عبيد الله بن علي الحلبي بإشباع مسكين، كلّ ذلك بلا فرق بين الثلث الأول أو الوسط أو الأخير، و بما أن هذا التحديد تحديد بين الأقلّ و الأ-كثر، فلا- يكون الأكثر واجبا، و أما وجوب الأقلّ فهو معارض بما دلّ على عدم وجوب الكفار به.

فالتتيجه: أنه لا كفاره في وطء الحائض و إن كان الاحتياط لا بأس به.

فى وسطه، و ربه فى آخره، إذا كانت زوجه من غير فرق بين الحره و الأمه و الدائمه و المنقطعه، و إذا كانت مملوكه للواطئ فكفارتة ثلاثه أمداد من طعام (١)، و يتصدق بها على ثلاثه مساكين لكل مسكين مدّ، من غير فرق بين كونها قنّه أو مدبرّه أو مكاتبه أو أمّ ولد، نعم فى المبعّضه و المشترکه و المزوّجه و المحلّله إذا وطأها مالکها إشکال، و لا یبعد إلحاقها بالزوجه فى لزوم الدينار أو نصفه أو ربه، و الأحوط الجمع بين الدينار و الأمداد، و لا كفاره على المرأه و إن كانت مطاوعه.

و يشترط فى وجوبها العلم و العمد و البلوغ و العقل، فلا- كفاره على الصبى و لا- المجنون و لا الناسى و لا الجاهل بكونها فى الحيض، بل إذا كان جاهلا بالحكم أيضا و هو الحرمة و إن كان أحوط (٢)، نعم مع الجهل بوجوب الكفاره بعد العلم بالحرمة لا إشکال فى الثبوت.

### مسأله ٦: المراد بأول الحيض ثلثه الأول، و بوسطه ثلثه الثانى، و بآخره الثلث الأخير

[٧٤٩] مسأله ٦: المراد بأول الحيض ثلثه الأول، و بوسطه ثلثه الثانى، و بآخره الثلث الأخير، فإن كان أيام حيضها سته فكل ثلث يومان، و إذا كانت سبعة فكل ثلث يومان و ثلث يوم، و هكذا.

### مسأله ٧: وجوب الكفاره فى الوطء فى دبر الحائض غير معلوم

[٧٥٠] مسأله ٧: وجوب الكفاره فى الوطء فى دبر الحائض غير معلوم، لكنه أحوط.

### مسأله ٨: إذا زنى بحائض أو وطأها شبهه

[٧٥١] مسأله ٨: إذا زنى بحائض أو وطأها شبهه فالأحوط التكفير، بل لا فيه إشکال بل منع، حيث أنه لا دليل عليها ما عدا الفقه الرضوى، فمن أجل ذلك الصحيح عدم وجوب الكفاره فى وطء الأمه.

لا يترك إذا لم يكن جهله عن عذر، هذا بناء على وجوب الكفاره. و ممّا ذكرناه يظهر حال تمام المسائل الآتیه، فإنها جميعا مبيته على وجوب الكفاره.

يخلو عن قوه.

### مسأله ٩: إذا خرج حيضها من غير الفرج

[٧٥٢] مسأله ٩: إذا خرج حيضها من غير الفرج فوطأها في الفرج الخالي من الدم فالظاهر وجوب الكفاره، بخلاف وطئها في محل الخروج.

### مسأله ١٠: لا فرق في وجوب الكفاره بين كون المرأه حيه أو ميته

[٧٥٣] مسأله ١٠: لا فرق في وجوب الكفاره بين كون المرأه حيه أو ميته.

### مسأله ١١: إدخال بعض الحشفه كاف في ثبوت الكفاره على الأحوط

[٧٥٤] مسأله ١١: إدخال بعض الحشفه كاف في ثبوت الكفاره على الأحوط.

### مسأله ١٢: إذا وطأها بتخيل أنها أمته فبانث زوجته عليه كفاره دينار، وبالعكس كفاره الأمداد

[٧٥٥] مسأله ١٢: إذا وطأها بتخيل أنها أمته فبانث زوجته عليه كفاره دينار، وبالعكس كفاره الأمداد، كما أنه إذا اعتقد كونها في أول الحيض فبان الوسط أو الآخر أو العكس فالمناطق الواقع.

### مسأله ١٣: إذا وطأها بتخيل أنها في الحيض فبان الخلاف

[٧٥٦] مسأله ١٣: إذا وطأها بتخيل أنها في الحيض فبان الخلاف لا شيء عليه.

### مسأله ١٤: لا تسقط الكفاره بالعجز عنها فمتى تيسرت وجبت

[٧٥٧] مسأله ١٤: لا تسقط الكفاره بالعجز عنها فمتى تيسرت وجبت، والأحوط الاستغفار مع العجز بدلا عنها ما دام العجز.

### مسأله ١٥: إذا اتفق حيضها حال المقاربه و تعمد في عدم الإخراج وجبت الكفاره

[٧٥٨] مسأله ١٥: إذا اتفق حيضها حال المقاربه و تعمد في عدم الإخراج وجبت الكفاره.

### مسأله ١٦: إذا أخبرت بالحيض أو عدمه يسمع قولها

[٧٥٩] مسأله ١٦: إذا أخبرت بالحيض أو عدمه يسمع قولها، فإذا وطأها بعد إخبارها بالحيض وجبت الكفاره، إلا إذا علم كذبها، بل لا يبعد سماع قولها في كونه أوله أو وسطه أو آخره.



## مسأله ١٧: يجوز إعطاء قيمه الدينار

[٧٦٠] مسأله ١٧: يجوز إعطاء قيمه الدينار، و المناط قيمه وقت الأداء.

## مسأله ١٨: الأحوط إعطاء كفاره الأمداد لثلاثة مساكين

[٧٦١] مسأله ١٨: الأحوط إعطاء كفاره الأمداد لثلاثة مساكين، و أما كفاره الدينار فيجوز إعطاؤها لمسكين واحد، و الأحوط صرفها على ستة أو سبعة مساكين.

ص: ١٣١

## مسألة ١٩: إذا وطأها في الثلث الأول و الثاني و الثالث فعليه الدينار و نصفه و ربه

[٧٦٢] مسألة ١٩: إذا وطأها في الثلث الأول و الثاني و الثالث فعليه الدينار و نصفه و ربه، و إذا كثر الوطء في كل ثلث فإن كان بعد التكفير و جب التكرار، و إلا فكذلك أيضا على الأحوط.

## مسألة ٢٠: ألحق بعضهم النساء بالحائض في وجوب الكفاره

[٧٦٣] مسألة ٢٠: ألحق بعضهم النساء بالحائض في وجوب الكفاره، و لا دليل عليه، نعم لا إشكال في حرمه و طئها.

## التاسع: بطلان طلاقها و ظهارها إذا كانت مدخوله و لو دبرا

التاسع: بطلان طلاقها و ظهارها إذا كانت مدخوله و لو دبرا و كان زوجها حاضرا أو في حكم الحاضر و لم تكن حاملا، فلو لم تكن مدخولا بها أو كان زوجها غائبا أو في حكم الغائب بأن لم يكن متمكنا من استعمال حالها (١) أو كانت حاملا يصح طلاقها، و المراد بكونه في حكم الحاضر أن يكون مع غيبته متمكنا من استعمال حالها.

## مسألة ٢١: إذا كان الزوج غائبا و وكل حاضرا متمكنا من استعمال حالها

[٧٦٤] مسألة ٢١: إذا كان الزوج غائبا و وكل حاضرا متمكنا من استعمال حالها لا يجوز له طلاقها في حال الحيض.

## مسألة ٢٢: لو طلقها باعتقاد أنها طاهره فبانت حائضا بطل

[٧٦٥] مسألة ٢٢: لو طلقها باعتقاد أنها طاهره فبانت حائضا بطل، و بالعكس صح.

## مسألة ٢٣: لا فرق في بطلان طلاق الحائض بين أن يكون حيضها وجدانيا أو بالرجوع إلى التمييز

[٧٦٦] مسألة ٢٣: لا فرق في بطلان طلاق الحائض بين أن يكون حيضها وجدانيا أو بالرجوع إلى التمييز أو التخيير بين الأعداد المذكوره سابقا، و لو طلقها في صورته تخييرها قبل اختيارها فاختارت الحيض بطل، و لو في اعتبار ذلك إشكال، فإن العبره فيه إنما هي بعدم وصول الزوج الى زوجته مباشره و الاطلاع عن حالها و أنها في طهر أو حيض، فالحاضر إذا لم يصل إليها فهو في حكم الغائب، و أما عدم التمكّن من استعمال حالها بطريق آخر فهو غير معتبر في صحه طلاقها و كذلك الحال في الغائب.

اختارت عدمه صح، و لو ماتت قبل الاختيار بطل أيضا.

### مسألة ٢٤: بطلان الطلاق و الظهار و حرمه الوطء و وجوب الكفاره مختصه بحال الحيض

[٧٦٧] مسألة ٢٤: بطلان الطلاق و الظهار و حرمه الوطء و وجوب الكفاره مختصه بحال الحيض، فلو طهرت و لم تغتسل لا تترتب هذه الأحكام، فيصح طلاقها و ظهارها و يجوز وطؤها و لا كفاره فيه، و أما الأحكام الأخر المذكوره فهي ثابتة ما لم تغتسل.

### العاشر: وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض للأعمال الواجبه المشروطه بالطهاره

العاشر: وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض للأعمال الواجبه المشروطه بالطهاره كالصلاه و الطواف و الصوم، و استحبابه للأعمال التي يستحب لها الطهاره، و شرطيته للأعمال الغير الواجبه التي يشترط فيها الطهاره.

### مسألة ٢٥: غسل الحيض كغسل الجنابه مستحب نفسى

[٧٦٨] مسألة ٢٥: غسل الحيض كغسل الجنابه مستحب نفسى، و كفيته مثل غسل الجنابه فى الترتيب و الارتماس و غيرهما مما مر، و الفرق أن غسل الجنابه لا يحتاج إلى الوضوء، بخلافه فإنه يجب معه الوضوء (١) قبله أو بعده أو بينه إذا كان ترتيبيا، و الأفضل فى جميع الأغسال جعل الوضوء قبلها.

### مسألة ٢٦: إذا اغتسلت جاز لها كل ما حرم عليها بسبب الحيض و إن لم تتوضأ

[٧٦٩] مسألة ٢٦: إذا اغتسلت جاز لها كل ما حرم عليها بسبب الحيض و إن لم تتوضأ، فالوضوء ليس شرطا فى صحه الغسل بل يجب لما يشترط به كالصلاه و نحوها.

### مسألة ٢٧: إذا تعذر الغسل تيمم بدلا عنه

[٧٧٠] مسألة ٢٧: إذا تعذر الغسل تيمم بدلا عنه، و إن تعذر الوضوء أيضا تيمم، و إن كان الماء بقدر أحدهما تقدم الغسل (٢).

على الأحوط بل الأظهر عدم وجوبه و كفايه غسل الحيض عنه، و بذلك يظهر حال المسألة الآتية.

هذا على القول باغناء الغسل عن الوضوء ظاهر، و أما على القول بعدم

الاغناء فبناء على ما قويناه من أنّ الوضوء شرط في صحه الغسل كما أنه شرط في صحه الصلاه فلا يتمكن المكلف حينئذ من الغسل الواجب عليه و هو الغسل المشروط بالوضوء باعتبار ان الماء المتوفر لديه لا يكفي إلا لأحدهما، و الفرض ان الغسل وحده بما أنه فاقد للشرط لا يكون محكوما بالصحه، و معنى ذلك انه لا يتمكن من الغسل عندئذ و معه يكون حكمه التيمم بدلا عنه و الوضوء للصلاه.

و أما بناء على ما اختاره الماتن قدّس سرّه من أن الوضوء واجب مستقل في مقابل الغسل و ليس شرطا له فتقديم الغسل عليه يتوقف على تماميه مقدمتين:

الأولى: ان يكون المقام داخلا في كبرى باب التزاحم.

الثانيه: أن يكون الغسل أهم من الوضوء، أو محتمل الأهميه.

أما المقدمه الأولى: فقد ذكرنا في علم الأصول أنها غير تامه لأن المقام غير داخل في تلك الكبرى اذ لا يمكن تطبيق قواعد باب التزاحم على الواجبات الضمنيه الارتباطيه اذا وقع التضاد بين جزءين أو شرطين، أو جزء و شرط من المركبات الارتباطيه كالصلاه و نحوها، على أساس ان وجوباتها الضمنيه الارتباطيه بما أنها مجعوله بجعل واحد و هو جعل الوجوب الاستقلالى المتعلق بالمركب لا بجعول متعدده، فبطبيعته الحال يكون هذا الجعل مشروطا بما يشترط فيه كل تكليف و هو القدره على متعلقه بتمام اجزائه و شروطه، و حينئذ فاذا وقع التضاد بين جزءين أو شرطين منها لم يعد مقدورا للمكلف كذلك، فيسقط الأمر به للعجز، و عندئذ فان لم يقدّم دليل على وجوب الباقي من الإجزاء و الشرائط فلا يمكن اثبات وجوبه بدليل الأمر الأول، و إن قام دليل على عدم سقوط الواجب نهائيا كما في باب الصلاه دار الأمر بين تعلق التكليف الجديد بسائر الأجزاء مع الجامع بين الجزءين او الشرطين المتضادين، أو بها مع أحدهما تعيينا، فتقع المعارضه بين اطلاق دليلي

## مسألة ٢٨: جواز وطئها لا يتوقف على الغسل

[٧٧١] مسألة ٢٨: جواز وطئها لا يتوقف على الغسل لكن يكره قبله، ولا يجب غسل فرجها أيضا قبل الوطء وإن كان أحوط، بل الأحوط ترك الوطء قبل الغسل.

## مسألة ٢٩: ماء غسل الزوجه و الأمه على الزوج و السيد

[٧٧٢] مسألة ٢٩: ماء غسل الزوجه و الأمه على الزوج و السيد على الجزئين أو الشرطين.

و يمكن تقريب ذلك بشكل آخر، وهو ان الجزئين أو الشرطين المتضادين لا يخلوان من أن يكونا معا مؤثرين في ملاك الواجب اما مطلقا، أو مخصوصا بحال قدره أو يكون الجامع بينهما مؤثرا فيه مطلقا أو أحدهما المعين، وليس في شيء من هذه الفروض تراحم، اذ على الأول يلزم سقوط التكليف عن الواجب رأسا لاستلزام بقائه تكليف العاجز عن تحصيل الملاك، وعلى الثانى يلزم ثبوت التكليف بسائر الأجزاء أو الشرائط فقط، وعلى الثالث يلزم التكليف بسائر الأجزاء مع الجامع بينهما، وعلى الرابع يلزم التكليف بها مع ذلك الجزء أو الشرط المؤثر، هذا بحسب مقام الثبوت.

و أما فى مقام الإثبات: فان كان لدليلي كليهما معا اطلاق فيسقط من جهه المعارضه فالنتيجه هى التخيير، وإن كان لأحدهما اطلاق دون الآخر تعين الأخذ به.

و أمّا المقدمه الثانيه: فلا طريق لنا الى اثبات اهميه الغسل عن الوضوء، او احتمال أنه أهم منه لأن الطريق إلى ذلك اما ان دليل الغسل يتكفل بيان درجه اهتمام المولى به كما هو الحال فى أدله وجوب الصلاه أو ورود التشديد و التهويل على تركه و عدم الاتيان به كما ورد فى باب الحج أن تاركه يموت يهوديا او نصرانيا، او الدليل الثانوى الدال على انه لا يترك بحال، و الفرض عدم توفر شيء من ذلك فى الغسل، فاذن لا يمكن الحكم بانه أهم من الوضوء او لا أقل من الاحتمال.

### مسألة ٣٠: إذا تيممت بدل الغسل ثم أحدثت بالأصغر لا يبطل تيممها

[٧٧٣] مسألة ٣٠: إذا تيممت بدل الغسل ثم أحدثت بالأصغر لا يبطل تيممها (٢) بل هو باق إلى أن تتمكن من الغسل.

فى القوه اشكال لما مر من ان النفقه الواجبه عبارته عن المسكن و الملبس و ما يقيم ظهرها بما يناسب مكانه الزوجه و شئونها.

هذا هو الصحيح، فإن مفعول التيمم إنما ينتهى بتيسر الغسل فحسب، و لا ينتهى بالحدث الأصغر. نعم يجب عليها الوضوء إذا صدر الأصغر منها لأن الموجب لبطلان التيمم أحد أمرين:

الأول: أن لا يكون التيمم طهوراً بل مبيحاً لدخول الجنب أو الحائض فيما يشترط فيه الطهاره.

الثانى: أن التيمم لا يكون رافعاً للجنبه أو الحيض و إنما يكون رافعاً لحدثهما و يدل عليه قوله عليه السلام فى صحيحه محمد بن حمران و جميل بن دراج: (و لكن يتيمم الجنب و يصلّى بهم). (١) بدعوى ان الظاهر منه ان الجنبه لا ترتفع بالتيمم بقريته ان الضمير فى قوله عليه السلام (يصلّى) يرجع الى الجنب فيكون المعنى أنه يصلّى بهم و هو جنب. ثم أنّ مورده و ان كان الجنبه الآ أنه لا فرق بينهما و بين الحيض من هذه الناحيه، فحينئذ ينتهى مفعول التيمم بالحدث الأصغر، إما على الأول فلأن مفعوله الاباحه و هى ترتفع به جزماً. و إما على الثانى فلأن مفعوله و إن كان رفع الحدث عن الجنب و الحائض إلا أنه إذا صدر منهما الحدث الأصغر فلا يجوز لهما الدخول فيما هو مشروط بالطهاره على كلا الفرضين، فعندئذ لا محاله تكون وظيفتهما بما أنهما جنب و حائض التيمم لأنه بدل عن الغسل دون الوضوء.

و لكن كلا- الأمرين غير تام، أما الأمر الأول: فلأنه خلاف نصّ رواياته الدالّه على أنه طهور غاية الأمر أنه فى طول الغسل و الوضوء، يعنى فى فتره العذر.

ص: ١٣٦

و أما الثانى:فلأذن عنوان الجنابه أو الحيض عنوان اعتبارى كعنوان الحدث، و كلا العنوانين مترتب على خروج المنى أو الدم الخاص و أنه أثر له و قد جعل الشارع الغسل رافعا لأثره لدى التمكّن منه،و إلا فالتيمّم،فأثر التيمّم عند عدم التمكّن من الغسل هو الطهاره فى هذه الفتره واقعا و حقيقه،و رفع الحدث الأكبر فيها و مفعوله لا ينتهى بالحدث الأصغر فى تلك الفتره لفرض أنه لا يعود به لكى يتوقّف رفعه على تيمّم آخر.

و اما الصحيحه فلا- تدل على عدم ارتفاع الجنابه بالتيمّم،فان الضمير فى قوله عليه السّلام:«يصلّى بهم..»و ان كان يرجع الى الجنب الآ- ان الظاهر منه ان رجوعه اليه انما هو بلحاظ حال قبل التيمّم لا بعده باعتبار انه ليس فى مقام البيان من هذه الناحيه، و انما هو فى مقام بيان جواز الاقتداء بالجنب اذا تيمّم،و من هنا لو كان بدل قوله عليه السّلام:

«تيمّم الجنب و يصلّى بهم»«يغتسل الجنب و يصلّى بهم»لكان الضمير راجعا إلى الجنب أيضا،مع ان المراد منه لا- محاله هو الجنب قبل حال الاغتسال لا بعده،و يؤكّد ذلك تعليل جواز الاقتداء به بقوله عليه السّلام:«فان الله جعل التراب طهورا...»لأنه يدل على أن الاقتداء به اقتداء بالمتطهر لا بالجنب.

و من هنا يظهر ان انتهاء مفعول التيمّم بالحدث الأصغر بحاجه الى دليل،و الآ فمقتضى القاعده عدم الانتهاء بنكته أن ارتفاع الحدث الأ- كبر بالتيمّم بملا-ك ارتفاعه بالغسل و هو كونه طهورا غايه الأمر فى فتره زمينه خاصه،فكما أن الغسل بملاك كونه طهورا لا يرتفع بالحدث الأصغر فكذلك التيمّم بعين هذا الملاك.

و دعوى أن التيمّم مثل الغسل حتى فى عدم انتهاء مفعوله بالحدث الأصغر يتوقف على وجود دليل،و أدله مشروعيته لا تدل الآ على أنه مثله فى الطهور لا مطلقا.

مدفوعه بأن عدم انتهاء مفعول الغسل بالحدث الأصغر بما أنه طهور لا بما أنه غسل، و الفرض ان التيمم أيضا طهور و لكن في فتره محدوده، فاذن يكون عدم الانتهاء على القاعده فلا يحتاج إلى دليل خاص، فبالنتيجه ان الطهور من الحدث الأكبر لا يترفع بالحدث الأصغر و إن كان بالتيمم.

و قد يستدل على ذلك بالآيه الشريفه و هي قوله تعالى: «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا... إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى... فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا...» بتقريب أن الآيه الكريمة تدل على أن كل من كان وظيفته في نفسه الغسل و لم يتمكن من الماء فعليه ان يتيمم بدلا عنه، و حيث ان المكلف بعد تيممه بدلا عن غسله و احداثه بالأصغر كان مشمولاً للكبرى التي تنص الآيه عليها، فيكون حكمه التيمم بدلا عن الغسل.

و الجواب: ان الآيه الشريفه من الصدر الى الذيل انما هي في مقام بيان وظيفه المكلف في حالتين.

الأولى: تيسر الماء عنده و التمكن من استعماله، و في هذه الحاله اذا كان محدثا بالأصغر فحكمه الوضوء، و اذا كان محدثا بالأكبر فحكمه الغسل.

الثانيه: عدم التيسر من استعماله، و في هذه الحاله يكون حكمه التيمم بدلا عن الوضوء ان كان محدثا بالأصغر، و عن الغسل ان كان محدثا بالأكبر، و لا تدل على اكثر من ذلك.

و اما اذا تيمم بدلا عن الغسل ثم أحدث بالأصغر كالنوم او نحوه فانتهاه مفعول التيمم به و عود الحدث الاكبر فهو بحاجه الى دليل يدل على ان ارتفاعه بالتيمم معنيا بعدم توفر أحد أمرين، أحدهما: التيسر من استعمال الماء، و الآخر:

صدور الحدث الأصغر منه، و الفرض عدمه، فان الآيه الكريمة تدل على انتهاء مفعول التيمم بالأول فحسب بقرينه أنها تنص على أن موضوع وجوب التيمم عدم



## الحادى عشر: وجوب قضاء ما فات فى حال الحيض بغير الصلاه اليوميه

الحادى عشر: وجوب قضاء ما فات فى حال الحيض من صوم شهر رمضان وغيره من الصيام الواجب، و أما الصلاه اليوميه فليس عليها قضاؤها، بخلاف غير اليوميه مثل الطواف و النذر المعين و صلاه الآيات فإنه يجب قضاؤها على الأحوط بل الأقوى (١).

وجدان الماء فيفهم منه بمقتضى كون التفصيل قاطعا للشركه ان موضوع وجوب الوضوء أو الغسل هو وجدان الماء، و لا تدل على انتهاء مفعوله بالثانى بل لا اشعار فيها على ذلك لا نفيًا و لا اثباتًا.

و ان شئت قلت: ان التيمم كالغسل طهور كما فى النصوص، غايه الأمر أنه طهور فى فتره زمينه محدوده و هى فتره عدم كونه واجدا للماء، و فى هذه الفتره اذا صدر منه الحدث الأصغر فمقتضى القاعده كونه محدثًا بالأصغر لا بالأكبر لعدم الموجب له الآ إذا فرض وجود دليل يدل على أن مفعول التيمم و هو الطهور ينتهى بالحدث الأصغر كما ينتهى بوجدان الماء، و الفرض ان الآيه الشريفة لا تدل عليه و انما تدل على الثانى فقط كما مر.

و دعوى: ان الآيه تدل على الضابط العام المتقدم، و المتيمم بدلا عن الغسل اذا أحدث بالأصغر فهو داخل فى ذلك الضابط العام.

مدفوعه: بانها تدل على أن المحدث بالأكبر اذا لم يجد الماء فحكمه التيمم بدلا عن الغسل و الفرض ان المتيمم بدلا عنه ليس بمحدث بالأكبر لكى يكون مشمولًا لها، بل هو متطهر.

فى القوه إشكال بل منع، أما صلاه الطواف فهى خارجه عن موضوع وجوب القضاء، فإن موضوعه الواجبات المؤقتة و هى ليست بمؤقتة. و أما الصلاه المنذوره فى وقت معين، فلأين المرأه إذا حاضت فى ذلك الوقت انكشف عن بطلان نذرها فيه فلا تكون مشروعه فى حقها حتى يتحقق موضوع وجوب القضاء. و أما

[٧٧٤] مسألة ٣١: إذا حاضت بعد دخول الوقت فإن كان مضى منه مقدار أداء أقل الواجب من صلاتها بحسب حالها من السرعة و البطء و الصحة و المرض و السفر و الحضر و تحصيل الشرائط بحسب تكليفها الفعلى من الوضوء أو الغسل أو التيمم و غيرها من سائر الشرائط الغير الحاصله و لم تصلّ و جب عليها قضاء تلك الصلاة، كما أنها لو علمت بمفاجأه الحيض و جب عليها المبادره إلى الصلاة، و فى مواطن التخيير يكفى سعه مقدار القصر، و لو أدركت من الوقت أقل مما ذكرنا لا يجب عليها القضاء و إن كان الأحوط القضاء إذا أدركت الصلاة مع الطهاره (١) و إن لم تدرك سائر الشرائط، بل و لو الآيات فغير الكسوف و الخسوف فلا تكون من الموقتات كما يأتى فى محله إن شاء الله تعالى و اما الكسوف و الخسوف و الاخاويف السماويه فالظاهر عدم و جوب قضائهما على الحائض، فإن وجوبه إنما هو على صنفين من المكلف، أحدهما:

العالم بهما و لكنه يتساهل فى الاتيان أو يبنى على عدمه. و الآخر: الجاهل حين تحقّقهما ثم علم فيما إذا كان القرص محترقا كله لا مطلقا، و كلا الصنفين لا يصدق على الحائض. أما الأول: فظاهر. و أما الثانى: فلأن الحائض لا تتمكّن من الاتيان بهما و إن كانت عالمه بالحال مع أن ظاهر النصّ هو أن المانع منه هو الجهل لا غيره.

ثم أن ما ذكره الماتن قدّس سرّه هنا من أن الأقوى و جوب القضاء ينافى ما ذكره فى باب الصلاة من أن وجوبه مبنى على الاحتياط.

بل يكفى إدراك أركانها الأخرى معها فإن العبره فى وجوب القضاء على الحائض إنما هى بتمكّنها من الاتيان بالصلاه فى الوقت، و يكفى فى ذلك تمكّنها من الاتيان بها مقتصره على أركانها فى الوقت فحسب و إن لم تتمكّن منها مع سائر الأجزاء و الشرائط، و عليه فإذا دخل الوقت و هى طاهره و مضى زمان كانت متمكّنه من الاتيان بالصلاه فيه اقتصارا على أركانها و مقوماتها و لكنّها لم تأت بها فحاضت

أدركت أكثر الصلاة، بل الأحوط قضاء الصلاة (١) إذا حاضت بعد الوقت مطلقاً و إن لم تدرك شيئاً من الصلاة.

### مسألة ٣٢: إذا طهرت من الحيض قبل خروج الوقت

[٧٧٥] مسألة ٣٢: إذا طهرت من الحيض قبل خروج الوقت فإن أدركت من الوقت ركعه مع إحراز الشرائط وجب عليها الأداء (٢)، و إن تركت وجب قضاؤها (٣)، وإلا فلا، و إن كان الأحوط القضاء إذا أدركت ركعه مع الطهارة و إن لم تدرك سائر الشرائط، بل الأحوط القضاء إذا طهرت قبل خروج الوقت مطلقاً، و إذا أدركت ركعه مع التيمم لا يكفي في الوجوب إلا إذا كان وظيفتها التيمم مع قطع النظر عن ضيق الوقت، و إن كان الأحوط الإتيان مع التيمم، و تمامية الركعه بتمامية الذكر من السجده الثانية لا برفع الرأس منها.

### مسألة ٣٣: إذا كانت جميع الشرائط حاصله قبل دخول الوقت

[٧٧٦] مسألة ٣٣: إذا كانت جميع الشرائط حاصله قبل دخول الوقت وجب عليها قضاؤها.

هذا الاحتياط ضعيف جداً و لا منشأ له.

على الأحوط، لا اختصاص الدليل بصلاه الغداه، و التعدي لا يخلو عن إشكال بعد ما لم تكن قرينه فيه من تعليل أو نحوه. نعم بناء على أن الصلاة لا تسقط بحال فيجب عليها الاتيان بها بقصد ما في الذمه دون قصد الأداء أو القضاء.

على الأحوط، بل لا يبعد عدم وجوبه إذ على تقدير التعدي عن مورد النص فكون تفويت إدراك ركعه واحده موجبا للقضاء بحاجه الى دليل، و ما دل على تنزيله بمنزله إدراك تمام الركعات في الوقت إنما هو ناظر الى الأجزاء في مقام الامتثال و لا يدل على أن تفويته كتفويت إدراك تمام الركعات، و على هذا فالحائض إذا لم تتمكن من الصلاة في الوقت إلا ركعه واحده فيه فإذا فاتت تلك الركعه منها فلا دليل على وجوب القضاء فإن موضوع وجوب القضاء هو ما إذا فاتت الصلاة منها في الوقت بعد تمكنها منها، و بذلك يظهر حال ما بعده من الفروع.

يكفى فى وجوب المبادره و وجوب القضاء مضى مقدار أداء الصلاه قبل حدوث الحيض،فاعتبار مضى مقدار تحصيل الشرائط إنما هو على تقدير عدم حصولها.

### مسأله ٣٤: إذا ظنت ضيق الوقت عن إدراك الركعه فتركت ثم بان السعه

[٧٧٧]مسأله ٣٤: إذا ظنت ضيق الوقت عن إدراك الركعه فتركت ثم بان السعه وجب عليها القضاء.

### مسأله ٣٥: إذا شكّت فى سعه الوقت و عدمها وجبت المبادره

[٧٧٨]مسأله ٣٥: إذا شكّت فى سعه الوقت و عدمها وجبت المبادره.

### مسأله ٣٦: إذا علمت أول الوقت بمفاجأه الحيض وجبت المبادره

[٧٧٩]مسأله ٣٦: إذا علمت أول الوقت بمفاجأه الحيض وجبت المبادره، بل و إن شكّت على الأحوط (١)،و إن لم تبادر وجب عليها القضاء إلا إذا تبين عدم السعه.

### مسأله ٣٧: إذا طهرت و لها وقت لإحدى الصلاتين صلت الثانية

[٧٨٠]مسأله ٣٧: إذا طهرت و لها وقت لإحدى الصلاتين صلت الثانية و إذا كان بقدر خمس ركعات صلتها (٢).

هذا فيما إذا مضى من الوقت مقدار يسع للصلاه ثم شكّت بمفاجأه الحيض،فإن وجوب الصلاه حينئذ فعلى على المرأه،فإذا شكّت فى مفاجأه الحيض كان مرجعه الى الشكّ فى خروجها عن عهدده هذا التكليف الفعلى إذا أخرت امثاله لاحتمال مفاجأه المانع منه و فى مثل ذلك لا- محاله يحكم بلزوم امثاله فورا.و أما إذا شكّت فى مفاجأه الحيض فى زمان لا يدري أنه يسع للصلاه لم يجب الاحتياط و الاتيان بها فورا لأن مرجع هذا الشكّ الى الشكّ فى فعلته وجوب الصلاه عليها فى ذلك الزمان و المرجع هو أصاله البراءه.

هذا بناء على عموم حديث(من أدرك...)،و اما بناء على ما ذكرنا من الاشكال فى عمومه فالأحوط و الأجدر وجوبا أن تصلى أربع ركعات بنيه ما فى الذمه بدون قصد الظهر او العصر ثم تصلى أربع ركعات اخرى كذلك،فانه على

## مسأله ٣٨: في العشاءين إذا أدركت أربع ركعات صلت العشاء فقط

[٧٨١] مسأله ٣٨: في العشاءين إذا أدركت أربع ركعات صلت العشاء القول بعموم الحديث صحت الاولى ظهرا و الثانيه عصرا، و على القول بعدم العموم كان الأمر بالعكس، هذا في الظهرين.

و أما اذا كان ذلك في العشاءين فالأحوط وجوبا أن تجمع بينهما أداء مره و قضاء اخرى بأن تصلى المغرب ثم العشاء في الوقت المذكور بنيه الأداء ثم تأتي بهما بعد ذلك قضاء.

فاذا صنعت ذلك كانت على يقين من اداء الوظيفة و براهه الذمه على كلا القولين في المسأله، اما على القول بعموم الحديث فلأن وظيفتها هي الاثنيان بصلاه المغرب ثم العشاء في الوقت الباقي بنيه الاداء، و الفرض أنها أتت بهما كذلك، و اما على القول بعدم العموم فالصلتان و ان كانتا باطلتين إلا أنها أتت بهما بدلا عنهما في خارج الوقت قضاء، اما صلاه المغرب فلوقوعها في الوقت الاختصاصي للعشاء عامدا ملتفتا الى عدم جواز ذلك، و اما صلاه العشاء فلإخلال بوقتها عامدا ملتفتا، اذ بإمكانها أن تأتي بها بكاملها في الوقت، كما أن لها في نفس المسأله أن تصلى العشاء أولا ثم المغرب بنيه ما في الذمه بدون قصد الأداء و القضاء ثم تقضيها بعد ذلك عكس ما مر، فاذا صنعت ذلك فقد حصل لها اليقين بالبراهه على كلا القولين في المقام.

أما على القول بعدم عموم الحديث فلصحه العشاء و المغرب كذلك معا.

و أما على القول بالعموم فهما و ان بطلتا إلا أنها أتت بهما بديلا عنهما قضاء.

اما بطلان العشاء فمن أجل الإخلال بالترتيب بينهما عن عمد و التفات.

و أما بطلان المغرب فمن أجل الإخلال بوقته كذلك.

ثم ان ما ذكرناه ضابط عام لكل مصلّ ضاق وقت صلاته و لم يبق منه إلا بقدر خمس ركعات.

فقط، إلا إذا كانت مسافره (١) و لو في مواطن التخيير فليس لها أن تختار التمام و تترك المغرب.

### مسألة ٣٩: إذا اعتقدت السعه للصلايين فبين عدمها

[٧٨٢] مسألة ٣٩: إذا اعتقدت السعه للصلايين فبين عدمها و أن وظيفتها إتيان الثانيه و جب عليها قضاؤها، و إذا قدمت الثانيه باعتقاد الضيق فبان السعه صحت و و جب عليها إتيان الأولى بعدها (٢)، و إن كان التبين بعد خروج الوقت و جب قضاؤها.

### مسألة ٤٠: إذا طهرت و لها من الوقت مقدار أداء صلاه واحده

[٧٨٣] مسألة ٤٠: إذا طهرت و لها من الوقت مقدار أداء صلاه واحده و المفروض أن القبلة مشتبهه تأتي بها مخيره بين الجهات (٣)، و إذا كان مقدار صلاتين تأتي بهما كذلك.

### مسألة ٤١: يستحب للحائض أن تتنظف و تبدل القطنه و الخرقه

[٧٨٤] مسألة ٤١: يستحب للحائض أن تتنظف و تبدل القطنه و الخرقه (٤)، و تتوضأ في أوقات الصلوات اليوميه، بل كل صلاه موقته، و تقعد في مصلاها مستقبله مشغوله بالتسبيح و التهليل و التحميد و الصلاه على النبي و آله صلى الله عليه و آله هذا في الظهرين، و اما في العشاءين فان بقى من الوقت بقدر خمس ركعات فهو، و الأ فالحكم هو الاحتياط كما مرّ.

الظاهر أنها صحت ظهرا و حينئذ فيجب عليها الاتيان بصلاه العصر في الوقت أو في خارجه.

بل مطلقا حتى مع التمكّن من الاتيان بالصلاه الى تمام الجهات، فإن مقتضى قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم: (يجزئ المتحير أبدا أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة) سقوط شرطيه الاستقبال في حال الجهل و عدم العلم بها و اجزاء التوجه و الاستقبال الى أى طرف شاء و لا فرق فيه بين الحائض و غيرها.

رجاء اذ لم يثبت استصحاب ذلك شرعا بعنوانه الخاص الأ من باب محبوبيه النظافه في الشريعه المقدسه مطلقا للحائض و غيرها.

و قراءه القرآن و إن كانت مكروهه (١) في غير هذا الوقت، و الأولى اختيار التسيحات الأربع، و إن لم تتمكن من الوضوء تيمم بدلا عنه، و الأولى عدم الفصل بين الوضوء أو التيمم و بين الاشتغال بالمذكورات، و لا يبعد بدليه القيام و إن كانت تتمكن من الجلوس، و الظاهر انتقاض هذا الوضوء بالنواقض المعهوده.

### مسأله ٤٢: يكره للحائض الخضاب بالحناء أو غيرها

[٧٨٥] مسأله ٤٢: يكره للحائض الخضاب بالحناء أو غيرها (٢)، و قراءه القرآن و لو أقل من سبع آيات، و حملة، و لمس هامشه و ما بين سطوره (٣) إن لم تمس الخط، و إلا حرم.

### مسأله ٤٣: يستحب لها الأغسال المندوبه

[٧٨٦] مسأله ٤٣: يستحب لها الأغسال المندوبه كغسل الجمعه و الإحرام و التوبه و نحوها، و أما الأغسال الواجبه فذكروا عدم صحتها منها، و عدم ارتفاع الحدث مع الحيض، و كذا الوضوءات المندوبه، و بعضهم قال بصحة غسل الجنابه دون غيرها، و الأقوى صحة الجميع و ارتفاع حدثها و إن كان حدث الحيض باقيا، بل صحة الوضوءات المندوبه لا لرفع الحدث.

لم تثبت كراهتها، لأن الروايات الناهيه بأجمعها روايات مرسله فلا- يمكن الاعتماد على شىء منها إلا بناء على تماميه قاعده التسامح فى أدله السنن، و هى غير تامه. هذا اضافه الى انه قد ورد فى بعض الروايات المعتبره جواز قراءه الحائض القرآن ما شاءت إلا السجده.

لم يثبت ذلك، لأن الروايات الناهيه ضعيفه، و قاعده التسامح غير تامه، هذا مضافا الى ما ورد فى بعض الروايات المعتبره جواز الخضاب لها.

لم تثبت كراهه ذلك أيضا لأن الروايات الناهيه ضعيفه و قاعده التسامح غير تامه. هذا مضافا الى أن معتبره داود بن فرقد تدل على الجواز.

## اشاره

فصل فى الاستحاضه دم الاستحاضه من الأحداث الموجهه للوضوء و الغسل إذا خرج إلى خارج الفرج و لو بمقدار رأس إبره، و يستمر حدثها ما دام فى الباطن باقيا، بل الأحوط إجراء أحكامها إن خرج من العرق المسمى بالعاذل(١) إلى فضاء الفرج و إن لم يخرج إلى خارجه، و هو فى الأغلب اصفر بارد رقيق يخرج بغير قوه و لذع و حرقه، بعكس الحيض، و قد يكون بصفه الحيض، و ليس لقليله و لا لكثيره حد، و كل دم ليس من القرح أو الجرح و لم يحكم بحيضيته فهو محكوم بالاستحاضه، بل لو شك فيه و لم يعلم بالأمارات كونه من غيرها يحكم عليه بها على الأحوط(٢).

الظاهر عدم كفايه ذلك فى ترتب أحكام الاستحاضه فى البدايه و إن طال أمد مكثه فيه ما دام لم يخرج، فإذا خرج ترتب عليه حكم الاستحاضه و إن ظلّ بعد ذلك فى فضاء الفرج نظير ما تقدّم فى الحيض.

فى الاحتياط إشكال بل منع، و الأظهر أنه لا يترتب عليه حكم من أحكام الاستحاضه، فإن الدم الخارج من المرأه إذا لم يكن حيضا و دار أمره بين الاستحاضه أو دم القروح أو الجروح فى الباطن فالمرجع هو استصحاب عدم كونه استحاضه بنحو الاستصحاب فى العدم الأزلى، و به يثبت أنه دم و ليس باستحاضه، و هذا يكفى فى عدم ترتب أحكام الاستحاضه عليه إلا إذا كانت للاستحاضه حاله سابقه ثم شكّ فى تحوّل دمها الى دم القروح أو الجروح دون العكس، و لا فرق فى ذلك بين ما إذا



[٧٨٧] مسألة ١: الاستحاضه ثلاثه أقسام: قليله، و متوسطه، و كثيره.

فالاولى: أن تتلوث القطنه بالدم من غير غمس فيها، و حكمها وجوب الوضوء لكل صلاه، فريضه كانت أو نافله (١)، و تبديل القطنه أو تطهيرها (٢).

علمت المرأه بوجود جرح أو قرح فى باطنها و أنه قد يسبب خروج الدم منها و ما إذا لم تعلم بذلك، فإذا ن الحكم بكون هذا الدم المشكوك استحاضه مبنى على أحد أمرين: الأول: أن دم الاستحاضه يعم دم القروح أو الجروح إذا كان فى الباطن. الثانى:

أصله السلامه. و لكن كلا الأمرين غير ثابت.

أما الأمر الأول فلا- دليل عليه، لأن روايات الاستحاضه غير ناظره الى هذه الجبهه أصلاً، بل هى ناظره الى الفرق بين دمها و دم الحيض، و أما إذا اتفق خروج دم القروح أو الجروح عن المرأه فى مورد فلا- يمكن التمسك بها لإثبات كونه دم استحاضه بل يظهر من معتبره يونس الطويله أنه غير دم الاستحاضه و الحيض، و أما الأمر الثانى فلأن أصله السلامه بمعنى عدم طرو المرض و إن كانت لا بأس بها إلا أنها حينئذ تكون من الأصول العمليه، فلا تثبت أن هذا الدم دم استحاضه، إلا على القول بالأصل المثبت.

على الأحوط فإن عموم ما دلّ على وجوب الوضوء على المستحاضه بالاستحاضه الصغرى لكلّ صلاه و إن كانت نافله لا يخلو عن إشكال على أساس أن وضوء المستحاضه وضوء اضطرارى كوضوء المسلس و المبطن و رافع للحدث فى فتره خاصه و هى فتره تسع لصلاه واحده دون أكثر، و بما أن رواياتها وارده لبيان وظيفتها بالنسبه الى الفرائض فعمومها لغيرها فى غايه الاشكال، و بذلك يظهر الحال فى المستحاضه المتوسطه.

هذا فيما إذا كان عدم التبديل أو التطهير يؤدى الى تلوث ظاهر الفرج و إلا فهو مبنى على الاحتياط، إذ احتمال وجوبه تعبداً غير محتمل.

و الثانيه: أن يغمس الدم فى القطنه و لا يسيل إلى خارجها من الخرقه، و يكفى الغمس فى بعض أطرافها، و حكمها-مضافا إلى ما ذكر-غسل قبل صلاه الغداه(١).

و الثالثه: أن يسيل الدم من القطنه إلى الخرقه و يجب فيها-مضافا إلى ما ذكر(٢)، و إلى تبديل الخرقه أو تطهيرها-غسل آخر للظهرين تجمع بينهما، و غسل للعشاءين تجمع بينهما، و الأولى كونه فى آخر وقت فضيله الأولى حتى يكون كل من الصلاتين فى وقت الفضيله، و يجوز تفريق الصلوات و الإتيان بخمسه أغسال، و لا-يجوز الجمع بين أزيد من صلاتين بغسل واحد، نعم يكفى للنوافل أغسال الفرائض(٣) لكن يجب لكل ركعتين منها

على الأحوط فى غير اليوم الأول، و أما فيه فهو يتبع حدوث موجبه و هو الاستحاضه الوسطى فإن حدثت قبل صلاه الصبح و جب على المرأه المستحاضه بها أن تغتسل لصلاه الصبح، و إن حدثت بعد صلاه الفجر و جب عليها أن تغتسل لصلاتى الظهرين و ليس لها تأخير الغسل الى الفجر الثانى، و إن حدثت بعد الظهرين و جب عليها أن تغتسل للعشاءين، فإذا استمرت هذه الاستحاضه الى اليوم الثانى فالأحوط وجوبا أن تغتسل قبل صلاه الغداه.

فى عموم ذلك إشكال بل منع لعدم وجوب الوضوء على المستحاضه بالاستحاضه الكبرى و الواجب عليها الأغسال الثلاثه للصلوات اليوميه فحسب دون غيرها.

فى الكفايه إشكال بل منع، و إن كانت مشهوره بين الأصحاب إلا أن مشروعيه الغسل للنوافل رغم استمرار صدور الحدث من المستحاضه بحاجه الى دليل يدل على أنه لا يكون مانعا منه و لو فى فتره خاصه و روايات المسأله لا إطلاق لها من هذه الناحيه فإنها ناظره الى وظائفها بالنسبه الى الفرائض اليوميه، و الدليل

الآخر غير موجود، و دعوى الاجماع لا أثر لها و المسأله مخالفه للقاعده.

فى وجوب الوضوء إشكال و لا يبعد عدمه، فإن مشروعيه الوضوء للمستحاضه بالاستحاضه الكبرى للنوافل مبنيه على أنها إذا فعلت ما يجب عليها أن تفعله بغايه الصلوات اليوميه ارتفع الحدث الأكبر عنها الى وقت صلاه أخرى فيجوز لها حينئذ أن تصلّي أيه صلاه و إن كانت نافله بشرط أن تتوضأ لها و لا حاجه بها الى إعاده الغسل، و لكن الروايات لا تساعد على ذلك فإنها تدلّ على وجوب الأغسال عليها ثلاث مرات للفرائض اليوميه فيما إذا أرادت الجمع مع التعجيل و عدم التسامح فى التأخير و خمس مرات فيما إذا أرادت التفريق. و يظهر من هذا التحديد فى الروايات أن مطهريه غسلها تكون محدوده و فى فتره خاصه و هى الفتره التى تسع للصلاه دون الأكثر، فإذا اغتسلت و صلّت صحت صلاتها، فإن الشارع قد اعتبر خروج الدم غير ناقض ما دامت قد ظلّت فى صلاتها و بعد الصلاه تصبح محدثه فلا يجوز لها الدخول فى صلاه أخرى من دون أن تغتسل لها، و على هذا فوضوؤها للنوافل بعد الايتان بالفريضة أو قبل الايتان بها ممّا لا أثر له، فإن صحه الوضوء فى حال استمرار الحدث بحاجه الى دليل، هذا إضافه الى أن الاستحاضه الكبرى تكون من الحدث الأكبر فلا يمكن رفعها بالوضوء.

و إن شئت قلت: إن المستحاضه بالاستحاضه الكبرى لمّا كانت مستمره الحدث كالمسلوس و المبطون كان مقتضى القاعده عدم مشروعيه الوضوء أو الغسل لها لعدم إمكان صحته بعد فرض خروج الحدث منها مستمرا و فى أثناءه فإذن مشروعيته بحاجه الى دليل و قد دلّ عليها فى الغسل للفرائض اليوميه فحسب و لا يعم غيرها، و أما فى الوضوء للنوافل فلا دليل على مشروعيته فى حقها و إطلاقات أدلته من الآيه الشريفه و الروايات لا تشمل ذلك فإنها لا تدلّ على صحه الوضوء من

## مسأله ٢: إذا حدثت المتوسطه بعد صلاه الفجر لا يجب الغسل لها

[٧٨٨] مسأله ٢: إذا حدثت المتوسطه بعد صلاه الفجر لا يجب الغسل لها، و هل يجب الغسل للظهرين أم لا؟ الأقوى وجوبه، و إذا حدثت بعدهما فللعشاءين، فالمتوسطه توجب غسلا واحدا، فإن كانت قبل صلاه الفجر وجب لها، و إن حدثت بعدها فللظهرين، و إن حدثت بعدهما فللعشاءين، كما أنه لو حدثت قبل صلاه الفجر و لم تغتسل لها عصيانا أو نسيانا وجب للظهرين و إن انقطعت قبل وقتها بل قبل الفجر أيضا، و إذا حدثت الكثيره بعد صلاه الفجر يجب في ذلك اليوم غسلان، و إن حدثت بعد الظهرين يجب غسل واحد للعشاءين.

## مسأله ٣: إذا حدثت الكثيره أو المتوسطه قبل الفجر يجب أن يكون غسلها لصلاه الفجر بعده

[٧٨٩] مسأله ٣: إذا حدثت الكثيره أو المتوسطه قبل الفجر يجب أن يكون غسلها لصلاه الفجر بعده (١)، فلا يجوز قبله إلا إذا أرادت صلاه الليل فيجوز لها أن تغتسل قبلها (٢).

المكلف حين خروج الحدث منه و في أثناءه مستمرا، و لا نظر لها إليه أصلا، فمن أجل ذلك يكون تأثيره و كونه طهورا في هذا الحال بحاجه الى عنايه زائده و دليل خاص.

الظاهر كفايه التقارن بأن يكون انتهاء الغسل مقارنا لابتداء الفجر بل كفايه القبليه إذا كانت بزمن لا يمنع عن الصدق العرفي بأنها تغتسل عند صلاه الصبح فالعبره إنما هي بصدق ذلك.

في الجواز اشكال بل منع لما مر ان المستحاضه كالمسلوس و المبطون فمشروعيه الوضوء او الغسل لها مع استمرار خروج الحدث منها بحاجه الى دليل و قد دل الدليل على مشروعيه الغسل للمستحاضه بالاستحاضه الكبرى عند كل صلاه، و بما أن طهوريه هذا الغسل تكون محدده و في فتره خاصه فلا يسع لها ان تصلى النوافل به و اما الغسل المستقل لأجلها فهو بحاجه الى دليل و اطلاقات ادله

## مسألة ٤: يجب على المستحاضه اختبار حالها و أنها من أى قسم

[٧٩٠] مسألة ٤: يجب على المستحاضه اختبار حالها (١) و أنها من أى قسم الغسل لا تشمل ذلك فانها ناظره الى الغسل المتعارف و هو الغسل بعد صدور الحدث و لا تدل على صحة الغسل اثناء صدوره و فى حال استمراره.

على الأحوط حيث ان المرأه المستحاضه اذا شككت فى أنها مستحاضه بالاستحاضه الصغرى او الوسطى او الكبرى، فان كانت استحاضتها مسبوقة بالعدم فعلى ما هو المشهور من وجوب الوضوء عليها مطلقا و ان كانت مستحاضه بالاستحاضه الكبرى لكل صلاه، أنها ترجع الى أصاله البراءه عن وجوب الغسل عليها اذا دار أمرها بين الصغرى و الوسطى، أو الصغرى و الكبرى، و اما اذا دار أمرها بين الوسطى و الكبرى فترجع اليها فى نفى وجوب الغسل الزائد على غسل واحد، كما أن لها أن ترجع الى الاستصحاب الموضوعى فى المسأله، فانها اذا شككت فى أن استحاضتها هل هى الصغرى او الوسطى او الكبرى، فالصغرى متيقنه، و الشك انما هو فى الزائد على أساس ان خروج الدم منها تدريجى فلا محاله ينتقل من الصغرى الى الوسطى و منها الى الكبرى، فالموضوع مردد بين الأقل و الأكثر، و عندئذ ترجع الى استصحاب عدم بلوغ الدم الى كميته تشكل كميته الصغرى او الوسطى.

و أما بناء على ما هو الصحيح من عدم وجوب الوضوء على المستحاضه بالاستحاضه الكبرى فاذا دار أمرها بين الصغرى و الكبرى فيما أنها تعلم اجمالا- حينئذ اما بوجوب الوضوء عليها لكل صلاه، أو بوجوب الغسل عليها لكل من صلاه الصبح و الظهرين و العشاءين، فلا يتاح لها أن ترجع الى أصاله البراءه عن وجوب كل من الوضوء و الغسل لاستلزام ذلك المخالفه القطعيه العمليه، و كذلك الحال اذا دار أمرها بين الوسطى و الكبرى باعتبار ان لكل منهما أثرا شرعيا خاصا، و لكن لها أن ترجع الى الاستصحاب الموضوعى تطبيقا لنفس ما تقدم.

نعم اذا دار أمرها بين الصغرى و الوسطى لم يكن مانع من جريان اصاله البراءه عن وجوب الغسل باعتبار أنهما تشتركان فى وجوب الوضوء، و تمتاز الوسطى عن الصغرى فى وجوب الغسل فقط، فاذن لا مانع من الرجوع الى اصاله البراءه عن وجوبه دون وجوب الوضوء للعلم التفصيلى بوجوبه عليها فى كل من الحالتين، و اما اذا كانت مسبوقه بالحوض فان كانت حالتها السابقه معلومه من قله الدم او كثرته فتأخذ بها، و إن كانت مجهوله كما اذا تواردت عليها الحالتان المتضادتان و كانتا مجهولتى التاريخ بمعنى أنها لا- تعلم السابقه من اللاحقه، ففى مثل ذلك التحقيق عدم جريان الاستصحاب فى نفسه لا من جهه المعارضه فان المتيقن هو الجامع بين الزمانين حيث أنها تعلم بالقله فى أحدهما، كما أنها تعلم بالكثيره فى الآخر، و الشك انما هو فى بقاء ذلك الجامع، و حينئذ فان كان الأثر الشرعى مترتبا على الجامع بين الفردين الطويلين، فلا مانع من استصحاب بقاءه، و لكنه يسقط من جهه المعارضه، و اما اذا كان الأثر الشرعى مترتبا على الفرد دون الجامع كما هو كذلك فى المقام لم يجر لابتنائه بمحذور الاستصحاب فى الفرد المردد، لأنه إن حدث فى الزمن الأول فهو مقطوع الارتفاع، و ان حدث فى الزمن الثانى فهو مقطوع البقاء، فلا يكون الشك فيه متمحضا فى بقاء المتيقن السابق لأنه لا شك فى بقاء الفرد فى الزمن الأول على تقدير حدوثه و لا فى بقاء الفرد فى الزمن الثانى كذلك، و بما ان الأثر الشرعى فى المسأله مترتب على الفرد و هو الدم الموجود فى الخارج، فانه ان كان قليلا فله أثر، و ان كان كثيرا فله أثر آخر، فليس بإمكان المرأه أن تشير الى أن شخص الدم الموجود فيها فعلا كان قليلا و تشك فى بقاء ذلك الدم بعينه لحد الآن، أو كان كثيرا و تشك فى بقاء شخصه الان لأن الحادث ان كان الفرد الأول و هو الفرد فى الفتره الأولى من الزمن فهو مرتفع جزما، و إن كان الفرد الثانى و هو الفرد فى الفتره الثانيه من الزمن

فهو باق جزماً، فاذن لا شك لا في بقاء الفرد الأول ولا في بقاء الفرد الثاني، فمن أجل ذلك لا يجرى الاستصحاب لعدم توفر أركانه.

و أما بالنسبة الى الجامع بين الفردين الطولين فاركانه و ان كانت تامه الا أنه ليس موضوعاً للأثر، وهذا نظير القسم الثاني من أقسام استصحاب الكلي الذي يكون الأثر الشرعي مترتباً على الجامع بين القصير و الطويل فانه لا مانع من استصحاب بقائه و ترتيب أثره الشرعي عليه، و اما الاستصحاب في الفرد المردد بينهما فهو لا يجرى لعدم الشك في بقاء شيء منهما.

فالنتيجة: ان الاستصحاب لا يجرى في الفرد المردد بلا فرق بين ان يكون تردده طولياً أو عرضياً، كما انه لا مانع من جريان استصحاب بقاء الجامع بدون فرق بين ان يكون ذلك الجامع بين فردين طوليين او عرضيين.

لحد الآن قد تبين انه ليس بإمكان المستحاضه في مفروض المسأله التمسك بالاستصحاب الموضوعي لإثبات ان الدم الخارج منها قليل او كثير عند الشك فيه، فاذن تنتهي النوبه الى الأصل الحكمي، فبناء على ما هو الصحيح من عدم وجوب الوضوء على المستحاضه بالاستحاضه الكبرى اذا دار الأمر بينها و بين الصغرى، فالأجدر و الأحوط و جوباً أن تجمع بين الوضوء و الصلاة مره و الغسل و الصلاة مره أخرى للعم الإجمالى بوجوب أحدهما و عدم كفايه الجمع بينهما و الصلاة مره واحده، لأنها اذا اغتسلت أولاً ثم توضأت و صلّت كان غسلها عديم الفائدة للفصل بينه و بين الصلاة بالوضوء، و مع هذا الفاصل الزماني لا يحرز مشروعيه ذلك الغسل، و اذا توضأت أولاً ثم اغتسلت و صلّت كان وضوؤها عديم الفائدة بعين ما تقدم، و كذلك الحال اذا دار الأمر بينها و بين الوسطى، فانه يجب عليها ان تجمع بين الوضوء و الصلاة تاره و الغسل و الصلاة تاره أخرى فيما عدا صلاه واحده كصلاه

الصباح-مثلا-فان وظيفتها بالنسبه اليها فى هذه الحاله أن تتوضأ أولا ثم تغتسل و تصلى،فاذا صنعت ذلك فقد أتت بوظيفتها سواء أ كانت مستحاضه بالاستحاضه الوسطى أو الكبرى،هذا اذا لم تتمكن من الاختبار،و اما اذا كانت متمكنه منه فهى مخيره بينه و بين الاحتياط.

و اما اذا دار أمرها بين الصغرى و الوسطى فلا- يجب عليها الاحتياط لأنهما تشتركان فى أثر و هو وجوب الوضوء،و تفترق الوسطى عن الصغرى فى أثر آخر و هو وجوب الغسل،و عليه فالمستحاضه فى هذه الحاله تعلم تفصيلا بوجوب الوضوء عليها على كل حال،و تشك فى وجوب الغسل،فلا مانع حينئذ من الرجوع الى اصاله البراءه عنه كما مر.

و اما على المشهور من وجوب الوضوء على المستحاضه بتمام أنواعها فلها أن ترجع الى اصاله البراءه عن وجوب الغسل سواء أ كان أمر استحاضتها مرددا بين الصغرى و الكبرى،أم بين الوسطى و الكبرى،أم الصغرى و الوسطى كما تقدم.

الى هنا قد استطعنا أن نخرج بهذه النتيجة و هى ان مقتضى القاعده عدم وجوب الاختبار و الفحص على المستحاضه لدى الشك فى استحاضتها و أنها من أى نوع من أنواعها الآ فى بعض الصور المتقدمه الذى يكون مقتضى الأصل فيه وجوب الاحتياط تعيينا اذا لم تتمكن من الاختبار و التخيير بينه و بين الاختبار و الفحص للتأكد بحالها اذا كانت متمكنه منه.

و اما بالنظر الى الروايات،فعمدتها روايتان:

احدهما:قوله عليه السلام فى صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج:«و لتستدخل كرسفا فان ظهر على الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفا آخر ثم تصلى،فاذا كان دما سائلا فلتؤخر الصلاه الى الصلاه ثم تصلى صلاتين بغسل واحد...»(١).

ص:١٥٤



و الأخرى: قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم: «ثم تمسك قطنه فان صبغ القطنه دم لا ينقطع فلتجمع بين كل صلاتين بغسل» (١).

بدعوى ان الأول يدل على وجوب ادخال الكرسف للاختبار و التعرف بحالها،و الثانى يدل على وجوب امسك القطنه بنفس الملاك المتقدم،هذا.

و لكن الصحيح أنهما لا يدلان على ذلك،فان الأمر بادخال القطنه و امسакها.

كما يحتمل أن يكون من أجل اختبار حالها،يحتمل أن يكون من أجل المنع من تلوث بدنها بالدم،و يؤكد ذلك أمور:

الأول:ان المستحاضه بما أنها مأوره بالصلاه فعليها المحافظه على عدم تنجس بدنها به،و عليه فمن المحتمل قويا أن يكون استعمال القطنه فى مورد هاتين الروائتين و لا سيما مع فرض كثره الدم فيه من أجل منع تلوث بدنها بالدم.

الثانى:ان شيئاً من روايات الاستحاضه لا- يتضمن حكم شك المستحاضه فى أن استحاضتها من الصغرى أو الوسطى او الكبرى،بل الكل ناظر الى بيان احكامها بانواعها الثلاثه و حدودها المميزه لها شرعا حتى فى هاتين الروائتين،اذ لم يفرض فيهما شك المستحاضه فى أنواع استحاضتها،فاذن لا ظهور لهما فى أن الأمر بادخال القطنه و امسакها بغرض الاختبار و التمييز.

الثالث:ان صحيحه ابن نعيم الصحاف تنص على أن المستحاضه اذا لم تطرح الكرسف فوظيفتها الوضوء و الصلاه عند وقت كل صلاه شريطه عدم جريان الدم من خلف الكرسف،فان مقتضى اطلاقها ان وظيفتها ذلك و إن احتملت ان يكون الدم ثاقبا فى الكرسف و نافذا فيه.

فالنتيجه:ان مقتضى اطلاق الصحيحه انه لا أثر لهذا الاحتمال و الشك.

الرابع:ان الاختبار بالكيفيه المذكوره فى المتن لم يرد فى شىء من روايات

ص: ١٥٥

من الأقسام الثلاثة يادخال قطنه و الصبر قليلا ثم إخراجها و ملاحظتها لتعمل بمقتضى وظيفتها،و إذا صلّت من غير اختبار بطلت إلا مع مطابقه الواقع و حصول قصد القربه كما فى حال الغفله،و إذا لم تتمكن من الاختبار يجب عليها الأخذ بالقدر المتيقن إلا أن يكون لها حاله سابقه من القله أو التوسط فتأخذ بها،و لا يكفى الاختبار قبل الوقت إلا إذا علمت بعدم تغير حالها إلى ما بعد الوقت.

### مسألة ٥: يجب على المستحاضه تجديد الوضوء لكل صلاه

[٧٩١]مسألة ٥: يجب على المستحاضه تجديد الوضوء لكل صلاه و لو نافله(١)،و كذا تبديل القطنه أو تطهيرها و كذا الخرقه إذا تلوثت،و غسل ظاهر الفرج إذا أصابه الدم،لكن لا يجب تجديد هذه الأعمال للأجزاء المنسيه،و لا لسجود السهو إذا أتى به متصلا بالصلاه،بل و لا لركعات الاحتياط للشكوك بل يكفيها أعمالها لأصل الصلاه،نعم لو أرادت إعادتها احتياطا أو جماعه و جب تجديدها.

### مسألة ٦: إنما يجب تجديد الوضوء و الأعمال المذكوره إذا استمر الدم

[٧٩٢]مسألة ٦: إنما يجب تجديد الوضوء و الأعمال المذكوره إذا استمر الدم،فلو فرض انقطاع الدم قبل صلاه الظهر يجب الأعمال المذكوره لها فقط و لا تجب للعصر و لا للمغرب و العشاء،و إن انقطع بعد الظهر وجبت للعصر فقط،و هكذا،بل إذا بقى وضوءها للظهر إلى المغرب لا يجب تجديده أيضا مع فرض انقطاع الدم قبل الوضوء للظهر.

### مسألة ٧: فى كل مورد يجب عليها الغسل و الوضوء يجوز لها تقديم كل منهما

[٧٩٣]مسألة ٧: فى كل مورد يجب عليها الغسل و الوضوء يجوز لها تقديم كل منهما،لكن الأولى تقديم الوضوء.

الباب،و اما الوارد فى هاتين الروايتين فهو ادخال الكرسف فحسب،و حيثنذ فان ظهر الدم عليه و سال فهو استحاضه كثيره و حكمها وجوب الغسل.

تقدم حكمه و حكم ما بعده.

## مسألة ٨: قد عرفت أنه يجب بعد الوضوء و الغسل المبادرة إلى الصلاة، لكن لا ينافي ذلك إتيان الأذان و الإقامه و الأدعيه المأثوره

[٧٩٤] مسألة ٨: قد عرفت أنه يجب بعد الوضوء و الغسل المبادرة إلى الصلاة، لكن لا ينافي ذلك إتيان الأذان و الإقامه و الأدعيه المأثوره، و كذا يجوز لها إتيان المستحبات في الصلاة و لا يجب الاقتصار على الواجبات، فإذا توضأت و اغتسلت أول الوقت و أخرت الصلاة لا تصح صلاتها، إلا إذا علمت بعدم خروج الدم و عدم كونه في فضاء الفرج أيضا من حين الوضوء إلى ذلك الوقت بمعنى انقطاعه و لو كان انقطاع فتره.

## مسألة ٩: يجب عليها بعد الوضوء و الغسل التحفظ من خروج الدم

[٧٩٥] مسألة ٩: يجب عليها بعد الوضوء و الغسل التحفظ من خروج الدم بحشو الفرج بقطنه أو غيرها و شدها بخرقه، فإن احتبس الدم، و إلا الاستثفار - أي شد وسطها بتكّه مثلا و تأخذ خرقه أخرى مشقوقه الرأسين تجعل إحداهما قدامها و الأخرى خلفها و تشدهما بالتكّه - أو غير ذلك مما يجبس الدم، فلو قصّرت و خرج الدم أعادت الصلاة، بل الأحوط إعادة الغسل (١) فيه انه لا منشأ لهذا الاحتياط لان المستفاد من روايات الباب ان غسل المستحاضه و كذلك وضوئها طهور و رافع للحدث في فتره يحدده من الزمن و هي الفتره التي تسع لصلاه واحده او الصلاتين جمعا كالظهرين و العشاءين و بانتهاء هذه الفتره ينتهى مفعوله و اما وجود الدم فيها و استمرار خروجه منها في تلك الفتره فلا يضر و الا لكان الامر به لغوا و على هذا فلا محاله يكون الأمر بالاحتشاء و الاستثفار في الروايات انما هو للحفاظ على طهاره بدنها و عدم تنجسه بالدم باعتبار انها شرط في صحه صلاتها و لا يحتمل ان يكون الأمر بذلك من جهه ان خروجه الى ظاهر الفرج مانع عن غسلها او وضوئها و ذلك لان الروايات الآمره بالغسل في كل يوم ثلاث مرات بمختلف اللسنه اذا كانت استحاضتها الكبرى و بالوضوء لكل صلاه اذا كانت استحاضتها الصغرى او الوسطى تنص و تؤكد على ان خروج الدم منها مستمرا في اثناء غسلها او وضوئها لا يضر و الا فليس بإمكانها القيام بعملية الغسل او الوضوء

أيضاً، والأحوط كون ذلك بعد الغسل، و المحافظه عليه بقدر الإمكان تمام النهار(١) إذا كانت صائمه.

### مسأله ١٠: إذا قدمت غسل الفجر عليه لصلاه الليل

[٧٩٦] مسأله ١٠: إذا قدمت غسل الفجر عليه لصلاه الليل(٢) فالأحوط تأخيرها إلى قريب الفجر، فتصلى بلا فاصله.

### مسأله ١١: إذا اغتسلت قبل الفجر لغايه أخرى ثم دخل الوقت

[٧٩٧] مسأله ١١: إذا اغتسلت قبل الفجر لغايه أخرى ثم دخل الوقت من هذا اضافه الى ان الروايات الآمره بالاحتشاء و الاستتفار في نفسها ظاهره في ان هذه العمليه انما هي للحفاظ على طهاره بدنها لا من اجل الحفاظ على الطهاره الحديثه لما مر من انها بمقدار فتره الصلاه لا ترتفع بخروج الدم و استمراره منها و من هنا ذكرنا في التعليق على المسأله الرابعه ان استعمال المستحاضه القطنه او الكرسف او الخرقه انما هو للمنع عن انتشار الدم و تلوث بدنها به لا- من اجل الاختيار و معرفه حالها و لا من اجل الحفاظ على الطهاره الحديثه و بذلك يظهر حال الاحتياط الثاني فانه لا فرق بين الغسل و الوضوء من هذه الناحيه فكما ان خروج الدم في اثناء الغسل لا يضر فكذلك خروجه في أثناء الوضوء فلا وجه للاحتياط بالتحشى قبل الوضوء دون الغسل.

لا تعتبر المحافظه عليه في تمام النهار في صحه الصوم و إن كانت ممكنه.

تقدّم أن مشروعيتيه غسل المستحاضه للنوافل: منها صلاه الليل لا تخلو عن إشكال بل منع، و قد مرّ عدم كفايه إطلاقات الأدله لإثبات مشروعيتيه مطلقاً. و أما غسل صلاه الفجر فقد عرفت إناطه مشروعيتيه بكونه عندها عرفاً، فحينئذ إن قامت المستحاضه بعملية الغسل لأجل صلاه الغداه قبل الفجر بزمن فصلت صلاه الليل ثم أتت بصلاه الصبح فإن لم يمنع ذلك عن صدق أنها قامت بعملية الغسل عند صلاه الصبح فهو و إلا فلا يصحّ، و بذلك يظهر حال المسأله الآتية.

غير فصل يجوز لها الاكتفاء به للصلاه.

### مسأله ١٢: يشترط فى صحه صوم المستحاضه على الأحوط إتيانها للأغسال النهاريه

[٧٩٨] مسأله ١٢: يشترط فى صحه صوم المستحاضه على الأحوط (١) إتيانها للأغسال النهاريه، فلو تركتها فكما تبطل صلاتها يبطل صومها أيضا على الأحوط، و أما غسل العشاءين فلا يكون شرطا فى الصوم و إن كان الأحوط مراعاته أيضا، و أما الوضوءات فلا دخل لها بالصوم.

### مسأله ١٣: إذا علمت المستحاضه انقطاع دمها بعد ذلك إلى آخر الوقت انقطاع براء أو انقطاع فتره تسع الصلاه

[٧٩٩] مسأله ١٣: إذا علمت المستحاضه انقطاع دمها بعد ذلك إلى آخر الوقت انقطاع براء أو انقطاع فتره تسع الصلاه و جب عليها تأخيرها إلى ذلك الوقت، فلو بادرت إلى الصلاه بطلت، إلا- إذا حصل منها قصد القربه و انكشف عدم الانقطاع، بل يجب التأخير (٢) مع رجاء الانقطاع بأحد الوجهين، حتى لو كان حصول الرجاء فى أثناء الصلاه، لكن الأحوط إتمامها ثم الصبر إلى الانقطاع.

### مسأله ١٤: إذا انقطع دمها

[٨٠٠] مسأله ١٤: إذا انقطع دمها فإما أن يكون انقطاع براء أو فتره تعلم عوده أو تشك فى كونه لبراء أو فتره، و على التقادير إما أن يكون قبل الشروع فى أما المستحاضه بالاستحاضه الصغرى و الوسطى فيصح صومها سواء قامت بعملية الوضوء أو الغسل أم لا، فلا تكون صحه صومها مشروطه بما تكون صلاتها مشروطه به. و أما المستحاضه بالكبرى فصحه صومها مشروطه بأن تغتسل بالأغسال النهاريه و الليليه معا، و لكن على الأحوط، لأن عمده الدليل على هذا الاشتراط هى صحيحه على بن مهزيار و هى مضطربه متنا و تعليلا، فلا يمكن الأخذ بظاهرها فمن أجل ذلك تصبح المسأله مبيته على الاحتياط.

لا وجه للوجوب و إن قلنا بعدم جريان استصحاب بقاء عجزها الى آخر الوقت، فإنه لا مانع من قيام المستحاضه بعملية الطهاره و الصلاه فى أول الوقت رجاء.

الأعمال أو بعد الصلاة، فإن كان انقطاع براء وقبل الأعمال يجب عليها الوضوء فقط أو مع الغسل والإتيان بالصلاة، وإن كان بعد الشروع استأنفت، وإن كان بعد الصلاة أعادت إلا إذا تبين كون الانقطاع قبل الشروع في الوضوء والغسل، وإن كان انقطاع فتره واسعاً فكذلك على الأحوط (١)، وإن كانت شاكة في سعتها أو في كون الانقطاع لبراء أم فتره لا- يجب عليها الاستئناف أو الإعادة (٢) إلا إذا تبين بعد ذلك سعتها أو كونه لبراء.

بل على الأقوى إذ لا فرق في انقطاع دم الاستحاضة وكون المرأه أصبحت نقيته منه بين انقطاعه مؤقتاً وفي فتره تسع للصلاه و الطهاره معا و انقطاعه لبراء، فإنها على كلا التقديرين تكون متمكنه من الصلاه مع الطهاره الاختياريه في الوقت و معه لا تصل النوبه الى الصلاه مع الطهاره الاضطراريه، فلو صلت في غير تلك الفتره بطلت صلاتها، و لا فرق في ذلك بين ما إذا علمت بنقائها من الدم في الوقت أو انقطاعه في جزء منه يسع ذلك الجزء للصلاه و الطهاره معا، و ما إذا لم تعلم بذلك ثم انكشف الخلاف و إن ما قامت به من عمليه الطهاره و الصلاه كانت باطله و لا أمر بها في الواقع، و ما كانت مأمورا بها لم تقم به، بل الأمر كذلك فيما إذا اعتقدت عدم النقاء و إتاحة الفرصه لها في الوقت لعمليه الطهاره و الصلاه ثم انكشف الخلاف، فعندئذ يجب عليها أن تقوم بعمليه الطهاره و الصلاه من جديد، لأن ما أتت به من العمليه لم تجزئها.

الظاهر وجوب ذلك بمقتضى استحباب بقاء انقطاع الدم الى زمان يسع لعمليه الطهاره و الصلاه معا، بل مع الاغماض عنه يكفي في ذلك قاعده الاشتغال، لأن مقتضاها تحصيل اليقين بالفراغ و الخروج عن العهده و هو لا- يمكن إلا- بالاستئناف أو الإعادة، فحينئذ إن قامت بعمليه الاستئناف أو الإعادة فهو و إن لم تقم بها الى أن مضى الوقت، فإن انكشف أن الانقطاع كان لبراء أو في فتره تسع للطهاره

[٨٠١] مسأله ١٥: إذا انتقلت الاستحاضه من الأدنى إلى الأعلى- كما إذا انقلبت القليله متوسطه أو كثيره، أو المتوسطه كثيره- فإن كان قبل الشروع فى الأعمال فلا إشكال، فتعمل عمل الأعلى، وكذا إن كان بعد الصلاه فلا يجب إعادتها، وأما إن كان بعد الشروع قبل تمامها فعليها الاستئناف والعمل على الأعلى حتى إذا كان الانتقال من المتوسطه إلى الكثيره فيما كانت المتوسطه محتاجه إلى الغسل و أتت به أيضا، فيكون أعمالها حينئذ مثل أعمال الكثيره لكن مع ذلك يجب الاستئناف، وإن ضاق الوقت عن الغسل و الوضوء أو أحدهما تيمم بدله، وإن ضاق عن التيمم أيضا استمرت على عملها، لكن عليها القضاء على الأحوط (١)، وإن انتقلت من الأعلى إلى الأدنى استمرت و الصلاه معا و جب عليها قضاؤها و إلا فلا شىء عليها.

بل على الأقوى، لأنها فاقده للطهورين حينئذ، وما ذكره الماتن قدس سره فى هذه المسأله من وجوب استمرار المستحاضه على عملها ينافى ما بنى عليه فى الفاقد للطهورين من عدم وجوب الصلاه عليه فى الوقت و وجوب القضاء خارج الوقت، و على هذا فإذا تحوّلت الاستحاضه من الأدنى إلى الأعلى فإن كان قبل أن تعمل المستحاضه بأعمالها أو فى أثنائها و جب عليها أن تعمل منذ ذلك الحين ما عليها من الأعمال وفقا لاستحاضتها الحالیه، مثال ذلك: امرأه استحاضتها صغرى و قد توضأت و دخلت فى الصلاه ثم إن فى أثنائها بل فى الجزء الأخير منها وجدت أن استحاضتها تحوّلت الى وسطى أو كبرى بطلت صلاتها، فيجب عليها أن تقوم بعملية الطهاره من الغسل أو مع الوضوء وفقا لاستحاضتها الحالیه، أو امرأه استحاضتها وسطى و قد قامت بعملية الغسل قبل صلاه الفجر ثم عند صلاه الظهر وجدت أن استحاضتها صارت كبرى فيجب عليها أن تقوم بعملية الغسل لصلاتى الظهرين.

على عملها لصلاه واحده، ثم تعمل عمل الأدنى، فلو تبدلت الكثيره متوسطه قبل الزوال أو بعده قبل صلاه الظهر تعمل للظهر عمل الكثيره، فتتوضأ و تغتسل و تصلى (١)، لكن للعصر و العشاءين يكفى الوضوء و إن أخرت إذا تحوّلت المستحاضه من الأعلى الى الأدنى فلها حالات:

الأولى: ما إذا تحوّلت من الكبرى الى الصغرى عند صلاتي الظهرين مثلاً و قبل أن تقوم بعملية الطهاره و الصلاه، و فى هذه الحاله كما يجب عليها أن تقوم بعملية الغسل بغايه الصلاه بملاك أنها كانت محدثه بالاستحاضه الكبرى و هى توجب الغسل و إن لم تبق حيث لا يرتفع حدثها إلا به كذلك يجب عليها الوضوء لكل منهما بملاك استحاضتها الحاليه و هى الصغرى، فإن مقتضى إطلاق ما دلّ على وجوب الوضوء على الصغرى لكل صلاه وجوبه عليها و إن كانت مسبوقه بالكبرى، و أما ما دلّ على وجوب الغسل عليها للكبرى لا يمنع عن وجوب الوضوء بملاك آخر لأنه لا يدلّ على وجوبه عليها بعنوان الكبرى و لا ينفى وجوبه عنها بعنوان آخر، و أما اغناؤه عن الوضوء فهو لا يجدى لأن ما دلّ على الاغناء قد قيّد بما دلّ على وجوب الوضوء على الصغرى لكل صلاه، فإن مقتضى إطلاقه وجوب الوضوء عليها وفقاً لحالتها الفعلية و إن اغتسلت من الكبرى.

الثانيه: ما إذا تحوّلت من الكبرى الى الصغرى فى أثناء قيامها بعملية الطهاره أو الصلاه، و فى هذه الحاله إن كان التحول فى أثناء عملية الطهاره لم تبطل و عليها الاستمرار بها الى أن تتمّ ثم يجب عليها الوضوء بعدها بملاك استحاضتها الحاليه و هى الصغرى، و إن كان التحول فى أثناء الصلاه بطلت الصلاه بالأصغر و هو الاستحاضه الصغرى، لأن ما دلّ على أن الغسل للمستحاضه الكبرى طهور إنما هو بمعنى أن الشارع اعتبر خروج الدم منها بعده فى أثناء الصلاه غير ناقض و هذا الدليل لا يشمل ما إذا تحوّلت الكبرى بالصغرى فى أثنائها، و لا يدلّ على أنها غير ناقضه.



العصر عن الظهر أو العشاء عن المغرب، نعم لو لم تغتسل للظهر عصيانا أو نسيانا يجب عليها للعصر إذا لم يبق إلا- وقتها، وإلا فيجب إعادته الظهر بعد الغسل، وإن لم تغتسل لها فـلمغرب، وإن لم تغتسل لها فـلعشاء إذا ضاق الوقت وبقى مقدار إتيان العشاء.

### مسألة ١٦: يجب على المستحاضه المتوسطه والكثيره إذا انقطع عنها بالمره الغسل للانقطاع

[٨٠٢] مسألة ١٦: يجب على المستحاضه المتوسطه والكثيره إذا انقطع عنها بالمره الغسل للانقطاع (١)، إلا إذا فرض عدم خروج الدم منها من حين الثالثه: ما إذا تحوّلت الاستحاضه الكبرى الى الوسطى قبل أن تقوم بما يجب عليها من الأفعال كعملية الطهاره و الصلاه، وفي هذه الحاله يجب عليها أن تغتسل و تصلّى الظهر و العصر جمعا، أو المغرب و العشاء كذلك، أو صلاه الصبح، و أما وظيفتها بلحاظ استحاضتها الحاليه (الوسطى) فهي الوضوء لكل صلاه لأن مقتضى إطلاق ما دلّ على وجوب الوضوء عليها كذلك وجوبه و إن كانت مسبوقة بالكبرى و أما الغسل فهو ساقط عنها بملاك غسلها للكبرى. نعم إذا استمرت الى اليوم الثانى وجب عليها الغسل فيه، و الأحوط أن يكون عند صلاه الصبح.

الرابعه: ما إذا تحوّلت فى أثناء العمل فإن كان فى أثناء الغسل استمرت به الى أن يتمّ ثم توجّأت، و إن كان فى أثناء الصلاه بطلت و لا يكفى الغسل لصحتها لأنها محدثه فى أثناءها بالوسطى، و بذلك يظهر حال ما ذكره قدّس سرّه فى المسأله.

على الأحوط فى المتوسطه، فإنها إذا اغتسلت عند صلاه الصبح و صلّت ثم عند الزوال انقطع الدم عنها فلا دليل على وجوب الغسل عليها للانقطاع، فإن رواياتها تدلّ على أن عليها الغسل فى كل يوم مره، فإذا استحاضت قبل صلاه الفجر مثلا بالاستحاضه الوسطى وجب عليها أن تقوم بعملية الغسل و الوضوء لصلاه الصبح، ثم إذا انقطع بعد ذلك فلا تدلّ الروايات على وجوب الغسل للانقطاع، نعم إذا استحاضت بالاستحاضه الكبرى و قامت بعملية الطهاره بغايه الصلاه فصلّت ثم

الشروع فى غسلها السابق للصلاه السابقه.

### مسأله ١٧:المستحاضه القليله كما يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلاه ما دامت مستمره كذلك يجب عليها تجديده لكل مشروط بالطهاره

[٨٠٣] مسأله ١٧:المستحاضه القليله كما يجب عليها تجديد الوضوء لكل صلاه ما دامت مستمره كذلك يجب عليها تجديده لكل مشروط بالطهاره(١) كالطواف الواجب و مس كتابه القرآن إن وجب،و ليس لها الاكتفاء بوضوء واحد للجميع على الأحوط،و إن كان ذلك الوضوء للصلاه(٢)فيجب عليها تكراره بتكرارها،حتى فى المس يجب عليها ذلك لكل مس على الأحوط، بعد ذلك انقطع الدم وجب عليها الغسل لأجل الصلاه الآتية بملاك أنها محدثه بحدث الاستحاضه الكبرى و لا يرتفع إلا بالغسل.

فيه إشكال بل منع لما مرّ من أن طهاره المستحاضه بما أنها طهاره اضطراريه فمقتضى القاعده فيها البطلان،فإن خروج الحدث منها مستمرًا كالمسلوس أو المبطون يمنع عن صحّه وضوئها أو غسلها،فإذن تكون الصحّه بحاجه الى دليل خاص يدلّ عليها و قد عرفت أنه لا إطلاق للروايات بالنسبه الى غير الفرائض اليوميه.نعم قد ورد فى صحيحه الفضلاء أن النبى الأكرم(صلى الله عليه و آله)أمر أسماء بنت عميس للاغتسال و الطواف بالبيت و صلاته مع عدم انقطاع الدم عنها،و لكن لا بدّ من الاقتصار على موردها.و أما مسّ كتابه القرآن إذا وجب عليها فلا دليل على مشروعيتّه الغسل له من أجله،فإذن وظيفتها بالنسبه إليه تكون الجمع بين الغسل و التيمّم.

فى عدم الاكتفاء به إشكال بل منع،فإن وضوءها أو غسلها للصلاه طهور حقيقه فى فتره خاصّه و هى فتره الاشتغال بعملية الصلاه،فإن الشارع فى تلك الفتره قد اعتبر خروج الدم منها غير ناقض له و جعله كالعدم،فيجوز لها حينئذ مسّ كتابه القرآن و نحوه ممّا هو مشروط بالطهاره فى أثناء الصلاه فحسب لا مطلقا.و بذلك يظهر حال المسأله.

نعم لا يجب عليها الوضوء لدخول المساجد و المكث فيها، بل و لو تركت الوضوء للصلاه أيضا.

### مسأله ١٨: المستحاضه الكثيره و المتوسطه إذا عملت بما عليها جاز لها جميع ما يشترط فيه الطهاره

[٨٠٤] مسأله ١٨: المستحاضه الكثيره و المتوسطه إذا عملت بما عليها جاز لها جميع ما يشترط فيه الطهاره (١) حتى دخول المساجد و المكث فيها و قراءه العزائم و مس كتابه القرآن، و يجوز وطؤها، و إذا أخلت بشيء من الأعمال حتى تغيير القطنه بطلت صلاتها، و أما المذكورات سوى المس فتتوقف على الغسل فقط، فلو أخلت الأغسال الصلاتيه لا يجوز لها الدخول و المكث و الوطء و قراءه العزائم على الأحوط (٢)، و لا يجب لها الغسل مستقلا (٣) بعد الأغسال الصلاتيه و إن كان أحوط، نعم إذا أرادت شيئا من ذلك قبل الوقت وجب عليها الغسل مستقلا على الأحوط، و أما المس فيتوقف على الوضوء و الغسل، و يكفيه الغسل للصلاه، نعم إذا أرادت التكرار يجب تكرار الوضوء و الغسل على الأحوط، بل الأحوط ترك المس لها مطلقا.

مرّ اختصاص هذا الجواز بمقدار مفعول الغسل و هو الطهاره في جزء من الوقت يتسع لها و للصلاه لا مطلقا.

لكن الأقوى جواز دخول المستحاضه بكافه أنواعها في المساجد و المكث فيها و قراءه العزائم بل آيات السجده و إن لم تعمل بما يجب عليها من عمليه الطهاره لصلواتها اليوميه، حيث أنه لا دليل على أن جواز تلك الأعمال يتوقف على قيام المستحاضه بوظائفها اللازمه. نعم إن جواز مس كتابه القرآن يتوقف على قيامها بها و كان المس أثناء عمليه الصلاه، و إلا لم يجز كما عرفت، كما أن جواز وطئها يتوقف عليه بمقتضى قوله عليه السلام: (فإذا أحلت لها الصلاه حلّ لزوجها أن يغشاها) (١).

لما مرّ من أنها لا تتوقف على الأغسال الصلاتيه، و أما الغسل المستقل فلا دليل على أنه مشروع لها كما تقدّم، و بذلك يظهر حال ما بعده.

ص: ١٦٥

## مسألة ١٩: يجوز للمستحاضه قضاء الفوائت مع الوضوء و الغسل

[٨٠٥] مسألة ١٩: يجوز للمستحاضه قضاء الفوائت مع الوضوء و الغسل و سائر الأعمال لكل صلاه، و يحتمل جواز اكتفائها بالغسل للصلوات الأدائيه، لكنه مشكل، و الأحوط ترك القضاء إلى النقاء (١).

## مسألة ٢٠: المستحاضه تجب عليها صلاه الآيات و تفعل لها كما تفعل لليوميه

[٨٠٦] مسألة ٢٠: المستحاضه تجب عليها صلاه الآيات و تفعل لها كما تفعل لليوميه (٢)، و لا- تجمع بينهما بغسل و إن اتفقت في وقتها.

## مسألة ٢١: إذا أحدثت بالأصغر في أثناء الغسل لا يضر بغسلها على الأقوى

[٨٠٧] مسألة ٢١: إذا أحدثت بالأصغر في أثناء الغسل لا يضر بغسلها على الأقوى، لكن يجب عليها الوضوء بعده و إن توضأت قبله.

## مسألة ٢٢: إذا أجنبت في أثناء الغسل أو مست ميتا استأنفت غسلا واحدا لهما

[٨٠٨] مسألة ٢٢: إذا أجنبت في أثناء الغسل أو مست ميتا استأنفت غسلا واحدا لهما، و يجوز لها إتمام غسلها و استئنافه (٣) لأحد الحدثين إذا لم يناف بل هو الأقوى لما مرّ من اختصاص الأدله بالفرائض اليوميه الأدائيه و لا تعمّ قضاء الفوائت.

تقدّم أن طهاره المستحاضه بكافه أنواعها طهاره اضطراريه، فإذا لا بدّ من الاقتصار على مورد دليلها، و بما أن مورد الفرائض اليوميه فلا- يعمّ صلاه الآيات، فإذا لا دليل على أن ما تفعله من عمليه الغسل أو الوضوء لصلاه الآيات طهور و مسوِّغ لها و إن كان الاحتياط لا ينبغى تركه.

تقدّم أن ما يجب على المستحاضه من عمليه الطهاره بما أنها عمليه اضطراريه مجعوله في حال خروج الحدث منها مستمرا فلا بدّ من الاقتصار على المتيقن و لذا أمر بها في الروايات عند إرادته الصلاه، فإذا تكون صحّه غسلها منوطه بأن تقوم به عند إرادتها، فإن صدق هذا العنوان و لم يكن الفصل بغسل الجنابه أو نحوه مضرّا بعد إتمام غسلها فلها الاتمام ثم الاتيان بغسل الجنابه أو نحوه، و إن كان مضرّا به فلها الاكتفاء باستئناف غسل الجنابه أو مسّ الميت، بناء على ما هو الصحيح من أن كل غسل يغنى عن غسل آخر.

المبادره إلى الصلاه بعد غسل الاستحاضه، و إذا حدثت الكبرى فى أثناء غسل المتوسطه استأنفت للكبرى.

### مسأله ٢٣: قد يجب على صاحبه الكثيره بل المتوسطه أيضا خمسة أغسال

[٨٠٩] مسأله ٢٣: قد يجب على صاحبه الكثيره بل المتوسطه أيضا خمسة أغسال (١)، كما إذا رأت أحد الدمين قبل صلاه الفجر ثم انقطع ثم رآته قبل صلاه الظهر ثم انقطع ثم رآته عند العصر ثم انقطع و هكذا بالنسبه إلى المغرب و العشاء، و يقوم التيمم مقامه إذا لم تتمكن منه، ففى الفرض المزبور عليها فى الخمسه إشكال بل منع، لأن الاستحاضه إذا كانت متوسطه فالواجب على المرأه المتلبسه بها غسل واحد فى كل يوم مره، و لا- فرق بين أن تكون استحاضتها مستمره أو لا- لعدم الدليل على أن قطع دم الاستحاضه ثم عوده عند صلاه أخرى يوجب غسلا آخر و عدم كفايه الغسل الأول، و ذلك لأن انقطاع دم الاستحاضه تاره يكون فى وقت الصلاه التى صلّت المستحاضه مع الغسل و الوضوء بمقدار يسع لها و للطهاره معا، فحينئذ يكشف عن بطلان صلاتها و لا بدّ من الاعاده، و لكن هذا الفرض خارج عن محلّ الكلام و تقدّم حكمه، و أخرى: يكون فى آخر وقتها و لم يبق منه ما يسع لها و للطهاره معا، فعندئذ لا- يكشف عن البطلان، و ثالثه: يكون بعد خروج وقتها، و محلّ الكلام إنما هو فى هذين الفرضين. و لكن لا- دليل على وجوب الغسل عليها ثانيا إذا عاد الدم عند صلاه أخرى، فإن مقتضى إطلاق ما دلّ على وجوب غسل واحد على المستحاضه بالاستحاضه الوسطى فى كل يوم مره عدم الفرق بين الفرضين المذكورين. و من هنا يظهر حال المستحاضه بالاستحاضه الكبرى فإن الواجب عليها فى كل يوم ثلاثه أغسال عند إرادته الجمع و خمسه عند التفريق، و مقتضى إطلاق دليله عدم الفرق بين استمرار الدم أو انقطاعه ثم عوده عند صلاه أخرى، و لكن لا بدّ من افتراض ذلك فيما إذا لم يكن انقطاعه فى وقت الصلاه التى صلّت مع الغسل بمقدار يسع لها و للطهاره معا كما عرفت.

خمس تيممات، وإن لم تتمكن الوضوء أيضا فعشره، كما أن في غير هذه إذا كانت وظيفتها التيمم ففي القليله خمس تيممات و في المتوسطه ستة، و في الكثيره ثمانية إذا جمعت بين الصلاتين و إلا فعشره (١).

هذا مبنى على ما بنى عليه الماتن قدس سره من وجوب الوضوء لكل صلاه في الكثيره أيضا، فإذا ن تكون ثلاثه منها بدل الأغسال الثلاثه في فرض الجمع بين الصلاتين و خمسه منها بدل الوضوءات الخمسه، و أما بناء على ما هو الصحيح من عدم وجوب الوضوء فيها فتلاثه منها بدل الأغسال الثلاثه في فرض الجمع و خمسه منها بدل الأغسال الخمسه في فرض التفريق.

ص: ١٦٨

فصل فى النفاس و هو دم يخرج مع ظهور أول جزء من الولد(١)، أو بعده(٢) قبل انقضاء عشره أيام من حين الولادة، سواء كان تام الخلقه أو لا كالسقط و إن لم تلج فيه الروح(٣)، بل و لو كان مضغه أو علقه، بشرط العلم بكونها مبدء نشوء الإنسان، و لو شهدت أربع قوابل بكونها مبدء نشوء الإنسان كفى، و لو شك فى الولادة أو فى كون الساقط مبدء نشوء الإنسان لم يحكم بالنفاس، و لا يلزم الفحص أيضا.

و أما الدم الخارج قبل ظهور أول جزء من الولد فليس بنفاس، نعم لو على الأحوط وجوبا الجمع بين تروك النفاس و أعمال الطاهره.

لا يكفى فى كون الدم نفاسا مجرد خروجه مع الولادة أو بعدها، بل لا بد من احراز استناده اليها، فان دم النفاس هو الدم الذى يقذفه الرحم بسبب الولادة، و اما اذا رأته بسبب مرض أو شىء آخر فلا نفاس.

العبره إنما هى بصدق الولادة، فإن صدقت فالدم الخارج بسببها نفاس و إن لم تلج فيه الروح، و إن لم تصدق فلا نفاس.

ثم إن الظاهر صدق الولادة إن كان تام الخلقه و إن لم تلج فيه الروح، و أما إذا كان ناقص الخلقه فهو يختلف باختلاف مراتب النقصان، فلا تصدق الولادة على بعض مراتبه، فلا يقال إنها ولدت ولدا بل يقال أنها أسقطت جنينا، و بذلك يظهر حال ما إذا كان مضغه أو علقه، فإن الدم الخارج بسبب سقطهما لا يكون نفاسا.

كان فيه شرائط الحيض كأن يكون مستمرا من ثلاثه أيام فهو حيض و إن لم يفصل بينه و بين دم النفاس أقل الطهر على الأقوى، خصوصا إذا كان في عاده الحيض، أو متصلا بالنفاس و لم يزد مجموعهما من عشره أيام، كأن ترى قبل الولاده ثلاثه أيام و بعدها سبعة مثلا، لكن الأحوط مع عدم الفصل بأقل الطهر مراعاة الاحتياط خصوصا في غير الصورتين من كونه في العاده أو متصلا بدم النفاس.

### مسألة ١: ليس لأقل النفاس حد

[٨١٠] مسألة ١: ليس لأقل النفاس حد، (١) بل يمكن أن يكون مقدار لحظه بين العشره، و لو لم تر دما فليس لها نفاس أصلا، و كذا لو رأتها بعد العشره من الولاده، و أكثره عشره أيام، و إن كان الأولى مراعاة الاحتياط بعدها أو بعد العاده إلى ثمانية عشر يوما من الولاده (٢)، و الليله الأخيره خارجه، و أما الليله فيه اشكال حيث انه ليس بإمكاننا اثبات انه لا حد لأقل النفاس بدليل، نعم قد يستدل عليه بوجوه.. الأول: التمسك باطلاقات الأدله و عدم تقييد النفاس فيها بحد، و مقتضى ذلك إمكان كونه لحظه واحده.

و الجواب: انه لا اطلاق لشيء من روايات الباب من هذه الناحيه لأنها تصنف إلى مجموعتين..

الأولى: الروايات التي تحدد أقصى حد النفاس بأقصى حد الحيض و هو عشره أيام.

الثانيه: الروايات التي تحدد أقصى حد النفاس بأكثر من ذلك، كثمانيه عشر يوما أو أكثر. و لا نظر في شيء من المجموعتين إلى بيان أدنى حد النفاس، و لا إطلاق لهما من هذه الجهه، فإنهما في مقام بيان الحد الأقصى له، هذا إضافه إلى أنه لا يبعد أن يقال إن لسان المجموعه الأولى ظاهر في أن أدناه لا يقل عن ثلاثه أيام باعتبار أنها كلا تنص على أنها تجلس أيام حيضها و هي لا تقل عن ثلاثه أيام، و لا تكون أكثر من عشره، و لا يدل شيء منها على وجوب الجلوس عليها بأقل منها.

الثاني: بروايه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن النساء كم حد نفاسها حتى تجب عليها الصلاه؟ و كيف تصنع؟ قال: ليس لها حد».

(١) و الجواب.. أولا: ان الروايه ضعيفه سندا فلا يمكن الاعتماد عليها.

و ثانيا: ان الظاهر منها كون السؤال عن حد نفاسها من حيث الكثره لا من حيث القله و لا أقل من إجمالها.

الثالث: بالإجماع المدعى عليه في كلمات الأصحاب.

و فيه: انه لا يمكن الاعتماد عليه، إذ لا طريق لنا إلى كشف ثبوته بين المتقدمين من الفقهاء، و على تقدير ثبوته فلا نحرز أنه إجماع تعبدى.

الظاهر من الروايات أن مبدأ النفاس يحسب من حين رؤيه الدم، لا من تاريخ الولاده، بملاك أن الأحكام المذكوره فيها مترتبّه على رؤيه الدم و خروجه؛ لوضوح أن قوله عليه السلام في تلك الروايات: (تقعد أيام قرئها...) (٢) ظاهر في ذلك. و أما قوله عليه السلام في صحيحه مالك بن أعين: (إذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر أيام عدّه حيضها...) (٣) فهو و إن كان ظاهرا بدوا في أن



المبدأ من تاريخ الولاده لا- من تاريخ رؤيه الدم إلا أن مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى أن هذا التعبير إنما هو بلحاظ وجود الدم من يوم وضعت و ذلك لأمرين؛ أحدهما: فرض وجود الدم فى نفاسها فى السؤال. و الآخر: أن هذا الحكم و غيره من الأحكام إنما هو ثابت على المرأه إذا خرج منها الدم لا مطلقا، و أما ثبوتها مطلقا و إن لم تر الدم فهو بحاجه الى دليل خاص و لا دليل عليه، و قد عرفت أن مقتضى روايات المسأله بمناسبه الحكم و الموضوع هو ثبوتها من تاريخ رؤيه الدم لا مطلقا و عليه فالعبره إنما هى برؤيه الدم و هى مبدأ النفاس سواء أ كانت الرؤيه من تاريخ الولاده كما هو الغالب أم كان بعده،

ص: ١٧٠

١-١) الوسائل ج ٢ أبواب النفاس باب ٢ ح ١.

٢-٢) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ١٣ ح ٧.

٣-٣) الوسائل ج ٢ أبواب النفاس باب ٣ ح ٤.

فحينئذ يكون مبدأ العشره من حين رؤيه الدم، فلو لم تر الدم إلا فى اليوم الثامن مثلا من ولادتها كان هذا اليوم الثامن هو اليوم الأول من الأيام العشره التى هى الحد الأقصى للنفاس و تكون نهايتها بنهايه اليوم الثامن عشر من تاريخ الولاده. نعم إذا مضت عشره أيام من مبدأ الولاده و لم تر فيها دما فلا نفاس، و إن رأت بعد العشره دما فإن الحد الأقصى للنفاس عشره أيام، فإن رأت الدم من تاريخ الولاده كانت نهايتها بنهايه اليوم العاشر، و إن رأت الدم فى اليوم الخامس من تاريخ ولادتها كانت نهايتها بنهايه اليوم الخامس عشر و هكذا، و إن لم تر الدم من تاريخ الولاده الى اليوم العاشر ثم رأت دما فى اليوم الحادى عشر فلا نفاس لأن العشره هى الحد الأقصى له. يبان ذلك: أن الروايات التى تحدّد الحد الأقصى للنفاس تصنّف الى ثلاث مجموعات:

المجموعه الأولى: الروايات التى تحدّد الحد الأقصى له بعشره أيام، و لكن بالدلاله الالتزاميه، و هى روايات كثيره قد وردت بألسنه مختلفه، ففى لسان بعضها:

(تجلس النفساء أيام حيضها التى كانت تحيض) (١)، و فى لسان بعضها الآخر: (النفساء تكفّ عن الصلاه أيامها التى كانت تمكث فيها) (٢)، و فى الثالث: (تقعد قدر حيضها) (٣)، و فى الرابع: (تقعد النفساء أيامها التى كانت تقعد فى الحيض) (٤)، و فى الخامس:

(فلتقعد أيام قرئها التى كانت تجلس) (٥) و هكذا، فإنها تدلّ على أن الحد الأقصى للنفاس هو الحد الأقصى للحيض، و بما أنه عشره أيام فى الحيض فبطبيعته الحال يكون كذلك فى النفاس أيضا، فإذن تكون هذه المجموعه بتلك الألسنه تدلّ على أن الحد الأقصى للنفاس لا يزيد عن عشره أيام.

ثم ان النفساء اذا كانت ذات عاده عدديه و كانت عاداتها أقلّ من عشره أيام تقعد ايام عاداتها و تعتبر الدم فيها دم نفاس و حينئذ فان استمر بها الدم و تجاوز عن عدد ايام عاداتها فان كانت واثقه بعدم تجاوزه العشره اعتبرت نفسها نفاسا فى كل ايام الدم و ان

ص: ١٧١

- ١-١) الوسائل ج ٢ أبواب النفاس باب ١ ح ١.
- ١-٢) الوسائل ج ٢ أبواب النفاس باب ٣ ح ١.
- ٢-٣) الوسائل ج ٢ أبواب النفاس باب ٣ ح ٢.
- ٣-٤) الوسائل ج ٢ أبواب النفاس باب ٣ ح ٥.
- ٣-٥) الوسائل ج ٢ أبواب النفاس باب ٣ ح ٣.

احتملت استمراره الى ما بعد العشرة اضافت يومين او اكثر الى نفاسها باختيارها شريطه ان لا يزيد المجموع على عشرة و اعتبرت بعد ذلك نفسها مستحاضه على تفصيل تقدم فى باب الحيض من ان الاستظهار بيوم واحد واجب و بالباقي مستحب و لا فرق فيه بين الحائض و النفساء و اما اذا كانت عاداتها عشرة ايام فتقعد تمام العشرة و لا موضوع للاستظهار عندئذ، و اذا كانت ناسيه للعدد تجعل اكبر الاحتمالات فى عددها نفاسا، و اذا كانت مضطربه او مبتدئه واصلت نفاسها و استمرت فى ترك العباده ما لم ينقطع الدم فاذا انقطع دون ان يتجاوز العشرة كان ذلك نفاسها.

و اما اذا استمر الدم بالنفساء و تجاوز عشرة ايام فان كانت ذات عاده عدديه اعتبرت ايام عاداتها نفاسا و الباقي استحاضه و ان كانت ناسيه للعدد رجعت و اخذت باكبر الاحتمالات و اعتبرته نفاسا فاذا كانت لا تدرى هل انها سته او سبعة اعتبرتها سبعة و طبقت على نفسها حكم ذات العاده العدديه.

و ان كانت مضطربه او مبتدئه اعتبرت الايام العشرة كلها نفاسا و ما بعدها استحاضه، و فى هذه الحاله لا ترجع المضطربه الى العدد و هو سته ايام او سبعة فى كل شهر و المبتدئه الى عاده اقربها ان كانت لهن عاده و لم تكن مختلفات فيها و الا فالى العدد و ذلك لان هذا الحكم مختص فى الحيض و لا دليل عليه فى باب النفاس فاذن وظيفه المضطربه و المبتدئه ما عرفت بمقتضى الروايات المذكوره حيث انها تدل بالمطابقه على ان ذات العاده العدديه تقعد ايام عاداتها مع الاستظهار بيوم او يومين او اكثر او بدونه حسب اختلاف الموارد و بالالتزام على ان اقصى حد النفاس هو اقصى حد الحيض و فى ضوء ذلك اذا لم تكن النفساء ذات عاده عدديه كالمضطربه و المبتدئه تجعل كل العشرة نفاسا باعتبار أنه اقصى حده و الباقي استحاضه. هذا من ناحيه، و من ناحيه اخرى إن المستفاد من تلك الروايات أن

النفساء إذا رأَت الدم من تاريخ الولاده الى اليوم العاشر فإن انقطع فهو نفاس فى تمام المده،و إن تجاوز عن العشره فالدم المتجاوز و هو الدم فى اليوم الحادى عشر و ما زاد ليس بنفاس و لازم ذلك أن الحدّ الأقصى للدم الذى يمكن أن يكون نفاسا هو عشره أيام من تاريخ الولاده،فاذا رأَت الدم خلال العشره فهو دم نفاس و ان لم يكن مقارنا لتأريخ الولاده كما إذا رأته بعد الولاده بيوم أو يومين أو أكثر لسبب من الأسباب.و أما إذا لم تر الدم إلا بعد يوم العاشر من تاريخ الولاده فهو ليس بنفاس لأنه خارج عن الحدّ الأقصى للدم الذى يمكن أن يكون نفاسا إذ لا فرق بين أن ترى النفساء الدم من تاريخ الولاده الى اليوم الحادى عشر و بين ما لم تر الدم قطّ إلا فى اليوم الحادى عشر،فإن دم ذلك اليوم ليس بنفاس على كلا التقديرين بلا فرق بينهما.

و إن شئت قلت أن هناك ثلاث صور:

الأولى:ما إذا رأَت النفساء الدم من تاريخ الولاده الى أن تجاوز العشره.

الثانيه:ما إذا لم تر الدم الى اليوم العاشر ثم رأته فى اليوم الحادى عشر.

الثالثه:ما إذا رأَت الدم بعد تاريخ الولاده بيوم أو يومين أو أكثر الى ما قبل اليوم العاشر.

أما الصوره الأولى:فقد عرفت أن الدم المتجاوز عن العشره فيها ليس بنفاس بمقتضى هذه الروايات الدالّه على أن الحدّ الأقصى لدم النفاس هو الحدّ الأقصى للحيض دون الأكثر.

و أما الصوره الثانيه:فالظاهر أنها غير مشموله لتلك الروايات،فإنها لا تدلّ على أن ما تراه النفساء من الدم بعد العشره نفاس إذا لم تر من تاريخ الولاده الى اليوم العاشر قطّ،كما أنه ليس بنفاس إذا رأته من ذلك التاريخ الى أن تجاوز العشره.

و أما الصوره الثالثه:فهى مشموله لتلك الروايات،فإن مقتضى إطلاقها أن

النفساء تمكث عن الصلاه أيامها التي كانت تقعد في الحيض، و مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى أنها تمكث عن الصلاه حينما رأت الدم، فإن الأحكام المذكوره مترتبه على الدم الخارج منها و تدور مداره حدوثا و بقاء، و على هذا فتشمل هذه الروايات بإطلاقها ما إذا رأت الدم بعد الولاده بيوم أو يومين أو أكثر بأن يكون خروج الدم منها متأخرا عن الولاده بسبب من الأسباب، كما إن مقتضى إطلاقها أن هذا الدم نفاس الى عشرة أيام من تاريخ رؤيته إذا كانت عادتھا العشره أو انقطع الدم فيها و لم يتجاوز عنها، فالنتيجه أن هذه الروايات تدلّ على أمور:

الأول: أن الحدّ الأقصى للدم الذى يمكن أن يكون دم النفاس عشره أيام من تاريخ الولاده فإنه مستفاد من هذه الروايات الدالّه على أن المرأه النفساء إذا رأت الدم من تاريخ الولاده و استمرّ الى اليوم العاشر فهذا الدم يمكن أن يكون جميعه دم نفاس كما إذا لم تكن المرأه ذات عاده عدديّه أو كانت عادتھا عشره أيام و أما إذا تجاوز العشره فالمتجاوز ليس بنفاس جزما، و لازم ذلك أن الحدّ الأقصى للدم الذى يمكن أن يكون فيه نفاسا هو عشره أيام من تاريخ الولاده إذ لا فرق بين أن ترى الدم من تاريخ الولاده الى أن تجاوز العشره و بين أن لا ترى من ذلك التاريخ الى العشره ثم تراه فإنه على كلا التقديرين لا يكون ذلك الدم بعد العشره بنفاس.

الثانى: أن الأحكام المذكوره مترتبه على النفساء من تاريخ رؤيه الدم و إن كان متأخرا عن تاريخ الولاده.

الثالث: أن هذا الدم المتأخر تاريخه عن تاريخ الولاده يمكن أن يكون نفاسا الى عشره أيام من تاريخ رؤيته بمقتضى إطلاق تلك الروايات الدالّه على أن أكثر النفاس عشره أيام.

المجموعه الثانيه: الروايات التي تحدّد الحدّ الأقصى للنفاس بشمانيه عشر

الأولى إن ولدت في الليل فهي جزء من النفاس و إن لم تكن محسوبه من العشره (١)،و لو اتفقت الولاده في وسط النهار يُلْفَق من اليوم الحادى عشر لا- من ليلته،و ابتداء الحساب بعد تماميه الولاده و إن طالت (٢)،لا- من حين الشروع،و إن كان إجراء الأحكام من حين الشروع (٣)إذا رأَت الدم إلى تمام العشره من حين تمام الولاده.

### مسأله ٢: إذا انقطع دمها على العشره أو قبلها فكل ما رأته نفاس

[٨١١] مسأله ٢: إذا انقطع دمها على العشره أو قبلها فكل ما رأته نفاس، سواء رأَت تمام العشره أو البعض الأول أو البعض الأخير أو الوسط أو يوما،و هي أيضا روايات كثيره لا- إشكال فيها سندا،و أما دلاله فقد يناقش فيها،و كيفما كان فهي معارضه بالمجموعه الأولى في الدم الزائد على العشره،فإن مقتضى المجموعه الأولى أنه ليس بنفاس و مقتضى المجموعه الثانيه أنه نفاس الى ثمانيه عشر يوما فتسقطان من جهه المعارضه،فالمرجع في مورد الالتقاء و المعارضه الاطلاق الفوقى بالنسبه الى وجوب الصلاه و الصيام و جواز الوطء و أصاله البراءه بالنسبه الى حرمة الدخول في المساجد و المكث فيها و مسّ كتابه القرآن و نحو ذلك.

المجموعه الثالثه: الروايات التي تحدّد الحدّ الأقصى للنفاس بثلاثين يوما تاره و بأربعين أخرى و بخمسين ثالثه،و هي روايات كثيره و لا إشكال فيها سندا إلا أنه مضافا الى إمكان حملها على التقيّه أنها تسقط من جهه المعارضه،فالمرجع بعد السقوط ما عرفت.

و لا من أيام العاده إذا كانت ذات عاده،و بذلك يظهر حال ما بعده.

فيه: أنه من تاريخ رؤيه الدم لا من تاريخ الولاده كما إذا لم تر الدم من مبدأ الولاده و رأَت بعد يومين أو أكثر فإنه دم نفاس و يترتب عليه أحكامه و يكون مبدأ حساب العشره أو العاده من ذلك اليوم.نعم مبدأ العشره التي يمكن أن يكون الدم فيها دم نفاس يحسب من تاريخ الولاده كما تقدّم.

فيه إشكال بل منع لعدم الدليل على أن الدم الخارج منها أثناء الولاده دم نفاس،كما إذا خرج الدم منها حين ظهور رأس الولد،فإنه و إن كان مستندا إلى تحرك الولد و انتقاله من مكان إلى مكان آخر،إلا أنه غير مشمول للروايات التي تدل على إناطه الحكم بالنفساء،و هي لا تنطبق على المرأه إلا إذا وضعت،فعدئذ هي نفساء و وليدها منفوس و دمها الذي يقذفه الرحم بسبب الولاده دم نفاس،و لا تنطبق عليها أثناء الولاده ما لم تلد.

و يؤكد ذلك أمران..

الأول: موثقه عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السّلام: «في المرأه يصيبها الطلق أياما،أو يوما،أو يومين،فترى الصفره أو دما؟قال: تصلى ما لم تلد...الحديث» (١)بتقريب أن تقييد وجوب الصلاه عليها بعدم الولاده يدل بإطلاقه على أن الدم الخارج منها أثناء الولاده ليس بنفاس.و مثلها موثقه الأخرى.

و دعوى: أن المراد من قوله عليه السّلام: «ما لم تلد» أي ما لم تشرع في الولاده لا ما لم تنته منها.

مدفوعه: بأن ذلك بحاجة إلى قرينه، و إلا فالظاهر منه وجوب الصلاه عليها ما لم تنته من الولاده.

الثانى: أكثر من عشره أيام، كما إذا طالت فتره الولاده يوما أو أكثر و استمر بها الدم بعد الولاده إلى العشره، فحينئذ إذا كان عدد عادتها عشره أيام، أو لم تكن ذات عاده عدديه فالعشره كلها نفاس، فإذا ضم إليها الدم فى فتره الولاده كان أكثر منها، و هو خلاف الروايات التى تنص على أن أقصى حد النفاس هو أقصى حد الحيض.

فالتتيجه: انه لا دليل على ان الدم الخارج من المرأه اثناء الولاده دم نفاس و ان خرج من الرحم بالذات اذ لا دليل على ان كل دم خرج من الرحم نفاس، بل النفاس هو الدم الذى يقذفه الرحم بسبب الولاده، و هذا الدم ليس بسبب الولاده و إنما هو بسبب تحرك الولد و شروعه فى الخروج من الرحم، و لكن مع ذلك كله كان الأحوط و الأجدر بها أن تجمع بين تروك النفساء و أعمال المستحاضه.

ص: ١٧٥

---

١-١) الوسائل ج ٢ أبواب النفاس باب ٤ ح ١.

الطرفين أو يوما و يوما لا، و في الطهر المتخلل بين الدم تحتاط بالجمع بين أعمال النفساء و الطاهر (١)، (٢) و لا فرق في ذلك بين ذات العاده العشره أو أقل و غير ذات العاده، و إن لم تر دما في العشره فلا- نفاس لها، و إن رأت في العشره و تجاوزها (٣) فإن كانت ذات عاده في الحيض أخذت بعادتها- سواء كانت عشره أو أقل- و عملت بعدها عمل المستحاضه و إن كان الأحوط الجمع إلى الثمانيه عشر كما مر، و إن لم تكن ذات عاده كالمبتدأه و المضطربه فنفساها عشره أيام و تعمل بعدها عمل المستحاضه مع استحباب الاحتياط المذكور.

لا يبعد أن يكون أيام النقاء المتخلل بين نفاس واحد طهرا كما في الحيض، و مع ذلك كان الأجدر لها أن تحتاط بالامتناع عما كانت النفساء ملزمه بالامتناع عنه و الاتيان بما كانت الطاهره ملزمه بالاتيان به.

قد يقال: ان مقتضى اطلاق الروايات التي تنص على ان النفساء تقعد أيام عاداتها عدم الفرق بين استمرار الدم في الأيام كلها، و انقطاعه بين فتره و أخرى.

مثال ذلك: إذا كانت عاداتها سبعة أيام، و رأت الدم من تاريخ ولادتها يومين، ثم انقطع يوما أو يومين أو ثلاثة أيام، و بعد ذلك رأت دما إلى انتهاء اليوم السابع، فمقتضى اطلاق تلك روايات ان الدمين و ما بينهما من النقاء المتخلل نفاس، و لا فرق في ذلك بين ذات العاده و غيرها، فإن موردها و إن كان ذات العاده إلا ان المرتكز في أذهان العرف منها أنها في مقام بيان حكم النفساء تطبيقا للكبرى على الصغرى.

و الجواب: ان المتفاهم العرفي منها بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه ان النفساء تقعد أيامها و تترك العبادات فيها من جهه وجود الدم كما هو الحال في الحائض.

و إن شئت قلت: إن هذه الروايات لا نظر لها إلى بيان هذه الجهه، و إنما هي ناظره إلى بيان أمور أخرى..

الأول: إن النفساء تترك العبادات في أيامها لمكان الدم.

الثاني: إن مبدأ النفاس من تاريخ رؤيه الدم في ضوء مناسبه الحكم للموضوع، و أن هذه الأحكام أحكام الدم، فمن لم تره فلا موضوع لها.

الثالث: إن أقصى حد النفاس هو أقصى حد الحيض.

فالنتيجه: انه لا اطلاق لها من هذه الناحيه.

هذا فيما إذا رأت الدم من تاريخ الولاده و أما إذا رأتها بعد ولادتها فقد تتجاوز أيام العاده العشره من مبدأ الولاده كما إذا كانت عاداتها سبعة أيام أو تسعه أو عشره فحينئذ تنتهي عاداتها بانتهاء أيامها بعد العشره بيوم أو يومين أو أكثر و الدم الزائد عليها استحاضه.

فالنتيجه أن النفساء إذا كانت ذات عاده عدديّه، فإن كانت على يقين من استمرار دمها حتى يتجاوز عشره أيام من ابتداء رؤيه



الدم جعلت العاده نفاسا و الزائد استحاضه، و إن لم تكن على يقين من ذلك و تجاوز العشره استظهرت بيوم أو يومين بشرط أن لا يزيد المجموع على العشره و بعد ذلك اعتبرت نفسها مستحاضه، و إن لم تكن ذات عاده عددية و انقطع الدم قبل العشره فذلك نفاسها، و إن استمرّ الدم حتى يتجاوزها جعلت الأيام العشره كلّها نفاسا و ما بعدها استحاضه، و إن كانت ناسيه لعادتها العددية جعلت أكثر الاحتمالات في عادتها نفاسا كما إذا كانت لا تدري أن عادتها هل هي ستة أو سبعة جعلت سبعة.

### مسألة ٣: صاحبه العاده إذا لم تر في العاده أصلا و رأت بعدها و تجاوز العشره لا نفاس لها

[٨١٢] مسألة ٣: صاحبه العاده إذا لم تر في العاده أصلا و رأت بعدها و تجاوز العشره لا نفاس لها (١) على الأقوى، (٢) و إن كان الأحوط الجمع إلى العشره بل إلى الثمانيه عشر مع الاستمرار إليها، و إن رأت بعض العاده (٣) و لم تر البعض من الطرف الأول و تجاوز العشره أتمها بما بعدها إلى العشره دون ما بعدها، فلو كان عاداتها سبعة و لم تر إلى اليوم الثامن فلا نفاس لها، و إن لم تر اليوم الأول جعلت الثامن أيضا نفاسا، و إن لم تر اليوم الثاني أيضا فنفاستها إلى التاسع، و إن لم تر الرابع أو الخامس أو السادس فنفاستها إلى العشره، و لا تأخذ التتمه من الحادى عشر فصاعدا، لكن الأحوط الجمع فيما بعد العاده إلى العشره بل إلى الثمانيه عشر مع الاستمرار إليها.

### مسألة ٤: اعتبر مشهور العلماء فصل أقل الطهر بين الحيض المتقدم و النفاس

[٨١٣] مسألة ٤: اعتبر مشهور العلماء فصل أقل الطهر بين الحيض المتقدم و النفاس، و كذا بين النفاس و الحيض المتأخر، فلا يحكم بحيضيه الدم السابق على الولاده و إن كان بصفه الحيض أو في أيام العاده إذا لم يفصل بينه و بين النفاس عشره أيام و كذا في الدم المتأخر، و الأقوى عدم اعتباره في الحيض (٤) المتقدم كما مر نعم لا يبعد ذلك في الحيض المتأخر (٥) لكن الأحوط تقدّم أن رؤيه الدم قد تتأخر عن تاريخ الولاده و يحسب العشره من مبدأ رؤيه الدم لا من الولاده، فإذا رأت دما بين مبدأ الولاده و بين اليوم العاشر فهو نفاس، و إن كانت الرؤيه في اليوم التاسع فإن ذلك اليوم هو اليوم الأول من الأيام العشره التى هى الحد الأقصى للنفاس، فإن استمر ذلك الدم الى أن يتجاوز العشره فقد مرّ حكمه بالنسبه الى ذات العاده و غيرها، و كذا إذا لم يتجاوز، و بذلك يظهر حال بقيه ما ذكره فى هذه المسأله. نعم يحسب العشره من تاريخ الولاده الحد الأقصى للدم الذى يمكن أن يكون فيه دم نفاس.

فى القوه إشكال بل منع، لما مر من ان المستفاد من مجموعه من روايات الباب بمناسبه الحكم و الموضوع ان مبدأ النفاس من تاريخ رؤيه الدم، و مقتضى إطلاقها ان اقصاه عشره أيام، كما ان مقتضى سياقها العرفى ان أقصى زمن يمكن أن يكون الدم فيه دم نفاس هو العشره من تاريخ الولاده.

و فى ضوء ذلك إذا لم تر المرأه من تاريخ ولادتها دما إلى اليوم الثامن، و رأت من اليوم التاسع كان ذلك نفاسا بمقتضى قاعده الامكان، و هذه القاعده و إن لم تثبت فى باب الحيض لما ذكرناه هناك من أن المرأه لدى توفر الشروط العامه للحيض فيها إذا شكت فى دم أنه حيض تلجأ إلى إحدى القاعدتين، الأولى قاعده العاده، و الثانيه قاعده الصفات دون قاعده الامكان إذ لا دليل عليها فى مقابلهما.

و أما فى هذا الباب، فبما أنه لا معيار للصفات فيه، و لا دليل على أنها ترجع فى مقام الشك إليها فتلجأ إلى هذه القاعده تطبيقا لما تقدم.

ثم ان مبدأ النفاس و العاده لما كان من اليوم التاسع فى المثال، فإذا استمر بها الدم إلى أن تجاوز العشره، فإن كانت ذات عاده عدديه جعلت عاداتها نفاسا و الزائد استحاضه، و إن كانت ناسيه أخذت بأكبر الاحتمالات للاستصحاب، و الآ جعلت العشره كلها

نفاساً، أى من اليوم التاسع إلى اليوم الثامن عشر، وما بعدها استحاضه.

و من هنا يظهر أنه لا فرق بين أن ترى الدم بعد سبعة أيام من تاريخ ولادتها و هى مقدار عاداتها المفروضه فى المسأله، أو تراه قبلها، على أساس أن مبدأ عاداتها يحسب من تاريخ رؤيه الدم شريطه أن تكون فى ضمن العشره من تاريخ الولاده، سواء أ كانت فى أولها أم آخرها أم وسطها.

و أما بناء على ما قواه الماتن قدس سرّه من أن مبدأ النفاس أى العشره من تاريخ الولاده فأيضاً لا يتم لأن المرأه إذا ولدت و لم تر الدم فى تمام أيام عاداتها كسبعة أيام مثلاً، ثم رأت دماً و تجاوز عن العشره فهى و إن لم تكن مشموله للروايات التى تنص على أنها تجلس أيام عاداتها لفرض أنها لم تر الدم فى تلك الأيام حتى يجب عليها الجلوس فيها و ترك العبادات، إلا أن الحكم بأن ما رأت من الدم ليس بنفاس لا- دليل عليه. فإن ما يمكن أن يتوهم شموله للمقام هو إطلاق ما دل على أن ذات العاده إذا تجاوز دمها العشره جعلت الزائد على العاده استحاضه، بدعوى أن إطلاقه غير قاصر عن شمول هذه الصوره.

و لكن لا أساس لهذا التوهم أصلاً، لأن مورده ما إذا رأت ذات العاده دماً فى أيام عاداتها و استمر بها بعد العاده إلى أن تجاوز العشره فإنها جعلت عاداتها أيضاً إذا كانت فى باب الحيض و نفاساً إذا كانت فى باب النفاس، و الزائد استحاضه. و أما إذا لم تر الدم فى أيام عاداتها و بعد الانتهاء منها رأت دماً و تجاوز عن العشره فهى غير مشموله لا إطلاقه و خارجه عن موضوعه نهائياً، و حينئذ فإن كانت فى باب الحيض تلجأ إلى الصفات، فإن كان بصفه الحيض اعتبرته حيضاً، و إلا اعتبرته استحاضه، و إن كانت فى باب النفاس تلجأ إلى قاعده الامكان و تجعله نفاساً إلى العشره من تاريخ الولاده، و من هنا يظهر أن ما ذكره الماتن قدس سرّه فى الفرع الثانى من أنها إذا رأت دماً فى بعض أيام العاده تكمل بما بعدها شريطه أن لا يكون العدد المكمل فوق العشره، لا يمكن اتمامه بدليل، بل مقتضى إطلاق ما دل على ان ذات العاده إذا تجاوز دمها العشره اعتبرت عاداتها نفاساً دون الباقي، أن الزائد على العاده استحاضه إذا كان ما رأت من أيام العاده بمقدار معتد به كثلاثه أيام أو أكثر فإنه حينئذ لا يبعد كون هذه الصوره مشموله لإطلاقه، و أما إذا رأت من العاده يوماً واحداً و استمر بها الدم إلى أن تجاوز العشره فالظاهر أنها غير مشموله له، و عليه فلا دليل على أن الدم الزائد على العاده ليس بنفاس فى هذه الصوره، و حينئذ فتلجأ إلى قاعده الامكان و مقتضاها إنه نفاس إلى العشره.

فالتجيه: انه على مسلكه قدس سرّه لا دليل على التكميل، فإن الدم الزائد على العاده أما إن كله نفاس بمقتضى قاعده الامكان، أو أن كله ليس بنفاس بمقتضى الإطلاق.

و أما على ما بنينا عليه من أن مبدأ النفاس من تاريخ رؤيه الدم فمتى ما رأت الدم يحسب مبدأ النفاس من ذلك التاريخ شريطه أن تكون الرؤيه فى ضمن العشره من تاريخ الولاده، فما ذكره قدس سرّه من الفرق بين الفرعين و الحكم بأن الدم المرئى بعد العاده فى الفرع الأول ليس بنفاس، و فى الثانى نفاس كلاً أو بعضاً لا يبتنى على دليل صالح لتبرير الفرق بينهما.

هذا هو الفرع الثانى الذى ذكره الماتن قدس سره و قد ظهر حاله مما تقدم.

هذا هو الصحيح، و إن كان المشهور اعتباره، و قد استدل على المشهور بوجهين..

أحدهما:دعوى أن النفاس حيض محتبس،و يترتب عليه تمام أحكام الحيض التي منها كون المرأة قد مرّت بها قبل ذلك فتره طهر و سلامه من دم الحيض لا تقل عن عشره أيام.

و الجواب..أولا:أن هذه الجملة:«إن النفاس دم محتبس»لم ترد في شيء من الروايات لا لفظا و لا معنى،بل صحيحه سليمان بن خالد قال:«قلت لأبي عبد الله عليه السّلام:جعلت فداك الحبلى ربما طمشت،قال:نعم و ذلك أن الولد في بطن أمه غذاؤه الدم،فربما كثر ففضل عنه،فإذا فضل دفعته،فإذا دفعته حرمت عليها الصلاة»(١)تدل على خلافها و ثانيا:أنه لا دليل على أن حكم الحيض المحتبس حكم الحيض غير المحتبس مطلقا إلا فيما قام دليل على الخلاف،بل الأمر بالعكس و ان اشتراكهما في الحكم بحاجة إلى دليل.

و الآخر:موثقه عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السّلام:«في المرأة يصيبها الطلق أياما أو يوما أو يومين فتري الصفرة أو دما،قال:تصلى ما لم تلد..الحديث»(٢)بتقريب أنها تدل على أن المرأة إذا رأت دما قبل الولادة فهو ليس بحيض و إن كان بلون الحيض.

و الجواب..أولا:أن من المحتمل أن يكون المراد من الصفرة فيها الماء الأصفر بقيرينه جعلها في مقابل الدم،و إلا لكان المناسب أن يجعلها في مقابل الحمرة أو السواد،فإذن لو لم تكن الموثقه ظاهره في الاحتمال الأول لم تكن ظاهره في الاحتمال الثاني،فتكون مجمله،فلا يمكن الاستدلال بها.

و ثانيا:على تقدير تسليم ظهورها في الاحتمال الثاني،الآ- أنها لا- تدل على اعتبار الفصل بأقل الطهر بين النفاس و الحيض المتقدم،و إنما تدل على أن الدم الخارج من المرأة في أيام الطلق ليس بحيض،و أما بالنسبه إلى الدم الخارج منها قبل هذه الأيام فهي ساكته عنه فترجع فيه إلى قاعده العاده أو الصفات،فإن كان في وقت العاده فهو حيض و إن كان صفرة،و إن لم يكن في وقتها فإن كان واجدا للصفه فكذلك،و إلا فهو استحاضه.

في إطلاقه إشكال،و الأظهر هو التفصيل بين ما إذا رأت المرأة دما بعد نفاسها بفره تقل عن عشره أيام في موعد عاداتها،و ما إذا رأت دما كذلك واجدا للصفات،فعلى الأول تعتبر نفسها حائضا،و على الثاني تحتاط بالجمع بين الاجتناب عما تتركه الحائض و الاتيان بما يطلب من المستحاضه،و لكن المعروف بين الأصحاب اعتبار الفصل بينهما بأقل الطهر مطلقا،فإذا رأت دما بعد نفاسها بفره تقل عن العشره فهو ليس بحيض و إن كان في موعدها أو واجدا للصفه،و قد استدل على ذلك بأمرين:

أحدهما:بصحيحه عبد الله بن المغيرة عن أبي الحسن الأول عليه السّلام:«في امرأه نفست فتركت الصلاة ثلاثين يوما،ثم طهرت،ثم رأت الدم بعد ذلك،قال:تدع الصلاة لأن أيامها أيام الطهر قد جازت مع أيام النفاس»(٣)بتقريب أن التعليل فيها يدل على اعتبار الفصل بينهما بأقل الطهر.

و لكن يمكن المناقشه فيها بأن الصحيحه ظاهره في أن نفاسها استمر إلى ثلاثين يوما ثم طهرت،و قد تقدم أنها معارضه من هذه الناحيه بالروايات التي تنص على أن أقصى النفاس هو أقصى الحيض لا أكثر،و تسقط حينئذ من جهه المعارضه، و على هذا فلا يعتبر في كون دمها حيضا أن يكون بعد ثلاثين يوما من الدم فضلا عن مرور فتره طهر بعده لا تقل عن عشره أيام،بل لو لم تطهر

و لم ينقطع الدم عنها بعد الثلاثين و بقى مستمرا فإنه حيض إذا كان فى وقت العاده أو واجدا للصفه،بل الأمر كذلك إذا كان قبل الثلاثين، فلا يعتبر الفصل بأقل الطهر بين ثلاثين يوما و بين الدم المتأخر فى كونه حيضا،و عليه فلا بد من رد علم التعليل إلى أهله.

فالتتيجه: ان التعليل فى الصحيحه لا ينطبق على مورده،فمن أجل ذلك لا يمكن الأخذ به.

و الآخر: الروايات التى تنص على أن النفساء تجلس أيام عادتها ثم تغتسل و تعمل كما تعمل المستحاضه:

منها: صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: «قلت له: النفساء متى تصلى؟ قال:

تقعد قدر حيضها و تستظهر بيومين، فإن انقطع الدم و الأغتسلت و احتشت و استشرفت و صلت.. الحديث». (٤) فإن قوله عليه السلام: «و الأغتسلت الخ» مطلق و لم يقيد بشيء على الرغم من أن المولى فى مقام بيان وظيفتها، و مقتضى إطلاقه انه استحاضه و إن كان فى وقت العاده أو واجدا للصفه.

و منها: صحيحه الأخرى عن أحدهما عليه السلام قال: «النفساء تكف عن الصلاه أيامها التى كانت تمكث فيها، ثم تغتسل و تعمل كما تعمل المستحاضه».

(٥) و منها: قوله عليه السلام فى صحيحه يونس: «فإن رأته صبيبا فلتغتسل عند وقت كل صلاه، فإن رأته صفره فلتوضأ ثم لتصل».

(٦) فالتتيجه: إن هذه الروايات فى مقام بيان ان النفساء كالحائض، فكما أن الحائض تقعد أيامها و تترك العبادات فيها و إذا استمر بها الدم و تجاوز العشره اعتبرت نفسها مستحاضه بعدها و تعمل بأعمالها، فكذلك النفساء، و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين كون الدم فى موعد العاده أو واجدا للصفه أم لا، فإذا نصلح هذه الروايات أن تعارض روايات العاده و الصفات، لأن نسبتها إلى كل واحده منهما نسبه عموم من وجه، و مورد الالتقاء هو ما إذا رأته المرأه بما بعد انتهاء نفاسها و استمر بها إلى أن تجاوز العشره و كان فى موعد العاده أو واجدا للصفات قبل أن تمر بها فتره طهر و سلامه و لا تقل عن عشره أيام، فإن مقتضى إطلاق هذه الروايات أنه استحاضه، و مقتضى إطلاق روايات العاده أو الصفات أنه حيض، و عليه فمقتضى القاعده سقوط كلا الاطلاقين فى مورد الالتقاء، و الرجوع إلى العام الفوقى و هو عمومات أدله و جوب الصلاه و الصيام عليها فى هذه الحاله.

و لكن لا يبعد التفصيل فى المقام بين روايات العاده و روايات الصفات، و تقديم إطلاق روايات العاده على إطلاق هذه الروايات على أساس أن روايات العاده أصرح و أقوى منها دلالة لدى العرف، حيث قد ورد فى بعضها كما فى معتبره يونس الطويله قوله عليه السلام: «إن ذلك قد صار لها وقتا و خلقا معروفا تعمل عليه و تدع ما سواه، و تكون سنتها فيما تستقبل» (٧) و قوله عليه السلام فيها أيضا: «إن كانت لها أيام معلومه من قليل أو كثير فهى على أيامها و خلقتها التى جرت عليها» (٨) و غير ذلك، فإن هذه الخصوصيات تؤكد دلالتها و تجعلها أقوى بنظر العرف، فمن أجل ذلك تتقدم عليها فى مورد الالتقاء، و نتيجه ذلك أن الدم بعد العشره إن كان فى وقت العاده فالأظهر أنه حيض و إن لم تمر بها فتره طهر لا تقل عن عشره أيام.

و أما روايات الصفات فيما أنه لا تتوفر فيها خصوصيه توجب قيمه دلالتها أقوى و أكبر فمن أجل ذلك يسقط إطلاقها في مورد الالتقاء و يرجع حينئذ إلى لعام الفوقى، و مقتضاه وجوب الصلاه و الصيام عليها، و لكن مع ذلك كان الأحوط و الأجدر بها وجوبا أن تترك ما تركه الحائض و تعمل ما عمله المستحاضه.

و على هذا فإذا استمر الدم بالنفساء و تجاوز العشره و بقى مستمرا و شكت في أن عاداتها الشهرية قد جاءتها بعد نفاسها أو لا فإن كانت ذات عاده و قتيه و رأت الدم في موعدها اعتبرته حيضا و إن لم يكن بلون الحيض، و إن رأتها في غير موعدها فإن كان بلون الحيض فإن لم يفصل بينه و بين النفاس بأقل الطهر تحتاط بالجمع بين تروك الحائض و أعمال المستحاضه، و مع الفصل تعتبره حيضا. و إن لم تكن ذات عاده و قتيه، فإن تميز بعض الدم بالصفات اعتبرته حيضا مع الفصل بأقل الطهر و السلامه بينه و بين النفاس المتقدم، و مع عدم الفصل بذلك تحتاط كما مر، و إن لم يميز بأن كان جميع الدم بلون الاستحاضه ظلت عليها، و إن كان الجميع بلون الحيض تجعل في كل شهر ستة أو سبعة أيام حيضا كالمضطربه.

ص: ١٧٧

- 
- ١-١) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ٣٠ ح ١٤.
  - ٢-٢) الوسائل ج ٢ أبواب النفاس باب ٤ ح ١.
  - ٣-٣) الوسائل ج ٢ أبواب النفاس باب ٥ ح ١.
  - ٤-٤) الوسائل ج ٢ أبواب النفاس باب ٣ ح ٢.
  - ٥-٥) الوسائل ج ٢ أبواب النفاس باب ٣ ح ١.
  - ٦-٦) الوسائل ج ٢ أبواب النفاس باب ٣٠ ح ٣.
  - ٧-٧) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ٧ ح ٢.
  - ٨-٨) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ٥ ح ١.

**مسألة ٥: إذا خرج بعض الطفل و طالت المده إلى أن خرج تمامه فالنفاس من حين خروج ذلك البعض إذا كان معه دم**

[٨١٤] مسألة ٥: إذا خرج بعض الطفل و طالت المده إلى أن خرج تمامه فالنفاس من حين خروج ذلك البعض (١) إذا كان معه دم، (٢) و إن كان مبدأ العشره من حين التمام كما مر (٣)، بل و كذا لو خرج قطعه قطعه و إن طال إلى شهر أو أزيد فمجموع الشهر نفاس إذا استمر الدم (٤)، و إن تخلل نقاء فإن كان عشره على الأحوط كما مرّ.

على الأحوط الأولى كما مر تفصيله في المسألة (١).

قد مرّ أن مبدأ العشره التي تقعد فيها النفاس من حين رؤيه الدم لا من تاريخ الولاده.

فيه: إن أراد أن إخراج كل قطعه و لاده مستقله و يترتب عليها أحكامها، ففيه إن صدق الولاده عليه لا- يخلو عن إشكال بل منع، فإنه ليس بأكثر من خروج قطعه من اللحم من رحم المرأة. و إن أراد أن إخراج كل قطعه بمثابة خروج جزء من الطفل، ففيه إن كون الدم الخارج مع جزء منه نفاسا مبنئ على الاحتياط. ثم إن مراد الماتن قدس سره من الشقين هل هو الأول أو الثاني فكلاهما في كلامه محتمل، فحينئذ إن كان مراده الشق الأول فلا بدّ من افتراض أمرين؛ أحدهما إن ما يخرج من المرأة قطعه قطعه لا- يقلّ عن ثلاث قطع، و الآخر أن يكون الفاصل الزمني بين كل قطعه و أخرى عشره أيام لكي يكون الدم في مجموع الشهر نفاسا إذ الحدّ الأقصى له عشره أيام دون الأكثر، و عليه فتكون هنا ثلاث نفاسات و الفرض عدم اعتبار الطهر بين نفاسين كما يعتبر بين حيضين.

و إن كان مراده الشق الثاني فلا مانع من كون الدم في مجموع الشهر نفاسا واحدا فإنه إنما لا يكون أكثر من عشره أيام إذا كان مبدأه بعد تماميه الولاده، و أما ما يكون مع الولاده و قد طالت فلا دليل على تحديده بعشره أيام.

فطهر و إن كان أقل تحتاط بالجمع(١)بين أحكام الطاهر و النفساء.

### مسألة ٦: إذا ولدت اثنين أو أزيد فلكل واحد منهما نفاس مستقل

[٨١٥]مسألة ٦: إذا ولدت اثنين أو أزيد فلكل واحد منهما نفاس مستقل، فإن فصل بينهما عشرة أيام و استمر الدم فنفساها عشرون يوما لكل واحد عشرة أيام، و إن كان الفصل أقل من عشرة مع استمرار الدم يتداخلان في بعض المده، و إن فصل بينهما نقاء عشرة أيام كان طهرا، بل و كذا لو كان أقل من عشرة على الأقوى من عدم اعتبار العشرة بين النفاسين، و إن كان الأحوط مراعاة الاحتياط في النقاء الأقل كما في قطعات الولد الواحد.

### مسألة ٧: إذا استمر الدم إلى شهر أو أزيد فبعد مضي أيام العادة في ذات العادة و العشرة في غيرها محكوم بالاستحاضه

[٨١٦]مسألة ٧: إذا استمر الدم إلى شهر أو أزيد فبعد مضي أيام العادة في ذات العادة و العشرة في غيرها محكوم بالاستحاضه(٢) و إن كان في أيام العادة، إلا مع فصل أقل الطهر عشرة أيام بين دم النفاس و ذلك الدم، و حينئذ فإن كان في العادة يحكم عليه بالحيضيه، و إن لم يكن فيها فترجع إلى التمييز، بناء على ما عرفت من اعتبار أقل الطهر بين النفاس و الحيض المتأخر، و عدم في الاحتياط إشكال بل منع، فإن النقاء المتخلل في المسألة طهر و إن كان أقل من عشرة أيام لأن الفصل الزمنى بين النفاسين بعشره أيام غير معتبر كما يعتبر ذلك بين الحيضين، فمن أجل ذلك يكون الزمن المتخلل بينهما طهرا لا نفاسا و لو كان بمقدار لحظه واحده، بل قد مرّ أنه لا- يبعد أن يكون النقاء المتخلل في النفاس الواحد بحكم الطهر و إن كانت رعايه الاحتياط فيه أولى، كما إذا كان في أيام العادة أو في الأيام العشره إن لم تكن ذات عادته. و أمّا النفاس مع خروج جزء من الولد تدريجا إذا طال، فلا دليل على أن النقاء المتخلل فيه نفاس بل هو طهر و إن كان قليلا، فالنتيجه إن الزمن المتخلل بين الدمين و ما فوق طهر كان بقدر عشرة أيام أم أقل، و بذلك يظهر الحال في المسألة الآتية.

في إطلاقه إشكال بل منع تقدم وجهه في المسألة(٤).



الحكم بالحيض مع عدمه و إن صادف أيام العاده، لكن قد عرفت أن مراعاة الاحتياط في هذه الصورة أولى.

### مسألة ٨: يجب على النساء إذا انقطع دمها في الظاهر الاستظهار بإدخال قطنه أو نحوها و الصبر قليلا و إخراجها و ملاحظته ١

[٨١٧] مسألة ٨: يجب على النساء إذا انقطع دمها في الظاهر الاستظهار بإدخال قطنه أو نحوها و الصبر قليلا- و إخراجها و ملاحظتها على نحو ما مر في الحيض.

### مسألة ٩: إذا استمر الدم إلى ما بعد العاده في الحيض يستحب لها الاستظهار

[٨١٨] مسألة ٩: إذا استمر الدم إلى ما بعد العاده في الحيض يستحب لها الاستظهار بترك العباده يوما (١) أو يومين أو إلى العشره على نحو ما مر في الحيض.

### مسألة ١٠: النساء كالحائض في وجوب الغسل بعد الانقطاع أو بعد العاده أو العشره في غير ذات العاده

[٨١٩] مسألة ١٠: النساء كالحائض في وجوب الغسل بعد الانقطاع أو بعد العاده أو العشره في غير ذات العاده، و وجوب قضاء الصوم دون الصلاة، و عدم جواز وطئها و طلاقها و مس كتابه القرآن و اسم الله و قراءه آيات السجده و دخول المساجد و المكث فيها (٢)، و كذا في كراهه الوطء بعد الانقطاع و قبل الغسل، و كذا في كراهه الخضاب و قراءه القرآن و نحو ذلك، و كذا في استحباب الوضوء في أوقات الصلوات و الجلوس في المصلى و الاشتغال بذكر الله بقدر الصلاة، و ألحقها بعضهم بالحائض في وجوب الكفاره إذا وطأها، و هو أحوط، لكن الأقوى عدمه.

الأظهر وجوبه بيوم واحد و في اليوم الثاني فهو مخير الى العشره التي هي الحد الأقصى لدم النفاس.

بل الاقوى وجوبه بيوم واحد و الزائد مستحب فاذا كانت النفساء ذات عاده عدديه أقل من عشره ايام و استمر بها دم النفاس و تجاوز عن عدد ايامها فان كانت واثقه و متأكده بأنه سيستمر حتى يتجاوز عشره ايام من ابتداء رؤيه الدم اعتبرت ايام عاداتها نفاسا و الزائد استحاضه و ان كانت تأمل انقطاع الدم قبل تجاوز العشره فعليها الاستظهار بيوم واحد بعد ايام عاداتها ثم هي مخيره بين ان تضيف يوما اخر او اكثر حسب اختيارها شريطه ان لا يزيد المجموع على عشره و بين ان تعتبر نفسها مستحاضه و ان كانت واثقه بأنه سينقطع على العشره اعتبرت الزائد كله نفاسا.

و هذا هو المستفاد من روايات الباب فانها تصنف الى ثلاث مجموعات:

الاولى: تنص على وجوب الاستظهار بيوم واحد و تنفى وجوب الزائد صراحة و هي متمثله في موثقه مالك بن اعين.

الثانيه: تدل على وجوب الاستظهار بيومين و تنفى وجوب الزائد نصا و هي متمثله في صحيحه زراره و غيرها.

الثالثه: تدل على وجوب الاستظهار الى عشره ايام من ابتداء رؤيه الدم و هي متمثله في صحيحه يونس و على هذا فلا بد من رفع اليد عن ظهور المجموعه الثانيه و الثالثه في وجوب الزائد بنص المجموعه الاولى في نفى وجوبه فالنتيجه ان الاستظهار بيوم

واحد واجب و في الزائد مستحب.

في كون النفساء كالحائض فيها إشكال بل منع، إذ لا دليل على حرمة شيء منها على النفساء و التعدي من الحائض إليهنّ بحاجه الى دليل و إن كان الاحتياط في محلّه.

ص: ١٨٠

[٨٢٠] مسأله ١١: كيفية غسلها كغسل الجنابه، إلا أنه لا يغنى عن الوضوء (١)، بل يجب قبله أو بعده كسائر الأغسال.

### فصل فى غسل مس الميت

#### اشاره

فصل فى غسل مس الميت يجب بمس ميت الإنسان بعد برده وقبل غسله، دون ميت غير الإنسان أو هو قبل برده أو بعد غسله، و المناط برد تمام جسده فلا يوجب برد بعضه و لو كان هو الممسوس، و المعتبر فى الغسل تمام الأغسال الثلاثه فلو بقى من الغسل الثالث شىء لا يسقط الغسل بمسه و إن كان الممسوس العضو المغسول منه، و يكفى فى سقوط الغسل إذا كانت الأغسال الثلاثه كلها بالماء القراح لفقد السدر و الكافور، بل الأقوى كفايه التيمم (٢) أو كون الغاسل هو الكافر بأمر المسلم لفقد المماثل، لكن الأحوط عدم الاكتفاء بهما، و لا فرق فى الميت بين المسلم و الكافر و الكبير و الصغير، حتى السقط إذا تم له أربعة أشهر، بل الأحوط الغسل بمسه و لو قبل تمام أربعة أشهر أيضا و إن كان الأقوى عدمه.

#### مسأله ١: فى الماس و الممسوس لا فرق بين أن يكون مما تحله الحياه أو لا كالعظم و الظفر

[٨٢١] مسأله ١: فى الماس و الممسوس لا فرق بين أن يكون مما تحله الحياه أو لا كالعظم و الظفر، و كذا لا فرق فيهما بين الباطن و الظاهر، نعم المس بالشعر لا يوجب و كذا مس الشعر.

الأظهر أنه يغنى عن الوضوء.

فى القوه إشكال، و وجوب الغسل على من مس الميت المتيمم مبنى على الاحتياط.

## مسألة ٢: مس القطعه المبانه من الميت أو الحي إذا اشتملت على العظم يوجب الغسل

[٨٢٢] مسألة ٢: مس القطعه المبانه من الميت أو الحي إذا اشتملت على العظم يوجب الغسل (١) دون المجرد عنه، و أما مس العظم المجرد ففي إيجابه للغسل إشكال، و الأحوط الغسل بمسه (٢) خصوصا إذا لم يمض عليه سنه، كما أن الأحوط في السن المنفصل من الميت أيضا الغسل، بخلاف المنفصل من الحي إذا لم يكن معه لحم معتدّ به، نعم اللحم الجزئي لا اعتناء به.

## مسألة ٣: إذا شك في تحقق المس و عدمه أو شك في أن الممسوس كان إنسانا أو غيره

[٨٢٣] مسألة ٣: إذا شك في تحقق المس و عدمه أو شك في أن الممسوس كان إنسانا أو غيره أو كان ميتا أو حيا أو كان قبل برده أو بعده أو في أنه كان شهيدا أم غيره (٣) أو كان الممسوس بدنه أو لباسه أو كان شعره أو بدنه لا يجب الغسل في شيء من هذه الصور، نعم إذا علم المس و شك في أنه كان بعد الغسل أو قبله وجب الغسل (٤)

على الأحوط في القطعه المبانه من الميت، و أما في القطعه المبانه من الحيّ فالأظهر عدم وجوب الغسل بمسّها و إن كانت مشتمله على العظم.

لا بأس بتركه فيه و في السنّ المنفصل.

الأظهر أنه لا فرق بين الشهيد و غيره في هذا الحكم و هو وجوب الغسل بالمسّ، و على تقدير الفرق فالظاهر وجوب الغسل لأنّ المستثنى حينئذ عن العام هو الشهيد، و بما أنه عنوان وجودي إذا شكّ في تحقّقه فمقتضى الأصل عدمه و به يحرز موضوع العام و يترتب عليه حكمه و هو وجوب الغسل.

هذا فيما إذا كان تاريخ المسّ معلوما دون الغسل فإن استصحاب عدم المسّ في الزمن الواقعي للغسل المرّد بين ما يكون المسّ فيه متحقّقا جزما، و ما لا يكون المسّ فيه متحقّقا كذلك لا يجرى لعدم توفّر أركانه لأنه من الاستصحاب في

و على هذا يشكل مس العظام المجرده(١)المعلوم كونها من الإنسان فى الفرد المرّد،فإذن لا مانع من استصحاب عدم الغسل الى زمن المسّ و به يحرز موضوع العام لأنه عباره عن مسّ الميّت و أن لا يكون الميّت مغسّلاً و الأول محرز بالوجدان و الثانى بالتعيّد. و هذا بخلاف ما إذا كان تاريخ الغسل معلوما دون المسّ فإن استصحاب عدم الغسل الى زمان المسّ لا يجرى بعين الملاك المشار إليه آنفا.

و أما استصحاب عدم المسّ الى زمان الغسل فلا أثر له لأنه لا يثبت أن المسّ كان بعده،فإذن تنتهى النوبه الى الأصل فى المرتبه الثانیه و هو استصحاب عدم وجوب الغسل بهذا المسّ،أو عدم كون الماسّ به محدثاً،أو على الأقلّ من أصاله البراءه عن وجوبه.و من هنا يظهر حال ما إذا كان تاريخ كليهما مجهولاً،فإن الاستصحاب الموضوعى لا يجرى بعين الملاك المتقدم فالمرجع فيه حينئذ هو الأصل الحكمى.

فالنتيجه وجوب الغسل فى الصوره الأولى و عدم وجوبه فى الصورتين الأخيرتين.

و دعوى: أن الخارج عن عموم العام هو عنوان المسّ بعد الغسل و بما أن المسّ فى تمام هذه الصور معلوم بالوجدان و الشكّ إنما هو فى وقوعه بعد الغسل فمقتضى الأصل عدم وقوعه بعده.

مدفوعه:بأنها لا- تجدى،لأن تاريخ الغسل إذا كان مجهولاً فاستصحاب عدم وقوع المسّ بعده لا يجرى إذا كان عنوان البعد ملحوظاً بنحو المعرفيه و المشيريه الى واقعه كما هو المفروض بعين ما ذكرناه من الملاك،و هو من الاستصحاب فى الفرد المرّد،فإذن لا فرق بين استصحاب عدم المسّ الى زمان الغسل و بين استصحاب عدمه الى ما بعده،بل أحدهما عين الآخر فلا اختلاف بينهما إلا فى التعبير.

لا إشكال فى أن مسّها لا يوجب الغسل و لا سيّما فى المسأله.

المقابر أو غيرها نعم لو كانت المقبره للمسلمين يمكن الحمل على أنها مغسله.

#### مسأله ٤: إذا كان هناك قطعتان يعلم إجمالاً أن أحدهما من ميت الإنسان

[٨٢٤] مسأله ٤: إذا كان هناك قطعتان يعلم إجمالاً أن أحدهما من ميت الإنسان، فإن مسهما معا وجب عليه الغسل، وإن مس أحدهما ففي وجوبه إشكال والأحوط الغسل (١).

#### مسأله ٥: لا فرق بين كون المس اختيارياً أو اضطرارياً، في اليقظه أو في النوم

[٨٢٥] مسأله ٥: لا فرق بين كون المس اختيارياً أو اضطرارياً، في اليقظه أو في النوم، كان الماس صغيراً أو مجنوناً أو كبيراً عاقلاً، فيجب على الصغير الغسل بعد البلوغ، والأقوى صحته قبله أيضاً إذا كان مميزاً، وعلى المجنون بعد الإفاقه.

#### مسأله ٦: في وجوب الغسل بمس القطعه المبانه من الحى لا فرق بين أن يكون الماس نفسه أو غيره

[٨٢٦] مسأله ٦: في وجوب الغسل بمس القطعه المبانه (٢) من الحى لا فرق بين أن يكون الماس نفسه أو غيره.

#### مسأله ٧: ذكر بعضهم أن في إيجاب مس القطعه المبانه من الحى للغسل لا فرق بين أن يكون قبل بردها أو بعده

[٨٢٧] مسأله ٧: ذكر بعضهم أن في إيجاب مس القطعه المبانه من الحى للغسل لا فرق بين أن يكون قبل بردها أو بعده، وهو أحوط.

#### مسأله ٨: في وجوب الغسل إذا خرج من المرأه طفل ميت بمجرد مماسه لفرجها إشكال

[٨٢٨] مسأله ٨: في وجوب الغسل إذا خرج من المرأه طفل ميت بمجرد مماسه لفرجها إشكال (٣)، وكذا في العكس بأن تولد الطفل من المرأه الميتة، هذا فيما إذا كان الطرف الآخر مورداً لحكم إلزامي بأن يعلم إجمالاً إما أن يجب الغسل بمسّه، أو يجب دفن الآخر، وإلا فلا بأس بتركه.

تقدّم عدم وجوب الغسل بمسّها وإن قلنا بوجوبه بمسّ القطعه المبانه من الميت، وبذلك يظهر حال المسأله الآتية.

إن كان خروجه منها بعد البرد وجب عليها الغسل، وإن كان قبله لم يجب. وبه يظهر حال ما بعده.

فالأحوط غسلها في الأول، و غسله بعد البلوغ في الثاني.

### مسألة ٩: مس فضلات الميت من الوسخ و العرق و الدم و نحوها لا يوجب الغسل

[٨٢٩] مسألة ٩: مس فضلات الميت من الوسخ و العرق و الدم و نحوها لا يوجب الغسل، وإن كان أحوط.

### مسألة ١٠: الجماع مع الميتة بعد البرد يوجب الغسل

[٨٣٠] مسألة ١٠: الجماع مع الميتة بعد البرد يوجب الغسل، و يتداخل مع الجنابة.

### مسألة ١١: مس المقتول بقصاص أو حدّ إذا اغتسل قبل القتل غسل

الميت لا يوجب الغسل]

[٨٣١] مسألة ١١: مس المقتول بقصاص أو حدّ إذا اغتسل قبل القتل غسل الميت لا يوجب الغسل (١).

### مسألة ١٢: مس سرّه الطفل بعد قطعها لا يوجب الغسل

[٨٣٢] مسألة ١٢: مس سرّه الطفل بعد قطعها لا يوجب الغسل.

### مسألة ١٣: إذا يبس عضو من أعضاء الحي و خرج منه الروح بالمره مسه ما دام متصلا ببدنه لا يوجب الغسل

[٨٣٣] مسألة ١٣: إذا يبس عضو من أعضاء الحي و خرج منه الروح بالمره مسه ما دام متصلا ببدنه لا يوجب الغسل، و كذا إذا قطع عضو منه و اتصل ببدنه بجلده مثلا، نعم بعد الانفصال إذا مسه وجب الغسل (٢) بشرط أن يكون مشتملا على العظم.

### مسألة ١٤: مس الميت ينقض الوضوء

[٨٣٤] مسألة ١٤: مس الميت ينقض الوضوء (٣) فيجب الوضوء مع غسله.

### مسألة ١٥: كيفية غسل المس مثل غسل الجنابه

[٨٣٥] مسألة ١٥: كيفية غسل المس مثل غسل الجنابه، إلا أنه يفتقر إلى الوضوء أيضا (٤).

### مسألة ١٦: يجب هذا الغسل لكل واجب مشروط بالطهاره من الحدث الأصغر

[٨٣٦] مسألة ١٦: يجب هذا الغسل لكل واجب مشروط بالطهاره من الحدث الأصغر، و يشترط فيما يشترط فيه الطهاره.

فى عدم الوجوب إشكال و الاحتياط لا يترك.

قد مرّ عدم وجوب الغسل بمسّ العضو المبان من الحيّ.

فى نقضه الوضوء إشكال بل منع، إذا لم يقم دليل على أنه ينتقض به.

الأظهر أنه يغنى عن الوضوء.

ص: ١٨٥



## مسأله ١٧: يجوز للماس قبل الغسل دخول المساجد و المشاهد و المكث فيها

[٨٣٧] مسأله ١٧: يجوز للماس قبل الغسل دخول المساجد و المشاهد و المكث فيها و قراءه العزائم و وطؤها إن كان امرأه، فحال المس حال الحدث الأصغر إلا فى إيجاب الغسل للصلاه و نحوها.

## مسأله ١٨: الحدث الأصغر و الأكبر فى أثناء هذا الغسل لا يضر بصحته

[٨٣٨] مسأله ١٨: الحدث الأصغر و الأكبر فى أثناء هذا الغسل لا يضر بصحته، نعم لو مس فى أثناءه ميتا و جب استئنافه.

## مسأله ١٩: تكرار المس لا يوجب تكرار الغسل

[٨٣٩] مسأله ١٩: تكرار المس لا يوجب تكرار الغسل و لو كان الميت متعددًا كسائر الأحداث.

## مسأله ٢٠: لا فرق فى إيجاب المس للغسل بين أن يكون مع الرطوبه أو لا

[٨٤٠] مسأله ٢٠: لا- فرق فى إيجاب المس للغسل بين أن يكون مع الرطوبه أو لا- نعم فى إيجابه للنجاسه يشترط أن يكون مع الرطوبه على الأقوى، و إن كان الأحوط الاجتناب إذا مس مع اليبوسه خصوصًا فى ميت الإنسان، و لا فرق فى النجاسه مع الرطوبه بين أن يكون بعد البرد أو قبله، و ظهر من هذا أن مس الميت قد يوجب الغسل و الغسل كما إذا كان بعد البرد و قبل الغسل مع الرطوبه، و قد لا- يوجب شيئًا كما إذا كان بعد الغسل أو قبل البرد بلا رطوبه، و قد يوجب الغسل دون الغسل كما إذا كان بعد البرد و قبل الغسل بلا رطوبه، و قد يكون بالعكس كما إذا كان قبل البرد مع الرطوبه.

### إشارة

فصل فى أحكام الأموات

### تمهيد

اعلم أن أهم الأمور و أوجب الواجبات التوبه من المعاصى، و حقيقتها الندم، و هو من الأمور القلبيه، و لا يكفى مجرد قوله: «أستغفر الله» بل لا- حاجه اليه مع الندم القلبي، و إن كان أحوط، و يعتبر فيها العزم على ترك العود إليها، و المرتبه الكامله منها ما ذكره أمير المؤمنين عليه السلام.

### مسأله ١: يجب عند ظهور أمارات الموت أداء حقوق الناس الواجبه

[٨٤١] مسأله ١: يجب عند ظهور أمارات الموت أداء حقوق الناس الواجبه و ردّ الودائع و الأمانات التى عنده مع الإمكان، و الوصيه بها مع عدمه مع الاستحكام على وجه لا يعترىها الخلل بعد موته.

### مسأله ٢: إذا كان عليه الواجبات التى لا تقبل النيباه حال الحياه

[٨٤٢] مسأله ٢: إذا كان عليه الواجبات التى لا تقبل النيباه حال الحياه كالصلاه و الصوم و الحج و نحوها وجب الوصيه بها إذا كان له مال، بل مطلقا إذا احتمل وجود متبرع، و فيما على الولي كالصلاه و الصوم التى فاتته لعذر يجب إعلامه أو الوصيه باستئجارها أيضا.

### مسأله ٣: يجوز له تملك ماله بتمامه لغير الوارث

[٨٤٣] مسأله ٣: يجوز له تملك ماله بتمامه لغير الوارث، لكن لا يجوز له تفويت شىء منه على لوارث بالإقرار كذبا لأن المال بعد موته يكون للوارث فإذا أقر به لغيره كذبا فوّت عليه ماله، نعم إذا كان له مال مدفون فى مكان لا يعلمه الوارث يحتمل عدم وجوب إعلامه، لكنه أيضا مشكل، و كذا إذا كان له

دين على شخص، والأحوط الإعلام (١)، وإذا عدّ عدم الإعلام تفويتا فواجب يقينا.

#### مسألة ٤: لا يجب عليه نصب قيم على أطفاله

[٨٤٤] مسألة ٤: لا يجب عليه نصب قيم على أطفاله، إلا إذا عدّ عدمه تضييعا لهم أو لما لهم، وعلى تقدير النصب يجب أن يكون أمينا، وكذا إذا عين على أداء حقوقه الواجبه شخصا يجب أن يكون أمينا، نعم لو أوصى بثلثه فى وجوه الخيرات الغير الواجبه لا يبعد عدم وجوب كون الوصى عليها أمينا، لكنه أيضا لا يخلو عن إشكال (٢)، خصوصا إذا كانت راجعه إلى الفقراء.

#### فصل فى آداب المريض و ما يستحب عليه

فصل فى آداب المريض و ما يستحب عليه و هى أمور:

الأول: الصبر و الشكر لله تعالى.

الثانى: عدم الشكايه من مرضه إلى غير المؤمن، و حدّ الشكايه أن يقول:

ابتليت بما لم يبتل به أحد، أو أصابنى ما لم يصب أحدا، و أما إذا قال: سهرت البارحه، أو كنت محموما، فلا بأس به.

لكن الأظهر عدم الوجوب لأن سكوته ليس تفويتا لحقّ الوارث، إذ فى زمان سكوته ليس المال مالا له، و فى زمان انتقال المال إليه و هو زمان موته فلا تكليف عليه.

الأظهر عدم الاشكال و لا فرق بين أن يكون الايضاء لصرف ثلثه فى الفقراء أو فى المساجد و المدارس أو الحسينيات أو غيرها.

ص: ١٨٨

الثالث: أن يخفى مرضه إلى ثلاثة أيام.

الرابع: أن يجدد التوبه.

الخامس: أن يوصى بالخيرات للفقراء من أرحامه و غيرهم.

السادس: أن يعلم المؤمنين بمرضه بعد ثلاثة أيام.

السابع: الإذن لهم فى عيادته.

الثامن: عدم التعجيل فى شرب الدواء و مراجعه الطيب إلا مع اليأس من البرء بدونهما.

التاسع: أن يجتنب ما يحتمل الضرر.

العاشر: أن يتصدق هو و أقرباؤه بشىء، قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «داووا مرضاكم بالصدقه».

الحادى عشر: أن يقرّ عند حضور المؤمنين بالتوحيد و النبوه و الإمامه و المعاد و سائر العقائد الحقه.

الثانى عشر: أن ينصب قيما أميناً على صغاره، و يجعل عليه ناظراً.

الثالث عشر: أن يوصى بثلث ماله إن كان موسراً.

الرابع عشر: أن يهيئ كفنه، و من أهم الأمور إحكام أمر وصيته و توضيحه و إعلام الوصى و الناظر بها.

الخامس عشر: حسن الظن بالله عند موته، بل قيل بوجوبه فى جميع الأحوال، و يستفاد من بعض الأخبار وجوبه حال النزاع.

## فصل فى استحباب عياده المريض و آدابها

فصل فى استحباب عياده المريض و آدابها عياده المريض من المستحبات المؤكده، و فى بعض الأخبار: إن عيادته عياده الله تعالى، فإنه حاضر عند المريض المؤمن، و لا تتأكد فى وجع العين و الضرس و الدملى، و كذا من اشتد مرضه أو طال، و لا فرق بين أن تكون فى الليل أو فى النهار بل يستحب فى الصباح و المساء، و لا يشترط فيها الجلوس بل و لا السؤال عن حاله.

و لها آداب:

أحدها: أن يجلس عنده و لكن لا يطيل الجلوس، إلا إذا كان المريض طالباً.

الثانى: أن يضع العائد إحدى يديه على الأخرى أو على جبهته حال الجلوس عند المريض.

الثالث: أن يضع يده على ذراع المريض عند الدعاء له أو مطلقاً.

الرابع: أن يدعو له بالشفاء، و الأولى أن يقول: «اللهم اشفه بشفائك، و داوه بدوائك، و عافه من بلائك».

الخامس: أن يستصحب هديه له من فاكهه أو نحوها مما يفرحه و يريحه.

السادس: أن يقرأ عليه فاتحه الكتاب سبعين أو أربعين مره أو سبع مرات أو مره واحده، فعن أبى عبد الله عليه السلام: «لو قرأت الحمد على ميت سبعين

مره ثم ردت فيه الروح ما كان ذلك عجباً» وفي الحديث: «ما قرئ الحمد على وجع سبعين مره إلا سكن بإذن الله، وإن شئتم فجزبوا ولا تشكوا» وقال الصادق عليه السلام: «من نالته عله فليقرأ في جيبه الحمد سبع مرات» وينبغي أن ينفذ لباسه بعد قراءه الحمد عليه.

السابع: أن لا يأكل عنده ما يضره و يشتهي.

الثامن: أن لا يفعل عنده ما يغيظه أو يضيق خلقه.

التاسع: أن يلتمس منه الدعاء، فإنه ممن يستجاب دعأؤه فعن الصادق عليه السلام: «ثلاثة يستجاب دعأؤهم الحاج و الغازى و المريض».

### فصل فى ما يتعلق بالمحتضر مما هو وظيفه الغير

فصل فى ما يتعلق بالمحتضر مما هو وظيفه الغير و هى أمور:

الأول: توجيهه إلى القبلة بوضعه على وجه لو جلس كان وجهه إلى القبلة، و وجوبه لا- يخلو عن قوه (١)، بل لا يبعد وجوبه على المحتضر نفسه أيضاً، و إن لم يمكن بالكيفية المذكوره فبالممكن منها، و إلا فتوجيهه جالسا، أو مضطجعا على الأيمن أو على الأيسر مع تعذر الجلوس، و لا- فرق بين الرجل و الامراه، و الصغير و الكبير، بشرط أن يكون مسلما، و يجب أن يكون فى القوه إشكال. نعم هو الأحوط و كذلك وجوبه على نفس المحتضر فإنه مبنى على الاحتياط، بل لا يبعد عدم وجوبه عليه.

ذلك بإذن وليه مع الإمكان، وإلا فالأحوط الاستئذان من الحاكم الشرعى (١)، والأحوط مراعاة الاستقبال بالكيفية المذكورة فى جميع الحالات إلى ما بعد الفراغ من الغسل، وبعده فالأولى وضعه بنحو ما يوضع حين الصلاة عليه إلى حال الدفن بجعل رأسه إلى المغرب ورجله إلى المشرق (٢).

الثانى: يستحب تلقيته الشهادتين والإقرار بالأئمة الاثنى عشر عليهم السلام و سائر الاعتقادات الحقّه، على وجه يفهم، بل يستحب تكرارها إلى أن يموت، و يناسب قراءه العديله.

الثالث: تلقيته كلمات الفرج، و أيضا هذا الدعاء «اللهم اغفر لى الكثير من معاصيىك، و اقبل منى اليسير من طاعتىك» و أيضا «يا من يقبل اليسير و يعفو عن الكثير اقبل منى اليسير و اعف عنى الكثير، إنىك أنت العفو الغفور» و أيضا «اللهم ارحمنى فإنىك رحيم».

الرابع: نقله إلى مصلاه إذا عسر عليه النزاع، بشرط أن لا يوجب أذاه.

الخامس: قراءه سورته (يس) و (الصافات) لتعجيل راحته، و كذا آيه الكرسي إلى (هم فيها خالدون) (البقره ٢:٢٥٧)، و آيه السخره و هى: (إن ربكم الله الذى خلق السماوات و الأرض) (يونس ٣:١٠)، إلى آخر الآيه، و ثلاث آيات من آخر سورته البقره (لله ما فى السماوات و الأرض) (البقره ٢:٢٨٤) إلى آخر السوره، و يقرأ سورته الأحزاب، بل مطلق قراءه القرآن.

الاحتياط فيه و فيما بعده ضعيف لا بأس بتركه.

هذا فى البلاد الواقعه فى شمال الكره التى تكون قبلتها طرف الجنوب.

و أما البلاد الواقعه فى شرق الكره أو غربها أو جنوبها فيختلف الحال فيها، فالضابط أن يضع الميت على التراب فى القبر بطرف يمينه مستقبل القبله.

## فصل فى المستحبات بعد الموت

فصل فى المستحبات بعد الموت و هى أمور:

الأول: تغميض عينيه و تطبيق فمه.

الثانى: شدّ فكّيه.

الثالث: مدّ يديه إلى جنبيه.

الرابع: مدّ رجليه.

الخامس: تغطيته بثوب.

السادس: الإسراج فى المكان الذى مات فيه إن مات فى الليل.

السابع: إعلام المؤمنين ليحضرُوا جنازته.

الثامن: التعجيل فى دفنه، فلا- ينتظرون الليل إن مات فى النهار، و لا- النهار إن مات فى الليل، إلا إذا شك فى موته فينتظر حتى اليقين، و إن كانت حاملا مع حياه ولدها فالى أن يشق جنبها الأيسر لإخراجه ثم خياطته.

## فصل فى المكروهات

فصل فى المكروهات و هى أمور:

الأول: أن يمسه فى حال النزاع، فإنه يوجب أذاه.

ص: ١٩٣



الثانى:تنقيـل بطنه بحديد أو غيره.

الثالث:إبقاؤه وحده،فإن الشيطان يعبث فى خوفه.

الرابع:حضور الجنب و الحائض عنده حاله الاحتضار.

الخامس:التكلم زائدا عنده.

السادس:البكاء عنده.

السابع:أن يحضره عمله الموتى.

الثامن:أن يخلى عنده النساء وحدهن،خوفا من صراخهن عنده.

### فصل فى حكم كراهه الموت

فصل فى حكم كراهه الموت لا- يحرم كراهه الموت،نعم يستحب عند ظهور أماراته أن يحب لقاء الله تعالى،و يكره تمنى الموت و لو كان فى شده و بليه،بل ينبغى أن يقول:«اللهم أحيى ما كانت الحياه خيرا لى،و توفنى إذا كانت الوفاه خيرا لى»و يكره طول الأمل و أن يحسب الموت بعيدا عنه،و يستحب ذكر الموت كثيرا،و يجوز الفرار من الوباء و الطاعون،و ما فى بعض الأخبار من:«أن الفرار من الطاعون كالفرار من الجهاد»مختص بمن كان فى ثغر من الثغور لحفظه،نعم لو كان فى المسجد و وقع الطاعون فى اهله يكره الفرار منه.

فصل فى أن وجوب تجهيز الميت كفاى الأعمال الواجبه المتعلقة بتجهيز الميت-من التغسيل و التكفين و الصلاه و الدفن، من الواجبات الكفايه، فهى واجبه على جميع المكلفين، و تسقط بفعل البعض، فلو تركوا أجمع أثموا أجمع، و لو كان مما يقبل صدوره عن جماعه كالصلاه إذا قام به جماعه فى زمان واحد اتصف فعل كل منهم بالوجوب، نعم يجب على غير الولى الاستئذان منه (١) و لا ينافى وجوبه وجوبها على الكل لأن الاستئذان منه شرط صحه الفعل لا شرط وجوبه، و إذا امتنع الولى من المباشره و الإذن يسقط اعتبار إذنه، نعم لو أمكن للحاكم الشرعى إجباره له أن يجبره (٢) على أحد الأمرين، و إن لم يمكن يستأذن من على الأحوط بل لا يبعد عدم وجوبه لعدم ما يصلح أن يعتمد عليه فى الحكم بالوجوب، نعم مزاحمته لا تخلو عن إشكال بل منع.

قد مرّ الاشكال فى ثبوت الولايه له لكى تصل النوبه الى الاجبار فى فرض الامتناع، و على تقدير ثبوتها فالظاهر أنها من باب ثبوت الحقّ له ارفاقا و تسليه لا من باب الارفاق بالمولى عليه و ليس للحاكم الشرعى أن يجبر ذى الحقّ على استيفاء حقّه و إنما له أن يجبر من عليه الحقّ إذا كان ممتنعا على أدائه كإجبار الزوج على الانفاق على زوجته إذا كان ممتنعا.

الحاكم (١)، والأحوط الاستئذان من المرتبه المتأخره أيضا.

### مسأله ١: الإذن أعم من الصريح و الفحوى و شاهد الحال القطعى

[٨٤٥] مسأله ١: الإذن أعم من الصريح و الفحوى و شاهد الحال القطعى.

### مسأله ٢: إذا علم بمباشره بعض المكلفين يسقط وجوب المبادره

[٨٤٦] مسأله ٢: إذا علم بمباشره بعض المكلفين يسقط وجوب المبادره، و لا يسقط أصل الوجوب إلا بعد إتيان الفعل منه أو من غيره، فمع الشروع فى الفعل أيضا لا يسقط الوجوب، فلو شرع بعض المكلفين بالصلاه يجوز لغيره الشروع فيها بنيه الوجوب، نعم إذا أتم الأول يسقط الوجوب عن الثانى، فيتمها بنيه الاستحباب.

### مسأله ٣: الظن بمباشره الغير لا يسقط وجوب المبادره

[٨٤٧] مسأله ٣: الظن بمباشره الغير لا يسقط وجوب المبادره فضلا عن الشك.

### مسأله ٤: إذا علم صدور الفعل عن غيره سقط عنه التكليف ما لم يعلم بطلانه

[٨٤٨] مسأله ٤: إذا علم صدور الفعل عن غيره سقط عنه التكليف ما لم يعلم بطلانه و إن شك فى الصحه بل و إن ظن البطلان، فيحمل فعله على الصحه، سواء كان ذلك الغير عادلا أو فاسقا.

### مسأله ٥: كل ما لم يكن من تجهيز الميت مشروطا بقصد القربه كالتوجيه إلى القبله و التكفين و الدفن يكفى صدوره من كل من كان من البالغ العاقل أو الصبى أو المجنون

[٨٤٩] مسأله ٥: كل ما لم يكن من تجهيز الميت مشروطا بقصد القربه كالتوجيه إلى القبله و التكفين و الدفن يكفى صدوره من كل من كان من البالغ العاقل أو الصبى أو المجنون، و كل ما يشترط فيه قصد القربه كالتغسيل و الصلاه يجب صدوره من البالغ العاقل، فلا يكفى صلاه الصبى عليه إن قلنا بعدم صحه صلاته، بل و إن قلنا بصحتها كما هو الأقوى على الأحوال، نعم إذا علمنا بوقوعها منه صحيحه جامعه لجميع الشرائط لا يبعد كفايتها، لكن مع تقدّم أن وجوب الاستئذان لم يثبت من الولى فضلا عن الحاكم الشرعى، و على تقدير ثبوته له فهو من باب ثبوت الحقّ له لا عليه و لا يثبت للحاكم فى صورته امتناعه عنه.

ذلك لا يترك الاحتياط (١).

## فصل فى مراتب الأولياء

فصل فى مراتب الأولياء

### مسألة ١: الزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها

[٨٥٠] مسألة ١: الزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها (٢)، حره كانت أو أمه، دائمه أو منقطعه، وإن كان الأ-حوط فى المنقطعه الاستئذان من المرتبه اللا-حقه أيضا، ثم بعد الزوج المالك أولى بعبده أو أمته من كل أحد، وإذا كان متعددا اشتركوا فى الولاية، ثم بعد المالك طبقات الأرحام بترتيب الإرث:

فالطبقه الاولى و هم الأبوان و الأولاد مقدمون على الثانيه و هم الأخوه و الأجداد، و الثانيه مقدمون على الثالثه و هم الأعمام و الأخوال، ثم بعد الأرحام المولى المعتق، ثم ضامن الجريه، ثم الحاكم الشرعى، ثم عدول بل الأقوى عدم الكفايه و الاجزاء، فإن صلاه الصبى على الميت و إن قلنا بصحتها إلا أن كفايتها عن صلاه البالغين بحاجه الى دليل، و مقتضى أدله وجوبها على البالغين عدم الكفايه و عدم سقوطها عن ذمتهم بصلاته.

هذا الترتيب هو المعروف و المشهور بين الأصحاب الموافق للاحتياط حيث أن إثبات الولاية لهم كذلك بالدليل فى المقام فى غايه الاشكال بل المنع و لا سيما للحاكم الشرعى فضلا عن عدول المؤمنين، لأن الصلاه على الميت و تغسيله و تكفينه و دفنه و نحو ذلك ليست من الأمور الحسينيه التى لا-يجوز لكل أحد التصدى لها، بل هى أمور واجبه على كافه المسلمين بمقتضى إطلاقات أدله وجوبها، أذن الحاكم الشرعى فيها أم لم يأذن. و بذلك يظهر حال تمام المسائل الآتية.

ص: ١٩٧

**مسألة ٢: في كل طبقة الذكور مقدمون على الإناث، و البالغون على غيرهم**

[٨٥١] مسألة ٢: في كل طبقة الذكور مقدمون على الإناث، و البالغون على غيرهم، و من مَتَّ إلى الميت بالأب و الأم أولى ممن مَتَّ بأحدهما، و من انتسب إليه بالأب أولى ممن انتسب إليه بالأم، و في الطبقة الأولى الأب مقدم على الأم و الأولاد، و هم مقدمون على أولادهم، و في الطبقة الثانية الجد مقدم على الإخوة، و هم مقدمون على أولادهم، و في الطبقة الثالثة العم مقدم على الخال، و هما على أولادهما.

**مسألة ٣: إذا لم يكن في طبقة ذكور فالولاية للإناث**

[٨٥٢] مسألة ٣: إذا لم يكن في طبقة ذكور فالولاية للإناث، و كذا إذا لم يكونوا بالغين، أو كانوا غائبين، لكن الأحوط الاستئذان من الحاكم أيضا في صورته كون الذكور غير بالغين أو غائبين.

**مسألة ٤: إذا كان للميت أم و أولاد ذكور فالأم أولى**

[٨٥٣] مسألة ٤: إذا كان للميت أم و أولاد ذكور فالأم أولى، لكن الأحوط الاستئذان من الأولاد أيضا.

**مسألة ٥: إذا لم يكن في بعض المراتب إلا الصبي أو المجنون أو الغائب فالأحوط الجمع بين إذن الحاكم و المرتبة المتأخره**

[٨٥٤] مسألة ٥: إذا لم يكن في بعض المراتب إلا الصبي أو المجنون أو الغائب فالأحوط الجمع بين إذن الحاكم و المرتبة المتأخره، لكن انتقال الولاية إلى المرتبة المتأخره لا يخلو عن قوه، و إذا كان للصبي ولي فالأحوط الاستئذان منه أيضا.

**مسألة ٦: إذا كان أهل مرتبه واحده متعددين يشتركون في الولاية، فلا بد من إذن الجميع**

[٨٥٥] مسألة ٦: إذا كان أهل مرتبه واحده متعددين يشتركون في الولاية، فلا بد من إذن الجميع، و يحتمل تقدم الأسن.

**مسألة ٧: إذا أوصى الميت في تجهيزه إلى غير الولي ذكر بعضهم عدم نفوذها إلا بإجازة الولي**

[٨٥٦] مسألة ٧: إذا أوصى الميت في تجهيزه إلى غير الولي ذكر بعضهم عدم نفوذها إلا بإجازة الولي، لكن الأقوى صحتها و وجوب العمل بها، و الأحوط إذنهما معا، و لا يجب قبول الوصيه على ذلك الغير، و إن كان أحوط.

**مسألة ٨: إذا رجع الولي عن إذنه في أثناء العمل لا يجوز للمأذون الإتمام**

[٨٥٧] مسألة ٨: إذا رجع الولي عن إذنه في أثناء العمل لا يجوز للمأذون



الإتمام، وكذا إذا تبدل الولي بأن صار غير البالغ بالغا أو الغائب حاضرا، أو جنّ الولي أو مات فانتقلت الولاية إلى غيره.

### مسألة ٩: إذا حضر الغائب أو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد تمام العمل من الغسل أو الصلاة مثلا

[٨٥٨] مسألة ٩: إذا حضر الغائب أو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد تمام العمل من الغسل أو الصلاة مثلا ليس له الإلزام بالإعادة.

### مسألة ١٠: إذا ادعى شخص كونه وليا أو مأذونا من قبله أو وصيا فالظاهر جواز الاكتفاء بقوله

[٨٥٩] مسألة ١٠: إذا ادعى شخص كونه وليا أو مأذونا من قبله أو وصيا فالظاهر جواز الاكتفاء بقوله ما لم يعارضه غيره، وإلا احتج إلى البيّنه، ومع عدمها لا بد من الاحتياط.

### مسألة ١١: إذا أكره الولي أو غيره شخصا على التغسيل أو الصلاة على الميت فالظاهر صحة العمل

[٨٦٠] مسألة ١١: إذا أكره الولي أو غيره شخصا على التغسيل أو الصلاة على الميت فالظاهر صحة العمل إذا حصل منه قصد القربة لأنه أيضا مكلف كالمكره.

### مسألة ١٢: حاصل ترتيب الأولياء: أن الزوج مقدم على غيره

[٨٦١] مسألة ١٢: حاصل ترتيب الأولياء: أن الزوج مقدم على غيره، ثم المالك، ثم الأب، ثم الأم، ثم الذكور من الأولاد البالغين، ثم الإناث البالغات، ثم أولاد الأولاد، ثم الجد، ثم الجده، ثم الأخ، ثم الأخت، ثم أولادهما، ثم الأعمام، ثم الأخوال، ثم أولادهما، ثم المولى المعتقد، ثم ضامن الجريه، ثم الحاكم، ثم عدول المؤمنين.

فصل فى تغسيل الميت يجب كفايه تغسيل كل مسلم، سواء كان اثنى عشرىا أو غيره، لكن يجب أن يكون بطريق مذهب الاثنى عشرى، و لا- يجوز تغسيل الكافر و تكفينه و دفنه بجميع أقسامه من الكتابى و المشرك و الحربى و الغالى و الناصبى و الخارجى (١) و المرتد الفطرى و الملى إذا مات بلا- توبه، و أطفال المسلمين بحكمهم، و أطفال الكفار بحكمهم، و ولد الزنا من المسلم بحكمه، و من الكافر بحكمه، و المجنون إن وصف الإسلام بعد بلوغه مسلم، و إن وصف الكفر كافر، و إن اتصل جنونه بصغره فحكمه حكم الطفل فى لحوقه بأبيه أو أمه، و الطفل الأسير تابع لآسره إن لم يكن معه أبوه أو أمه بل أو جده أو جدته، و لقيط دار الإسلام بحكم المسلم، و كذا لقيط دار الكفر إن كان فيها مسلم يحتمل تولده منه (٢)، و لا- فرق فى وجوب تغسيل المسلم بين الصغير و الكبير، حتى السقط إذا تم له أربعة أشهر (٣)، و يجب تكفينه و دفنه على المتعارف، تقدم الكلام فى كفر هؤلاء و نجاستهم فى باب النجاسات نفيا و إثباتا.

على الأحوط و الاثيان به رجاء على تفصيل يأتى فى أول فصل الصلاة على الميت.

العبره إنما هى باستواء خلقته لا- على مضيّ أربعة أشهر، فإن كان مستويا بحسب الخلقه و الصوره و جب تغسيه و تكفينه و تدفينه، و إلا فلا دليل على



لكن لا يجب الصلاة عليه، بل لا يستحب أيضا، وإذا كان للسقط أقل من أربعة أشهر لا يجب غسله بل يلفّ في خرقة و يدفن (١).

### فصل فى ما يتعلق بالنيّه فى تغسيل الميت

فصل فى ما يتعلق بالنيّه فى تغسيل الميت يجب فى الغسل نيه القربه على نحو ما مر فى الوضوء، والأقوى كفايه نيه واحده للأغسال الثلاثة، وإن كان الأحوط تجديدها عند كل غسل، ولو اشترك اثنان يجب على كل منهما النيه، ولو كان أحدهما معينا والآخر مغسلا وجب على المغسل النيه، وإن كان الأحوط نيه المعين أيضا، ولا يلزم اتحاد المغسل فيجوز توزيع الثلاثة على ثلاثة، بل يجوز فى الغسل الواحد التوزيع مع مراعاة الترتيب، ويجب حينئذ النيه على كل منهم.

### فصل فى اعتبار المماثله بين المغسل و الميت

فصل فى اعتبار المماثله بين المغسل و الميت يجب المماثله بين المغسل و الميت فى الذكوره و الأنوئيه، فلا يجوز تغسيل الرجل للمرأة و لا العكس و لو كان من فوق اللباس و لم يلزم لمس أو نظر، إلا فى موارد:

الوجوب و إن تمّ له أربعة أشهر.

على الأحوط.

ص: ٢٠١

أحدها:الطفل الذى لا يزيد سنه عن ثلاث سنين(١)،فيجوز لكل منهما تغسيل مخالفه و لو مع التجرد و مع وجود المماثل،و إن كان الأحوط الاقتصار على صورته فقد المماثل.

الثانى:الزوج و الزوجه،فيجوز لكل منهما تغسيل الآخر و لو مع وجود المماثل و مع التجرد،و إن كان الأ-حوط الاقتصار على صورته فقد المماثل و كونه من وراء الثياب،و يجوز لكل منهما النظر إلى عوره الآخر(٢)،و إن كان يكره،و لا فرق فى الزوجه بين الحره و الأمه،و الدائمه و المنقطعه،بل و المطلقه الرجعيه،و إن كان الأحوط ترك تغسيل المطلقه مع وجود المماثل،خصوصا إذا كان بعد انقضاء العده،و خصوصا إذا تزوجت بغيره إن فرض بقاء الميت بلا- تغسيل إلى ذلك الوقت،و أما المطلقه بائنا فلا إشكال فى عدم الجواز فيها.

الثالث:المحارم بنسب أو رضاع،لكن الأحوط بل الأقوى اعتبار فقد المماثل و كونه من وراء الثياب(٣).

فى التحديد بالثلاث إشكال بل منع و إن كان مشهورا،إلا أن إتمامه بالدليل لا يمكن.نعم قد ورد فى موثقه عمّار جواز غسل المرأه الصبى و الرجل الصبى،فإذن تكون العبره بصدق هذين العنوانين فإن صدق على الميت عنوان الصبى أو الصبىه جاز لكل من الرجل و المرأه غسله و لا تعتبر المماثله بينه و بين الغاسل،و أما إذا شكّ فى الصدق فالمرجع فيه أصاله البراءه لأن روايات المماثله مختصّه بالرجل و المرأه فلا- يمكن التمسك بها،نعم إذا بلغ الصبى أو الصبىه الى حدّ التمييز فلا- يبعد حينئذ عدم الصدق.

فى جواز نظر الزوج الى عوره زوجته إشكال و الاحتياط لا يترك.

الظاهر عدم اعتباره فإن اللازم هو ستر عورتها و عدم جواز النظر إليها

الرابع: المولى و الأمه، فيجوز للمولى تغسيل أمته (١)، إذا لم تكن مزوجه و لا- في عده الغير و لا- مبعضه و لا مكاتبه، و أما تغسيل الأمه مولاها ففيه إشكال، و إن جوزه بعضهم بشرط إذن الورثه، فالأحوط تركه، بل الأحوط الترك في تغسيل المولى أمته أيضا.

### مسأله ١: الخنثى المشكل إذا لم يكن عمرها أزيد من ثلاث سنين

[٨٦٢] مسأله ١: الخنثى المشكل إذا لم يكن عمرها أزيد من ثلاث سنين (٢)، فلا- إشكال فيها، و إلا فإن كان لها محرم أو أمه بناء على جواز تغسيل (٣) الأمه مولاها- فكذلك، و إلا فالأحوط تغسيل كل من الرجل و المرأه إياها من وراء الثياب، و إن كان لا يبعد الرجوع إلى القرعه (٤).

### مسأله ٢: إذا كان ميت أو عضو من ميت مشتبه بين الذكر و الأنثى

[٨٦٣] مسأله ٢: إذا كان ميت أو عضو من ميت مشتبه بين الذكر و الأنثى كما هو مقتضى صحيحه منصور الأمره بإلقاء الخرقه على عورتها حين القيام بعمله غسلها.

في الجواز إشكال و لا يبعد عدمه و كذلك الحال في تغسيل الأمه مولاها، فإن خروجها عن إطلاقات أدله اعتبار المماثله بين الغاسل و الميت بحاجه الى دليل و لم يقد دليل على الخروج و إن كانت المسأله مشهوره بل ربما ادعى فيها الاجماع.

قد مرّ أن التحديد بالثلاث غير ثابت فيجوز لكلّ من الذكر و الأنثى أن يغسل الطفل غير المميّز و إن تجاوز عمره ثلاث سنين صبيا كان أم صبيّه.

مرّ عدم جواز تغسيل الأمه مولاها.

بل هو بعيد لأن موارد العلم الإجمالى ليست من موارد القرعه، و أما ورودها في بعض موارد كما في الشاه الموطوءه المشتبهه بين الشياه فهو للنصّ الخاصّ لا- للقاعده، و في المقام بما أن كلا من الرجل و المرأه يعلم إجمالا أما أن نظره إليها حرام أو أن غسلها واجب فيجب الجمع بأن يقوم كلّ منهما بغسلها و عدم النظر إليها و بذلك يظهر حال المسأله الآتيه

فيغسله كل من الرجل و المرأة من وراء الثياب.

### مسألة ٣: إذا انحصر المماثل في الكافر أو الكافره من أهل الكتاب أمر المسلم المرأة الكتابيه أو المسلمه الرجل الكتابي أن يغتسل أولاً

[٨٦٤] مسألة ٣: إذا انحصر المماثل في الكافر أو الكافره من أهل الكتاب أمر المسلم المرأة الكتابيه أو المسلمه الرجل الكتابي أن يغتسل أولاً و يغسل الميت بعده، و الأمر ينوي النيه (١)، و إن أمكن أن لا- يمس الماء و بدن الميت تعين (٢)، كما أنه لو أمكن التمسيل في الكر أو الجارى تعين، و لو وجد المماثل بعد ذلك أعاد، و إذا انحصر في المخالف فكذلك، لكن لا يحتاج إلى اغتساله قبل التمسيل، و هو مقدم على الكتابي على تقديره وجوده.

### مسألة ٤: إذا لم يكن مماثل حتى الكتابي و الكتابيه سقط الغسل

[٨٦٥] مسألة ٤: إذا لم يكن مماثل حتى الكتابي و الكتابيه سقط الغسل، لكن الأحوط تغسيل غير المماثل من غير لمس و نظر من وراء الثياب، ثم تشيف بدنه قبل التكفين لاحتمال بقاء نجاسته.

### مسألة ٥: يشترط في المغسل أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً اثني عشرياً

[٨٦٦] مسألة ٥: يشترط في المغسل أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً اثني عشرياً، فلا يجزئ تغسيل الصبي و إن كان مميزاً و قلنا بصحة عباداته على الأحوط و إن كان لا يبعد كفايته (٣)، مع العلم بإتيانه على الوجه الصحيح، و لا تغسيل الكافر إلا إذا كان كتابياً في الصورة المتقدمه، و يشترط أن يكون عارفاً بمسائل الغسل، كما أنه يشترط المماثله إلا في الصور المتقدمه.

على الأحوط و إلاً فمقتضى إطلاق الروايات سقوط النيه القريبه في المقام، و لا مانع من الالتزام بذلك حيث أنها من المباشر لا يمكن و من الأمر لا معنى لها.

هذا بناء على نجاسه أهل الكتاب، و أما بناء على طهارتهم كما قويناها فلا مانع من المس. و به يظهر عدم تعين التمسيل في الكر أو الجارى.

تقدم أن كفايته بعيده.

فصل فى موارد سقوط غسل الميت قد عرفت سابقا وجوب تغسيل كل مسلم، لكن يستثنى من ذلك طائفتان:

إحداهما: الشهيد المقتول فى المعركة عند الجهاد مع الإمام عليه السّلام أو نائبه الخاص، و يلحق به كل من قتل فى حفظ بيضه الإسلام فى حال الغيبه، من غير فرق بين الحر و العبد، و المقتول بالحديد أو غيره، عمدا أو خطأ، رجلا كان أو امرأه أو صبيا أو مجنونا، إذا كان الجهاد واجبا عليهم، فلا يجب تغسيلهم بل يدفنون كذلك بثيابهم، إلا إذا كانوا عراه فيكفنون و يدفنون، و يشترط فيه أن يكون خروج روحه (١) قبل إخراجه من المعركة، أو بعد إخراجه مع بقاء الحرب و خروج روحه بعد الإخراج بلا فصل، و أما إذا خرجت روحه بعد انقضاء الحرب فيجب تغسيه و تكفينه.

الثانيه: من وجب قتله برجم أو قصاص (٢) فإن الإمام عليه السّلام أو نائبه بل العبره فيه إدراك المسلمين له و به رمق الحياه ثم مات و لا يعتبر أن يكون خروج روحه بعد إخراجه من المعركة.

على الأحوط وجوبا كما أن الأحوط وجوبا غسله بعد الرجم و القصاص، فإن روايه المسأله ضعيفه سندا فالعمده فيها الاجماع، و لكن الاطمئنان بالاجماع الكاشف عن ثبوت المسأله فى زمان المعصومين عليهم السّلام و وصولها إلينا يدا

الخاص أو العام يأمره أن يغتسل (١)، غسل الميت مره بماء الصدر، و مره بماء الكافور، و مره بماء القراح، ثم يكفن كتكفين الميت إلا أنه يلبس وصلتين منه و هما المثزر و الثوب قبل القتل، و اللفافه بعده، و يحنط قبل القتل كحنوط الميت، ثم يقتل فيصلى عليه و يدفن بلا تغسيل، لا يلزم غسل الدم من كفنه، و لو أحدث قبل القتل لا يلزم إعادته الغسل، و يلزم أن يكون موته بذلك السبب، فلو مات أو قتل بسبب آخر يلزم تغسيله، و نيه الغسل من الأمر (٢)، و لو نوى هو أيضا صح، كما أنه لو اغتسل من غير أمر الإمام عليه السلام أو نائبه كفى، و إن كان الأحوط إعادته.

### مسأله ١: سقوط الغسل عن الشهيد و المقتول بالرجم أو القصاص من باب العزيمه لا الرخصه

[٨٦٧] مسأله ١: سقوط الغسل عن الشهيد و المقتول بالرجم أو القصاص من باب العزيمه لا الرخصه، و أما الكفن فإن كان الشهيد عاريا و جب تكفينه، و إن كان عليه ثيابه فلا يبعد جواز تكفينه فوق ثياب الشهاده، و لا يجوز نزع ثيابه، و تكفينه، و يستثنى من عدم جواز نزع ما عليه أشياء يجوز نزعها كالخفّ و النعل و الحزام إذا كان من الجلد و أسلحه الحرب، و استثنى بعضهم الفرو، و لا يخلو عن إشكال خصوصا إذا أصابه دم، و استثنى بعضهم مطلق الجلود، و بعضهم استثنى الخاتم، و عن أمير المؤمنين عليه السلام: «ينزع من الشهيد بيد و طبقه بعد طبقه غير حاصل جزما، فمن أجل ذلك تكون المسأله مبتيه على الاحتياط بالجمع بين الغسل قبل الرجم أو القصاص و الغسل بعده.

فى الأمر إشكال بل منع، إذ لا دليل على اعتباره لا نفيا و لا شرطيا، فإن روايه المسأله لا تدلّ عليه، و الدليل الآخر غير موجود إلا أن يكون الغرض منه قيام المقتول بعملية الغسل، فإذا كان قائما بها لم يجب أمره لعدم الموضوع له حينئذ.

بل هي من المأمور.

الفرو و الخف و القلنسوه و العمامه و الحزام و السراويل» و المشهور لم يعملوا بتمام الخير، و المسأله محل إشكال، و الأحوط عدم نزع ما يصدق عليه الثوب من المذكورات.

### مسأله ٢: إذا كان ثياب الشهيد للغير و لم يرض بإبقائها تنزع

[٨٦٨] مسأله ٢: إذا كان ثياب الشهيد للغير و لم يرض بإبقائها تنزع، و كذا إذا كانت للميت لكن كانت مرهونه عند الغير و لم يرض بإبقائها عليه.

### مسأله ٣: إذا وجد في المعركه ميت لم يعلم أنه قتل شهيدا أم لا فالأحوط تغسيله و تكفينه

[٨٦٩] مسأله ٣: إذا وجد في المعركه ميت لم يعلم أنه قتل شهيدا أم لا - فالأحوط تغسيله (١) و تكفينه، خصوصا إذا لم يكن فيه جراحه، و إن كان لا يبعد إجراء حكم الشهيد عليه.

### مسأله ٤: من أطلق عليه الشهيد في الأخبار لا يجرى عليه حكم الشهيد

[٨٧٠] مسأله ٤: من أطلق عليه الشهيد في الأخبار من المطعون و المبطون و الغريق و المهذوم عليه و من ماتت عند الطلق و المدافع عن أهله و ماله لا يجرى عليه حكم الشهيد، إذا المراد التنزيل في الثواب.

### مسأله ٥: إذا اشتبه المسلم بالكافر

[٨٧١] مسأله ٥: إذا اشتبه المسلم بالكافر فإن كان مع العلم الإجمالي بوجود مسلم في البين و جب الاحتياط بالتغسيل و التكفين و غيرهما للجميع، و إن لم يعلم ذلك لا يجب شيء من ذلك (٢)، و في روايه يميز بين المسلم فيه: أن هذا الاحتياط لا ينسجم مع ما تقدم منه قدس سرّه من أن سقوط الغسل عن الشهيد عظيمه، إذ عندئذ يدور الأمر بين محذورين فإنه إن كان شهيدا يحرم غسله و إلا - و جب، فإذا ن كيف يمكن الاحتياط فمن أجل ذلك إن كانت هناك أماره مفيده للاطمئنان بالشهاده ترتب عليه حكمها، و إلا - فمقتضى الأصل عدم كون موته في سبيل الله بنحو الأصل في العدم الأزلي، هذا بناء على أن تكون حرمة غسل الشهيد ذاتيه و أما إذا كانت تشريعيه كما هي غير بعيدة فلا مانع من الاحتياط.

لكن الأجدر و الأولى أن يقوم بالأعمال المذكوره و إن كان مقتضى

و الكافر بصغر الآله و كبرها و لا- بأس بالعمل بها في غير صوره العلم الإجمالي، و الأحوط إجراء أحكام المسلم مطلقا بعنوان الاحتمال و برجاء كونه مسلما.

### مسألة ٦: مس الشهيد و المقتول بالقصاص بعد العمل بالكيفية السابقه لا يوجب الغسل

[٨٧٢] مسألة ٦: مس الشهيد و المقتول بالقصاص بعد العمل بالكيفية السابقه لا يوجب الغسل (١).

### مسألة ٧: القطعه المبانه من الميت، إن لم يكن فيها عظم لا يجب غسلها و لا غيره

[٨٧٣] مسألة ٧: القطعه المبانه من الميت، إن لم يكن فيها عظم لا يجب غسلها و لا غيره، بل تلف في خرقه و تدفن (٢)، و إن كان فيها عظم و كان غير الصدر تغسل (٣)

القاعده عدم وجوب شيء منها على أساس أنه ليس في روايات الباب ما يدل على وجوب غسل كل ميت إلا ما خرج كالكافر و نحوه حتى يمكن إحراز موضوع العام بالأصل العملي، و على هذا فلا مانع من الرجوع الى أصاله عدم كون هذا الفرد المشتبه مسلما و يترتب عليها عدم وجوب القيام بشيء من تلك الأعمال و لا تعارض بأصاله عدم كونه كافرا لأنها لا تجرى في نفسها بلحاظ عدم ترتب أثر عملي عليها.

تقدم أن الأظهر عدم الفرق بين مس الشهيد و غيره، أما المقتول بالقصاص فالأمر فيه أيضا كذلك، فإن ما دل على وجوب الغسل و التحنيط و لبس الكفن عليه على تقدير تماميته، حكم خاص في مورده و لا يصلح أن يكون مقيدا لا إطلاق ما دل على أن مس الميت قبل غسله سبب للغسل لفرض أنه لا يصدق عليه أنه غسل بعد موته.

على الأحوط.

على الأحوط الآ- إذا صدق عليه عنوان الميت الناقص فحينئذ يجب ترتيب تمام احكام الميت عليها من تغسيلها و تكفينها و الصلاه عليها و دفنها، و الآ

ص: ٢٠٨



و تلف في خرقه و تدفن، و إن كان الأحوط تكفينها(١) بقدر ما بقى من محل القطعات الثلاث، و كذا إن كان عظما مجردا، و أما إذا كانت مشتمله على الصدر و كذا الصدر وحده فتغسل و تكفن و يصلى عليها و تدفن، و كذا بعض الصدر إذا كان مشتملا على القلب، بل و كذا عظم الصدر و إن لم يكن معه لحم، و فى الكفن يجوز الاقتصار على الثوب و اللفافه، إلا- إذا كان بعض محل المتزر أيضا موجودا، و الأحوط القطعات الثلاثه مطلقا، و يجب حنوطها أيضا.

### **مسألة ٨: إذا بقى جميع عظام الميت بلا لحم و جب إجراء جميع الأعمال**

[٨٧٤] مسألة ٨: إذا بقى جميع عظام الميت بلا لحم و جب إجراء جميع الأعمال.

### **مسألة ٩: إذا كانت القطعه مشتببه بين الذكر و الأنثى الأحوط أن يغسلها كل من الرجل و المرأة**

[٨٧٥] مسألة ٩: إذا كانت القطعه مشتببه بين الذكر و الأنثى الأحوط أن يغسلها كل من الرجل و المرأة.

فلا دليل على الترتيب و بذلك يظهر ان أغلب ما ذكر فى هذه المسأله مبنى على الاحتياط و لا دليل عليه.

فالظابط الكلى: ان القطعه المبانه من الميت ان كانت مما لا- يصدق عليه عنوان الميت الانسانى الناقص كما اذا كانت صدرا وحده او رأسا او رجلا أو يدا أو نحو ذلك فغسلها و دفنها مبنى على الاحتياط، و ان كانت مما يصدق عليه عنوان الميت و لو ناقصا و جب ترتيب جميع أحكام الميت عليها، و من هذا القبيل ما اذا بقى عظامه المجرده المتصله بدون اللحم، كما اذا أكل لحمها السبع مثلا، فانه يصدق عليه عنوان ميت الانسان الناقص، و روايات المسأله موافقه للقاعده و لا تدل على خلاف ما عرفت.

لا بأس بتركه إلا إذا صدق عليها عنوان الميت الناقص فحينئذ يجب تكفينها لا أنه أحوط.

## فصل فى كيفية غسل الميت

فصل فى كيفية غسل الميت يجب تغسيله ثلاثه أغسال:

الأول بماء الصدر، الثانى بماء الكافور، الثالث بالماء القراح، و يجب على هذا الترتيب، و لو خولف أعيد على وجه يحصل الترتيب، و كيفية كل من الأغسال المذكوره كما ذكر فى الجنازه، فيجب أولاً غسل الرأس و الرقبه، و بعده الطرف الأيمن، و بعده الأيسر، و العوره تنصف أو تغسل مع كل من الطرفين، و كذا السره، و لا يكفى الارتماس -على الأحوط- فى الأغسال الثلاثه مع التمكن من الترتيب، نعم يجوز فى كل غسل رمس كل من الأعضاء الثلاثه مع مراعاة الترتيب فى الماء الكثير.

### مسأله ١: الأحوط إزاله النجاسه عن جميع جسده قبل الشروع فى الغسل

[٨٧٦] مسأله ١: الأحوط إزاله النجاسه عن جميع جسده قبل الشروع فى الغسل، و إن كان الأقوى كفايه إزالتها عن كل عضو قبل الشروع فيه (١).

### مسأله ٢: يعتبر فى كل من الصدر و الكافور أن لا يكون فى طرف الكثره بمقدار يوجب إضافته و خروجه عن الإطلاق

[٨٧٧] مسأله ٢: يعتبر فى كل من الصدر و الكافور أن لا يكون فى طرف الكثره بمقدار يوجب إضافته و خروجه عن الإطلاق، و فى طرف القله يعتبر أن بل كفايتها مقارنا لعملية الشروع فيه زمانا كما تقدم فى الوضوء و غسل الجنازه، و لا يلزم إزالتها قبل عملية الشروع حتى فى الماء القليل بناء على ما استظهرناه من عدم انفعاله بملاقاه المتنجس الخالى عن عين النجس فضلا عن الماء الكثير.

يكون بمقدار يصدق أنه مخلوط بالسدر أو الكافور، وفي الماء القراح يعتبر صدق الخلوص منهما، وقدّر بعضهم السدر برطل و الكافور بنصف مثقال تقريبا، لكن المناط ما ذكرنا.

### مسألة ٣: لا يجب مع غسل الميت الوضوء قبله أو بعده و إن كان مستحبا

[٨٧٨] مسألة ٣: لا يجب مع غسل الميت الوضوء قبله أو بعده و إن كان مستحبا، و الأولى أن يكون قبله.

### مسألة ٤: ليس لماء غسل الميت حدّ

[٨٧٩] مسألة ٤: ليس لماء غسل الميت حدّ، بل المناط كونه بمقدار يفي بالواجبات أو مع المستحبات، نعم في بعض الأخبار أن النبي صَلَّى الله عليه و آله أوصى إلى أمير المؤمنين عليه السّلام أن يغسله بست قرب، و التأسى به صَلَّى الله عليه و آله حسن مستحسن.

### مسألة ٥: إذا تعذر أحد الخليطين سقط اعتباره

[٨٨٠] مسألة ٥: إذا تعذر أحد الخليطين سقط اعتباره و اكتفى بالماء القراح بدله، و إن تعذر كلاهما سقطا و غسل بالقراح ثلاثه أغسال (١)، و نوى بالأول ما هو بدل السدر، و بالثاني ما هو بدل الكافور.

### مسألة ٦: إذا تعذر الماء يتيمم ثلاث تيممات بدلا عن الأغسال على الترتيب

[٨٨١] مسألة ٦: إذا تعذر الماء يتيمم ثلاث تيممات بدلا عن الأغسال على الترتيب، و الأحوط يتيمم آخر بقصد بدليه المجموع، و إن نوى في التيمم الثالث ما في الذمه من بدليه الجميع أو خصوص الماء القراح كفى في الأحوط و جوبا الجمع بينها و بين التيمم، فإذا تعذر السدر و الكافور و جب بدلا عن الغسل الأول الغسل بالماء الخالص و ينوى به بدلا عن الغسل بماء السدر و التيمم أيضا و ينوى به بدلا عنه، و جب بدلا عن الغسل الثاني الغسل بالماء الخالص و ينوى به بدلا عن الغسل بماء الكافور و التيمم أيضا و ينوى به بدلا عنه، و إذا تعذر الماء الخالص و جب بدلا عن الغسل الثالث الغسل بالماء الخالص بأحدهما و ينوى به بدلا عن الغسل بالماء الخالص و التيمم أيضا و ينوى به بدلا عنه.

**مسألة ٧: إذا لم يكن عنده من الماء إلا بمقدار غسل واحد**

[٨٨٢] مسألة ٧: إذا لم يكن عنده من الماء إلا بمقدار غسل واحد فإن لم يكن عنده الخليفة أو كان كلاهما أو الصدر فقط صرف ذلك الماء في الغسل الأول (١)، و يأتي بالتيتم بدلا عن كل من الآخرين على الترتيب، و يحتمل التخيير في الصورتين الأوليين في صرفه في كل الثلاثة في الأولى، و في كل من الأول و الثاني في الثاني، و إن كان عنده الكافور فقط فيحتمل أن يكون الحكم كذلك، و يحتمل أن يجب صرف ذلك الماء في الغسل الثاني (٢) مع الكافور، و يأتي بالتيتم بدل الأول و الثالث، فيممه أولا، ثم يغسله بماء الكافور، ثم ييممه بدل القراح.

**مسألة ٨: إذا كان الميت مجروحا أو محروقا أو مجدورا أو نحو ذلك**

[٨٨٣] مسألة ٨: إذا كان الميت مجروحا أو محروقا أو مجدورا أو نحو ذلك هذا في الصورتين الأخيرتين و أما في الصورة الأولى فيجب صرفه في الغسل الأخير لتمكّن المكلف منه دون الأول و الثاني، فإن روايات الباب تدلّ على أمرين: أحدهما: أن كل غسل من هذه الأغسال الثلاثة واجب مستقل.

و الآخر: اعتبار الترتيب بينها. و نتيجتها أن المكلف إذا تمكّن من الأول لم يجز له تركه و الاتيان بالثاني، لأن صحته مشروطة بالاتيان بالأول مع التمكّن كما هو المفروض في الصورة الثانية، و ليست الوظيفة فيها التخيير بين غسل الميت بالماء مع السدر و غسله بالماء مع الكافور بعد عدم التمكّن من الغسل بكليهما معا، لأن الغسل بالماء مع الكافور في طول الغسل بالماء مع السدر، فما دام يظلّ المكلف متمكّنا من الأول فمع ذلك إذا تركه و شرع في الثاني بطل الثاني لأن صحته مشروطة بالاتيان بالأول أو بعدم التمكّن منه دون العكس.

ظهر ممّا مرّ أن هذا الاحتمال هو المتعين.

مما يخاف معه تناثر جلده ييمم - كما في صورته فقد الماء - ثلاثه تيممات.

### مسأله ٩: إذا كان الميت محرماً لا يجعل الكافور في ماء غسله في الغسل الثاني

[٨٨٤] مسأله ٩: إذا كان الميت محرماً لا يجعل الكافور في ماء غسله في الغسل الثاني، إلا أن يكون موته بعد طواف الحج (١)، أو العمره (٢)، وكذلك لا يحنط بالكافور، بل لا يقرب إليه طيب آخر.

### مسأله ١٠: إذا ارتفع العذر عن الغسل أو عن خلط الخليطين أو أحدهما بعد التيمم أو بعد الغسل بالقراح قبل الدفن

[٨٨٥] مسأله ١٠: إذا ارتفع العذر عن الغسل أو عن خلط الخليطين أو أحدهما بعد التيمم أو بعد الغسل بالقراح قبل الدفن يجب الإعادته، وكذا بعد الدفن إذا اتفق خروجه بعده على الأحوط (٣).

### مسأله ١١: يجب أن يكون التيمم بيد الحى لا بيد الميت

[٨٨٦] مسأله ١١: يجب أن يكون التيمم بيد الحى (٤) لا بيد الميت، وإن كان بل بعد السعى بين الصفا و المروه حيث أن الطيب لا يحلّ على المحرم المتمتع إلا بعد طواف الحج و السعى بينهما، فإنما دلّ على أنه لا يحلّ إلا بعد الاتيان بهما و إن كان معارضا بما دلّ على أنه يحلّ بالحلّ و لكنهما يسقطان من جهه المعارضه، فالمرجع هو العام الفوقى و هو ما دلّ على حرمة الطيب على المتمتع.

الظاهر أن هذا من سهو القلم، فإن المعتمر بالعمره إنما يخرج من الاحرام و يحلّ له الطيب و نحوه بالتقصير بعد الاتيان بالسعى بين الصفا و المروه.

الظاهر تعين إعادته الغسل فى هذه الصوره، بل إذا أمكن الغسل بعد الدفن بنش القبر و إخراج الميت لأجله إذا لم يؤدّ ذلك الى أضرار تلحق بالميت أو هتك لكرامته و جب الاخراج، و كذلك إذا غسل بلا سدر أو كافور.

بل الأحوط الجمع بينه و بين التيمم بيد الميت، بأن يقوم الحى بعملية التيمم مره بيده و أخرى بيد الميت.

و دعوى انصراف الدليل الى الأول و إن كانت غير بعيده بدوا، إلا أن مقتضى مناسبه الحكم و الموضوع فى أمثال المقام هو الثانى، فمن أجل ذلك يكون الاحتياط فى محلّه.

الأحوط تيمم آخر بيد الميت إن أمكن، والأقوى كفايه ضربه واحده للوجه و اليدين، وإن كان الأحوط التعدد.

### مسألة ١٢: الميت المغتسل بالقراح لفقد الخليطين أو أحدهما، أو الميمم لفقد الماء، أو نحوه من الأعذار لا يجب الغسل بمسه

[٨٨٧] مسألة ١٢: الميت المغتسل بالقراح لفقد الخليطين أو أحدهما، أو الميمم لفقد الماء، أو نحوه من الأعذار لا يجب الغسل بمسه، وإن كان أحوط (١).

### فصل فى شرائط الغسل

فصل فى شرائط الغسل و هى أمور:

الأول: نيه القربه، على ما مر فى باب الوضوء.

الثانى: طهاره الماء.

الثالث: إزاله النجاسه عن كل عضو (٢) قبل الشروع فى غسله، بل الأحوط إزالتها عن جميع الأعضاء قبل الشروع فى أصل الغسل، كما مر سابقا.

الرابع: إزاله الحواجب و الموانع عن وصول الماء إلى البشره، و تخليل الشعر، و الفحص عن المانع إذا شك فى وجوده.

الخامس: إباحه الماء و ظرفه و مصبه و مجرى غسالته و محل الغسل لا يترك كما تقدّم.

مر حكمه فى المسأله (١) من كيفية غسل الميت.

ص: ٢١٤

و السدّه و الفضاء (١)الذى فيه جسد الميت،و إباحه الصدر و الكافور،و إذا جهل بغصبيه أحد المذكورات أو نسيها و علم بعد الغسل لا يجب إعادته (٢)، بخلاف الشروط السابقه فإن فقدها يوجب الإعادة و إن لم يكن عن علم و عمد.

### مسأله ١:يجوز تغسيل الميت من وراء الثياب

[٨٨٨]مسأله ١:يجوز تغسيل الميت من وراء الثياب و لو كان المغسل الأظهر أن هذه الأمور جميعا لا تكون من شروط صحّه الغسل بل هو صحيح حتى فى فرض الانحصار و العلم بعدم الاباحه بناء على إمكان الترتّب كما هو الظاهر فإن المكلف فى هذا الفرض و إن كان مأمورا بتيمّم الميت بدلا عن غسله بملاك أنه يستلزم التصرّف فى الحرام، إلا أنه إذا عصى و قام بعملية غسله فى الفرض المذكور لا مانع من الحكم بصحّته على القول بالترتّب باعتبار أن الحرام لا يكون متّحدا مع الواجب.

فى إطلاق عدم وجوب الاعاده إشكال بل منع،أما فى صورته نسيان غصبيّه الماء أو السّيدر أو الكافور فلا تجب الاعاده إلا إذا كان الناسى هو الغاصب فإنه حينئذ و إن كان تكليفه ممتنعا إلا إن هذا الامتناع لما كان بسوء اختياره فمن أجل ذلك يكون الفعل مبغوضا فلا يصلح أن يكون مصداقا للواجب.

و أما فى صورته الجهل بغصبيّه أحد هذه الأمور الثلاثة؛فالظاهر وجوب الاعاده لأن الجهل لا يكون رافعا للحرمه الواقعيه،فإذا ظلّت الحرمه فى الواقع لم يمكن الحكم بالصحّه لأن الحرام لا- يعقل أن يقع مصداقا للواجب إلا- أن يكون جهله بها جهلا مركبا،فعندئذ يكون حاله حال الناسى فلا يمكن تكليفه بالواقع،و أما الجهل بغصبيّه ظرف الماء و مصبّه و مكان الغسل و السدّه و فضاء الغسل فلا يمنع من صحّه الغسل بل قد عرفت أن العلم بها لا يمنع عن صحّته فضلا عن الجهل بها.

مماثلاً، بل قيل: إنه أفضل، ولكن الظاهر كما قيل أن الأفضل التجرد (١) في غير العوره مع المماثله.

### مسألة ٢: يجزئ غسل الميت عن الجنابه و الحيض

[٨٨٩] مسألة ٢: يجزئ غسل الميت عن الجنابه و الحيض، بمعنى أنه لو مات جنبا أو حائضا لا يحتاج إلى غسلهما بل يجب غسل الميت فقط، بل ولا رجحان في ذلك و إن حكى عن العلامة قدس سره رجحانه.

### مسألة ٣: لا يشترط في غسل الميت أن يكون بعد برده

[٨٩٠] مسألة ٣: لا يشترط في غسل الميت أن يكون بعد برده و إن كان أحوط.

### مسألة ٤: النظر إلى عوره الميت حرام

[٨٩١] مسألة ٤: النظر إلى عوره الميت حرام، لكن لا يوجب بطلان الغسل إذا كان في حاله.

### مسألة ٥: إذا دفن الميت بلا غسل جاز بل و جب نبشه

[٨٩٢] مسألة ٥: إذا دفن الميت بلا غسل جاز بل و جب نبشه (٢) لتغسيه أو تيممه، و كذا إذا ترك بعض الأغسال و لو سهوا، أو تبين بطلانها أو بطلان بعضها، و كذا إذا دفن بلا تكفين أو مع الكفن الغصبي، و أما إذا لم يصل عليه أو تبين بطلانها فلا يجوز نبشه لأجلها، بل يصل على قبره.

### مسألة ٦: لا يجوز أخذ الأجره على تغسيل الميت

[٨٩٣] مسألة ٦: لا يجوز أخذ الأجره على تغسيل الميت، بل لو كان داعيه على التغسيل أخذ الأجره على وجه ينافي قصد القربه بطل الغسل أيضا، نعم لو كان داعيه هو القربه و كان الداعي على الغسل بقصد القربه أخذ الأجره صح الغسل، لكن مع ذلك أخذ الأجره حرام (٣) إلا إذا كان في قبال المقدمات الغير لم يثبت ذلك.

هذا فيما إذا لم يستلزم النباش مضره تلحق بالميت و هدرًا لحرمة و كرامته، و إلا لم يجز.

على الأحوط، إذ لا دليل على أنه حرام غير دعوى أنه حق للميت على



الواجبه فإنه لا بأس به حينئذ.

### مسألة ٧: إذا كان السدر أو الكافور قليلا جدا

[٨٩٤] مسألة ٧: إذا كان السدر أو الكافور قليلا جدا بأن لم يكن بقدر الكفايه فالأحوط خلط المقدار الميسور و عدم سقوطه بالمعسور.

### مسألة ٨: إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل أو في أثناءه

[٨٩٥] مسألة ٨: إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل أو في أثناءه بخروج نجاسه أو نجاسه خارجه لا يجب معه إعادته الغسل، بل و كذا لو خرج منه بول أو منى، و إن كان الأحوط في صورته كونهما في الأثناء إعادته خصوصا إذا كان في أثناء الغسل بالقراح، نعم يجب إزاله تلك النجاسه عن جسده و لو كان بعد وضعه في القبر إذا أمكن بلا مشقه و لا هتك.

### مسألة ٩: اللوح أو السرير الذى يغسل الميت عليه لا يجب غسله بعد كل غسل من الأغسال الثلاثة

[٨٩٦] مسألة ٩: اللوح أو السرير الذى يغسل الميت عليه لا يجب غسله بعد كل غسل من الأغسال الثلاثة، نعم الأحوط غسله لميت آخر و إن كان الأقوى طهارته بالتبع (١)، و كذا الحال فى الخرقه الموضوعه عليه، فإنها أيضا تطهر بالتبع، و الأحوط غسلها. الأحياء، و لكن تلك بحاجه الى الاثبات.

بل يطهر بالغسل بتبع غسل الميت لا أنه يطهر بلا غسل و تبعاً فإنه لا معنى له.

فصل فى آداب غسل الميت و هى أمور:

الأول: أن يجعل على مكان عال من سرير أو دكّه أو غيرها و الأولى وضعه على ساجه و هى السرير المتخذ من شجر مخصوص فى الهند و بعده مطلق السرير و بعده المكان العالى مثل الدكّه، و ينبغى أن يكون مكان رأسه أعلى من مكان رجليه.

الثانى: أن يوضع مستقبل القبلة كحاله الاحتضار، بل هو أحوط.

الثالث: أن ينزع قميصه من طرف رجليه و إن استلزم فتقه بشرط الإذن من الوارث البالغ الرشيد، و الأولى أن يجعل هذا ساترا لعورته.

الرابع: أن يكون تحت الظلال من سقف أو خيمه، و الأولى الأول.

الخامس: أن يحفر حفيه لغسالته.

السادس: أن يكون عاريا مستور العوره.

السابع: ستر عورته و إن كان الغاسل و الحاضرون ممن يجوز لهم النظر إليها.

الثامن: تليين أصابعه برفق، بل و كذا جميع مفاصله إن لم يتعسر، و إلا تركت بحالها.

التاسع: غسل يديه قبل التغميل إلى نصف الذراع فى كل غسل ثلاث مرات، و الأولى أن يكون فى الأول بماء السدر و فى الثانى بماء الكافور و فى

الثالث بالقراح.

العاشر: غسل رأسه برغوه السدر أو الخطمي مع المحافظه على عدم دخوله في أذنه أو أنفه.

الحادى عشر: غسل فرجه بالسدر أو الأشنان ثلاث مرات قبل التغسيل، و الأولى أن يلف الغاسل على يده اليسرى خرقه و يغسل فرجه.

الثانى عشر: مسح بطنه برفق فى الغسلين الأولين، إلا إذا كانت امرأه حاملات ولدها فى بطنها.

الثالث عشر: أن يبدأ فى كل من الأغسال الثلاثة بالطرف الأيمن من رأسه.

الرابع عشر: أن يقف الغاسل إلى جانبه الأيمن.

الخامس عشر: غسل الغاسل يديه إلى المرفقين بل إلى المنكبين ثلاث مرات فى كل من الأغسال الثلاثة.

السادس عشر: أن يمسح بدنه عند التغسيل بيده لزياده الاستظهار، إلا أن يخاف سقوط شىء من أجزاء بدنه فيكتفى بصب الماء عليه.

السابع عشر: أن يكون ماء غسله ست قرب.

الثامن عشر: تنشيفه بعد الفراغ بثوب نظيف أو نحوه.

التاسع عشر: أن يوضأ قبل كل من الغسلين الأولين وضوء الصلاة مضافا إلى غسل يديه إلى نصف الذراع.

العشرون: أن يغسل كل عضو من الأعضاء الثلاثة فى كل غسل من الأغسال الثلاثة ثلاث مرات.

الحادى و العشرون: إن كان الغاسل يباشر تكفينه فليغسل رجليه إلى الركبتين.

ص: ٢١٩

الثانى و العشرون: أن يكون الغاسل مشغولا بذكر الله و الاستغفار عند التّغسيل، و الأولى أن يقول مكررا: «رب عفوك عفوك» أو يقول: «اللهم هذا بدن عبدك المؤمن و قد أخرجت روحه من بدنه و فرقت بينهما فعفوك عفوك» خصوصا فى وقت تقلبيه.

الثالث و العشرون: أن لا يظهر عيبا فى بدنه إذا رآه.

### فصل فى مكروهات الغسل

فصل فى مكروهات الغسل الأول: إقعاده حال الغسل.

الثانى: جعل الغاسل إياه بين رجله.

الثالث: حلق رأسه أو عانته.

الرابع: نتف شعر إبطيه.

الخامس: قص شاربه.

السادس: قص أظفاره، بل الأحوط تركه و ترك الثلاثه قبله.

السابع: ترجيل شعره.

الثامن: تخليل ظفره.

التاسع: غسله بالماء الحار بالنار أو مطلقا إلا مع الاضطرار.

العاشر: التخطى عليه حين التّغسيل.

الحادى عشر: إرسال غسالته إلى بيت الخلاء، بل إلى البالوعه، بل يستحب أن يحفر لها بالخصوص حفيره كما مرّ.

الثانى عشر: مسح بطنه إذا كانت حاملا.

### مسألة ١: إذا سقط من بدن الميت شيء من جلد أو شعر أو ظفر أو سن يجعل معه في كفنه و يدفن

[٨٩٧] مسألة ١: إذا سقط من بدن الميت شيء من جلد أو شعر أو ظفر أو سن يجعل معه في كفنه (١) و يدفن، بل يستفاد من بعض الأخبار استحباب حفظ السن الساقط ليدفن معه، كالخبر الذي ورد: أن سنا من أسنان الباقر عليه السلام سقط فأخذه، وقال: «الحمد لله» ثم أعطاه للصادق عليه السلام و قال: «ادفنه معي في قبري».

### مسألة ٢: إذا كان الميت غير مختون لا يجوز أن يختن بعد موته

[٨٩٨] مسألة ٢: إذا كان الميت غير مختون لا يجوز أن يختن بعد موته.

### مسألة ٣: لا يجوز تحنيط المحرم بالكافور

[٨٩٩] مسألة ٣: لا يجوز تحنيط المحرم بالكافور، ولا جعله في ماء غسله كما مر، إلا أن يكون موته بعد الطواف للحج أو العمرة (٢).

على الأحوط الأولى.

تقدم الكلام فيه في المسألة (٩) و (١٠) من فصل كيفية غسل الميت.

فصل فى تكفين الميت يجب تكفينه بالوجوب الكفائى رجلا- كان أو امرأه أو خنثى أو صغيرا بثلاث قطعات: الأولى: المتزر، و يجب أن يكون من السرّه إلى الركبه، و الأفضل من الصدر إلى القدم. الثانية: القميص، و يجب أن يكون من المنكبين إلى نصف الساق، و الأفضل إلى القدم. الثالثة: الإزار، و يجب أن يغطّى تمام البدن، و الأحوط أن يكون فى الطول بحيث يمكن أن يشدّ طرفاه و فى العرض بحيث يوضع أحد جانبيه على الآخر، و الأحوط أن لا يحسب الزائد (١) على القدر الواجب على الصغار من الورثه و إن أوصى به أن يحسب من الثلث، و إن لم يتمكن من ثلاث قطعات يكتفى بالمقدور (٢)، و إن دار الأمر بين واحده من الثلاثه تجعل إزارا، و إن لم يمكن فتوبا، و إن لم يمكن إلا مقدار ستر العوره تعين، و إن دار بين القبل و الدبر يقدم الأول.

بل الأقوى ذلك؛ فإن القدر الواجب من الكفن يخرج من أصل التركة مقدّما على الديون و الوصايا، و أما القدر المستحب منه فيخرج من الثلث مع الوصيه و إلا فيؤخذ من حصّه الكبار مع الاجازه دون الصغار.

هذا فيما إذا كان المقدور لا يقلّ عن قطعه واحده من قطعات ثلاث بملاك أن الظاهر من الروايات تعدّد الواجب لا وحدته فسقوط بعضها لا يلازم سقوط الآخر، و أما إذا كان أقلّ منها فوجوبه مبنى على الاحتياط و كذا ما بعده، بل يتعيّن إذا توقّف ستر عوره الميت و احترامه على ذلك.

## مسألة ١: لا يعتبر في التكفين قصد القربه

[٩٠٠] مسألة ١: لا يعتبر في التكفين قصد القربه، وإن كان أحوط.

## مسألة ٢: الأحوط في كل من القطعات أن يكون وحده ساترا لما تحته

[٩٠١] مسألة ٢: الأحوط في كل من القطعات (١) أن يكون وحده ساترا لما تحته، فلا يكتفى بما يكون حاكيا له وإن حصل الستر بالمجموع، نعم لا يبعد كفايه ما يكون ساترا من جهة طليه بالنشاء و نحوه لا بنفسه، وإن كان الأحوط كونه كذلك بنفسه.

## مسألة ٣: لا يجوز التكفين بجلد الميتة و لا بالمغصوب و لو في حال الاضطرار

[٩٠٢] مسألة ٣: لا- يجوز التكفين بجلد الميتة و لا بالمغصوب و لو في حال الاضطرار (٢)، و لو كفن بالمغصوب و جب نزع بعد الدفن أيضا.

## مسألة ٤: لا يجوز اختيار التكفين بالنجس حتى لو كانت النجاسة بما عفى عنها في الصلاة على الأحوط

[٩٠٣] مسألة ٤: لا- يجوز اختيار التكفين بالنجس حتى لو كانت النجاسة بما عفى عنها في الصلاة على الأحوط (٣)، و لا بالحريير الخالص و إن كان الميت طفلا- أو امرأه، و لا بالمذّهب، و لا بما لا يؤكل لحمه جلدا (٤) كان أو شعرا أو وبراً، و الأحوط أن لا يكون من جلد المأكول، و أما من وبره و شعره فلا بأس، و إن كان الأحوط فيهما أيضا المنع، و أما في حال الاضطرار فيجوز بل لا يبعد اعتبار ذلك بملا-ك أن الستر و الموارد قد أخذ في مفهوم الكفن عرفا من ناحيه، و كون الواجب منه متعددا من ناحيه أخرى، فالنتيجة اعتبار الموارد في كل قطعه منه.

في إطلاقه إشكال بل منع، فإن التكفين بالمغصوب غير جائز حتى في حال الاضطرار، و أما التكفين بجلد الميتة في حال الاضطرار فلا يبعد جوازه، لأن الطهاره ليست من شروط الكفن، بل هي واجبه مستقلة فتسقط عند التعذر.

بل على الأظهر لإطلاق النصّ.

على الأحوط، بل لا يبعد جوازه حيث أنه لا دليل على الملازمه بين عدم جواز الصلاة فيه و عدم جواز التكفين به، و به يظهر حال ما بعده.

### مسألة ٥: إذا دار الأمر في حال الاضطرار بين جلد المأكول أو أحد المذكورات يقدم الجلد على الجميع

[٩٠٤] مسألة ٥: إذا دار الأمر في حال الاضطرار بين جلد المأكول أو أحد المذكورات يقدم الجلد على الجميع (١)، وإذا دار بين النجس و الحرير أو بينه في إطلاقه إشكال بل منع، بيانه أن هاهنا صوراً:

الأولى: ما إذا دار الأمر بين الكفن بالجلد المذكى الطاهر و بين الحرير، أو بينه و بين الثوب النجس من القطن، قدم الجلد، إذ ما دام المكلف متمكناً من تكفين الميت بشيء طاهر غير ممنوع لا يجوز تكفينه بشيء نجس أو ممنوع كالحرير.

الثانية: ما إذا دار الأمر بين الثوب النجس و الحرير الطاهر كفن الميت بالأول، و إن كان الأحوط الجمع بين تكفينه بهما معا حيث أن ما دل على طهاره الكفن ظاهر عرفاً في أنها واجبه مستقلة و ليست من شروط صحه التكفين به، فإذا كانت واجبه كذلك سقطت عند التعذر و بقى الأمر بالتكفين على حاله، و عندئذ فلا- تصل النوبه الى التكفين بالثوب الحرير، فإن جواز التكفين به مشروط بالاضطرار و عدم التمكّن من التكفين بغيره، و مع التمكّن لا- تصل النوبه إليه كما هو مقتضى معتبره الحسين بن راشد. نعم لو كان ظاهراً في شرطيه طهارته فعندئذ يتعين التكفين بالحرير إلا أن يكون الحرير نجساً أيضاً فيترك حينئذ و يكتفى بالنجس غير الحرير.

الثالثة: ما إذا دار الأمر بين الحرير و غير المأكول، قدّم غير المأكول و إن كان جلداً.

الرابعة: ما إذا دار الأمر بين الجلد المذكى و المذهب، فالحكم التخيير بينهما إذا كان كل منهما طاهراً، و كذلك إذا دار الأمر بينه و بين شعر و وبر غير المأكول من حيوان طاهر، و بذلك يظهر حال ما ذكره الماتن قدس سرّه في هذه المسألة.

فالتنتيجة: أن تكفين الميت لا يسقط بحال إلا مع العجز عنه بالذات، غايه الأمر إن له مراتب طوليه، فلا يجوز الانتقال من الأولى الى الثانية إلا مع العجز عنها.



و بين أجزاء غير المأكول لا يبعد تقديم النجس و إن كان لا يخلو عن إشكال، و إذا دار بين الحرير و غير المأكول يقدم الحرير و إن كان لا يخلو عن إشكال في صورته الدوران بين الحرير و جلد غير المأكول، و إذا دار بين جلد غير المأكول و سائر أجزائه يقدم سائر الأجزاء.

### مسألة ٦: يجوز التكفين بالحرير الغير الخالص

[٩٠٥] مسألة ٦: يجوز التكفين بالحرير الغير الخالص بشرط أن يكون الخليط أزيد من الإبريسم على الأحوط (١).

### مسألة ٧: إذا تنجس الكفن بنجاسه خارجه أو بالخروج من الميت وجب إزالتها

[٩٠٦] مسألة ٧: إذا تنجس الكفن بنجاسه خارجه أو بالخروج من الميت وجب إزالتها و لو بعد الوضع في القبر بغسل أو بقرض إذا لم يفسد الكفن، و إذا لم يمكن وجب تبديله مع الإمكان.

### مسألة ٨: كفن الزوجه على زوجها و لو مع يسارها

[٩٠٧] مسألة ٨: كفن الزوجه على زوجها و لو مع يسارها، من غير فرق بين كونها كبيره أو صغيره، أو مجنونه أو عاقله، حره أو أمه، مدخوله أو غير مدخوله، دائمه او منقطعه، مطيعه أو ناشزه، بل و كذا المطلقه الرجعيه دون البائنه، و كذا في الزوج لا فرق بين الصغير و الكبير، و العاقل و المجنون، فيعطى الولي من مال المولى عليه.

### مسألة ٩: يشترط في كون كفن الزوجه على الزوج أمور

[٩٠٨] مسألة ٩: يشترط في كون كفن الزوجه على الزوج أمور:

أحدها: يساره (٢)، بأن يكون له ما يفي به أو ببعضه زائدا عن مستثنيات بل على الأقوى لدلاله معتبره الحسين بن راشد على جواز الكفن بالمنسوج من الحرير و غيره إذا كان غير الحرير هو الأكثر.

في اعتبار اليسر في غير ما يستلزم الحرج إشكال إذ لا يبعد القول بأن مناسبه الحكم و الموضوع تقتضى أن وجوب كفن الزوجه على الزوج تكليف فعلى فورى بإعطاء الكفن من ماله إذا لم يكن حرجيا و أما إذا لم يقدّم بذلك و عصى الى أن

الدين، وإلا فهو أو البعض الباقي في مالها.

الثاني: عدم تقارن موتها.

الثالث: عدم محجوريه الزوج قبل موتها بسبب الفلس.

الرابع: أن لا يتعلق به حق الغير من رهن أو غيره.

الخامس: عدم تعيينها الكفن بالوصيه.

### مسألة ١٠: كفن المحلّله على سيدها لا المحلّل له

[٩٠٩] مسألة ١٠: كفن المحلّله على سيدها لا المحلّل له.

### مسألة ١١: إذا مات الزوج بعد الزوجه و كان له ما يساوى كفن أحدهما قدم عليها

[٩١٠] مسألة ١١: إذا مات الزوج بعد الزوجه و كان له ما يساوى كفن أحدهما قدم عليها، حتى لو كان وضع عليها فينزع منها، إلا إذا كان بعد الدفن.

### مسألة ١٢: إذا تبرع بكفنها متبرع سقط عن الزوج

[٩١١] مسألة ١٢: إذا تبرع بكفنها متبرع سقط عن الزوج.

### مسألة ١٣: كفن غير الزوجه من أقارب الشخص ليس عليه

[٩١٢] مسألة ١٣: كفن غير الزوجه من أقارب الشخص ليس عليه و إن كان ممن يجب نفقته عليه، بل في مال الميت، و إن لم يكن له مال يدفن عاريا (١).

### مسألة ١٤: لا يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المرأة

[٩١٣] مسألة ١٤: لا يخرج الكفن عن ملك الزوج بتكفين المرأة فلو أكلها السبع أو ذهب بها السيل و بقى الكفن رجع إليه و لو كان بعد دفنها.

دفت فلا يظهر من الروايه أنه يظلّ في ذمّته دينا كسائر ديونه حتى يجب عليه أن يؤدّيه الى ورثتها.

بل لا يبعد وجوب بذل الكفن إلا إذا كان ضروريًا لأن دفن الميت المؤمن عاريا هتك لحرمة و هدر لكرامته و هو غير جائز جزما فإن حرمة المؤمن ميتا كحرمة حيا، فإذا لم يكن له مال و لا باذل و متبرّع له و لا زكاه فعلى الحاكم الشرعي أن يقوم بتكفينه إما

من بيت المال إن كان و إلا فيأمر المسلمين بالقيام به، و إلا فعليهم القيام به كفايه.

ص: ٢٢٦

## مسألة ١٥: إذا كان الزوج معسرا كان كفنها في تركتها

[٩١٤] مسألة ١٥: إذا كان الزوج معسرا كان كفنها في تركتها (١)، فلو أيسر بعد ذلك ليس للورثة مطالبه قيمته.

## مسألة ١٦: إذا كفنها الزوج فسرقه سارق وجب عليه مره أخرى

[٩١٥] مسألة ١٦: إذا كفنها الزوج فسرقه سارق وجب عليه مره أخرى، بل و كذا إذا كان بعد الدفن على الأحوط (٢).

## مسألة ١٧: ما عدا الكفن من مؤن تجهيز الزوجه ليس على الزوج

[٩١٦] مسألة ١٧: ما عدا الكفن من مؤن تجهيز الزوجه ليس على الزوج على الأقوى و إن كان أحوط.

## مسألة ١٨: كفن المملوك على سيده

[٩١٧] مسألة ١٨: كفن المملوك على سيده (٣) و كذا سائر مؤن تجهيزه، إلا إذا كانت مملوكة مزوجه فعلى زوجها كما مر (٤)، و لا فرق بين أقسام المملوك، و فى البعض ببعض، و فى المشترك يشترك.

## مسألة ١٩: القدر الواجب من الكفن يؤخذ من أصل التركة

[٩١٨] مسألة ١٩: القدر الواجب من الكفن يؤخذ من أصل التركة- فى غير الزوجه و الملوكة (٥)- مقدما على الديون و الوصايا، و كذا القدر الواجب من سائر المؤن من السدر و الكافور و ماء الغسل و قيمه الأرض، بل و ما يؤخذ من الدفن فى الأرض المباحه و أجره الحمال و الحفار و نحوها فى صوره الحاجه إلى المال، و أما الزائد عن القدر الواجب فى جميع ذلك فموقوف على إجازة على إشكال إلا إذا كان كفنها حرجيا على الزوج كما تقدم فى المسألة (٩).

بل على الأظهر إذ لا يبعد دعوى شمول إطلاق المعتبره لهذه الصوره أيضا.

على الأحوط فيه و فيما بعده.

مر أن كفنها على زوجها دون سائر مؤن تجهيزها.

على الأحوط فيه كما عرفت.

الكبار من الورثه فى حصتهم، إلا مع وصيه الميت بالزائد مع خروجه من الثلث، أو وصيته بالثلث من دون تعيين المصرف كلا أو بعضا، فيجوز صرفه فى الزائد من القدر الواجب.

### مسأله ٢٠: الأحوط الاقتصار فى القدر الواجب على ما هو أقل قيمه

[٩١٩] مسأله ٢٠: الأحوط الاقتصار فى القدر الواجب على ما هو أقل قيمه (١)، فلو أرادوا ما هو أعلى قيمه يحتاج الزائد إلى إمضاء الكبار فى حصتهم، وكذا فى سائر المؤمن، فلو كان هناك مكان مباح لا يحتاج إلى بذل مال أو يحتاج إلى قليل لا يجوز اختيار الأرض التى مصرفها أزيد إلا بإمضائهم، إلا أن يكون ما هو الأقل قيمه أو مصرفا هتكا لحرمة الميت، فحينئذ لا يبعد خروجه من أصل التركة، وكذا بالنسبه إلى مستحبات الكفن، فلو فرضنا أن الاقتصار على الأقل الواجب هتك لحرمة الميت يؤخذ المستحبات أيضا من أصل التركة.

### مسأله ٢١: إذا كان تركه الميت متعلقا لحق الغير فى تقديمه أو تقديم الكفن إشكال

[٩٢٠] مسأله ٢١: إذا كان تركه الميت متعلقا لحق الغير مثل حق الغرماء فى الفلس و حق الرهانه و حق الجنايه فى تقديمه أو تقديم الكفن إشكال (٢)، فلا- لكن الأظهر الاقتصار فيه على المتعارف اللائق بشأن الميت و الحافظ لكرامته من الكفن و غيره من مؤن التجهيز له كما أنه قد يقتضى كون الواجب هو الفرد الأفضل إذا كان الميت عظيم الشأن و الكرامه بحيث يكون الفرد الوسط المتعارف هتكا لحرمة و هدرا لكرامته.

الظاهر أنه لا إشكال فى تقديمه على حق الغرماء و الرهانه لأنهما من توابع الدين و مقدمه لإيصاله، و الفرض تقديم الكفن على الدين و الوصيه، فإذا كانت تركه الميت منحصره بما تعلق به حق الرهانه أو الغرماء و دار الأمر بين صرفها فى كفته أو دينه تعين الأول بمقتضى نص معتبره السكونى و صحيحه زواره، و أما حق

### مسألة ٢٢: إذا لم يكن للميت تركه بمقدار الكفن فالظاهر عدم وجوبه

[٩٢١] مسألة ٢٢: إذا لم يكن للميت تركه بمقدار الكفن فالظاهر عدم وجوبه على المسلمين (١)، لأن الواجب الكفائي هو التكفين لا إعطاء الكفن، لكنه أحوط، وإذا كان هناك من سهم سبيل الله من الزكاه فالأحوط صرفه فيه، والأولى بل الأحوط أن يعطى لورثته (٢) حتى يكفونه من مالهم إذا كان تكفين الغير لميتهم صعبا عليهم.

### مسألة ٢٣: تكفين المحرم كغيره فلا بأس بتغطيه رأسه و وجهه

[٩٢٢] مسألة ٢٣: تكفين المحرم كغيره فلا بأس بتغطيه رأسه و وجهه، فليس حالهما حال الطيب في حرمة تقريبه إلى الميت المحرم.

الجنایه فهو متعلق برقبه العبد الجاني، فإن كانت عمدية فلولى المقتول الخيار بين الاقتصاص منه أو استرقاقه، وإن كانت خطيئه فعلى مولى الجاني إما أن يدفع السديه أو نفس العبد، فإذا مات المولى و الحال هذه و لم تكن عنده تركه غيره تقدم حق الجنایه على الكفن لأن ما دلّ على تقديم الكفن على الديون و الوصايا لا - يعمّ هذا الحق، فإنه ليس من توابع الدين الثابت على ذمه الميت بل هو متعلق بدمه العبد الجاني، فمن أجل ذلك لا مائيه له و لا يقدم أحد على شرائه باعتبار أن كل من اشتراه فعليه أن يدفع دينه الى وليّ المقتول و هى قيمته، و من هنا لو أقدم أحد على شرائه فاشتراه و تحمّل دينه فحينئذ يجب صرف ثمنه فى الكفن و لكنه مجرد فرض لا واقع خارجى له.

لا يبعد وجوبه عليهم كفايه على تفصيل قد مرّ فى المسأله (١٣).

بل هو الأظهر كما هو مقتضى صحيحه الفضل بن يونس.

فصل فى مستحبات الكفن و هى أمور:

أحدها:العمامة للرجل،و يكفى فيها المسمى طولاً- و عرضاً،و الأولى أن تكون بمقدار يدار على رأسه و يجعل طرفها تحت حنكه على صدره، الأيمن على الأيسر و الأيسر على الأيمن من الصدر.

الثانى:المقنعه للامراه بدل العمامه و يكفى فيها أيضا المسمى.

الثالث:لغافه لثديها يشدان بها إلى ظهرها.

الرابع:خرقه يعصب بها وسطه رجلا كان أو امراه.

الخامس:خرقه أخرى للفقدين تلف عليهما،و الأولى أن يكون طولها ثلاثه أذرع و نصفا و عرضها شبرا أو أزيد،تشدّ من الحقوين،ثم تلفّ على فخذه لفا شديدا على وجه لا- يظهر منهما شىء إلى الركبتين،ثم يخرج رأسها من تحت رجليه إلى الجانب الأيمن.

السادس:لغافه أخرى فوق اللغافه الواجبه،و الأولى كونها بردا يمانيا، بل يستحب لغافه ثالثه أيضا،خصوصا فى الامراه.

السابع:أن يجعل شىء من القطن أو نحوه بين رجليه بحيث يستر العورتين،و يوضع عليه شىء من الحنوط،و إن خيف خروج شىء من دبره يجعل فيه شىء من القطن،و كذا لو خفيف خروج الدم من منخريه،و كذا بالنسبه إلى قبل الامراه،و كذا ما اشبه ذلك.

فصل فى بقيه المستحبات و هى أيضا أمور:

الأول: إجاده الكفن، فإن الأموات يتباهون يوم القيامة بأكفانهم و يحشرون بها، و قد كفن موسى بن جعفر عليه السلام بكفن قيمته ألفا دينار و كان تمام القرآن مكتوبا عليه.

الثانى: أن يكون من القطن.

الثالث: أن يكون أبيض، بل يكره المصبوغ ما عدا الحبره، ففى بعض الأخبار: «إن رسول الله صلى الله عليه و آله كفن فى حبره حمراء».

الرابع: أن يكون من خالص المال و طهوره لا من المشتبهات.

الخامس: أن يكون من الثوب الذى أحرم فيه أو صلى فيه.

السادس: أن يلقى عليه شىء من الكافور و الذريره، و هى -على ما قبل - حبّ يشبه حبّ الحنطه له ريح طيب إذا دقّ، و تسمى الآن قمحه و لعلها كانت تسمى بالذريره سابقا و لا يبعد استحباب التبرك بتربه قبر الحسين عليه السلام و مسحه بالضرير المقدس أو بضرائح سائر الأئمه عليهم السلام بعد غسله بماء الفرات أو بماء زمزم.

السابع: أن يجعل طرف الأيمن من اللفافه على أيسر الميت و الأيسر منها على أيمنه.

الثامن: أن يخاط الكفن بخيوطه إذا احتاج إلى الخياطه.



التاسع: أن يكون المباشر للتكفين على طهاره من الحدث و إن كان هو الغاسل له فيستحب أن يغسل يديه إلى المرفقين بل المنكبين ثلاث مرات، و يغسل رجله إلى الركبتين، والأولى أن يغسل كل ما تنجس من بدنه، و أن يغتسل غسل المس قبل التكفين.

العاشر: أن يكتب على حاشيه جميع قطع الكفن من الواجب و المستحب حتى العمامه اسمه و اسم أبيه، بأن يكتب: فلان بن فلان يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أن محمدا صلى الله عليه و آله رسول الله، و أن عليا و الحسن و الحسين و عليا و محمدا و جعفرًا و موسى و عليا و محمدا و عليا و الحسن و الحجه القائم عليهم السلام أولياء الله و أوصياء رسول الله صلى الله عليه و آله و أئمتي، و أن البعث و الثواب و العقاب حق.

الحادى عشر: أن يكتب على كفنه تمام القرآن، و دعا جوشن الصغير و الكبير، و يستحب كتابه الأخير فى جام بكافور أو مسك ثم غسله و رشه على الكفن، فعن أبي عبد الله الحسين عليه السلام: «إن أبى أوصانى بحفظ هذا الدعاء، و أن اكتبه على كفنه و أن أعلمه أهل بيتى»، و يستحب أيضا أن يكتب عليه البيتان اللذان كتبهما أمير المؤمنين عليه السلام على كفن سلمان (رحمه الله) و هما:

وفت على الكريم بغير زاد من الحسنات و القلب السليم

و حمل الزاد أقبح كل شىء إذا كان الوفود على الكريم

و يناسب أيضا كتابه السند المعروف المسمى بسلسله الذهب و هو:

«حدثنا محمد بن موسى المتوكل، قال: حدثنا على بن إبراهيم، عن أبيه يوسف ابن عقيل، عن إسحاق بن راهويه، قال: لما وافى أبو الحسن الرضا عليه السلام نيشابور و أراد أن يرتحل إلى المأمون اجتمع عليه أصحاب الحديث فقالوا: يا ابن رسول الله صلى الله عليه و آله تدخل علينا و لا تحدثنا بحدث فنستفیده منك؟ و قد كان»

قعد فى العماريه فأطلع رأسه فقال عليه السّلام: سمعت أبى موسى بن جعفر عليه السّلام يقول: سمعت أبى جعفر ابن محمد عليه السّلام يقول: سمعت أبى محمد بن على عليه السّلام يقول: سمعت أبى الحسين ابن على عليه السّلام يقول: سمعت أبى أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السّلام يقول:

سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: سمعت جبرائيل يقول: سمعت الله عز وجل يقول: لا إله إلا الله حصنى فمن دخل حصنى أمن من عذابي، فلما مرت الراحله نادى: أما بشروطها وأنا من شروطها»، وإن كتب السند الآخر أيضا فأحسن وهو: حدثنا أحمد بن الحسن القطان، قال: حدثنا عبد الكريم بن محمد الحسينى، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الرازى، قال: حدثنا عبد الله بن يحيى الأهوازى، قال: حدثنى أبو الحسن على بن عمرو، قال: حدثنا الحسن محمد بن جمهور، قال: حدثنى على بن بلال عن على بن موسى الرضا عليه السّلام عن موسى بن جعفر عليه السّلام عن محمد بن على بن محمد بن على بن محمد بن على بن الحسين بن على بن جبرائيل عن ميكائيل عن إسرافيل عليهم السّلام عن اللوح والقلم، قال: يقول الله عز وجل: «ولايه على بن أبى طالب حصنى فمن دخل حصنى أمن من نارى».

و إذا كتب على فص الخاتم العقيق الشهادتان و أسماء الأئمة و الإقرار بإمامتهم كان حسنا، بل يحسن كتابه كل ما يرجى منه النفع من غير أن يقصد الورود، و الأولى أن يكتب الأدعية المذكوره بتربه قبر الحسين عليه السّلام، أو يجعل فى المداد شىء منها، أو بتربه سائر الأئمة، و يجوز أن تكتب بالطين و بالماء بل بالإصبع من غير مداد.

الثانى عشر: أن يهَيئ كفته قبل موته و كذا السدر و الكافور، ففى

الحديث: «من هيا كفته لم يكتب من الغافلين و كلما نظر إليه كتبت له حسنه».

الثالث عشر: أن يجعل الميت حال التكفين مستقبل القبلة مثل حال الاحتضار أو بنحو حال الصلاة.

(تتمه): إذا لم تكتب الأذعيه المذكوره و القرآن على الكفن بل على وصله أخرى و جعلت على صدره أو فوق رأسه للأمن من التلويث كان أحسن.

### فصل فى مكروهات الكفن

فصل فى مكروهات الكفن و هى أمور:

أحدها: قطعه بالحديد.

الثانى: عمل الأكمام و الزرور له إذا كان جديداً، و لو كفن فى قميصه الملبوس له حال حياته قطع أزراره، و لا بأس بأكمامه.

الثالث: بلّ الخيوط التى يخاط بها بريقه.

الرابع: تبخيره بدخان الأشياء الطيبه الريح بل تطيبه و لو بغير البخور، نعم يستحب تطيبه بالكافور و الذريه كما مر.

الخامس: كونه أسود.

السادس: أن يكتب عليه بالسواد.

السابع: كونه من الكتان و لو ممزوجاً.

الثامن: كونه ممزوجاً بالإبريسم، بل الأحوط تركه إلا أن يكون خليطه أكثر.

التاسع: المماكسه فى شرائه.

العاشر: جعل عمامته بلا حنك.

الحادى عشر: كونه وسخا غير نظيف.

الثانى عشر: كونه مخيطا، بل يستحب كون كل قطعه منه وصله واحده بلا خياطه على ما ذكره بعض العلماء، ولا بأس به.

## فصل فى الحنوط

فصل فى الحنوط و هو مسح الكافور على بدن الميت، يجب مسحه على المساجد السبعه و هى: الجبهه، و اليدان، و الركبتان، و إبهاما الرجلين، و يستحب إضافه طرف الأنف إليها أيضا، بل هو الأحوط، و الأحوط أن يكون المسح باليد بل بالراحه، و لا يبعد استحباب مسح إبطيه و لبتته و مغابنه و مفاصله و باطن قدميه و كفيه، بل كل موضع من بدنه فيه ريحه كريهه، و يشترط أن يكون بعد الغسل أو التيمم، فلا يجوز قبله، نعم يجوز قبل التكفين و بعده و فى أثنائه، و الأولى أن يكون قبله، و يشترط فى الكافور أن يكون طاهرا مباحا جديدا، فلا يجرى العتيق الذى زال ريحه، و أن يكون مسحوقا.

## مسأله ١: لا فرق فى وجوب الحنوط بين الصغير و الكبير و الأنثى و الخنثى و الذكر و الحر و العبد

[٩٢٣] مسأله ١: لا فرق فى وجوب الحنوط بين الصغير و الكبير و الأنثى و الخنثى و الذكر و الحر و العبد، نعم لا يجوز تحنيط المحرم قبل إتيانه بالطواف كما مر (١) و لا يلحق به التى فى العده و لا المعتكف و إن كان يحرم تقدّم الكلام فيه فى المسأله (٩) و (١٠) من فصل كيفيه غسل الميت.

عليهما استعمال الطيب حال الحياه.

### مسأله ٢: لا يعتبر فى التحنيط قصد القربه

[٩٢٤] مسأله ٢: لا يعتبر فى التحنيط قصد القربه، فيجوز أن يباشره الصبى المميز أيضا (١).

### مسأله ٣: يكفى فى مقدار كافور الحنوط المسمى

[٩٢٥] مسأله ٣: يكفى فى مقدار كافور الحنوط المسمى، و الأفضل أن يكون ثلاثه عشر درهما و ثلث تصير بحسب المثاقيل الصيرفيه سبع مثاقيل و حمصتين إلا خمس الحمصه، و الأقوى أن هذا المقدار لخصوص الحنوط لا له و للغسل، و أقل الفضل مثقال شرعى، و الأفضل منه أربعة دراهم، و الأفضل منه أربعة مثاقيل شرعيه.

### مسأله ٤: إذا لم يتمكن من الكافور سقط وجوب الحنوط

[٩٢٦] مسأله ٤: إذا لم يتمكن من الكافور سقط وجوب الحنوط، و لا يقوم مقامه طيب آخر، نعم يجوز تطيبه بالذريره لكنها ليست من الحنوط، و أما تطيبه بالمسك و العنبر و العود و نحوها و لو بمزجها بالكافور فمكروه، بل الأحوط تركه.

### مسأله ٥: يكره إدخال الكافور فى عين الميت أو أنفه أو أذنه

[٩٢٧] مسأله ٥: يكره إدخال الكافور فى عين الميت أو أنفه أو أذنه.

### مسأله ٦: إذا زاد الكافور يوضع على صدره

[٩٢٨] مسأله ٦: إذا زاد الكافور يوضع على صدره.

### مسأله ٧: يستحب سحق الكافور باليد لا بالهاون

[٩٢٩] مسأله ٧: يستحب سحق الكافور باليد لا بالهاون.

### مسأله ٨: يكره وضع الكافور على النعش

[٩٣٠] مسأله ٨: يكره وضع الكافور على النعش.

فيه: أن سقوط الواجب عن شخص بقيام غيره به بحاجه الى دليل بلا فرق بين أن يكون الواجب مشروطا بقصد القربه أو لا، فإن مجرد عدم اعتبار قصد القربه فى الحنوط لا يكفى فى سقوطه بفعل غير من وجب عليه. و دعوى أن سقوطه بفعل الصبى المميز إنما هو بملاك إطلاق دليله خاطئه، فإن إطلاقه كسائر إطلاقات أدله الواجبات قد قيد بحديث الرفع.



## مسألة ٩: يستحب خلط الكافور بشيء من ترابه قبر الحسين عليه السلام

[٩٣١] مسألة ٩: يستحب خلط الكافور بشيء من ترابه قبر الحسين عليه السلام، لكن لا يمسح به المواضع المنافية للاحترام.

## مسألة ١٠: يكره اتباع النعش بالمجمره، وكذا في حال الغسل

[٩٣٢] مسألة ١٠: يكره اتباع النعش بالمجمره، وكذا في حال الغسل.

## مسألة ١١: يبدأ في التحنيط بالجبهه، وفي سائر المساجد مخير

[٩٣٣] مسألة ١١: يبدأ في التحنيط بالجبهه (١)، وفي سائر المساجد مخير.

## مسألة ١٢: إذا دار الأمر بين وضع الكافور في ماء الغسل أو يصرف في التحنيط يقدم الأول

[٩٣٤] مسألة ١٢: إذا دار الأمر بين وضع الكافور في ماء الغسل أو يصرف في التحنيط يقدم الأول، وإذا دار في الحنوط بين الجبهه و سائر المواضع تقدم الجبهه (٢).

## فصل في الجريدتين

فصل في الجريدتين من المستحبات الأكيدة عند الشيعة وضعهما مع الميت صغيراً أو كبيراً ذكراً أو أنثى محسناً أو مسيئاً كان ممن يخاف عليه من عذاب القبر أو لا، ففي الخبر: «إن الجريده تنفع المؤمن والكافر والمحسن والمسيء، وما دامت رطبه يرفع عن الميت عذاب القبر» وفي آخر: «إن النبي صلى الله عليه وآله مر على قبر يعذب صاحبه، فطلب جريده فشققها نصفين فوضع أحدهما فوق رأسه والأخرى عند رجليه، وقال يخفف عنه العذاب ما داماً رطبين» وفي بعض الأخبار: «إن آدم عليه السلام أوصى بوضع جريدتين في كفنه لأنسه، وكان هذا معمولاً بين الأنبياء وترك في زمان الجاهليه فأحياه النبي صلى الله عليه وآله».

على الأحوط الأولى.

على الأحوط الأولى.

## مسألة ١: الأولى أن تكونا من النخل، وإن لم يتيسر فمن السدر

[٩٣٥] مسألة ١: الأولى أن تكونا من النخل، وإن لم يتيسر فمن السدر، وإلا فمن الخلاف أو الرمان، وإلا فكل عود رطب.

## مسألة ٢: الجريده اليابسه لا تكفى

[٩٣٦] مسألة ٢: الجريده اليابسه لا تكفى.

## مسألة ٣: الأولى أن تكون فى الطول بمقدار ذراع و إن كان بجزئ الأقل و الأكثر

[٩٣٧] مسألة ٣: الأولى أن تكون فى الطول بمقدار ذراع و إن كان بجزئ الأقل و الأكثر، و فى الغلظ كلما كان أغلظ أحسن من حيث بطء يبسه.

## مسألة ٤: الأولى فى كيفيه وضعهما أن يوضع إحداهما فى جانبه الأيمن من عند الترقوه إلى ما بلغت ملصقه ببدنه

[٩٣٨] مسألة ٤: الأولى فى كيفيه وضعهما أن يوضع إحداهما فى جانبه الأيمن من عند الترقوه إلى ما بلغت ملصقه ببدنه، و الأخرى فى جانبه الأيسر من عند الترقوه فوق القميص تحت اللفافه إلى ما بلغت، و فى بعض الأخبار:

أن يوضع إحداهما تحت إبطه الأيمن و الأخرى بين ركبتيه بحيث يكون نصفها يصل إلى الساق و نصفها إلى الفخذ، و فى بعض آخر: يوضع كلتاهما فى جنبه الأيمن، و الظاهر تحقق الاستحباب بمطلق الوضع معه فى قبره.

## مسألة ٥: لو تركت الجريده لنيان و نحوه جعلت فوق قبره

[٩٣٩] مسألة ٥: لو تركت الجريده لنيان و نحوه جعلت فوق قبره.

## مسألة ٦: لو لم تكن إلا واحده جعلت فى جانبه الأيمن

[٩٤٠] مسألة ٦: لو لم تكن إلا واحده جعلت فى جانبه الأيمن.

## مسألة ٧: الأولى أن يكتب عليهما اسم الميت و اسم أبيه، و أنه يشهد

[٩٤١] مسألة ٧: الأولى أن يكتب عليهما اسم الميت و اسم أبيه، و أنه يشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا صلى الله عليه و آله رسول الله و أن الأئمه من بعده أوصياؤه و يذكر أسماءهم واحدا بعد واحد.

## فصل فى التشيع

فصل فى التشيع يستحب لأولياء الميت إعلام المؤمنين بموت المؤمن ليحضروا جنازته و الصلاة عليه و الاستغفار له، و يستحب



للمؤمنين المبادره إلى ذلك، و في الخبر: إنه لو دعى إلى وليمه و إلى حضور جنازه قدم حضورها لأنه مذكر

ص: ٢٣٨

للآخره كما أن الوليمه مذكوره للدنيا.

و ليس للتشييع حد معين، و الأولى أن يكون إلى الدفن، و دونه إلى الصلاه عليه، و الأخبار في فضله كثيره، ففي بعضها: «أول تحفه للمؤمن في قبره غفرانه و غفران من شيعه» و في بعضها: «من شيع مؤمنا لكل قدم يكتب له مائه ألف حسنه، و يمحي عنه مائه ألف سيئه، و يرفع له مائه ألف درجه و إن صلى عليه يشيعه حين موته مائه ألف ملك يستغفرون له إلى أن يبعث» و في آخر: «من مشى مع جنازه حتى صلى عليها له قيراط من الأجر، و إن صبر إلى دفنه له قيراطان، و القيراط مقدار جبل أحد» و في بعض الأخبار: «يؤجر بمقدار ما مشى معها».

و أما آدابه فهي أمور:

أحدها: أن يقول إذا نظر إلى الجنازه: «إنا لله و إنا إليه راجعون، الله اكبر، هذا ما وعدنا الله و رسوله، و صدق الله و رسوله، اللهم زدنا إيمانا و تسليما، الحمد لله الذى تعزز بالقدره و قهر العباد بالموت» و هذا لا يختص بالمشييع بل يستحب لكل من نظر إلى الجنازه، كما أنه يستحب له مطلقا أن يقول: «الحمد لله الذى لم يجعلنى من السواد المخترم».

الثانى: أن يقول حين حمل الجنازه: «بسم الله و بالله، و صلى الله على محمد و آل محمد، اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات».

الثالث: أن يمشى، بل يكره الركوب إلا لعذر، نعم لا يكره فى الرجوع.

الرابع: أن يحملوها على أكتافهم لا على الحيوان إلا لعذر كبعد المسافه.

الخامس: أن يكون المشييع خاشعا متفكرا متصورا أنه هو المحمول و يسأل الرجوع إلى الدنيا فاجيب.

السادس: أن يمشى خلف الجنازه أو طرفيها و لا- يمشى قدامها، و الأول أفضل من الثاني، و الظاهر كراهه الثالث خصوصا في جنازه غير المؤمن.

السابع: أن يلقى عليها ثوب غير مزين.

الثامن: أن يكون حاملوها أربعه.

التاسع: تربيع الشخص الواحد بمعنى حمله جوانبها الأربعه، و الأولى الابتداء بيمين الميت يضعه على عاتقه الأيمن ثم مؤخرها الأيمن على عاتقه الأيمن ثم مؤخرها الأيسر على عاتقه الأيسر ثم ينتقل إلى المقدم الأيسر واضعا له على العاتق الأيسر يدور عليها.

العاشر: أن يكون صاحب المصيبة حافيا واضعا رداءه أو يغير زيّه على وجه آخر بحيث يعلم أنه صاحب المصيبة.

و يكره أمور:

أحدها: الضحك و اللعب و اللهو.

الثاني: وضع الرداء من غير صاحب المصيبة.

الثالث: الكلام بغير الذكر و الدعاء و الاستغفار، حتى ورد المنع عن السلام عن المشيع.

الرابع: تشييع النساء الجنازه و إن كانت للنساء.

الخامس: الإسراع في المشى على وجه ينافى الرفق بالميت، و لا سيما إذا كان بالعدو، بل ينبغى الوسط في المشى.

السادس: ضرب اليد على الفخذ أو على الأخرى.

السابع: أن يقول المصاب أو غيره: «ارفقوا به» أو «استغفروا له» أو «ترحموا عليه» و كذا قول: «قفوا به».

الثامن: اتباعها بالنار و لو مجمره إلا فى الليل فلا يكره المصباح.

التاسع: القيام عند مرورها إن كان جالسا إلا إذا كان الميت كافرا لثلا يعلو على المسلم.

العاشر: قيل: ينبغى أن يمنع الكافر و المنافق و الفاسق من التشيع.

### فصل فى الصلاة على الميت

فصل فى الصلاة على الميت تجب الصلاة على كل مسلم من غير فرق بين العادل و الفاسق و الشهيد و غيرهم حتى المرتكب للكبائر بل و لو قتل نفسه عمدا، و لا- يجوز على الكافر بأقسامه حتى المرتد فطريا أو مليا مات بلا توبه، و لا تجب على أطفال المسلمين إلا إذا بلغوا ست سنين، نعم تستحب على من كان عمره أقل من ست سنين، و إن كان مات حين تولده بشرط أن يتولد حيا، و إن تولد ميتا فلا تستحب أيضا، و يلحق بالمسلم فى وجوب الصلاة عليه من وجد ميتا فى بلاد المسلمين، و كذا لقيط دار الإسلام بل دار الكفر إذا وجد فيها مسلم يحتمل كونه منه (١).

على الأحوط و الاتيان بها رجاء و ذلك لأن المستفاد من الآية الشريفة أن موضوع عدم جواز الصلاة على الكافر و ملاكه هو كفره بالله و رسوله صلى الله عليه و آله الذى هو عباره عن عدم الايمان بهما، و أما موضوع النهى فى الروايه كموثقه عمّار و إن كان هو النصرانى إلا أن مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى أن ملاكه هو كفره بالله و رسوله صلى الله عليه و آله، و على هذا فإذا شككنا فى ميت أنه مسلم أو كافر فمقتضى الأصل أنه

## مسألة ١: يشترط في صحة الصلاة أن يكون المصلي مؤمنا و أن يكون مأذونا من الولي

[٩٤٢] مسألة ١: يشترط في صحة الصلاة أن يكون المصلي مؤمنا و أن يكون مأذونا من الولي (١) على التفصيل الذي مر سابقا فلا تصح من غير إذنه جماعه كانت أو فرادى.

## مسألة ٢: الأقوى صحة صلاه الصبي المميز

[٩٤٣] مسألة ٢: الأقوى صحة صلاه الصبي المميز، لكن في إجزائها من المكلفين البالغين إشكال (٢).

## مسألة ٣: يشترط أن تكون بعد الغسل و التكفين

[٩٤٤] مسألة ٣: يشترط أن تكون بعد الغسل و التكفين (٣)، فلا تجزئ قبلهما و لو في أثناء التكفين عمدا كان أو جهلا أو سهوا، نعم لو تعذر الغسل و التيمم أو التكفين أو كلاهما لا تسقط الصلاة، فإن كان مستور العوره فيصلى كافر لأن الكفر أمر عدمى و هو عدم الايمان بالله أو الرسول صلى الله عليه و آله، و أما إيمانه بشيء آخر فهو غير دخيل في كفره الذى هو الموضوع للأحكام المذكوره، هذا إضافة الى أنه ليس فى روايات الباب ما يدل على وجوب الصلاة على كل ميت و تغسيله، و قد خرج عنه الكافر بدليل خاص، بل فى بعضها يكون الموضوع له خصوص من مات من أهل القبلة، فإذن لا أثر لاستصحاب عدم الكفر بل الأمر على العكس حينئذ فيرجع الى عدم إسلامه، و من ذلك يظهر حال وجوب غسله أيضا، و لكن مع ذلك لا بأس بالاحتياط فى كلا المقامين.

على الأحوط، بل لا يبعد عدم وجوب الاذن منه فى ذلك إذ لا دليل على ولايته فيه. نعم لا تجوز مزاحمته كما تقدم.

بل الأقوى عدم الاجزاء كما تقدم فى المسألة (٥) من الأعمال المتعلقة بتجهيز الميت.

على الأحوط لزوما حيث أنه لا- دليل على هذا الا-شترط غير دعوى الاجماع فى المسألة، و أما الروايات فلا يستفاد منها هذا الترتيب و إن كانت لا تخلو عن إشعار.

عليه، وإلا- يوضع في القبر و يغطي عورته بشيء من التراب أو غيره و يصلى عليه، و وضعه في القبر على نحو وضعه خارجه للصلاه، ثم بعد الصلاه يوضع على كيفية الدفن.

#### مسألة ٤: إذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات

[٩٤٥] مسألة ٤: إذا لم يمكن الدفن لا يسقط سائر الواجبات من الغسل و التكفين و الصلاه، و الحاصل كل ما يتعذر يسقط و كل ما يمكن يثبت، فلو وجد في الفلاه ميت و لم يمكن غسله و لا تكفينه و لا دفنه يصلى عليه و يخلى، و إن أمكن دفنه يدفن.

#### مسألة ٥: يجوز أن يصلى على الميت أشخاص متعددون فرادى فى زمان واحد

[٩٤٦] مسألة ٥: يجوز أن يصلى على الميت أشخاص متعددون فرادى فى زمان واحد، و كذا يجوز تعدد الجماعه و ينوى كل منهم الوجوب ما لم يفرغ منها أحد، و إلا- نوى بالبقية الاستحباب، و لكن لا يلزم قصد الوجوب و الاستحباب، بل يكفى قصد القربه مطلقا.

#### مسألة ٦: قد مر سابقا أنه إذا وجد بعض الميت فإن كان مشتملا على الصدر أو كان الصدر وحده وجب الصلاه عليه

[٩٤٧] مسألة ٦: قد مر سابقا أنه إذا وجد بعض الميت (١) فإن كان مشتملا على الصدر أو كان الصدر وحده بل أو كان بعض الصدر المشتمل على القلب أو كان عظم الصدر بلا لحم وجب الصلاه عليه، و إلا فلا، نعم الأحوط الصلاه على العضو التام من الميت و إن كان عظما كاليد و الرجل و نحوهما و إن كان الأقوى خلافه. و على هذا فإن وجد عضوا تاما و صلى عليه ثم وجد آخر فالظاهر الاحتياط بالصلاه عليه أيضا إن كان غير الصدر أو بعضه مع القلب و إلا وجبت.

#### مسألة ٧: يجب أن تكون الصلاه قبل الدفن

[٩٤٨] مسألة ٧: يجب أن تكون الصلاه قبل الدفن.

تقدم الكلام فيه فى المسألة (١٢) من فصل يجب المماثله بين المغسل و الميت.

### مسألة ٨: إذا تعدد الأولياء في مرتبه واحده وجب الاستئذان من الجميع على الأحوط

[٩٤٩] مسألة ٨: إذا تعدد الأولياء في مرتبه واحده وجب الاستئذان من الجميع على الأحوط، ويجوز لكل منهم الصلاه من غير الاستئذان عن الآخرين، بل يجوز أن يقتدى بكل واحد منهم مع فرض أهليتهم جماعه.

### مسألة ٩: إذا كان الولي امرأه يجوز لها المباشرة

[٩٥٠] مسألة ٩: إذا كان الولي امرأه يجوز لها المباشرة من غير فرق بين أن يكون الميت رجلا- أو امرأه، ويجوز لها الإذن للغير كالرجل من غير فرق.

### مسألة ١٠: إذا أوصى الميت بأن يصلى عليه شخص معين

[٩٥١] مسألة ١٠: إذا أوصى الميت بأن يصلى عليه شخص معين فالظاهر وجوب إذن الولي له، والأحوط له الاستئذان من الولي (١)، ولا يسقط اعتبار إذنه بسبب الوصيه وإن قلنا بنفوذها و وجوب العمل بها.

### مسألة ١١: يستحب إتيان الصلاه جماعه

[٩٥٢] مسألة ١١: يستحب إتيان الصلاه جماعه، والأحوط بل الأظهر اعتبار اجتماع شرائط الإمامه فيه من البلوغ و العقل و الايمان و العداله و كونه رجلا- للرجال و أن لا يكون ولد زنا (٢)، بل الأحوط اجتماع شرائط الجماعه تقدّم أنه لا يبعد عدم اعتبار إذنه مطلقا، و على تقدير اعتباره فالظاهر سقوطه بسبب الوصيه.

فى اعتبار غير البلوغ و العقل و الايمان من الشرائط إشكال بل منع، فإن اعتبارها مبنى على تماميه مقدّمين:

الأولى: أن تكون صلاه الميت صلاه حقيقه، و الفرض أنها ليست بصلاه كذلك لأنها متقومه بالركوع و السجود و الطهور، و هى فاقده للجميع، و لا دليل على اعتبارها فى الامامه لكل شىء و إن لم يكن صلاه.

الثانيه: أن هذه ليست بجماعه حقيقه؛ و إنما هى جماعه صوره، و على هذا فما هو معتبر فى صلاه الجماعه من الشرائط فلا يمكن الحكم باعتبارها فيها أيضا، لأن دليلها غير شامل لها و الدليل الآخر غير موجود.

أيضا من عدم الحائل و عدم علو مكان الإمام و عدم كونه جالسا مع قيام المأمومين و عدم البعد بين المأمومين و الإمام و بعضهم مع بعض.

### مسألة ١٢: لا يتحمل الإمام في الصلاة على الميت شيئا عن المأمومين

[٩٥٣] مسألة ١٢: لا يتحمل الإمام في الصلاة على الميت شيئا عن المأمومين.

### مسألة ١٣: يجوز في الجماعة أن يقصد الإمام و كل واحد من المأمومين الوجوب

[٩٥٤] مسألة ١٣: يجوز في الجماعة أن يقصد الإمام و كل واحد من المأمومين الوجوب، لعدم سقوطه ما لم يتم واحد منهم.

### مسألة ١٤: يجوز أن تؤم المرأة جماعة النساء

[٩٥٥] مسألة ١٤: يجوز أن تؤم المرأة جماعة النساء، والأولى بل الأحوط أن تقوم في صفهن و لا تتقدم عليهن (١).

### مسألة ١٥: يجوز صلاة العراه على الميت فرادى و جماعه

[٩٥٦] مسألة ١٥: يجوز صلاة العراه على الميت فرادى و جماعه، و مع الجماعة يقوم الإمام في الصف كما في جماعة النساء، فلا يتقدم و لا يتبرز، و يجب عليهم ستر عورتهم و لو بأيديهم، و إذا لم يمكن يصلون جلوسا (٢).

### مسألة ١٦: في الجماعة من غير النساء و العراه الأولى أن يتقدم الإمام و يكون المأمومون خلفه

[٩٥٧] مسألة ١٦: في الجماعة من غير النساء و العراه الأولى أن يتقدم الإمام و يكون المأمومون خلفه، بل يكره وقوفهم إلى جنبه و لو كان المأموم واحدا.

### مسألة ١٧: إذا اقتدت المرأة بالرجل يستحب أن تقف خلفه

[٩٥٨] مسألة ١٧: إذا اقتدت المرأة بالرجل يستحب أن تقف خلفه، و إذا كان هناك صفوف الرجال وقفت خلفهم، و إذا كانت حائض بين النساء وقفت في صف وحدها.

### مسألة ١٨: يجوز في صلاة الميت العدول من إمام إلى إمام

[٩٥٩] مسألة ١٨: يجوز في صلاة الميت العدول من إمام إلى إمام في بل هذا هو الأظهر لظهور صحيحه زواره في شرطيه ذلك في صحه إمامتها لهنّ.

هذا إذا لم يتمكن من ستر العوره إذا صلى فرادى و إلا وجب الاتيان بها فرادى متسترا دون جماعه عن جلوس.





الأثناء، و يجوز قطعها أيضا اختيارا، كما يجوز العدول من الجماعه إلى الانفراد لكن بشرط أن لا يكون بعيدا عن الجنازه بما يضر ولا يكون بينه وبينها حائل ولا يخرج عن المحاذاه لها.

### **مسأله ١٩: إذا كبر قبل الإمام فى التكبير الأول له أن ينفرد و له أن يقطع و يجدده مع الإمام**

[٩٦٠] مسأله ١٩: إذا كبر قبل الإمام فى التكبير الأول له أن ينفرد و له أن يقطع و يجدده مع الإمام، و إذا كبر قبله فيما عدا الأول له أن ينوى الانفراد و أن يصبر حتى يكبر الامام فيقرأ معه الدعاء، لكن الأحوط إعادة التكبير بعد ما كبر الإمام لأنه لا يبعد اشتراط تأخر المأموم عن الإمام فى كل تكبيره أو مقارنته معه و بطلان الجماعه مع التقدم و إن لم تبطل الصلاه.

### **مسأله ٢٠: إذا حضر الشخص فى أثناء صلاه الإمام له أن يدخل فى الجماعه**

[٩٦١] مسأله ٢٠: إذا حضر الشخص فى أثناء صلاه الإمام له أن يدخل فى الجماعه، فيكبر بعد تكبير الإمام الثانى أو الثالث مثلا و يجعله أول صلاته و أول تكبيراته فيأتى بعده بالشهادتين و هكذا على الترتيب بعد كل تكبير من الإمام يكبر و يأتى بوظيفته من الدعاء، و إذا فرغ الإمام يأتى بالبقية فرادى و إن كان مخففا، و إن لم يمهلوه أتى ببقية التكبيرات و لاء من غير دعاء، و يجوز إتمامها خلف الجنازه إن أمكن الاستقبال و سائر الشرائط.

فصل فى كيفية صلاة الميت و هى أن يأتى بخمس تكبيرات، يأتى بالشهادتين بعد الأولى و الصلاة على النبى صلى الله عليه و آله (١) بعد الثانيه و الدعاء للمؤمنين و المؤمنات بعد الثالثه، هذا الترتيب مبنى على الاحتياط؛ فإن المستفاد من مجموع روايات الباب بضم بعضها الى بعضها الآخر أنه ليست لصلاة الميت كيفية خاصه و صيغه مخصوصه، لأن الروايات المعتمده الوارده فى المسأله الآمره بها مختلفه بعضها مع بعضها الآخر كما و كيفا، فمنها ما يشتمل على الصلاة على النبى صلى الله عليه و آله و الدعاء للميت و الدعاء للمصلى و منها ما يشتمل على الشهاده و الصلاة على النبى صلى الله عليه و آله و الدعاء للميت، و منها ما يشتمل على الشهادتين و الصلاة على النبى صلى الله عليه و آله و الدعاء للميت و الدعاء للمؤمنين، و على ذلك فمقتضى القاعده تقييد إطلاق المطلق منها بالمقيّد.

فالتتيجه: اعتبار الأمور الأربعة فى صلاة الميت، فإن ما لا يكون مشتملا على الشهادتين مثلا و إن كان دالا بإطلاقه الناشئ من السكوت فى مقام البيان على عدم اعتبارهما فيها، و لكن ما يكون مشتملا عليهما فيما أنه دالّ عليه لفظا فهو يصلح لتقييد هذا الاطلاق و رفع اليد عنه لوضوح أن الاطلاق الناشئ من السكوت فى مقام البيان من أضعف الاطلاقات فيتقدّم عليه كل إطلاق مستند الى ظهور اللفظ فضلا عمّا نحن فيه الذى تكون نسبته إليه نسبه التقييد. و على هذا فلا وجه للأخذ بالقدر المشترك بينها و هو الصلاة على النبى صلى الله عليه و آله و الدعاء للميت و رفع اليد عمّا يختصّ به كل منها من الشهادتين و الدعاء للمؤمنين لفرض عدم المعارضه بين ما

و الدعاء للميت بعد الرابعه ثم يكبر الخامسة و ينصرف، فيجزئ أن يقول بعد نيه القربه و تعيين الميت و لو إجمالاً: «اللّٰه أكبر، أشهد أن لا إله إلا اللّٰه، و أن محمدا رسول اللّٰه، اللّٰه أكبر، اللهم صل على محمد و آل محمد، اللّٰه أكبر، اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات، اللّٰه أكبر، اللهم اغفر لهذا الميت، اللّٰه أكبر» و الأولى أن يقول بعد التكبيره الأولى: «أشهد أن لا إله إلا اللّٰه وحده لا شريك له إلهها يشتمل عليهما و ما لا يشتمل على شيء منهما كما عرفت، فإذا نكف يمكن رفع اليد عنهما، فإنه بلا موجب و مقتضى.

ثم إن هنا مجموعه أخرى من الروايات المعتبره التي هي ناصه في عدم اعتبار دعاء خاص فيها كقوله عليه السّلام في صحيحه الفضلاء: (ليس في الصلاه على الميت قراءة و لا دعاء مؤقت، تدعوا بما بدا لك و أحقّ الموتى أن يدعى له المؤمن و أن يبدأ بالصلاه على رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و آله...).

(١) و هذه الروايات تصلح أن تكون قرينه على رفع اليد عن ظهور الروايات المذكوره في التعيين حتى عن الشهادتين فيها باعتبار أنها تدلّ على أن صلاه الميت تبدأ بالصلاه على رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه و آله فيحمل الأمر بالشهادتين حينئذ على الاستحباب.

فالنّتيجه: أن هذه الروايات تدلّ على وجوب طبعيّ الدعاء في الصلاه على الميت من دون الدلاله على التعيين لا - كما و لا كيفاً. فإذا نكف يكون الواجب فيها هو صرف وجود الدعاء الصادق على القليل و الكثير، و عليه فيجوز للمصلّي على الميت أن يدعوا بعد كل تكبيره بدعاء سواء أ كان ذلك الدعاء هو الدعاء المشهور كما و كيفاً أم كان دعاء آخر كذلك، كما يجوز له أن يكرّر دعاء واحداً بعد كل تكبيره و إن كان الأحوط فيها هو الكيفيّة الخاصه المشهوره و هي الاتيان بالشهادتين بعد الأولى و بالصلاه على النّبى صلّى اللّٰه عليه و آله و آله عليه السّلام بعد الثانيه، و الدعاء للمؤمنين بعد الثالثه، و الدعاء للميت بعد الرابعه، ثم الخامسة.

ص: ٢٤٨

واحدًا أحدًا صمدًا فردًا حيا قيوما دائما أبدا لم يتخذ صاحبه ولا ولدا، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون» وبعد الثانية: «اللهم صلّ على محمد و آل محمد، وبارك على محمد و آل محمد، و ارحم محمدا و آل محمدا، أفضل ما صليت و باركت و ترحمت على إبراهيم و آل إبراهيم إنك حميد مجيد، و صل على جميع الأنبياء و المرسلين» و بعد الثالثة: «اللهم اغفر للمؤمنين و المؤمنات و المسلمين و المسلمات الأحياء منهم و الأموات، تابع اللهم بيننا و بينهم بالخيرات، إنك على كل شيء قدير» و بعد الرابعة: «اللهم إن هذا المسجى قدامنا عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك نزل بك و أنت خير منزل به، اللهم إنك قبضت روحه إليك و قد احتاج إلى رحمتك و أنت غنى عن عذابه، اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيرا و أنت أعلم به منا، اللهم إن كان محسنا فزد في إحسانه و إن كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته و اغفر لنا و له، اللهم احشره مع من يتولاه و يحبه و أبغضه ممن يبتأ منه و يبغضه، اللهم ألحقه بنبيك و عزّف بينه و بينه و ارحمنا إذا توفيتنا يا إله العالمين، اللهم اكتبه عندك في أعلى عليين و اخلف على عقبه في الغابرين و اجعله من رفقاء محمد و آله الطاهرين و ارحمه و إيانا برحمتك يا أرحم الراحمين» و الأولى أن يقول بعد الفراغ من الصلاة: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الآخِرَةِ حَسَنَةً، وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ» و إن كان الميت امرأه يقول بدل قوله «هذا المسجى» إلى آخره: «هذه المسجاة قدامنا أمتك و ابنه عبدك و ابنه أمتك» و أتى بسائر الضمائر مؤنثا، و إن كان الميت مستضعفا يقول بعد التكبيره الرابعه: «اللهم اغفر للذين تابوا و اتبعوا سييلك و قهم عذاب الجحيم، ربنا و أدخلهم جنات عدن التي و عدتهم و من صلح من آبائهم و أزواجهم و ذرياتهم إنك أنت العزيز الحكيم» و إن كان مجهول الحال يقول: «اللهم إن

كان يحب الخير و أهله فاغفر له و ارحمه و تجاوز عنه»و إن كان طفلا يقول:

«اللهم اجعله لأبويه و لنا سلفا و فرطا و أجرا».

### مسألة ١: لا يجوز أقل من خمسة تكبيرات إلا للتقيه أو كون الميت منافقا

[٩٦٢] مسألة ١: لا يجوز أقل من خمسة تكبيرات إلا للتقيه أو كون الميت منافقا،و إن نقص سهوا بطلت و وجب الإعادة إذا فاتت الموالاه،و إلا أتمها.

### مسألة ٢: لا يلزم الاقتصار فى الأدعية بين التكبيرات على المأثور

[٩٦٣] مسألة ٢: لا- يلزم الاقتصار فى الأدعية بين التكبيرات على المأثور، بل يجوز كل دعاء بشرط اشتمال الأول على الشهادتين (١) و الثانى على الصلاة على محمد و آله و الثالث على الدعاء للمؤمنين و المؤمنات بالغفران و فى الرابع على الدعاء للميت،و يجوز قراءه آيات القرآن و الأدعية الأخر ما دامت صورته الصلاة محفوظه.

### مسألة ٣: يجب العربية فى الأدعية بالقدر الواجب

[٩٦٤] مسألة ٣: يجب العربية فى الأدعية بالقدر الواجب،و فيما زاد عليه يجوز الدعاء بالفارسيه و نحوها.

### مسألة ٤: ليس فى صلاه الميت أذان و لا إقامة و لا قراءه الفاتحه

[٩٦٥] مسألة ٤: ليس فى صلاه الميت أذان و لا إقامة و لا قراءه الفاتحه و لا الركوع و السجود و القنوت و التشهد و السلام و لا التكبيرات الافتتاحيه و أدعيتها،و إن أتى بشيء من ذلك بعنوان التشريع كان بدعه و حراما.

### مسألة ٥: إذا لم يعلم أن الميت رجل أو امرأه يجوز أن يأتى بالضمائر مذكروه

[٩٦٦] مسألة ٥: إذا لم يعلم أن الميت رجل أو امرأه يجوز أن يأتى بالضمائر مذكروه بلحاظ الشخص و النعش و البدن و أن يأتى بها مؤنثه بلحاظ الجثه و الجنازه،بل مع المعلوميه أيضا يجوز ذلك،و لو أتى بالضمائر على الخلاف جهلا أو نسيانا لا باللحاظين المذكورين فالظاهر عدم بطلان الصلاة.

### مسألة ٦: إذا شك فى التكبيرات بين الأقل و الأكثر بنى على الأقل

[٩٦٧] مسألة ٦: إذا شك فى التكبيرات بين الأقل و الأكثر بنى على الأقل، نعم لو كان مشغولا بالدعاء بعد الثانيه أو بعد الثالثه فشك فى إتيان الأولى فى على الاحوط فيه و فيما بعده.

الأول أو الثانيه فى الثانى بنى على الإتيان(١)،و إن كان الاحتياط أولى.

### مسأله ٧:يجوز أن يقرأ الأدعيه فى الكتاب خصوصا إذا لم يكن حافظا لها

[٩٦٨]مسأله ٧:يجوز أن يقرأ الأدعيه فى الكتاب خصوصا إذا لم يكن حافظا لها.

فيه إشكال و الأظهر عدم البناء على الاتيان،لأن البناء عليه يقوم على أساس جريان قاعده التجاوز فى المسأله و جريانها يتوقف على أن يكون الواجب بعد كل تكبيره دعاء خاصّ مقرر من قبل الشرع فيه بحيث لو أتى بدعائه بعد الاتيان بكل منها صحّت الصلاه،و إلا بطلت،و حينئذ فإذا دخل المصلّى فيه و شكّ فى تكبيرته جرت قاعده التجاوز و لا حاجه الى ما ذكره الماتن قدّس سرّه من التقييد،و أما بناء على ما عرفت من المأمور به بعد كل تكبيره طبيعىّ الدعاء بنحو صرف الوجود لا دعاء خاصّ مقرر من قبل الشرع فلا تجرى القاعده لأن دخوله فى دعاء حينئذ لا يكون محققا للتجاوز عنها،فإذا رأى نفسه فى الصلاه على النّبىّ صلّى الله عليه و آله مثلا و شكّ فى تكبيرتها لم تجر القاعده لعدم صدق التجاوز و كذلك إذا شكّ فى التكبيره الأولى دونها،فإن مرجع هذا الشكّ الى الشكّ فى هذه التكبيره هل هى التكبيره الأولى أو أنها الثانيه بلحاظ أن الصلاه على النّبىّ صلّى الله عليه و آله كما يمكن أن يأتى بها بعد الثانيه يمكن أن يأتى بها بعد الأولى إذ ليس لها محلّ معيّن من قبل الشرع على الفرض و قد عرفت أن الدخول فيها لا يحقّق عنوان التجاوز عنها.

## فصل فى شرائط صلاه الميت

فصل فى شرائط صلاه الميت و هى أمور:

الأول: أن يوضع الميت مستلقيا.

الثانى: أن يكون رأسه إلى يمين المصلى و رجله إلى يساره.

الثالث: أن يكون المصلى خلفه محاذيا له لا أن يكون فى أحد طرفيه إلا إذا طال صف المأمومين.

الرابع: أن يكون الميت حاضرا، فلا تصح على الغائب و إن كان حاضرا فى البلد.

الخامس: أن لا يكون بينهما حائل كستر أو جدار (١)، و لا يضر كون الميت فى الثابت و نحوه.

السادس: أن لا يكون بينهما بعد مفرط على وجه لا يصدق الوقوف عنده إلا فى المأموم مع اتصال الصفوف.

السابع: أن لا يكون أحدهما أعلى من الآخر علوا مفرطا.

الثامن: استقبال المصلى القبلة.

التاسع: أن يكون قائما.

هذا فيما إذا كان مانعا عن صدق الحضور، و إلا فهو بعنوانه ليس من الشروط، و بذلك يظهر حال الشرط السادس و السابع أيضا.



العاشر: تعيين الميت على وجه يرفع الإبهام و لو بأن ينوى الميت الحاضر أو ما عتبه الإمام.

الحادى عشر: قصد القربه.

الثانى عشر: إباحه المكان (١).

الثالث عشر: الموالاه بين التكبيرات و الأدعيه على وجه لا تمحو صوره الصلاه.

الرابع عشر: الاستقرار بمعنى عدم الاضطراب على وجه لا يصدق معه القيام، بل الأحوط (٢) كونه بمعنى ما يعتبر فى قيام الصلوات الأخر.

الخامس عشر: أن تكون الصلاه بعد التغسيل و التكفين (٣) و الحنوط كما مرّ سابقا.

السادس عشر: أن يكون مستور العوره إن تعذر الكفن و لو بنحو حجر أو لبنه.

السابع عشر: إذن الولى (٤).

فيه: أن إباحه المكان ليست شرطا فى صحّه صلاه الميت لعدم اتّحاد الواجب مع الحرام لكى يقال إن الحرام لا يعقل أن يقع مصداقا للواجب، فلو صلّى عليه فى مكان مغصوب عالما و عامدا صحّت الصلاه، غايه الأمر أنه ارتكب الحرام و عصى.

لا بأس بتركه و إن كان أولى.

على الأحوط وجوبا كما تقدّم فى المسأله (٣) من فصل الصلاه على الميت.

على الأحوط.

ص: ٢٥٣

### مسألة ١: لا يعتبر في صلاة الميت الطهاره من الحدث و الخبث و إباحه اللباس و ستر العوره

[٩٦٩] مسألة ١: لا يعتبر في صلاة الميت الطهاره من الحدث و الخبث و إباحه اللباس و ستر العوره، و إن كان الأحوط اعتبار جميع شرائط الصلاه حتى صفات الساتر من عدم كونه حريرا أو ذهبيا أو من أجزاء ما لا يؤكل لحمه، و كذا الأحوط مراعاة ترك الموانع للصلاه كالتكلم و الضحك و الالتفات عن القبلة.

### مسألة ٢: إذا لم يتمكن من الصلاه قائما أصلا يجوز أن يصلى جالسا

[٩٧٠] مسألة ٢: إذا لم يتمكن من الصلاه قائما أصلا يجوز أن يصلى جالسا، و إذا دار الأمر بين القيام بلا استقرار و الجلوس مع الاستقرار يقدم القيام، و إذا دار بين الصلاه ماشيا أو جالسا يقدم الجلوس (١) إن خيف على الميت من الفساد مثلا، و إلا فالأحوط الجمع.

### مسألة ٣: إذا لم يمكن الاستقبال اصلا سقط

[٩٧١] مسألة ٣: إذا لم يمكن الاستقبال اصلا سقط، و إن اشتبه صلى إلى أربع جهات (٢) إلا إذا خيف عليه الفساد فيتخير، و إن كان بعض الجهات مظنونا صلى إليه و إن كان الأحوط الأربع.

### مسألة ٤: إذا كان الميت في مكان مغصوب و المصلى في مكان مباح صحت الصلاه

[٩٧٢] مسألة ٤: إذا كان الميت في مكان مغصوب و المصلى في مكان مباح صحت الصلاه (٣).

بل لا يبعد التخيير لأصالة البراءة عن تعيين الجلوس.

الأقوى كفايه الصلاه الى جهة واحده بمقتضى قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم: (يجزئ المتخير أبدا أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة) (١) فإن بإطلاقه يعمّ المقام أيضا، هذا إذا لم يكن بعض الجهات مظنون القبلة و إلا تعينت الجهة المظنونه بمقتضى قوله عليه السلام في صحيحه زراره: (يجزئ التحزى أبدا إذا لم يعلم أين وجه القبلة) (٢).

بل و إن كان في مكان مغصوب كما مرّ آنفا.

ص: ٢٥٤

١- (١) الوسائل ج ٣ أبواب القبلة باب ٨ ح ٢.

٢- (٢) الوسائل ج ٣ أبواب القبلة باب ٦ ح ١.

## مسألة ٥: إذا صلى على ميتين بصلاة واحدة و كان مأذونا من وليّ أحدهما دون الآخر أجزأ بالنسبة إلى المأذون فيه دون الآخر

[٩٧٣] مسألة ٥: إذا صلى على ميتين بصلاة واحدة و كان مأذونا من وليّ أحدهما دون الآخر أجزأ بالنسبة إلى المأذون فيه دون الآخر (١).

## مسألة ٦: إذا تبين بعد الصلاة أن الميت كان مكبوبا وجب الإعادة

[٩٧٤] مسألة ٦: إذا تبين بعد الصلاة أن الميت كان مكبوبا وجب الإعادة بعد جعله مستلقيا على قفاه.

## مسألة ٧: إذا لم يصل على الميت حتى دفن يصلى على قبره

[٩٧٥] مسألة ٧: إذا لم يصل على الميت حتى دفن يصلى على قبره (٢)، و كذا إذا تبين بعد الدفن بطلان الصلاة من جهه من الجهات.

## مسألة ٨: إذا صلى على القبر ثم خرج الميت من قبره بوجه من الوجوه فالأحوط إعادته الصلاة عليه

[٩٧٦] مسألة ٨: إذا صلى على القبر ثم خرج الميت من قبره بوجه من الوجوه فالأحوط إعادته الصلاة عليه (٣).

على الأحوط، بل لا يبعد الاجزاء كما تقدّم في المسألة (١) من فصل الصلاة على الميت.

على الأحوط وجوبا، فإن عمده الدليل على ذلك قوله عليه السّلام في صحيحه هشام بن سالم: (لا بأس أن يصلّى الرجل على الميت بعد الدفن) (١)، و أما سائر الروايات فهي مخدوشة من ناحيه السند و الصحيحة لا تدلّ على أكثر من مشروعيتها الصلاة على قبره و جوازها دون وجوبها. و أما أنها إذا جازت وجبت بمقتضى المطلقات الأمره بالصلاة عليه و لو كانت بعد الدفن، فلا يمكن المساعدة عليه، لأن تلك المطلقات قد قيدت بما قبل الدفن بمقتضى الروايات الدالة على وجوب الاتيان بها بعد الفراغ من عملية الغسل و الكفن و قبل البدء بعملية الدفن، فلا إطلاق لها حينئذ.

بل هي الأقوى، لأن الصلاة على قبره إنما تكفى إذا لم يتمكّن المكلف من الصلاة عليه مباشرة، و أما مع التمكن منها فيكشف عن بطلان الصلاة على قبره و عدم وجوبها في الواقع، كما إذا فرض أنه خرج عن قبره بعد ساعه من الدفن أو أكثر أو يوم أو يومين بحيث أن الميت يظلّ باقيا على حاله، و الفرض أن صلاة الميت

ص: ٢٥٥

## مسألة ٩: يجوز التيمم لصلاة الجنازه و إن تمكن من الماء

[٩٧٧] مسألة ٩: يجوز التيمم لصلاة الجنازه و إن تمكن من الماء، و إن كان الأحوط (١) الاقتصار على صوره عدم التمكن من الوضوء أو الغسل أو صوره خوف فوت الصلاة منه.

## مسألة ١٠: الأحوط ترك التكلم فى أثناء الصلاة على الميت

[٩٧٨] مسألة ١٠: الأحوط ترك التكلم فى أثناء الصلاة على الميت، و إن كان لا يبعد عدم البطلان به.

## مسألة ١١: مع وجود من يقدر على الصلاة قائما فى أجزاء صلاة العاجز عن القيام جالسا إشكال

[٩٧٩] مسألة ١١: مع وجود من يقدر على الصلاة قائما فى أجزاء صلاة ليست موقتة بوقت خاص كزمان الدفن مثلا. و من هنا لو خرج من قبره قبل الصلاة فلا شبهه فى وجوبها فىكون المقام نظير من صلى مع التيمم فى أول الوقت ثم تمكن فى آخر الوقت من الوضوء، فإنه يكشف عن بطلان الصلاة مع التيمم و عدم وجوبها.

نعم إذا لم يتمكن الى أن خرج الوقت أجزاء، و لكن المقام من قبيل الفرض الأول باعتبار أن الصلاة على الميت لم تكن محدده بلحاظ الوقت فمتى تمكن من الصلاة عليه انكشف عن بطلان الصلاة على قبره.

و دعوى: أن الاتيان بالمأمور به بالأمر الاضطرارى يجزئ عن المأمور به الواقعى، إنما تتم فيما إذا كان الأمر الاضطرارى موجودا فى الواقع و متعلقا به فحينئذ لا مناص من الاجزاء، و أما إذا لم يكن موجودا فيه بل كان مجرد خيال و اعتقاد فلا أثر له و ما نحن فيه كذلك لما عرفت من أن التمكن من الصلاة عليه مباشرة يكشف عن عدم تعلق الأمر بالصلاة على قبره واقعا و أنها غير مشروعه.

بل هو الأظهر، لأن مشروعية التيمم و كونه طهورا إنما هو فى إطار عدم التمكن من استعمال الماء بسبب من الأسباب، و على هذا فصلاة الجنازه و إن لم تكن مشروطة بالطهاره إلا أنها مستحبه فيها، فإذا استحب التيمم لها و كونه طهاره إنما هو فى ظرف عدم تمكن المصلى من الوضوء أو الغسل بجهه من الجهات.

العاجز عن القيام جالسا إشكال(١)، بل صحتها أيضا محل إشكال.

### مسألة ١٢: إذا صلى عليه العاجز عن القيام جالسا باعتقاد عدم وجود من يتمكن من القيام ثم تبين وجوده فالظاهر وجوب الإعادة

[٩٨٠] مسألة ١٢: إذا صلى عليه العاجز عن القيام جالسا باعتقاد عدم وجود من يتمكن من القيام ثم تبين وجوده فالظاهر وجوب الإعادة، بل و كذا إذا لم يكن موجودا من الأول لكن وجد بعد الفراغ من الصلاة، و كذا إذا عجز القادر القائم في أثناء الصلاة فتممها جالسا فانها لا تجزئ عن القادر فيجب عليه الإتيان بها قائما.

### مسألة ١٣: إذا شك في أن غيره صلى عليه أم لا بنى على عدمها

[٩٨١] مسألة ١٣: إذا شك في أن غيره صلى عليه أم لا- بنى على عدمها، و إن علم بها و شك في صحتها و عدمها حمل على الصحة و إن كان من صلى عليه فاسقا، نعم لو علم بفسادها وجب الإعادة و إن كان المصلي معتقدا للصحة و قاطعا بها.

### مسألة ١٤: إذا صلى أحد عليه معتقدا بصحتها بحسب تقليده أو اجتهاده

[٩٨٢] مسألة ١٤: إذا صلى أحد عليه معتقدا بصحتها بحسب تقليده أو اجتهاده لا يجب على من يعتقد فسادها بحسب تقليده أو اجتهاده(٢)، نعم لو علم علما قطعيا ببطلانها وجب عليه إتيانها و إن كان المصلي أيضا قاطعا بصحتها.

بل الظاهر عدم الاجزاء لأنها ليست مصداقا للصلاة المأمور بها فإن صلاة الميت واجبه على طبيعي المكلف الصادق عليه و على غيره، و الفرض أن الطبيعي في ضمن غيره قادر على الصلاة عليه قائما، و معه لا تكون الصلاة جالسا مشروع له لكي تكون مجزئة. و بذلك يظهر حال المسألة الآتية.

بل يجب عليه ذلك لأنه يرى بمقتضى تقليده أو اجتهاده أن هذه الصلاة باطلة و أن ذمته تبقى مشغولة بها، فإذا لا محالة تكون وظيفته الاتيان بها فما في المتن من الفرق بين هذه الصورة و صورته العلم الوجداني بالبطلان لا وجه له أصلا.

## مسألة ١٥: المصلوب بحكم الشرع لا يصلى عليه قبل الإنزال

[٩٨٣] مسألة ١٥: المصلوب بحكم الشرع لا يصلى عليه قبل الإنزال، بل يصلى عليه بعد ثلاثه أيام بعد ما ينزل (١)، وكذا إذا لم يكن بحكم الشرع لكن يجب إنزاله فوراً و الصلاة عليه، ولو لم يمكن إنزاله يصلى عليه و هو مصلوب مع مراعاة الشرائط بقدر الإمكان.

## مسألة ١٦: يجوز تكرار الصلاة على الميت

[٩٨٤] مسألة ١٦: يجوز تكرار الصلاة على الميت (٢) سواء اتحد المصلى أو تعدد، لكنه مكروه إلا إذا كان الميت من أهل العلم و الشرف و التقوى.

فى عدم جواز الانزال قبل ثلاثه أيام منع، بل لا- يبعد وجوب إنزاله و القيام بعملية غسله و الصلاة عليه و دفنه كغيره من الأموات، فإن روايات الانزال بعد ثلاثه أيام بأجمعها ضعيفه من ناحيه السند، فلا دليل عليه، فإذن لا فرق بينه و بين غيره من حيث القيام بعملية تجهيزه و عدم جواز التأخير و لا سيما أن بقاء مصلوبا ثلاثه أيام هتك لحرمة الميت المؤمن و هدر لكرامته.

فى الجواز إشكال و الأحوط أن يأتى بها بعنوان الذكر و الدعاء للميت لا بعنوان الصلاة، فإن مشروعيتها تكرارها مره ثانيه بحاجة الى دليل و قد ثبتت فى موارد خاصه بفعل النبي صلى الله عليه و آله أو الامام عليه السلام، و التعدى بحاجه الى قرينه. و أما فى غيرها من الموارد فلا تثبت، لأن الروايات متعارضه، فبعضها يدل على المشروعيه و الآخر يدل على عدم المشروعيه فيسقطان فمقتضى الأصل عدمها، و لا وجه لحمل الروايات الناهيه على الكراهه بقرينه الروايات الآمره، فإن هذا الحمل إنما يصح لو كانت الروايات الناهيه ظاهره فى الحرمة التكليفيه، و أما إذا كانت ظاهره فى الارشاد الى عدم مشروعيتها الاتيان بها مره ثانيه كما هو كذلك، و الروايات الآمره ظاهره فى الارشاد الى مشروعيتها، فلا محال لهذا الحمل. فإذن لا فرق بين كون الميت من أهل العلم و الشرف و التقوى، و كونه من غيرهم. نعم لا بأس بعنوان الدعاء كما نصّ به فى نفس الروايات الناهيه.

## مسألة ١٧: يجب أن يكون الصلاة قبل الدفن

[٩٨٥] مسألة ١٧: يجب أن يكون الصلاة قبل الدفن، فلا يجوز التأخير إلى ما بعده، نعم لو دفن قبل الصلاة عصيانا أو نسيانا أو لعذر آخر أو تبين كونها فاسده و لو لكونه حال الصلاة عليه مقلوبا (١) لا يجوز نبشه لأجل الصلاة، بل يصلى على قبره مراعى للشرائط من الاستقبال وغيره و إن كان بعد يوم و ليله بل و أزيد أيضا إلا أن يكون بعد ما تلاشى و لم يصدق عليه الشخص الميت فحينئذ يسقط الوجوب، و إذا برز بعد الصلاة عليه بنبش أو غيره فالأحوط إعادة الصلاة عليه (٢).

## مسألة ١٨: الميت المصلى عليه قبل الدفن يجوز الصلاة على قبره أيضا

[٩٨٦] مسألة ١٨: الميت المصلى عليه قبل الدفن يجوز الصلاة على قبره أيضا (٣) ما لم يمض أزيد من يوم و ليله (٤)، و إذا مضى أزيد من ذلك فالأحوط الترك.

## مسألة ١٩: يجوز الصلاة على الميت فى جميع الأوقات بلا كراهه

[٩٨٧] مسألة ١٩: يجوز الصلاة على الميت فى جميع الأوقات بلا كراهه، حتى فى الأوقات التى يكره النافله فيها عند المشهور من غير فرق بين أن يكون الصلاة على الميت واجبه أو مستحبه.

فى وجوب إعادة الصلاة على قبره فى هذا الفرض إشكال بل منع، حيث أن مقتضى نصّ موثقه عمّار عدم وجوب الاعاده.

بل هى الأقوى كما مرّ آنفا فى المسألة (٨).

فيه إشكال بل منع، فإنه لو قلنا بمشروعيّته تكرارها قبل الدفن لم نقل بها بعده لعدم الدليل و اختصاصه بما قبل الدفن، و مقتضى الأصل عدمها.

لا وجه لهذا التحديد الزمنى، و لا دليل عليه فى المسألة، كما لم يكن دليل على ذلك التحديد فى المسألة (١٧) فلو التزمنا بجواز تكرارها هنا و مشروعيّته فلازمه جوازه ما دام يظلّ الميت باقيا و لم يتلاش، و به يظهر حال ما بعده.

## مسألة ٢٠: يستحب المبادرة إلى الصلاة على الميت و إن كان في وقت فضيله الفريضة

[٩٨٨] مسألة ٢٠: يستحب المبادرة إلى الصلاة على الميت و إن كان في وقت فضيله الفريضة (١)، و لكن لا يبعد ترجيح تقديم وقت الفضيله مع ضيقه، كما أن الأولى تقديمها على النافله و على قضاء الفريضة، و يجب تقديمها على الفريضة فضلا عن النافله في سعه الوقت إذا خيف على الميت من الفساد، و يجب تأخيرها عن الفريضة مع ضيق وقتها و عدم الخوف على الميت، و إذا خيف عليه مع ضيق وقت الفريضة تقدم الفريضة و يصلى عليه بعد الدفن، و إذا خيف عليه من تأخير الدفن مع ضيق وقت الفريضة يقدم الدفن و تقضى الفريضة (٢)، و إن أمكن أن يصلى الفريضة مؤمنا صلى و لكن لا يترك القضاء أيضا.

## مسألة ٢١: لا يجوز على الأحوط إتيان صلاة الميت في أثناء الفريضة

[٩٨٩] مسألة ٢١: لا يجوز على الأحوط (٣) إتيان صلاة الميت في أثناء الفريضة و إن لم تكن ماحيه لصورتها كما إذا اقتصر على التكبيرات و أقل الواجبات من الأدعية في حال القنوت مثلا.

الظاهر تقديم الفريضة عليها في وقت فضيلتها دون العكس.

هذا فيما إذا لم يتمكن من إدراك ركعه في الوقت أيضا و إلا- و جب الجمع بين الاتيان بها في هذا الحال بعد الدفن ثم القضاء، فإن مقتضى حديث (من أدرك ركعه في الوقت فقد أدرك الصلاة) و إن كان عدم وجوب القضاء، إلا أن الاشكال في عموم هذا الحديث لسائر الفرائض اليوميّه باعتبار أن مورده فريضة الصبح، فمن أجل ذلك يكون الاحتياط بالجمع في محلّه.

في إطلاقه إشكال بل منع، فإن الاتيان بها أثناء الفريضة إن كانت ماحيه لصورتها لم تجز، و إلا فلا مانع منها كما إذا اقتصر على المقدار الواجب منها بدل القنوت أو في أثناءه.



## مسألة ٢٢: إذا كان هناك ميطان يجوز أن يصلى على كل واحد منهما منفردا

[٩٩٠] مسألة ٢٢: إذا كان هناك ميطان يجوز أن يصلى على كل واحد منهما منفردا، ويجوز التشريك بينهما فى الصلاة فيصلى صلاة واحده عليهما وإن كانا مختلفين فى الوجوب والاستحباب، وبعد التكبير الرابع يأتى بضمير التثنيه، هذا إذا لم يخف عليهما أو على أحدهما من الفساد، وإلا وجب التشريك أو تقديم من يخاف فساده.

## مسألة ٢٣: إذا حضر فى أثناء الصلاة على الميت ميت آخر يتخير المصلى بين وجوه

[٩٩١] مسألة ٢٣: إذا حضر فى أثناء الصلاة على الميت ميت آخر يتخير المصلى بين وجوه:

الأول: أن يتم الصلاة على الأول ثم يأتى بالصلاة على الثانى.

الثانى: قطع الصلاة و استئنافها بنحو التشريك.

الثالث: التشريك فى التكبيرات الباقية و إتيان الدعاء لكل منهما بما يخصه و الإتيان ببقية الصلاة للثانى بعد تمام صلاة الأول، مثلا إذا حضر قبل التكبير الثالث يكبر و يأتى بوظيفه صلاة الأول و هى الدعاء للمؤمنين و المؤمنات و بالشهادتين لصلاة الميت الثانى، و بعد التكبير الرابع يأتى بالدعاء للميت الأول و بالصلاة على النبى صلى الله عليه و آله للميت الثانى، و بعد الخامسة تتم صلاة الأول و يأتى للثانى بوظيفه التكبير الثالث، و هكذا يتم ببقية صلاته، و يتخير فى تقديم وظيفه الميت الأول أو الثانى بعد كل تكبير مشترك، هذا مع عدم الخوف على واحد منهما، و أما إذا خيف على الأول يتعين الوجه الأول، و إذا خيف على الثانى يتعين الوجه الثانى أو تقديم الصلاة على الثانى بعد القطع، و إذا خيف عليهما معا يلاحظ قله الزمان فى القطع و التشريك بالنسبه إليهما إن أمكن، و إلا فالأحوط عدم القطع (١).

بل الأظهر أنه مخير بينه مع التشريك فى المقدار الباقى، و بين أن يقطع

فصل فى آداب الصلاة على الميت و هى أمور:

الأول: أن يكون المصلى على طهاره من الوضوء أو الغسل أو التيمم، و قد مر جواز التيمم مع وجدان الماء أيضا إن خاف فوت الصلاة لو أراد الوضوء بل مطلقا(١).

الثانى: أن يقف الإمام و المنفرد عند وسط الرجل بل مطلق الذكر، و عند صدر المرأة بل مطلق الأنثى، و يتخير فى الخنثى، و لو شَرَك بين الذكر و الأنثى فى الصلاة جعل وسط الرجل فى قبال صدر المرأة ليدرك الاستحباب بالنسبه إلى كل منهما.

الثالث: أن يكون المصلى حافيا، بل يكره الصلاة بالحذاء دون مثل الخف و الجورب.

الرابع: رفع اليدين عند التكبير الأول بل عند الجميع على الأقوى.

الخامس: أن يقف قريبا من الجنازه بحيث لو هبَّت الريح وصل ثوبه إليها.

السادس: أن يرفع الإمام صوته بالتكبيرات بل الأدعية أيضا، و أن يسرّ و يستأنف الصلاة لهما.

مرّ الكلام فيه فى المسأله(٩) من فصل شرائط الصلاة على الميت.

المأموم.

السابع:اختيار المواضع المعتاده للصلاه التى هى مظان الاجتماع و كثره المصلين.

الثامن:أن لا توقع فى المساجد،فانه مكروه عدا مسجد الحرام.

التاسع:ان تكون بالجماعه،و إن كان يكفى المنفرد و لو امرأه.

العاشر:أن يقف المأموم خلف الامام و إن كان واحدا،بخلاف اليوميه، حيث يستحب وقوفه إن كان واحدا إلى جنبه(١).

الحادى عشر:الاجتهاد فى الدعاء للميت و المؤمنين.

الثانى عشر:أن يقول قبل الصلاه:«الصلاه» ثلاث مرات.

الثالث عشر:أن تقف الحائض إذا كانت مع الجماعه فى صف وحدها.

الرابع عشر:رفع اليدين عند الدعاء على الميت بعد التكبير الرابع على قول بعض العلماء،لكنه مشكل إن كان بقصد الخصوصيه و الورود.

### مسأله ١:إذا اجتمعت جنازات فالأولى الصلاه على كل واحد منفردا

[٩٩٢]مسأله ١:إذا اجتمعت جنازات فالأولى الصلاه على كل واحد منفردا.

و إن أراد التشريك فهو على وجهين:

الأول:أن يوضع الجميع قدام المصلى مع المحاذاه،و الأولى مع اجتماع الرجل و المرأه جعل الرجل أقرب إلى المصلى حرا كان أو عبدا، كما أنه لو اجتمع الحر و العبد جعل الحر أقرب إليه،و لو اجتمع الطفل مع المرأه جعل الطفل أقرب إليه إذا كان ابن ست سنين و كان حرا،و لو كانوا متساوين فى الصفات لا بأس بالترجيح بالفضيله و نحوها من الصفات الدينيه،و مع بل هو الأظهر لظهور الروايات فى ذلك على ما سيأتى فى محلّه.

ص:٢٦٣

التساوى فالقرعه، و كل هذا على الاولويه لا الوجوب، فيجوز بأى وجه اتفق.

الثانى: أن يجعل الجميع صفا واحدا و يقوم المصلى وسط الصف بأن يجعل رأس كل عند أليه الآخر شبه الدرجه، و يراعى فى الدعاء لهم بعد التكبير الرابع تثنيه الضمير أو جمعه و تذكيره و تأنيته، و يجوز التذكير فى الجميع بلحاظ لفظ الميت، كما أنه يجوز التأنيث بلحاظ الجنازه.

ص: ٢٦٤

فصل فى الدفن يجب كفايه دفن الميت بمعنى مواراته فى الارض بحيث يؤمن على جسده من السباع و من إيذاء ريحه للناس، و لا يجوز وضعه فى بناء أو فى تابوت و لو من حجر بحيث يؤمن من الأمرين مع القدره على الدفن تحت الأرض، نعم مع عدم الإمكان لا بأس بهما، و الأقوى كفايه (١) مجرد المواراه فى الأرض بحيث يؤمن من الأمرين من جهة عدم وجود السباع أو عدم وجود الإنسان هناك، لكن الأحوط كون الحفيره على الوجه المذكور و إن كان الأمن حاصلًا بدونه.

### مسألة ١: يجب كون الدفن مستقبل القبلة على جنبه الأيمن

[٩٩٣] مسألة ١: يجب كون الدفن مستقبل القبلة على جنبه الأيمن بحيث يكون رأسه إلى المغرب (٢) و رجله إلى المشرق، و كذا فى الجسد بلا رأس، بل الظاهر عدم كفايه ذلك، فإن المتبادر من كلمه الدفن بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه المواراه المطلقه فى باطن الأرض التى تحافظ على الميت من العوامل و المضارّ الخارجيه و تمنع عنه الوحوش و الطيور و تكفّ رائحته الكريهه و أضرارها عن الناس و إن لم تكن هناك وحوش و طيور و أناس لأن الحفره التى يدفن فيها الميت لا بدّ أن تكون كذلك.

هذا فيما إذا دفن الميت فى طرف شمال الكعبه، و أما إذا دفن فى طرف جنوبها فالأمر بالعكس تماما و إذا دفن فى طرف غربها جعل رأسه الى الجنوب، و أما

فى الرأس بلا جسد(١)، بل فى الصدر وحده، بل فى كل جزء يمكن فيه ذلك.

[٩٩٤] مسأله ٢: إذا مات ميت فى السفينه فان أمكن التأخير ليدفن فى الأرض بلا عسر وجب ذلك، وإن لم يمكن لخوف فساده أو لمنع مانع يغسّل و يكفّن و يحتنط و يصلّى عليه و يوضع فى خايه و يوكأ رأسها و يلقي فى البحر مستقبل القبلة على الأ-حوط، و إن كان الأقوى عدم وجوب الاستقبال، أو يثقل الميت بحجر أو نحوه بوضعه فى رجله و يلقي فى البحر كذلك، و الأ-حوط(٢) مع الإمكان اختيار الوجه الأول، كذا إذا خيف على الميت من نبش العدو قبره و تمثيله.

### مسأله ٣: إذا مات كافر كتابيه أو غير كتابيه و مات فى بطنها ولد من مسلم بنكاح

[٩٩٥] مسأله ٣: إذا مات كافر كتابيه أو غير كتابيه و مات فى بطنها ولد من مسلم بنكاح أو شبهه أو ملك يمين تدفن مستدبره للقبلة على جانبها إذا دفن فى طرف شرقها فيجعل رأسه الى الشمال، فيختلف ذلك باختلاف البلاد شمالا و جنوبا و شرقا و غربا بالنسبه الى الكعبه.

على الأ-حوط فيه و فيما بعده حيث لا دليل على ذلك غير صحيحه يعقوب بن يقطين الدالّه على أن الميت وضع فى القبر على كيفيه خاصّه، من دون دلالتها على تعيينها، و لكن عمل المتشرّعه فى الخارج بما أنه قد جرى على الدفن بالكيفيه المذكوره فيكشف عن ثبوتها فى زمان المعصومين عليهم السّلام و أنها وصلت إليهم يدا بيد، و لا نحرز أن عملهم قد جرى على الدفن كذلك فى أجزاء الميت أيضا و إن كان الاحتياط فى محلّه.

بل هو الأظهر للنصّ، و أما الوجه الثانى فهو و إن كان منصوصا عليه إلا أن نصوصه ساقطه سندا.

الأيسر(١)على وجه يكون الولد فى بطنها مستقبلا،و الأحوط العمل بذلك فى مطلق الجنين و لو لم تلج الروح فيه،بل لا يخلو عن قوه(٢).

#### مسأله ٤: لا يعتبر فى الدفن قصد القربه

[٩٩٦]مسأله ٤: لا يعتبر فى الدفن قصد القربه، بل يكفى دفن الصبى إذا علم أنه أتى به بشرائطه و لو علم أنه ما قصد القربه.

#### مسأله ٥: إذا خيف على الميت من إخراج السبع إياه وجب إحكام القبر بما يوجب حفظه من القير و الآجر و نحو ذلك

[٩٩٧]مسأله ٥: إذا خيف على الميت من إخراج السبع إياه وجب إحكام القبر بما يوجب حفظه من القير و الآجر و نحو ذلك، كما أن فى السفينه إذا أريد القاؤه فى البحر لا بد من اختيار مكان مأمون من بلع حيوانات البحر(٣)إياه بمجرد الإلقاء.

#### مسأله ٦: مئونه الإلقاء فى البحر من الحجر أو الحديد الذى يثقل به

[٩٩٨]مسأله ٦: مئونه الإلقاء فى البحر من الحجر أو الحديد الذى يثقل به أو الخاييه التى يوضع فيها تخرج من أصل التركة، و كذا فى الآجر و القير و الساروج فى موضع الحاجه إليها.

#### مسأله ٧: يشترط فى الدفن أيضا إذن الولى كالصلاه و غيرها

[٩٩٩]مسأله ٧: يشترط فى الدفن أيضا إذن الولى(٤)كالصلاه و غيرها.

#### مسأله ٨: إذا اشتبهت القبلة يعمل بالظن

[١٠٠٠]مسأله ٨: إذا اشتبهت القبلة يعمل بالظن، و مع عدمه أيضا يسقط وجوب الاستقبال إن لم يمكن تحصيل العلم و لو بالتأخير على وجه لا يضر بالميت و لا بالمباشرين.

على الأحوط لما مرّ من أن الدليل على وجوب الدفن مستقبل القبلة على الجانب الأيمن لبيّ و هو عمل المتشرع و شموله للمسأله لا يخلو عن إشكال.

فى القوه إشكال بل منع فيما إذا لم تلج الروح فيه.

هذا إذا كان بلع الحيوان له هتكا لحرمة و إلا لم يجب اختياره.

فى الاشرط إشكال بل منع و قد تقدّم تفصيل ذلك فى المسأله(١)من فصل مراتب الأولياء.

## مسألة ٩: الأحوط إجراء أحكام المسلم على الطفل المتولد من الزنا من الطرفين إذا كانا مسلمين

[١٠٠١] مسألة ٩: الأحوط إجراء أحكام المسلم على الطفل المتولد من الزنا (١) من الطرفين إذا كانا مسلمين أو كان أحدهما مسلماً، و أما إذا كان الزنا من أحد الطرفين و كان الطرف الآخر مسلماً فلا إشكال في جريان أحكام المسلم عليه.

## مسألة ١٠: لا يجوز دفن المسلم في مقبره الكفار

[١٠٠٢] مسألة ١٠: لا يجوز دفن المسلم في مقبره الكفار (٢)، كما لا يجوز العكس أيضاً، نعم إذا اشتبه المسلم و الكافر يجوز دفنهما في مقبره المسلمين، و إذا دفن أحدهما في مقبره الآخريين يجوز النيش، أما الكافر فلعدم الحرمة له، و أما المسلم فلأن مقتضى احترامه عدم كونه مع الكفار.

## مسألة ١١: لا يجوز دفن المسلم في مثل المزبله و البالوعه و نحوهما

[١٠٠٣] مسألة ١١: لا يجوز دفن المسلم في مثل المزبله و البالوعه و نحوهما مما هو هتك لحرمة.

## مسألة ١٢: لا يجوز الدفن في المكان المغصوب

[١٠٠٤] مسألة ١٢: لا يجوز الدفن في المكان المغصوب، و كذا في الأراضي الموقوفه لغير الدفن فلا يجوز الدفن في المساجد و المدارس و نحوهما، كما لا يجوز الدفن في قبر الغير قبل اندراس ميته (٣).

بل لا شبهه فيه لأنه ولد للمسلم كسائر أولاده، فلا فرق بينهما إلا في أنه ولد له من عمل محرّم، و أما عدم التوارث فهو ثابت بدليل خاص.

هذا فيما إذا كان هدر لكرامته و هتك لحرمة، و إلا فالجواز غير بعيد، إذ لا دليل عليه غير دعوى الاجماع المبيته على أن حرمة المؤمن ميته كحرمة حيّ.

بل الظاهر الجواز، لأنه ليس كالدفن في المساجد أو المدارس أو الحسينيات، فإنه لما كان على خلاف وجه الوقف لم يجوز، و أما القبر فهو ليس ملكاً للميت و لا متعلقاً لحقه فإن من حقه أن يكون فيه بملاك أن إخراجه منه هدر لكرامته و هتك لحرمة، و أما دفن ميت آخر فيه بحيث لا يستلزم عنواناً ثانوياً كالهتك أو نحوه



### مسألة ١٣: يجب دفن الأجزاء المبانة من الميت حتى الشعر و السن و الظفر

[١٠٠٥] مسألة ١٣: يجب دفن الأجزاء المبانة من الميت (١) حتى الشعر و السن و الظفر، و أما السن أو الظفر من الحي فلا- يجب دفنهما و إن كان معهما شيء يسير من اللحم، نعم يستحب دفنهما، بل يستحب حفظهما حتى يدفنا معه، كما يظهر من وصيه مولانا الباقر للصادق (عليهما السلام) و عن أمير المؤمنين عليه السلام: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أمر بدفن أربعة: الشعر و السن و الظفر و الدم، و عن عائشه عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله: أنه أمر بدفن سبعة أشياء: الأربعة المذكوره و الحيض و المشيمه و العلقه.

### مسألة ١٤: إذا مات شخص في البئر و لم يمكن إخراجه يجب أن يسدّ و يجعل قبراً له

[١٠٠٦] مسألة ١٤: إذا مات شخص في البئر و لم يمكن إخراجه يجب أن يسدّ و يجعل قبراً له.

### مسألة ١٥: إذا مات الجنين في بطن الحامل و خيف عليها من بقائه و جب التوصل إلى إخراجه بالأرْفَق فالأرْفَق

[١٠٠٧] مسألة ١٥: إذا مات الجنين في بطن الحامل و خيف عليها من بقائه و جب التوصل إلى إخراجه بالأرْفَق فالأرْفَق و لو بتقطيعه قطعه قطعه، و يجب أن يكون المباشرة النساء أو زوجها، و مع عدمهما فالمحارم من الرجال، فان كما إذا كان قبره منبوشاً فلا مانع منه.

على الأحوط؛ حيث أن عمده الدليل عليه الاجماع المدّعى في المسألة، و هو غير تام. و أما مرسله ابن أبي عمير فمضافاً الى أنها ضعيفه سنداً من جهة الارسال فيمكن المناقشه في دلالتها أيضاً باعتبار أن مدلولها مباشره هو وجوب جعل الجزء الساقط من الميت في كفته لا وجوب دفنه كذلك. و على هذا فكما يحتمل أن يكون ذلك مقدّمه لدفنه الواجب شرعاً مع الميت يحتمل أن يكون ذلك حفاظاً على كرامه الميت و احترامه لا أنه مقدّمه له و إلاّ لكان الأولى الأمر به مباشره بلا حاجة الى تطويل المسافه و التغيير في صيغه التعبير، فإذا لا ظهور للمرسله في وجوب الدفن تعبدًا.

تعذر فالأجانب حفظاً لنفسها المحترمه، و لو ماتت الحامل و كان الجنين حيا و جب إخراجهُ و لو بشق بطنها فيشق جنبها الأيسر و يخرج الطفل ثم يخاط و تدفن، و لا فرق في ذلك بين رجاء حياه الطفل بعد الإخراج و عدمه، و لو خيف مع حياتهما على كل منهما انتظر حتى يقضى (١).

### فصل في المستحبات قبل الدفن و حينه و بعده

فصل في المستحبات قبل الدفن و حينه و بعده و هي أمور:

الأول: أن يكون عمق القبر إلى الترقوه أو إلى قامه، و يحتمل كراهه الأزيد.

الثاني: أن يجعل له لحد مما يلي القبلة في الأرض الصلبة بأن يحفر بقدر بدن الميت في الطول و العرض و بمقدار ما يمكن جلوس الميت فيه في العمق، و يشق في الأرض الرخوه وسط القبر شبه النهر فيوضع فيه الميت و يسقف عليه.

الثالث: أن يدفن في المقبره القريبه على ما ذكره بعض العلماء إلا أن يكون في البعيده مزيه بان كانت مقبره للصلحاء أو كان الزائرون هناك أزيد.

هذا بالنسبه الى شخص ثالث فإنه لا يجوز له أن يقتل أحدهما مقدّمه لحياه الآخر، و أما الأم فلا مانع من أن تقوم بقتل ولدها مقدّمه لحياتها إذ لا يجب عليها القضاء على نفسها مقدّمه لحياه ولدها، هذا فيما إذا علمت بموت أحدهما، و أما إذا لم تعلم و احتملت بقاء كليهما على قيد الحياه فلا يجوز لها قتل ولدها.

الرابع: أن يوضع الجنازه دون القبر بذراعين أو ثلاثه أو أزيد من ذلك ثم ينقل قليلا و يوضع ثم ينقل قليلا و يوضع ثم ينقل في الثالثه مترسلا ليأخذ الميت أهبتة، بل يكره أن يدخل في القبر دفعه فإن للقبر أهوالا عظيمة.

الخامس: إن كان الميت رجلا يوضع في الدفعه الأخيره بحيث يكون رأسه عند ما يلي رجلى الميت في القبر ثم يدخل في القبر طولاً من طرف رأسه أى يدخل رأسه أولاً، وإن كان امرأه توضع في طرف القبلة ثم تدخل عرضاً.

السادس: أن يغطى القبر بثوب عند إدخال المرأه.

السابع: أن يسأل من نعشه سألًا فيرسل إلى القبر برفق.

الثامن: الدعاء عند السل من النعش بأن يقول: «بسم الله و بالله و على مله رسول الله صلى الله عليه و آله اللهم إلى رحمتك لا إلى عذابك، اللهم افسح له فى قبره، و لفته حجته، و ثبته بالقول الثابت، و قنا و إياه عذاب القبر». و عند معاينه القبر:

«اللهم اجعله روضه من رياض الجنه، و لا تجعله حفرة من حفر النار» و عند الوضع فى القبر يقول: «اللهم عبدك و ابن عبدك و ابن أمتك نزل بك و أنت خير منزل به» و بعد الوضع فيه يقول: «اللهم جاف الأرض عن جنبيه، و صاعد عمله، و لفته منك رضوانا» و عند وضعه فى اللحد يقول: «بسم الله و بالله و على مله رسول الله صلى الله عليه و آله» ثم يقرأ فاتحه الكتاب و آيه الكرسي و المعوذتين و قل هو الله أحد و يقول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» و ما دام مشتغلا بالتشريح يقول: «اللهم صل وحدته، و آنس وحشته، و آمن روعته، و أسكنه من رحمتك رحمه تغنيه بها عن رحمه من سواك، فإنما رحمتك للظالمين» و عند الخروج من القبر يقول: «إنا لله و إنا إليه راجعون، اللهم ارفع درجته فى عثين و اخلف على عقبه فى الغابرين و عندك نحتسبه يا رب العالمين» و عند إهاله التراب

عليه يقول: «إنا لله و إنا إليه راجعون، اللهم جاف الأرض عن جنبيه، و اصعد إليك بروحه، و لقه منك رضوانا، و أسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك» و أيضا يقول: «إيماننا بك و تصديقا ببعثك، هذا ما وعدنا الله و رسوله و صدق الله و رسوله، اللهم زدنا إيماننا و تسليما».

التاسع: أن تحل عقد الكفن بعد الوضع في القبر، و يبدأ من طرف الرأس.

العاشر: أن يحسر عن وجهه و يجعل خده على الأرض و يعمل له و ساده من تراب.

الحادى عشر: أن يسند ظهره بلبنه أو مدره لثلا يستلقى على قفاه.

الثانى عشر: جعل مقدار لبنه من تربه الحسين عليه السلام تلقاء وجهه بحيث لا تصل إليها النجاسه بعد الانفجار.

الثالث عشر: تلقينه بعد الوضع فى اللحد قبل الستر باللبن، بأن يضرب بيده على منكبه الأيمن و يضع يده اليسرى على منكبه الأيسر بقوه و يدنى فمه إلى أذنه و يحركه تحريكا شديدا ثم يقول: «يا فلان بن فلان اسمع افهم» ثلاث مرات، «الله ربك، و محمد نبيك، و الإسلام دينك، و القرآن كتابك، و على إمامك، و الحسن إمامك إلى آخر الأئمه عليهم السلام أفهمت يا فلان» و يعيد عليه هذا التلقين ثلاث مرات، ثم يقول: «ثبتك الله بالقول الثابت هداك الله الى صراط مستقيم عرف الله بينك و بين أوليائك فى مستقر من رحمته، اللهم جاف الأرض عن جنبيه و اصعد بروحه إليك و لقه منك برهانا، اللهم عفوك عفوك».

و أجمع كلمه فى التلقين أن يقول: «اسمع افهم يا فلان بن فلان» ثلاث مرات ذاكرا اسمه و اسم أبيه، ثم يقول: «هل أنت على العهد الذى فارقتنا عليه من شهاده أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أن محمدا صلى الله عليه و آله عبده و رسوله

و سيد النبيين و خاتم المرسلين، و أن عليا أمير المؤمنين و سيد الوصيين و إمام افترض الله طاعته على العالمين، و أن الحسن و الحسين و علي بن الحسين و محمد بن علي و جعفر بن محمد و موسى بن جعفر و علي بن موسى و محمد بن علي و علي بن محمد و الحسين ابن علي و القائم الحجة المهدي (صلوات الله عليهم) أئمة المؤمنين و حجج الله على الخلق أجمعين، و أئمتك أئمة هدى بك أبرار، يا فلان بن فلان إذا أتاك الملكان المقربان رسولين من عند الله تبارك و تعالى و سألاك عن ربك و عن نبيك و عن دينك و عن كتابك و عن قبلك و عن أئمتك فلا تخف و لا تحزن و قل في جوابهما: الله ربي، و محمد صلى الله عليه و آله نبيي، و الإسلام ديني، و القرآن كتابي و الكعبة قبلتي، و أمير المؤمنين علي بن أبي طالب إمامي، و الحسن بن علي المجتبي إمامي، و الحسين بن علي الشهيد بكر بلاء إمامي، و علي زين العابدين إمامي، و محمد الباقر إمامي، و جعفر الصادق إمامي، و موسى الكاظم إمامي، و علي الرضا إمامي، و محمد الجواد إمامي، و علي الهادي إمامي، و الحسن العسكري إمامي، و الحجة المنتظر إمامي، هؤلاء صلوات الله عليهم أجمعين أئمتي و سادتي و قادتي و شفعاي، بهم أتولى و من أعدائهم أتبرأ في الدنيا و الآخرة، ثم اعلم يا فلان بن فلان أن الله تبارك و تعالى نعم الرب، و أن محمدا صلى الله عليه و آله نعم الرسول، و أن علي بن أبي طالب و أولاده المعصومين الأئمة الاثني عشر نعم الأئمة، و أن ما جاء به محمد صلى الله عليه و آله حق، و أن الموت حق، و سؤال منكر و نكير في القبر حق، و البعث حق و النشور حق، و الصراط حق، و الميزان حق، و تطاير الكتب حق و أن الجنة حق، و النار حق، و أن الساعة آتية لا ريب فيها، و أن الله يبعث من في القبور»، ثم يقول: «أ فهمت يا فلان» و في الحديث أنه يقول فهمت ثم يقول: «ثبتك الله بالقول الثابت، و هداك الله إلى صراط مستقيم، عرّف الله بينك و بين أوليائك في

مستقر من رحمته» ثم يقول: «اللهم جاف الأرض عن جنبيه و اصعد بروحه إليك، و لَقَّه منك برهاننا، اللهم عفوك عفوك» و الأولى أن يلقن بما ذكر من العربى و بلسان الميت أيضا إن كان غير عربى.

الرابع عشر: أن يسدَّ اللحد باللبن لحفظ الميت من وقوع التراب عليه، و الأولى الابتداء من طرف رأسه، و إن أحكمت اللبن بالطين كان أحسن.

الخامس عشر: أن يخرج المباشر من طرف الرجلين، فإنه باب القبر.

السادس عشر: أن يكون من يضعه فى القبر على طهاره مكشوف الرأس نازعا عمامته و رداءه و نعليه بل و خفيه إلا لضروره.

السابع عشر: أن يهيل غير ذى رحم ممن حضر التراب عليه بظهر الكف قائلا: «إنا لله و إنا إليه راجعون» على ما مر.

الثامن عشر: أن يكون المباشر لوضع المرأه فى القبر محارمها أو زوجها، و مع عدمهم فأرحامها، و إلا فالأجانب، و لا يبعد أن يكون الأولى بالنسبه إلى الرجل الأجانب.

التاسع عشر: رفع القبر عن الأرض بمقدار أربع أصابع مضمومه أو مفرجه.

العشرون: تربيع القبر بمعنى كونه ذا أربع زوايا قائمه، و تسطيحه، و يكره تسنيمه بل تركه أحوط.

الحادى و العشرون: أن يجعل على القبر علامه.

الثانى و العشرون: أن يرشّ عليه الماء، و الأولى أن يستقبل القبله و يبتدئ بالرش من عند الرأس إلى الرجل ثم يدور به على القبر حتى يرجع إلى الرأس ثم يرشّ على الوسط ما يفضل من الماء، و لا يبعد استحباب الرشّ إلى أربعين يوما أو أربعين شهرا.

الثالث و العشرون: أن يضع الحاضرون بعد الرش أصابعهم مفرجات على القبر بحيث يبقى أثرها، والأولى أن يكون مستقبل القبلة و من طرف رأس الميت، واستحباب الوضع المذكور أكد بالنسبة إلى من لم يصل على الميت، و إذا كان الميت هاشميا فالأولى أن يكون الوضع على وجه يكون أثر الأصابع أزيد بأن يزيد في غمز اليد، و يستحب أن يقول حين الوضع: «بسم الله ختمتك من الشيطان أن يدخلك» و أيضا يستحب أن يقرأ مستقبلا للقبلة سبع مرات إنا أنزلناه و أن يستغفر له و يقول: «اللهم جاف الأرض عن جنبيه، و اصعد إليك روحه، و لقه منك رضوانا، و أسكن قبره من رحمتك ما تغنيه به عن رحمه من سواك» أو يقول: «اللهم ارحم غربته، و صل وحدته، و آنس وحشته، و آمن روعته و أفض عليه من رحمتك، و أسكن إليه من برد عفوك و سعه غفرانك و رحمتك ما يستغنى بها عن رحمه من سواك و احشره مع من كان يتولاه» و لا يختص هذه الكيفية بهذه الحالة، بل يستحب عند زياره كل مؤمن قراءه إنا أنزلناه سبع مرات و طلب المغفرة و قراءه الدعاء المذكور.

الرابع و العشرون: أن يلقيه الولي أو من يأذن له تلقينا آخر بعد تمام الدفن و رجوع الحاضرين بصوت عال بنحو ما ذكر، فإن هذا التلقين يوجب عدم سؤال النكيرين منه، فالتلقين يستحب في ثلاثه مواضع: حال الاحتضار و بعد الوضع في القبر و بعد الدفن و رجوع الحاضرين، و بعضهم ذكر استحبابه بعد التكفين أيضا، و يستحب الاستقبال حال التلقين، و ينبغي في التلقين بعد الدفن وضع الفم عند الرأس و قبض القبر بالكفن.

الخامس و العشرون: أن يكتب اسم الميت على القبر أو على لوح أو حجر و ينصب عند رأسه.

السادس و العشرون: أن يجعل في فمه فصّ عقيق مكتوب عليه: «لا إله

إلا الله ربي، محمد نبيي، علي و الحسن و الحسين -إلى آخر الأئمة- أئمتي».

السابع و العشرون: أن يوضع على قبره شيء من الحصى على ما ذكره بعضهم، و الأولى كونها حمرا.

الثامن و العشرون: تعزيه المصاب و تسليته قبل الدفن و بعده، و الثاني أفضل، و المرجع فيها إلى العرف، و يكفي في ثوابها رؤيه المصاب إياه، و لا حدّ لزمانها، و لو أدت إلى تجديد حزن قد نسي كان تركها أولى، و يجوز الجلوس للتعزيه و لا حدّ له أيضا، و حدّه بعضهم بيومين أو ثلاثة، و بعضهم على أن الأزيد من يوم مكروه، و لكن إن كان الجلوس بقصد قراءة القرآن و الدعاء لا يبعد رجحانه.

التاسع و العشرون: إرسال الطعام إلى أهل الميت ثلاثة أيام، و يكره الأكل عندهم، و في خبر أنه عمل أهل الجاهليه.

الثلاثون: شهاده أربعين أو خمسين من المؤمنين للميت بخير بأن يقولون: «اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيرا و أنت أعلم به منا».

الواحد و الثلاثون: البكاء على المؤمن.

الثاني و الثلاثون: أن يسأل صاحب المصيبة نفسه بتذكر موت النبي صلى الله عليه و آله فانه أعظم المصائب.

الثالث و الثلاثون: الصبر على المصيبة و الاحتساب و التأسي بالأنبياء و الأوصياء و الصلحاء خصوصا في موت الأولاد.

الرابع و الثلاثون: قول «إنا لله و إنا إليه راجعون» كلما تذكر.

الخامس و الثلاثون: زياره قبور المؤمنين و السلام عليهم، يقول:

«السلام عليكم يا أهل الديار-السخ» و قراءة القرآن و طلب الرحمه و المغفره لهم، و يتأكد في يوم الاثنين و الخميس خصوصا عصره و صبيحه السبت للرجال



و النساء بشرط عدم الجزع و الصبر، و يستحب أن يقول: «السلام على أهل الديار من المؤمنين، رحم الله المتقدمين منكم و المتأخرين، و إنا إن شاء الله بكم لاحقون»، و يستحب للزائر أن يضع يده على القبر و أن يكون مستقبلاً و أن يقرأ إنا أنزلناه سبع مرات، و يستحب أيضاً قراءة الحمد و المعوذتين و آية الكرسي كل منها ثلاث مرات، و الأولى أن يكون جالساً مستقبلاً القبلة و يجوز قائماً، و يستحب أيضاً قراءة يس، و يستحب أيضاً أن يقول: «بسم الله الرحمن الرحيم، السلام على أهل لا إله إلا الله، من أهل لا إله إلا الله، يا أهل لا إله إلا الله، كيف وجدتم قول لا إله إلا الله، من لا إله إلا الله، يا لا إله إلا الله، بحق لا إله إلا الله، اغفر لمن قال لا إله إلا الله، و احشرونا في زمرة من قال لا إله إلا الله، محمد رسول الله، على ولي الله».

السادس و الثلاثون: طلب الحاجه عند قبر الوالدين.

السابع و الثلاثون: إحكام بناء القبر.

الثامن و الثلاثون: دفن الأتارب متقاربين.

التاسع و الثلاثون: التحميد و الاسترجاع و سؤال الخلف عند موت الولد.

الأربعون: صلاة الهديه ليله الدفن، و هي -على روايه- ركعتان يقرأ في الأولى الحمد و آية الكرسي و في الثانية الحمد و القدر عشر مرات و يقول بعد الصلاة: «اللهم صل على محمد و آل محمد، و ابعث ثوابها إلى قبر فلان». و في روايه أخرى في الركعه الأولى الحمد و قل هو الله أحد مرتين و في الثانية الحمد و التكاثر عشر مرات، و إن أتى بالكيفيتين كان أولى، و تكفى صلاة واحده من شخص واحد، و إتيان أربعين أولى لكن لا بقصد الورود و الخصوصيه، كما أنه يجوز التعدد من شخص واحد بقصد إهداء الثواب،

ص: ٢٧٧

و الأحوط قراءه آيه الكرسي إلى هُم فيها خالِدُونَ، الظاهر أن وقته تمام الليل و إن كان الأولى أوّله بعد العشاء، و لو أتى بغير الكيفيه المذكوره سهوا أعاد و لو كان بترك آيه من إنا أنزلناه و آيه من آيه الكرسي، و لو نسي من أخذ الأجره عليها فتركها أو ترك شيئا منها و جب عليه ردها إلى صاحبها، و إن لم يعرفه تصدق بها عن صاحبها، و إن علم برضاه أتى بالصلاه في وقت آخر و أهدى ثوابها إلى الميت لا بقصد الورود.

### **مسألة ١: إذا نقل الميت إلى مكان آخر كالتعبات أو آخر الدفن إلى مده فصلاه ليله الدفن تؤخر إلى ليله الدفن**

[١٠٠٨] مسألة ١: إذا نقل الميت إلى مكان آخر كالتعبات أو آخر الدفن إلى مده فصلاه ليله الدفن تؤخر إلى ليله الدفن.

### **مسألة ٢: لا فرق في استحباب التعزیه لأهل المصيبة بين الرجال و النساء حتى الشابات منهن**

[١٠٠٩] مسألة ٢: لا فرق في استحباب التعزیه لأهل المصيبة بين الرجال و النساء حتى الشابات منهن متحرزا عما تكون به الفتنة، و لا بأس بتعزیه أهل الذمه مع الاحتراز عن الدعاء لهم بالأجر إلا مع مصلحه تقتضى ذلك.

### **مسألة ٣: يستحب الوصيه بمال لطعام مأتمه بعد موته**

[١٠١٠] مسألة ٣: يستحب الوصيه بمال لطعام مأتمه بعد موته.

### **فصل في مكروهات الدفن**

فصل في مكروهات الدفن و هي أيضا أمور:

الأول: دفن ميتين في قبر واحد، بل قيل بحرمة مطلقا، و قيل بحرمة مع كون أحدهما امرأه أجنبيه، و الأقوى الجواز مطلقا مع الكراهه، نعم الأحوط الترك إلا - لضروره، و معها فالأولى جعل حائل بينهما. و كذا يكره حمل جنازه الرجل و المرأة على سرير واحد، و الأحوط تركه أيضا.

الثاني: فرش القبر بالساج و نحوه من الآجر و الحجر إلا إذا كانت الأرض

نديه، و أما فرش ظهر القبر بالآجر و نحوه فلا بأس به، كما أن فرشه بمثل حصير و قطيفه لا بأس به و إن قيل بکراهته أيضا.

الثالث: نزول الأب في قبر ولده خوفا من جزعه و فوات أجره، بل إذا خيف من ذلك في سائر الأرحام أيضا يكون مكروها، بل قد يقال بکراهه نزول الأرحام مطلقا إلا الزوج في قبر زوجته و المحرم في قبر محارمه.

الرابع: أن يهيل ذو الرحم على رحمه التراب، فإنه يورث قساوه القلب.

الخامس: سدّ القبر بتراب غير ترابه، و كذا تطيينه بغير ترابه، فإنه ثقل على الميت.

السادس: تجصيصه أو تطيينه لغير ضروره و إمكان الإحكام المندوب بدونه، و القدر المتيقن من الكراهه إنما هو بالنسبه إلى باطن القبر لا ظاهره و إن قيل بالإطلاق.

السابع: تجديد القبر بعد اندراسه إلا قبور الأنبياء و الأوصياء و الصلحاء و العلماء.

الثامن: تسنيمه، بل الأحوط تركه.

التاسع: البناء عليه عدا قبور من ذكر، و الظاهر عدم كراهه الدفن تحت البناء و السقف.

العاشر: اتخاذ المقبره مسجدا إلا مقبره الأنبياء و الأئمه عليهم السّلام و العلماء.

الحادى عشر: المقام على القبور إلا الأنبياء عليهم السّلام و الأئمه عليهم السّلام.

الثانى عشر: الجلوس على القبر.

الثالث عشر: البول و الغائط في المقابر.

الرابع عشر: الضحك في المقابر.

الخامس عشر: الدفن في الدور.

السادس عشر: تنجيس القبور و تكثيفها بما يوجب هتك حرمة الميت.

السابع عشر: المشى على القبر من غير ضروره.

الثامن عشر: الاتكاء على القبر.

التاسع عشر: إنزال الميت فى القبر بغته من غير أن توضع الجنازه قريبا منه ثم ترفع و توضع فى دفعات كما مر.

العشرون: رفع القبر عن الأرض أزيد من أربع أصابع مفرجات.

الحادى و العشرون: نقل الميت من بلد موته إلى بلد آخر إلا إلى المشاهد المشرفه و الأماكن المقدسه و المواضع المحترمه كالنقل من عرفات إلى مكه و النقل إلى النجف فإن الدفن فيه يدفع عذاب القبر و سؤال الملكين و إلى كربلاء و الكاظميه و سائر قبور الأئمه بل إلى مقابر العلماء و الصلحاء، بل لا يبعد استحباب النقل من بعض المشاهد إلى آخر لبعض المرجحات الشرعيه، و الظاهر عدم الفرق فى جواز النقل بين كونه قبل الدفن أو بعده، و من قال بحرمة الثانى فمراده ما إذا استلزم النيش، و إلا فلو فرض خروج الميت عن قبره بعد دفنه بسبب من سيع أو ظالم أو صبي أو نحو ذلك لا- مانع من جواز نقله إلى المشاهد مثلا، ثم لا يبعد جواز النقل إلى المشاهد المشرفه و إن استلزم فساد الميت إذا لم يوجب أذيه المسلمين، فإن من تمسك بهم فاز، و من أتاهم فقد نجا، و من لجأ إليهم أمن، و من اعتصم بهم فقد اعتصم بالله تعالى، و المتوسل بهم غير خائب (صلوات الله عليهم أجمعين).

### مسأله ١: يجوز البكاء على الميت و لو كان مع الصوت

[١٠١١] مسأله ١: يجوز البكاء على الميت و لو كان مع الصوت، بل قد يكون راجحا كما إذا كان مسكنا للحزن و حرقه القلب بشرط أن لا- يكون منافيا للرضا بقضاء الله، و لا فرق بين الرحم و غيره، بل قد مر استحباب البكاء على المؤمن، بل يستفاد من بعض الأخبار جواز البكاء على الأليف الضال، و الخبر الذى

ينقل من أن الميت يعذب ببكاء أهله ضعيف مناف لقوله تعالى: وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَأَمَّا الْبُكَاءُ الْمَشْتَمَلُ عَلَى الْجَزَعِ وَ عَدَمِ الصَّبْرِ فَجَائِزٌ مَا لَمْ يَكُنْ مَقْرُونًا بِعَدَمِ الرِّضَا بِقَضَاءِ اللَّهِ، نَعَمْ يُوَجِبُ حَيْطُ الْأَجْرِ، وَ لَا يَبْعَدُ كِرَاهَتَهُ.

### مسألة ٢: يجوز النوح على الميت بالنظم و النثر ما لم يتضمن الكذب

[١٠١٢] مسألة ٢: يجوز النوح على الميت بالنظم و النثر ما لم يتضمن الكذب و ما لم يكن مشتملا على الويل و الشبور، لكن يكره فى الليل، و يجوز أخذ الأجره عليه إذا لم يكن بالباطل، لكن الأولى أن لا يشترط أولًا.

### مسألة ٣: لا يجوز اللطم و الخدش و جز الشعر

[١٠١٣] مسألة ٣: لا يجوز اللطم و الخدش و جز الشعر (١) بل و الصراخ الخارج عن حد الاعتدال على الأحوط، و كذا لا يجوز شق الثوب على غير الأب و الأخ، و الأحوط تركه فيهما أيضا.

### مسألة ٤: فى جز المرأة شعرها فى المصيبة كفاره

[١٠١٤] مسألة ٤: فى جز المرأة شعرها فى المصيبة كفاره (٢) شهر رمضان، و فى نتفه كفاره اليمين، و كذا فى خدشها وجهها.

### مسألة ٥: فى شق الرجل ثوبه فى موت زوجته أو ولده كفاره اليمين

[١٠١٥] مسألة ٥: فى شق الرجل ثوبه فى موت زوجته أو ولده كفاره اليمين، و هى إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقه فمن لم يجد فصيام ثلاثه أيام.

### مسألة ٦: يحرم نبش قبر المؤمن و إن كان طفلا أو مجنونا إلا مع العلم باندراسه و صيرورته ترابا

[١٠١٦] مسألة ٦: يحرم نبش قبر المؤمن و إن كان طفلا أو مجنونا إلا مع العلم باندراسه و صيرورته ترابا، و لا يكفى الظن به، و إن بقى عظما فإن كان صلبا ففى جواز نبشه إشكال، و أما مع كونه مجرد صوره بحيث يصير ترابا بأدنى حركه على الأحوط، بل لا يبعد الجواز لضعف الروايات الناهيه عنها سندا فلا تصلح لإثبات الحرمة، و به يظهر حال ما بعده.

فى الكفاره إشكال، بل منع فيه و فيما بعده حيث أنها لم ترد إلا فى روايه سدير و هى ضعيفه و بذلك يظهر حال المسأله الآتية إذ لا دليل عليها إلا هذه الروايه.

فالظاهر جوازه، نعم لا يجوز نبش قبور الشهداء و العلماء و الصالحاء و أولاد الأئمة عليهم السّلام و لو بعد الاندراست و إن طالست المده ستما المتخذ منها مزارا أو مستجارا، و الظاهر توقف صدق النبش على بروز جسد الميت، فلو أخرج بعض تراب القبر و حفر من دون أن يظهر جسده لا- يكون من النبش المحرم، و الأولى الإناطه بالعرف و هتك الحرمه، و كذا لا يصدق النبش إذا كان الميت فى سرداب و فتح بابه لوضع ميت آخر خصوصا إذا لم يظهر جسد الميت، و كذا إذا كان الميت موضوعا على وجه الأرض و بنى عليه بناء لعدم إمكان الدفن أو باعتقاد جوازه أو عصيانا فإن إخراجة لا يكون من النبش، و كذا إذا كان فى تابوت من صخره أو نحوه.

### مسأله ٧: بستنى من حرمه النبش موارد

[١٠١٧] مسأله ٧: بستنى من حرمه النبش موارد:

الأول: إذا دفن فى المكان المغصوب عدوانا أو جهلا أو نسيانا، فإنه يجب نبشه مع عدم رضا المالك ببقائه، و كذا إذا كان كفته مغصوبا أو دفن معه مال مغصوب، بل لو دفن معه ماله المنتقل بعد موته إلى الوراث فيجوز نبشه لإخراجه، نعم لو أوصى بدفن دعاء أو قرآن أو خاتم معه لا يجوز نبشه لأخذه، بل لو ظهر بوجه من الوجوه لا يجوز أخذه، كما لا يجوز عدم العمل بوصيته من الأول.

الثانى: إذا كان مدفونا بلا- غسل أو بلا كفن أو تبين بطلان غسله أو كون كفته على غير الوجه الشرعى كما إذا كان من جلد الميتة أو غير المأكول أو حريرا فيجوز نبشه لتدارك ذلك ما لم يكن موجبا لهتكه، و أما إذا دفن بالتيمم لفقد الماء فوجد الماء بعد دفنه أو كفن بالحرير لتعذر غيره ففى جواز نبشه

إشكال(١)،و أما إذا دفن بلا- صلاه أو تبين بطلانها فلا- يجوز النيش لأجلها بل يصلى على قبره،و مثل ترك الغسل فى جواز النيش ما لو وضع فى القبر على غير القبلة و لو جهلا أو نسيانا.

الثالث:إذا توقف إثبات حق من الحقوق على رؤيه جسده.

الرابع:لدفن بعض أجزائه المبانه،منه معه(٢)،لكن الأولى دفنه معه على وجه لا يظهر جسده.

الخامس:إذا دفن فى مقبره لا يناسبه كما إذا دفن فى مقبره الكفار أو دفن معه كافر أو دفن فى مزبله أو بالوعه أو نحو ذلك من الأمكنه الموجه لهتك حرمة.

السادس:لنقله إلى المشاهد المشرفه و الأماكن المعظمه-على الأقوى- و إن لم يوص بذلك،و إن كان الأحوط الترك مع عدم الوصيه.

السابع:إذا كان موضوعا فى تابوت و دفن كذلك،فانه لا يصدق عليه النيش حيث لا يظهر جسده،و الأولى مع إرادته النقل إلى المشاهد اختيار هذه الكيفيه،فانه خال عن الإشكال(٣)،أو أقل إشكالا.

هذا لا ينسجم مع ما ذكره فى المسأله(١٠)من كيفيه غسل الميت حيث يظهر من احتياطه هناك فى وجوب اعاده الغسل فيما إذا اتفق خروجه بعد الدفن،أنه لا- يرى جواز النيش فى مفروض المسأله لأجل إعادته،و لكن تقدم فى تلك المسأله أن الأظهر وجوب النيش فيها إذا لم يؤد الى أضرار تلحق بالميت أو هتك حرمة و هدر كرامته.

على الأحوط كما تقدم فى المسأله(١٣)من فصل الدفن.

الظاهر أنه فيه إشكالا،لأن المتفاهم العرفى من الروايات الأمره بدفن

الثامن: إذا دفن بغير إذن الولي (١).

التاسع: إذا أوصى بدفنه في مكان معين و خولف عصيانا أو جهلا أو نسيانا.

العاشر: إذا دعت ضروره إلى النيش أو عارضه أمر راجح أهم.

الحادى عشر: إذا خيف عليه من سبع أو سيل أو عدو.

الثانى عشر: إذا أوصى بنشه و نقله بعد مده إلى الأماكن المشرفه، بل يمكن أن يقال بجوازه فى كل مورد يكون هناك رجحان شرعى من جهه من الجهات و لم يكن موجبا لهتك حرمة أو لأذيه الناس، و ذلك لعدم وجود دليل واضح على حرمة النيش إلا الإجماع و هو أمر لئبى و القدر المتيقن منه غير هذه الموارد، لكن مع ذلك لا يخلو عن إشكال.

### **مسألة ٨: يجوز تخريب آثار القبور التى علم اندراس ميتهما ما عدا ما ذكر من قبور العلماء و الصلحاء، و أولاد الأئمه عليهم السلام**

[١٠١٨] مسألة ٨: يجوز تخريب آثار القبور التى علم اندراس ميتهما ما عدا ما ذكر من قبور العلماء و الصلحاء، و أولاد الأئمه عليهم السلام سيما إذا كانت فى المقبره الموقوفه للمسلمين مع حاجتهم، و كذا فى الأراضى المباحه، و لكن الأحوط الميِّت فى الأرض مواراته فى بطنها، و أما إذا وضع فى الصندوق و التابوت و دفن فى الأرض فلا يصدق عليه عنوان المواراه فيها التى هى الواجبه شرعا، فإن تلك المواراه مواراه فى الصندوق لا- فى الأرض، فإذن لا تجوز العمليه المذكوره و إن كانت مؤقتة فإن فيها تأجيلا للدفن الواجب شرعا إلا- أن يقال أن عدم جواز تأجيل الدفن إنما هو بملاك احترامه و الحفاظ على كرامته لا لدليل لفظي تعبدى. و بما أن القيام بتلك العمليه لا يستلزم هتكا لحرمة و هدرا لكرامته و إن استلزم تأخير الدفن فلا مانع منه.

تقدم الاشكال فى اعتبار إذن الولي فى صحه القيام بتجهيزات الميِّت، بل لا يبعد عدم اعتباره و عليه فالدفن المذكور محكوم بالصحه فلا يجوز نبشه.



عدم التخريب مع عدم الحاجة (١)، خصوصا في المباحه و غير الموقوفه.

### مسأله ٩: إذا لم يعلم أنه قبر مؤمن أو كافر فالأحوط عدم نبشه

[١٠١٩] مسأله ٩: إذا لم يعلم أنه قبر مؤمن أو كافر فالأحوط عدم نبشه (٢) مع عدم العلم باندارسه أو كونه في مقبره الكفار.

### مسأله ١٠: إذا دفن الميت في ملك الغير بغير رضاه لا يجب عليه الرضا ببقائه

[١٠٢٠] مسأله ١٠: إذا دفن الميت في ملك الغير بغير رضاه لا- يجب عليه الرضا ببقائه و لو كان بالعوض، و إن كان الدفن بغير العدوان من جهل أو نسيان فله أن يطالب بالنبش أو يباشره، و كذا إذا دفن مال للغير مع الميت، لكن الأولى بل الأحوط قبول العوض أو الإعراض.

### مسأله ١١: إذا أذن في دفن ميت في ملكه لا يجوز له أن يرجع في إذنه بعد الدفن

[١٠٢١] مسأله ١١: إذا أذن في دفن ميت في ملكه لا- يجوز له أن يرجع في إذنه بعد الدفن سواء كان مع العوض أو بدونه، لأنه المقدم على ذلك فيشملة دليل حرمة النبش، و هذا بخلاف ما إذا أذن في الصلاة في داره فإنه يجوز له الرجوع في أثناء الصلاة و يجب على المصلى قطعها في سعه الوقت، فإن حرمة القطع إنما هي بالنسبه إلى المصلى فقط بخلاف حرمة النبش فإنه لا فرق فيه بين المباشر و غيره، نعم له الرجوع عن إذنه بعد الوضع في القبر قبل أن يسد بالتراب، هذا إذا لم يكن الإذن في عقد لازم، و إلا فليس له الرجوع مطلقا.

### مسأله ١٢: إذا خرج الميت المدفون في ملك الغير بإذنه بنبش نابش أو سيل أو سبع أو نحو ذلك لا يجب عليه الرضا و الإذن بدفنه ثانيا

[١٠٢٢] مسأله ١٢: إذا خرج الميت المدفون في ملك الغير بإذنه بنبش نابش أو سيل أو سبع أو نحو ذلك لا يجب عليه الرضا و الإذن بدفنه ثانيا في ذلك الظاهر عدم الفرق بين الصورتين، فإن كان التخريب هتكا للميت و هدرا لكرامته لم يجوز و إلا فلا مانع منه بلا فرق بين الصورتين.

بل الأظهر جوازه لأن حرمة النبش إنما هي بملاك أن فيه هتكا لحرمة الميت المؤمن و هدرا لكرامته، و أما إذا لم يكن مؤمنا فلا مانع منه، و أما إذا شك في إيمانه كما في المقام، فمقتضى الأصل عدمه و يترتب عليه جواز نبشه.

المكان، بل له الرجوع عن إذنه إلا إذا كان لازما عليه بعقد لازم.

### مسألة ١٣: إذا دفن في مكان مباح فخرج بأحد المذكورات لا يجب دفنه ثانيا في ذلك المكان

[١٠٢٣] مسألة ١٣: إذا دفن في مكان مباح فخرج بأحد المذكورات لا يجب دفنه ثانيا في ذلك المكان، بل يجوز أن يدفن في مكان آخر، والأحوط الاستئذان من الولي في الدفن الثاني أيضا (١)، نعم إذا كان عظما مجردا أو نحو ذلك لا يبعد عدم اعتبار إذنه وإن كان أحوط مع إمكانه.

### مسألة ١٤: يكره إخفاء موت إنسان من أولاده و أقربائه

[١٠٢٤] مسألة ١٤: يكره إخفاء موت إنسان من أولاده و أقربائه إلا إذا كان هناك جهه رجحان فيه.

### مسألة ١٥: من الأمكنه التي يستحب الدفن فيها و يجوز النقل إليها الحرم

[١٠٢٥] مسألة ١٥: من الأمكنه التي يستحب الدفن فيها و يجوز النقل إليها الحرم، و مكه أرجح من سائر مواضعه، و في بعض الأخبار أن الدفن في الحرم (٢)، يوجب الأمن من الفرع الأكبر، و في بعضها استحباب نقل الميت من عرفات إلى مكه المعظمه.

### مسألة ١٦: ينبغي للمؤمن إعداد قبر لنفسه سواء كان في حال المرض أو الصحة

[١٠٢٦] مسألة ١٦: ينبغي للمؤمن إعداد قبر لنفسه سواء كان في حال المرض أو الصحة، و يرجح أن يدخل قبره و يقرأ القرآن فيه.

### مسألة ١٧: يستحب بذل الأرض لدفن المؤمن

[١٠٢٧] مسألة ١٧: يستحب بذل الأرض لدفن المؤمن، كما يستحب بذل الكفن له و إن كان غنيا، ففي الخبر: «من كفن مؤمنا كان كمن ضمن كسوته إلى يوم القيامة».

### مسألة ١٨: يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن

[١٠٢٨] مسألة ١٨: يستحب المباشرة لحفر قبر المؤمن، ففي الخبر: «من حفر لمؤمن قبرا كان كمن بوأه بيتا موافقا إلى يوم القيامة».

لا بأس بتركه. نعم بناء على أن إذن الولي يكون معتبرا فلا بد من الاستئذان منه فيه أيضا لأنه دفن آخر جديد.

الروايه معتبره.

## مسأله ١٩: يستحب مباشرة غسل الميت

[١٠٢٩] مسأله ١٩: يستحب مباشرة غسل الميت، ففي الخبر: «كان فيما ناجى الله به موسى عليه السلام ربه قال: يا رب ما لمن غسل الموتى؟ فقال: أغسله من ذنوبه كما ولدته أمه».

## مسأله ٢٠: يستحب للإنسان إعداد الكفن و جعله في بيته و تكرار النظر إليه

[١٠٣٠] مسأله ٢٠: يستحب للإنسان إعداد الكفن و جعله في بيته و تكرار النظر إليه، ففي الحديث: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «إذا أعد الرجل كفنه كان مأجورا كلما نظر إليه»، في خبر آخر: «لم يكتب من الغافلين و كان مأجورا كلما نظر إليه».

ص: ٢٨٧

### إشاره

فصل فى الأغسال المندوبه و هى كثيره، و عدّ بعضهم سبعا و أربعين، و بعضهم أنهاها إلى خمسين و بعضهم إلى أزيد من ستين و بعضهم إلى سبع و ثمانين و بعضهم إلى مائه.

و هى أقسام: زمانيه و مكانيه و فعليه إما للفعل الذى يريد أن يفعل أو للفعل الذى فعله، و المكانيه أيضا فى الحقيقه فعليه، لأنها إما للدخول فى مكان أو للكون فيه،

### فصل فى الأغسال الزمانيه

#### إشاره

أما الزمانيه فأغسال:

#### أحدها: غسل الجمعة

أحدها: غسل الجمعة، و رجحانه من الضروريات، و كذا تأكد استحبابه معلوم من الشرع، و الأخبار فى الحث عليه كثيره، و فى بعضها أنه «يكون طهاره له من الجمعة إلى الجمعة»، و فى آخر: «غسل يوم الجمعة طهور و كفاره لما بينهما من الذنوب من الجمعة إلى الجمعة». و فى جمله منها التعبير بالوجوب، ففى الخبر: «أنه واجب على كل ذكر أو أنثى من حر أو عبد» و فى آخر عن غسل يوم الجمعة فقال عليه السّلام: «واجب على كل ذكر و أنثى من حر أو عبد» و فى ثالث: «الغسل واجب يوم الجمعة»، و فى رابع قال الراوى: «كيف صار غسل الجمعة واجبا، فقال: عليه السّلام: إن الله أتم صلاه الفريضة بصلاه النافله...»

إلى أن قال: و أتمّ وضوء النافله بغسل يوم الجمعة» و فى خامس: «لا يتركه إلا فاسق» و فى سادس: «من نسيه حتى صلى قال عليه السّلام: «إن كان فى وقت فعليه أن يغتسل و يعيد الصلاه و إن مضى الوقت فقد جازت صلاته» إلى غير ذلك، و لذا ذهب جماعه إلى وجوبه منهم الكلينى و الصدوق و شيخنا البهائى على ما نقل

عنهم، لكن الأقوى استحبابه و الوجوب فى الأخبار منزل على تأكيد الاستحباب، و فيها قرائن كثيرة على إرادته هذا المعنى، فلا ينبغي الإشكال فى عدم وجوبه و إن كان الأحوط عدم تركه.

### مسألة ١: وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الثانى إلى الزوال

[١٠٣١] مسألة ١: وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الثانى إلى الزوال (١)، و بعده إلى آخر يوم السبت قضاء، لكن الأولى و الأحوط فيما بعد الزوال إلى الغروب من يوم الجمعة أن ينوى القربة من غير تعرض للأداء و القضاء، كما أن الأولى مع تركه إلى الغروب أن يأتى به بعنوان القضاء فى نهار السبت لا فى ليله، و آخر وقت قضائه غروب يوم السبت، و احتمال بعضهم جواز قضائه إلى آخر الأسبوع لكنه مشكل، نعم لا بأس به لا بقصد الورود بل برجاء المطلبية، لعدم الدليل عليه إلا الرضى الغير المعلوم كونه منه عليه السلام.

### مسألة ٢: يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس

[١٠٣٢] مسألة ٢: يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس (٢) بل ليله الجمعة إذا خاف إعواز الماء يومها، أما تقديمه ليله الخميس فمشكل، نعم لا بأس به مع عدم قصد الورود، لكن احتمال بعضهم جواز تقديمه حتى من أول الأسبوع أيضا، و لا دليل عليه، و إذا قدمه يوم الخميس ثم تمكن منه يوم الجمعة يستحب إعادته، و إن تركه يستحب قضاؤه يوم السبت، و أما إذا لم بل الى الغروب على الاقوى، فان موثقه ابن بكير ظاهره فى تحديد وقته بما بين طلوع الفجر و غروب الشمس و ليس فى قبالتها ما يدل على انه ينتهى الى الزوال لكى يصلح ان يكون معارضا لها أو مقدا عليها.

فى الحكم بالجواز إشكال بل منع، نعم لا بأس بالاتيان به رجاء. و به يظهر حال تقديمه ليله الجمعة.

يتمكن من أدائه يوم الجمعة فلا يستحب قضاؤه (١)، وإذا دار الأمر بين التقديم و القضاء فالأولى اختيار الأول.

### مسألة ٣: يستحب أن يقول حين الاغتسال

[١٠٣٣] مسألة ٣: يستحب أن يقول حين الاغتسال:

«أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده و رسوله، اللهم صل على محمد و آل محمد، و اجعلنى من التوابين و اجعلنى من المتطهرين».

### مسألة ٤: لا فرق فى استحباب غسل الجمعة بين الرجل و المرأة و الحاضر و المسافر

[١٠٣٤] مسألة ٤: لا فرق فى استحباب غسل الجمعة بين الرجل و المرأة و الحاضر و المسافر و الحر و العبد و من يصلى الجمعة و من يصلى الظهر، بل الأقوى استحبابه للصبى المميز، نعم يشترط فى العبد إذن المولى إذا كان منافيا لحقه بل الأحوط مطلقا، و بالنسبة إلى الرجال آكد، بل فى بعض الأخبار رخصه تركه للنساء.

### مسألة ٥: يستفاد من بعض الأخبار كراهه تركه

[١٠٣٥] مسألة ٥: يستفاد من بعض الأخبار كراهه تركه، بل فى بعضها الأمر باستغفار التارك، و عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال فى مقام التوبيخ لشخص:

«و الله لأنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة، فإنه لا يزال فى طهر إلى الجمعة الأخرى».

### مسألة ٦: إذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة لا لإعواز الماء بل لأمر آخر

[١٠٣٦] مسألة ٦: إذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة لا لإعواز الماء بل لأمر آخر كعدم التمكن من استعماله أو لفقد عوض الماء مع وجوده فلا يبعد بل يستحب و تدلّ عليه موثقه سماعه بن مهران و عبد الله بن بكير، و عليه فإذا فات فى يوم الجمعة استحباب الاتيان به يوم السبت، و به يظهر حال ما إذا دار الأمر بين التقديم و القضاء.

جواز تقديمه أيضا يوم الخميس (١)، وإن كان الأولى عدم قصد الخصوصية و الورد بل الإتيان به برجاء المطلوبيه.

### مسألة ٧: إذا شرع في الغسل يوم الخميس من جهة خوف إعواز الماء يوم الجمعة فتبين في الأثناء وجوده و تمكنه منه يومها

[١٠٣٧] مسألة ٧: إذا شرع في الغسل يوم الخميس من جهة خوف إعواز الماء يوم الجمعة فتبين في الأثناء وجوده و تمكنه منه يومها بطل غسله، و لا يجوز إتمامه بهذا العنوان و العدول منه إلى غسل آخر مستحب إلا إذا كان من الأول قاصدا للأمرين.

### مسألة ٨: الأولى إتيانه قريبا من الزوال

[١٠٣٨] مسألة ٨: الأولى إتيانه قريبا من الزوال، و إن كان يجزئ من طلوع الفجر إليه كما مر.

### مسألة ٩: ذكر بعض العلماء أن في القضاء كلما كان أقرب إلى وقت الأداء كان أفضل

[١٠٣٩] مسألة ٩: ذكر بعض العلماء أن في القضاء كلما كان أقرب إلى وقت الأداء كان أفضل، فإتيانه في صبيحه السبت أولى من إتيانه عند الزوال منه أو بعد، و كذا في التقديم، فعصر يوم الخميس أولى من صبحه، و هكذا، و لا يخلو عن وجه و إن لم يكن واضحا، و أما أفضليه ما بعد الزوال من يوم الجمعة من يوم السبت فلا إشكال فيه و إن قلنا بكونه قضاء كما هو الأقوى (٢).

### مسألة ١٠: إذا نذر غسل الجمعة وجب عليه

[١٠٤٠] مسألة ١٠: إذا نذر غسل الجمعة وجب عليه، و مع تركه عمدا تجب الكفاره، و الأحوط قضاؤه يوم السبت (٣)، و كذا إذا تركه سهوا أو لعدم التمكن تقدم أن جواز التقديم في صورته اعواز الماء و عدم كفايته للغسل الذي هو مورد النص غير ثابت من جهة ضعفه سندا فضلا عن مفروض المسألة.

بل الأقوى كما مرّ من أن ما بعد الزوال من يوم الجمعة أداء القضاء.

في الاحتياط إشكال بل منع، فإن لا قضاء لما كان بأمر جديد فهو بحاجة الى دليل يدلّ عليه و لا دليل في المقام على وجوب قضاء المنذور.

منه (١) فإن الأحوط قضاؤه، و أما الكفاره فلا تجب إلا مع التعمد.

### مسألة ١١: إذا اغتسل بتخييل يوم الخميس بعنوان التقديم أو بتخييل يوم السبت بعنوان القضاء

[١٠٤١] مسألة ١١: إذا اغتسل بتخييل يوم الخميس بعنوان التقديم أو بتخييل يوم السبت بعنوان القضاء فتبين كونه يوم الجمعة فلا يبعد الصحة خصوصا إذا قصد الأمر الواقعي و كان الاشتباه في التطبيق، و كذا إذا اغتسل بقصد يوم الجمعة فتبين كونه يوم الخميس مع خوف الإعواز أو يوم السبت، و أما لو قصد غسلا آخر غير غسل الجمعة أو قصد الجمعة فتبين كونه مأمورا بغسل آخر ففي الصحة إشكال إلا إذا قصد الأمر الفعلي الواقعي و كان الاشتباه في التطبيق.

### مسألة ١٢: غسل الجمعة لا ينفذ بشيء من الحدث الأصغر و الأكبر

[١٠٤٢] مسألة ١٢: غسل الجمعة لا ينفذ بشيء من الحدث الأصغر و الأكبر، إذا المقصود إيجاده يوم الجمعة و قد حصل.

### مسألة ١٣: الأقوى صحة غسل الجمعة من الجنب و الحائض

[١٠٤٣] مسألة ١٣: الأقوى صحة غسل الجمعة من الجنب و الحائض، بل لا يبعد إجزاؤه عن غسل الجنابه بل عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم.

### مسألة ١٤: إذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء أو غيره يصح التيمم و يجزئ

[١٠٤٤] مسألة ١٤: إذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء أو غيره يصح التيمم و يجزئ، نعم لو تمكن من الغسل قبل خروج الوقت فالأحوط الاغتسال لإدراك المستحب.

### الثاني: من الأغسال الزمانيه: أغسال ليالي شهر رمضان

الثاني: من الأغسال الزمانيه: أغسال ليالي شهر رمضان، يستحب الغسل في ليالي الأفراد من شهر رمضان (٢) و تمام ليالي العشر الأخير، الظاهر بطلان النذر في هذا الفرض حيث أن صحته مشروطه بتمكّن الناذر من القيام بالمنذور في ظرفه فإذا لم يتمكّن منه كشف عن عدم انعقاده.

في استحباب الغسل فيها محلّ إشكال بل منع، إلا بناء على تماميه قاعده التسامح في أدله السنن و هي غير تامه، نعم قد ثبت استحباب الغسل في الليلة الأولى



و يستحب في ليله الثالث و العشرين غسل آخر في آخر الليل، و أيضا يستحب الغسل في اليوم الأول منه (١)، فعلى هذا الأغسال المستحبه فيه اثنان و عشرون، و قيل باستحباب الغسل في جميع لياليه حتى ليالى الأزواج، و عليه يصير اثنان و ثلاثون، و لكن لا دليل عليه، لكن الإتيان لاحتمال المطلوبه في ليالى الأزواج من العشرين الأوليين لا- بأس به، و الآكد منها ليالى القدر و ليله النصف و ليله سبعة عشر و الخمس و عشرين و السبع و عشرين و التسع و عشرين منه.

### **مسأله ١٥: يستحب أن يكون الغسل في الليله الاولى و اليوم الأول من شهر رمضان في الماء الجارى**

[١٠٤٥] مسأله ١٥: يستحب أن يكون الغسل في الليله الاولى و اليوم الأول من شهر رمضان في الماء الجارى، كما أنه يستحب أن يصبّ على رأسه قبل الغسل أو بعده ثلاثين كفا من الماء ليأمن من حكه البدن، و لكن لا- دخل لهذا العمل بالغسل بل هو مستحب مستقل.

### **مسأله ١٦: وقت غسل الليالى تمام الليل و إن كان الأولى إتيانها أول الليل**

[١٠٤٦] مسأله ١٦: وقت غسل الليالى تمام الليل و إن كان الأولى إتيانها أول الليل، بل الأولى إتيانها قبل الغروب أو مقارنا له ليكون على غسل من أول الليل إلى آخره، نعم لا- يبعد في ليالى العشر الأخير رجحان إتيانها بين المغرب و العشاء لما نقل من فعل النبي (صلى الله عليه و آله)، و قد مر أن الغسل الثانى في ليله الثالثه و العشرين في آخره.

### **مسأله ١٧: إذا ترك الغسل الأول في الليله الثالثه و العشرين**

[١٠٤٧] مسأله ١٧: إذا ترك الغسل الأول في الليله الثالثه و العشرين في أول من شهر رمضان و ليله السابع عشر و التاسع عشر و الحادى و العشرين و الثالث و العشرين و الرابع و العشرين و السابع و العشرين. و أما في سائر ليالى شهر رمضان من الأفراد و الأزواج لم يثبت استحبابه شرعا، نعم لا بأس بالاتيان به فيها رجاء.

لم يثبت استحبابه شرعا. نعم لا بأس بالاتيان به رجاء.

الليل لا- يبعد كفايه الغسل الثاني عنه، والأولى أن يأتي بهما آخر الليل برجاء المطلوبيه خصوصا مع الفصل بينهما. ويجوز إتيان غسل واحد بعنوان التداخل و قصد الأمرين.

### مسأله ١٨: لا تنقض هذه الأغسال أيضا بالحدث الأكبر والأصغر

[١٠٤٨] مسأله ١٨: لا تنقض هذه الأغسال أيضا بالحدث الأكبر والأصغر كما في غسل الجمعة.

### الثالث: غسل يومي العيدين الفطر والأضحى

الثالث: غسل يومي العيدين الفطر والأضحى، وهو من السنن المؤكده حتى أنه ورد في بعض الأخبار: «أنه لو نسي غسل يوم العيد حتى صلى إن كان في وقت فعليه أن يغتسل ويعيد الصلاة، وإن مضى الوقت فقد جازت صلاته»، وفي خبر آخر عن غسل الأضحى فقال عليه السلام: «واجب إلا بمني» وهو منزل على تأكيد الاستحباب لصراحه جمله من الأخبار في عدم وجوبه، ووقته بعد الفجر إلى الزوال و يحتمل إلى الغروب (١)، والأولى عدم نيه الورود إذا أتى به بعد الزوال، كما أن الأولى إتيانه قبل صلاة العيد لتكون مع الغسل، و يستحب في غسل عيد الفطر أن يكون في نهر، ومع عدمه أن يياشر بنفسه الاستقاء بتخشع و أن يغتسل تحت الظلال أو تحت حائط و يبالغ في التستر و أن يقول عند إرادته: «اللهم إيماننا بك و تصديقا بكتابتك و اتباع سنه نبيك»، ثم يقول: «بسم الله» و يغتسل، و يقول بعد الغسل: «اللهم اجعله كفاره لذنوبي و طهورا لديني، اللهم أذهب عني الدنس»، والأولى إعمال هذه الآداب في غسل يوم الأضحى أيضا لكن لا بقصد الورود لاختصاص النص بالفطر، وكذا هذا هو الاظهر فانه مقتضى اطلاق ما دل على استحباب غسل يومها حيث ان اليوم اسم لما بين طلوع الشمس الى غروبها.

يستحب الغسل في ليله الفطر (١)، ووقته من أولها إلى الفجر، والأولى إتيانه أول الليل، وفي بعض الاخبار: «إذا غربت الشمس فاغتسل». والأولى إتيانه ليله الأضحى أيضا لا بقصد الورود لاختصاص النص بليله الفطر.

### الرابع: غسل يوم الترويه

الرابع: غسل يوم الترويه، وهو الثامن من ذى الحجه، ووقته تمام اليوم.

### الخامس: غسل يوم عرفه

الخامس: غسل يوم عرفه، وهو أيضا ممتد إلى الغروب و الأولى عند الزوال منه، ولا فرق فيه بين من كان في عرفات أو سائر البلدان.

### السادس: غسل أيام من رجب

السادس: غسل أيام من رجب (٢)، وهي أوله و وسطه و آخره، و يوم السابع و العشرين منه و هو يوم المبعث، و وقتها من الفجر إلى الغروب، و عن الكفعمي و المجلسي استحبابه في ليله المبعث أيضا، و لا بأس به لا بقصد الورود.

### السابع: غسل يوم الغدير

السابع: غسل يوم الغدير (٣) و الأولى إتيانه قبل الزوال منه.

### الثامن: يوم المباهله

الثامن: يوم المباهله (٤)، و هو الرابع و العشرون من ذى الحجه على الأقوى و ان قيل: انه يوم الحادى و العشرين، و قيل: انه يوم الخامس في استحبابه إشكال بل منع، إلا بناء على قاعده التسامح في أدله السنن.

الأقوى عدم ثبوت استحباب الغسل في هذه الأيام إلا بناء على تماميه قاعده التسامح. نعم لا بأس بالاتيان به رجاء، و كذا لم يثبت استحباب الغسل في يوم المبعث.

الأظهر عدم ثبوت استحبابه و إن كان الاستحباب معروفا، إلا بناء على قاعده التسامح. نعم لا بأس بالاتيان به رجاء.

فيه: أن استحباب الغسل في يوم المباهله و إن كان مشهورا إلا أنه لا دليل عليه. نعم إن المستحب هو الغسل من أجل المباهله، كما هو ظاهر الروايه.

و العشرين، و قيل: انه يوم السابع و العشرين منه و لا بأس بالغسل فى هذه الايام لا بقصد الورود.

[التاسع: يوم النصف من شعبان]

التاسع: يوم النصف من شعبان (١).

[العاشر: يوم المولود]

العاشر: يوم المولود، و هو السابع عشر من ربيع الأول.

[الحادى عشر: يوم النيروز]

الحادى عشر: يوم النيروز.

[الثانى عشر: يوم التاسع من ربيع الأول]

الثانى عشر: يوم التاسع من ربيع الأول.

[الثالث عشر: يوم دحو الأرض]

الثالث عشر: يوم دحو الأرض، و هو الخامس و العشرين من ذى القعدة.

[الرابع عشر: كل ليله من ليالى الجمعه على ما قيل]

الرابع عشر: كل ليله من ليالى الجمعه على ما قيل، بل فى كل زمان شريف على ما قاله بعضهم، و لا بأس بهما لا بقصد الورود.

[مسأله ١٩: لا قضاء للأغسال الزمانيه إذا جاز وقتها]

[١٠٤٩] مسأله ١٩: لا قضاء للأغسال الزمانيه إذا جاز وقتها كما لا تتقدم على زمانها مع خوف عدم التمكن منها فى وقتها إلا غسل الجمعه كما مر (٢)، لكن عن المفيد استحباب قضاء غسل يوم عرفه فى الأضحى، و عن الشهيد استحباب قضائها أجمع و كذا تقديمها مع خوف عدم التمكن منها فى وقتها و وجه الأمرين غير واضح، لكن لا بأس بهما لا بقصد الورود.

[مسأله ٢٠: ربما قيل بكون الغسل مستحبا نفسيا]

[١٠٥٠] مسأله ٢٠: ربما قيل بكون الغسل مستحبا نفسيا، فيشرع الإتيان به فى كل زمان من غير نظر إلى سبب أو غايه و وجهه غير واضح، و لا بأس به لا بقصد الورود.

لم يثبت استحباب الغسل فيه و لا- فى يوم المولود، و لا- فى يوم النيروز، و لا- فى يوم التاسع من ربيع الأول، و لا- فى يوم دحو

الأرض، ولا في كل ليلة من ليالي الجمعة. نعم لا بأس بالاتيان به في هذه الأيام رجاء.

قد مرّ عدم ثبوت استحباب تقديم غسل الجمعة في المسألة (٢) من هذا الفصل.

ص: ٢٩٤

فصل فى الأغسال المكانية أى الذى يستحب عند إرادته الدخول فى مكان، وهى الغسل لدخول حرم مكة و للدخول فيها و لدخول مسجدها(١) و كعبتها و لدخول حرم المدينة و للدخول فيها و لدخول مسجد النبى صلى الله عليه و آله، و كذا للدخول فى سائر المشاهد المشرفة للأئمة عليهم السلام و وقتها قبل الدخول عند إرادته، و لا يبعد استحبابها بعد الدخول للكون فيها إذا لم يغتسل قبله، كما لا يبعد كفايه غسل واحد(٢) فى أول اليوم أو أول الليل للدخول إلى آخره، بل لا يبعد عدم الحاجة إلى التكرار مع التكرار، كما أنه لا يبعد جواز التداخل أيضا فيما لو أراد دخول الحرم و مكة و المسجد و الكعبة فى ذلك اليوم فيغتسل غسلا واحدا للجميع، و كذا بالنسبة إلى المدينة و حرمها و مسجدها.

ص: ٢٩٨

- ١- الظاهر عدم استحباب الغسل للدخول فيه، و كذلك الحال فى مسجد النبى صلى الله عليه و آله و سائر المشاهد المشرفة. نعم قد ثبت استحباب الغسل لدخول حرم مكة و المدينة و لدخولهما و دخول الكعبة.
- ٢- هذا فيما إذا لم يتخلل الحدث بينهما و إلا فلا- يكفى حيث أن الظاهر من الروايات بمناسبه الحكم و الموضوع أن يكون الدخول فى تلك الأماكن المشرفة مع الطهارة الغسلية و مع تخلل الحدث لا يكون الدخول فيها مع الطهارة الغسلية و به يظهر حال ما بعده.

## مسألة ١: حكى عن بعض العلماء استحباب الغسل عند إرادته الدخول في كل مكان شريف

[١٠٥١] مسألة ١: حكى عن بعض العلماء استحباب الغسل عند إرادته الدخول في كل مكان شريف، ووجهه غير واضح، ولا بأس به لا بقصد الورد.

### فصل في الأغسال الفعليه

#### إشاره

فصل في الأغسال الفعليه.

وقد مر أنها قسمان:

القسم الأول: ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذي يريد أن يفعله، وهي أغسال:

أحدها: للإحرام (١)، و عن بعض العلماء وجوبه.

الثاني: للطواف سواء كان طواف الحج أو العمرة أو طواف النساء بل للطواف المندوب أيضا.

الثالث: للوقوف بعرفات.

الرابع: للوقوف بالمشعر.

الخامس: للذبح و النحر.

السادس: للحلق، و عن بعضهم استحبابه لرمى الجمار أيضا.

ما ذكره الماتن قدس سرّه في هذا الفصل من الأغسال لم يثبت استحباب أكثر منها شرعا و إنما الثابت استحباب مجموعه منها كالغسل للإحرام من إحرام الحجّ أو العمرة، و للطواف و للوقوف بعرفات و الذبح و النحر و الحلق و الاستخاره و الاستسقاء و المباهله و المولود و ترك صلاة الكسوف مع احتراق القرص كلّه و مسّ الميّت بعد تغسيله.

السابع: لزياره أحد المعصومين من قريب أو بعيد.

الثامن: لرؤيه أحد الأئمه عليهم السّلام فى المنام، كما نقل عن موسى بن جعفر عليه السّلام أنه إذا أراد ذلك يغتسل ثلاث ليال و يناجيهم فيراهم فى المنام.

التاسع: لصلاه الحاجه بل لطلب الحاجه مطلقا.

العاشر: لصلاه الاستخاره بل للاستخاره مطلقا و لو من غير صلاه.

الحادى عشر: لعمل الاستفتاح المعروف بعمل أم داود.

الثانى عشر: لأخذ تربه الامام الحسين عليه السّلام.

الثالث عشر: لإرادته السفر خصوصا لزياره الحسين عليه السّلام.

الرابع عشر: لصلاه الاستسقاء بل له مطلقا.

الخامس عشر: للتوبه من الكفر الأصلى أو الارتدادى بل من الفسق بل من الصغيره أيضا-على وجه-.

السادس عشر: للتظلم و الاشتكاء إلى الله من ظلم ظالم، ففى الحديث عن الصادق عليه السّلام ما مضمونه: إذا ظلمك أحد فلا تدع عليه، فان المظلوم قد يصير ظالما بالدعاء على من ظلمه، لكن اغتسل وصل ركعتين تحت السماء ثم قل:

«اللهم إن فلان بن فلان ظلمنى، و ليس لى أحد أصول به عليه غيرك، فاستوف لى ظلامتى الساعه الساعه بالاسم الذى إذا سألك به المضطر أجبتة فكشفت ما به من ضرّ و مكنت له فى الأرض و جعلته خليفتك على خلقك، فأسألك أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تستوفى ظلامتى الساعه الساعه» فسترى ما تحب.

السابع عشر: للأمن من الخوف من ظالم فيغتسل و يصلى ركعتين و يحسر عن ركبتيه و يجعلهما قريبا من مصلاه و يقول مائه مره: «يا حى يا قيوم



يا حيّ لا-إلا-إله إلا- أنت برحمتك أستغيث فصل على محمد و آل و أعثنى الساعه الساعه» ثم يقول: «أسألك أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تلتطف بي و أن تغلب لي و أن تمكر لي و أن تخذع لي و أن تكفيني مؤنه فلان بن فلان بلا مؤنه» و هذا دعاء النبي صلّى الله عليه و آله يوم أحد.

الثامن عشر: لدفع النازله، يصوم الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر، و عند الزوال من الأخير يغتسل.

التاسع عشر: للمباهله مع من يدعى باطلا.

العشرون: لتحصيل النشاط للعباده أو لخصوص صلاه الليل، فعن فلاح السائل: أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يغتسل فى الليالى الباردة لأجل تحصيل النشاط لصلاه الليل.

الحادى و العشرون: لصلاه الشكر.

الثانى و العشرون: لتغسيل الميت و لتكفينه.

الثالث و العشرون: للحجامه على ما قيل، و لكن قيل إنه لا دليل عليه، و لعله مصحف الجمعه.

الرابع و العشرون: لإرادته العود إلى الجماع، لما نقل عن الرساله الذهبية، أن الجماع بعد الجماع بدون الفصل بالغسل يوجب جنون الولد، لكن يحتمل أن يكون المراد غسل الجنابه بل هو الظاهر.

الخامس و العشرون: الغسل لكل عمل يتقرب به إلى الله كما حكى عن ابن الجنيد، و وجهه غير معلوم، و إن كان الإتيان به لا يقصد الورود لا بأس به.

القسم الثانى: ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذى فعله، و هى أيضا أغسال:

أحدها: غسل التوبه على ما ذكره بعضهم من أنه من جهه المعاصى التى

ارتكيبها أو بناء على أنه بعد الندم الذى هو حقيقه التوبه لكن الظاهر أنه من القسم الأول كما ذكر هناك، وهذا هو الظاهر من الأخبار و من كلمات العلماء، و يمكن أن يقال إنه ذو جهتين: فمن حيث إنه بعد المعاصى و بعد الندم يكون من القسم الثانى و من حيث إن تمام التوبه بالاستغفار يكون من القسم الأول، و خير مسعده بن زياد فى خصوص استماع الغناء فى الكنيف، و قول الإمام عليه السلام له فى آخر الخبر: «قم فاغتسل فصل ما بدا لك» يمكن توجيهه بكل من الوجهين و الأظهر أنه لسرعه قبول التوبه أو لكمالها.

الثانى: الغسل لقتل الوزغ، و يحتمل أن يكون للشكر على توفيقه لقتله حيث إنه حيوان خبيث و الأخبار فى ذمه من الطرفين كثيره، ففى النبوى:

«اقتلوا الوزغ و لو فى جوف الكعبه»، و فى آخر: «من قتله فكأنما قتل شيطانا»، و يحتمل أن يكون لأجل حدوث قذاره من المباشره لقتله.

الثالث: غسل المولود، و عن الصدوق و ابن حمزه (رحمهما الله) وجوبه لكنه ضعيف، و وقته من حين الولادة حينا عرفيا، فالتأخير إلى يومين أو ثلاثه لا- يضر، و قد يقال إلى سبعة أيام، و ربما قيل ببقائه إلى آخر العمر، و الأولى على تقدير التأخير عن الحين العرفى الإتيان به برجاء المطلوبيه.

الرابع: الغسل لرؤيه المصلوب، و ذكروا أن استحبابه مشروط بأمرين:

أحدهما: أن يمشى لينظر إليه متعمدا، فلو اتفق نظره أو كان مجبوراً لا يستحب.

الثانى: أن يكون بعد ثلاثه أيام إذا كان مصلوبا بحق لا قبلها، بخلاف ما إذا كان مصلوبا بظلم فإنه يستحب معه مطلقاً و لو كان فى اليومين الأولين، لكن الدليل على الشرط الثانى غير معلوم، إلا دعوى الانصراف و هى محل منع، نعم الشرط الأول ظاهر الخبر و هو: «من قصد إلى مصلوب فنظر إليه و جب

عليه الغسل عقوبه»، و ظاهره أن من مشى إليه لغرض صحيح كأداء الشهاده أو تحمّلها لا يثبت في حقه الغسل.

الخامس: غسل من فرّط في صلاه الكسوفين مع احتراق القرص أى تركها عمداً، فإنه يستحب أن يغتسل و يقضيها، و حكم بعضهم بوجوبه، و الأقوى عدم الوجوب و إن كان الأحوط عدم تركه، و الظاهر أنه مستحب نفسى بعد التفريط المذكور، و لكن يحتمل أن يكون لأجل القضاء كما هو مذهب جماعه، فالأولى الإتيان به بقصد القربه لا بملاحظه غايه أو سبب، و إذا لم يكن الترك عن تفريط أو لم يكن القرص محترقا لا يكون مستحبا، و إن قيل باستحبابه مع التعمد مطلقا، و قيل باستحبابه مع احتراق القرص مطلقا.

السادس: غسل المرأه إذا تطيبت لغير زوجها، ففي الخبر: «أيما امرأه تطيبت لغير زوجها لم تقبل منها صلاه حتى تغتسل من طيبها كغسلها من جنابتها» و احتمال كون المراد غسل الطيب من بدنها كما عن صاحب الحدائق بعيد و لا داعى إليه.

السابع: غسل من شرب مسكرا فنام، ففي الحديث عن النبى صلّى الله عليه و آله ما مضمونه: ما من أحد نام على سكر إلا و صار عروسا للشيطان إلى الفجر، فعليه أن يغتسل غسل الجنابه.

الثامن: غسل من مس ميتا بعد غسله.

### مسألة ١: حكى عن المفيد استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون النجاسه

[١٠٥٢] مسألة ١: حكى عن المفيد استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون النجاسه، و لا وجه له، و ربما يعد من الأغسال المسنونه غسل المجنون إذا أفاق، و دليله غير معلوم، و ربما يقال إنه من جهه احتمال جنابته حال جنونه، لكن على هذا يكون من غسل الجنابه الاحتياطي فلا وجه لعدّها منها، كما لا وجه لعدّ إعادته الغسل لذوى الأعذار المغتسلين حال العذر غسلا

ناقصا مثل الجبيره، وكذا عدّ غسل من رأى الجنابه في الثوب المشترك احتياطاً، فإن هذه ليست من الأغسال المسنونه.

### مسأله ٢: وقت الأغسال المكانيه كما مر سابقا قبل الدخول فيها أو بعده لإرادته البقاء على وجه

[١٠٥٣] مسأله ٢: وقت الأغسال المكانيه كما مر سابقا قبل الدخول فيها أو بعده لإرادته البقاء على وجه، ويكفي الغسل في أول اليوم ليومه و في أول الليل ليلته، بل لا- يخلو كفايه غسل الليل للنهار و بالعكس من قوه و إن كان دون الأول في الفضل، وكذا القسم الأول من الأغسال الفعلية وقتها قبل الفعل على الوجه المذكور، و أما القسم الثاني منها فوقيتها بعد تحقق الفعل إلى آخر العمر و إن كان الظاهر اعتبار إتيانها فوراً ففوراً.

### مسأله ٣: ينتقض الأغسال الفعلية من القسم الأول و المكانيه بالحدث الأصغر من أي سبب كان حتى من النوم على الأقوى

[١٠٥٤] مسأله ٣: ينتقض الأغسال الفعلية من القسم الأول و المكانيه بالحدث الأصغر من أي سبب كان حتى من النوم على الأقوى، و يحتمل عدم انتقاضها مع استحباب إعادتها كما عليه بعضهم، لكن الظاهر ما ذكرنا.

### مسأله ٤: الأغسال المستحبه لا تكفي عن الوضوء

[١٠٥٥] مسأله ٤: الأغسال المستحبه لا تكفي عن الوضوء (١)، فلو كان محدثاً يجب أن يتوضأ للصلاه و نحوها قبلها أو بعدها، و الأفضل قبلها، و يجوز إتيانه في أثناءها إذا جرى بها ترتيباً.

### مسأله ٥: إذا كان عليه أغسال متعدده زمانيه أو مكانيه أو فعلية أو مختلفه يكفى غسل واحد عن الجميع إذا نواها جميعاً

[١٠٥٦] مسأله ٥: إذا كان عليه أغسال متعدده زمانيه أو مكانيه أو فعلية أو مختلفه يكفى غسل واحد عن الجميع إذا نواها جميعاً، بل لا- يبعد كون التداخل قهرياً، لكن يشترط في الكفايه القهريه أن يكون ما قصده المطلبويه لا ما كان يؤتى به بعنوان احتمال المطلبويه، لعدم معلوميه كونه الأظهر هو الكفايه في كل غسل ثبت استحبابه شرعاً لدلاله مجموعه من الروايات عليها، منها قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم: (الغسل يجزئ عن الوضوء و أي وضوء أظهر من الغسل) (١).

ص: ٣٠٣

غسلا صحيحا حتى يكون مجزئا عما هو معلوم المطلوبيه.

### مسأله ٦: نقل عن جماعه - كالمفيد و المحقق و العلامه و الشهيد و المجلسي رحمهم الله - استحبابا لغسل نفسا

[١٠٥٧] مسأله ٦: نقل عن جماعه - كالمفيد و المحقق و العلامه و الشهيد و المجلسي رحمهم الله - استحبابا لغسل نفسا و لو لم يكن هناك غايه مستحبه أو مكان أو زمان، و نظرهم في ذلك إلى مثل قوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (البقره ٢:٢٢٢) و قوله عليه السّلام: «إن استطعت أن تكون بالليل و النهار على طهاره فافعل» و قوله عليه السّلام: «أى وضوء أظهر من الغسل» و «أى وضوء أنقى من الغسل» و مثل ما ورد من استحباب الغسل بماء الفرات من دون ذكر سبب أو غايه إلى غير ذلك، لكن إثبات المطلب بمثلها مشكل.

### مسأله ٧: يقوم التيمم مقام الغسل في جميع ما ذكر عند عدم التمكن منه

[١٠٥٨] مسأله ٧: يقوم التيمم مقام الغسل في جميع ما ذكر عند عدم التمكن منه.

فصل فى التيمم و يسوّغه العجز عن استعمال الماء،

و هو يتحقق بأمر

### اشاره

و هو يتحقق بأمر:

**أحدها: عدم وجدان الماء بقدر الكفايه للغسل أو الوضوء فى سفر كان أو حضر**

### اشاره

أحدها: عدم وجدان الماء بقدر الكفايه للغسل أو الوضوء فى سفر كان أو حضر، و وجدان المقدار الغير الكافى كعدمه، و يجب الفحص عنه إلى اليأس إذا كان فى الحضر، و فى البريه (١) يكفى الطلب غلوه سهم فى الحزنه فى وجوب الفحص على النحو المذكور إشكال بل منع، حيث أن مقتضى القاعده عدم وجوب الفحص لأن المسوّغ الرئيسى للتيمم أمران:

أحدهما: عدم وجود الماء فى مساحه من الأرض التى يقدر المكلف على الوصول إليها و التحرك ضمنها ما دام الوقت باقيا.

و الآخر: عدم التمكن من استعمال الماء على الرغم من وجوده و توفّره عنده.

و على هذا فمقتضى الأصل لدى الشكّ فى كل من المسوّغين عدمه و يترتب عليه وجوب التيمم لإحراز موضوعه به و هو عدم وجود الماء و تيسيره، أو عدم التمكن من استعماله، و أما على مقتضى النصوص التى يكون موردها المسافر و عمدتها صحيحه زراره فوظيفته طلب الماء ما دام فى الوقت، فإذا خاف فوته وجب عليه التيمم و الصلاه، و لا تدلّ على تحديد مقدار الطلب بغلوه سهم أو سهمين حسب اختلاف الأرض. نعم قد ورد هذا التحديد فى روايه السكونى و هى ضعيفه سندا من جهة وجود النوفلى فى سندها و على هذا فالمستفاد من صحيحه بمناسبه الحكم و الموضوع أن وظيفه المسافر إذا لم يكن عنده ماء و دخل عليه الوقت أن يطلب الماء

و لو لأجل الأشجار و غلوه سهمين فى السهله فى الجوانب الأربعة، بشرط احتمال وجود الماء فى الجميع، و مع العلم بعدمه فى بعضها يسقط فيه، و مع العلم بعدمه فى الجميع يسقط فى الجميع، كما أنه لو علم وجوده فوق المقدار و جب طلبه مع بقاء الوقت، و ليس الظن به كالعالم فى وجوب الأزيد و إن كان الأحوط خصوصا إذا كان بحد الاطمئنان بل لا يترك فى هذه الصورة (١) فيطلب إلى أن يزول ظنه، و لا عبره بالاحتمال فى الأزيد.

### مسألة ١: إذا شهد عدلان بعدم الماء فى جميع الجوانب أو بعضها

[١٠٥٩] مسألة ١: إذا شهد عدلان بعدم الماء فى جميع الجوانب أو بعضها أثناء السير و يكون بصدده، لا أنه يقطع سيره و يطلب الماء يمينا و شمالا أو شرقا و غربا فى الحدود المعينه، بل هو حال سيره فى الطريق يطلب الماء يمنه و يسره و ينظر الى جوانبه لعله يجد الماء و يراه الى أن خاف فوت الوقت لا- أن وظيفته التيمم و الصلاه متى دخل عليه الوقت و لم يكن عنده ماء مع احتمال وجدانه أثناء السير فى الطريق، فالصحيحه تدل على عدم جواز البدار الى التيمم. نعم إذا كان نازلا فى مكان و جب عليه الطلب فى ضمن المساحات التى يمكن الوصول إليها و التحرك ضمنها بلا حرج و مشقه ما دام لم يخف فوت الوقت، كما إذا نزل فى مكان آخر الوقت أو حصل له الاطمئنان بعدم وجود الماء فى ضمن تلك المساحات، و ليس مدلول الصحيحه و وجوب الطلب فى مجموع الوقت من المبدأ الى المنتهى حيث أن فيه حرجا و مشقه عظيمه بل مدلولها عدم جواز البدار الى التيمم على المسافر فى أول الوقت و طلب الماء أثناء السير أو ضمن المساحات المذكوره.

بل الظاهر فى صوره الاطمئنان بوجود الماء فيما زاد على المساحه التى يقدر على الوصول إليها و السير ضمنها و وجوب الطلب ما دام الوقت باقيا إذا لم يكن حرجيا و لا- يكون التيمم مشروعا فى حقه حينئذ، كما أنه مع الاطمئنان بعدم وجوده فيها يسقط الطلب. نعم الظن بوجوده فيه لا أثر له، و بذلك يظهر حال ما قبله.

سقط وجوب الطلب فيها أو فيه (١) وإن كان الأحوط عدم الاكتفاء، وفي الاكتفاء بالعدل الواحد اشكال (٢) فلا يترك الاحتياط بالطلب.

### مسألة ٢: الظاهر وجوب الطلب في الأزيد من المقدارين إذا شهد عدلان بوجوده في الأزيد

[١٠٦٠] مسألة ٢: الظاهر وجوب الطلب في الأزيد من المقدارين إذا شهد عدلان بوجوده في الأزيد، ولا يترك الاحتياط في شهادته عدل واحد به.

### مسألة ٣: الظاهر كفايه الاستنابه في الطلب

[١٠٦١] مسألة ٣: الظاهر كفايه الاستنابه في الطلب (٣) وعدم وجوب المباشرة، بل لا يبعد كفايه نائب واحد عن جماعه، ولا يلزم كونه عادلا بعد كونه أميناً موثقاً.

### مسألة ٤: إذا احتمل وجود الماء في رحله أو في منزله أو في القافلة وجب الفحص

[١٠٦٢] مسألة ٤: إذا احتمل وجود الماء في رحله أو في منزله أو في القافلة وجب الفحص (٤) حتى يتقن عدمه أو يحصل اليأس منه، فكفايه المقدارين تقدّم الاشكال في حصر وجوب الطلب في المسافات المحدوده بل المنع.

بل الأظهر عدم الاشكال في الاكتفاء به بل بمطلق اخبار الثقة و إن لم يكن عدلا و به يظهر حال المسألة الآتية.

لا- معنى للاستنابه في عمليه الطلب و الفحص فإن وجوبه بما أنه وجوب طريقي فالغرض منها تحصيل العلم بالحال ليعلم أنه مأمور بالوضوء أو التيمّم و عليه فقيام غيره مقامه في هذه العمليه لا يؤدى الى حصول العلم له بالحال إلا أن يكون الغرض منه إخباره بالحال بعد العمليه و هو حجّه إذا كان ثقّه إلا أن ذلك لا ينسجم مع ما بنى عليه الماتن قدّس سرّه من الاشكال في حجّيه خبر العدل الواحد فضلا عن مطلق الثقة.

تقدّم أن مقتضى القاعده عدم وجوب الفحص، فوجوبه بحاجه الى دليل و لا دليل عليه إلا على المسافر بالكيفيه التي قد مرّت آنفه. نعم إذا توقّف عليه إحراز موضوع التيمّم وجب كما إذا فرض أنه علم بوجود الماء في منزله في زمان و عدم



خاص بالبيرييه.

### مسألة ٥: إذا طلب قبل دخول وقت الصلاة و لم يجد ففى كفايته بعد دخول الوقت مع احتمال العثور عليه لو أعاده إشكال

[١٠٦٣] مسألة ٥: إذا طلب قبل دخول وقت الصلاة و لم يجد ففى كفايته بعد دخول الوقت مع احتمال العثور عليه لو أعاده إشكال، فلا يترك الاحتياط بالإعاده (١)، و أما مع انتقاله عن ذلك المكان فلا إشكال فى وجوبه مع الاحتمال المذكور.

### مسألة ٦: إذا طلب بعد دخول الوقت لصلاه فلم يجد يكفى لغيرها من الصلوات

[١٠٦٤] مسألة ٦: إذا طلب بعد دخول الوقت لصلاه فلم يجد يكفى لغيرها من الصلوات، فلا يجب الإعاده عند كل صلاه إن لم يحتمل العثور مع الإعاده، و إلا فالأحوط الإعاده (٢).

### مسألة ٧: المناط فى السهم و الرمى و القوس و الهوء و الرامى هو المتعارف المعتدل الوسط فى القوه و الضعف

[١٠٦٥] مسألة ٧: المناط فى السهم و الرمى و القوس (٣) و الهوء و الرامى هو المتعارف المعتدل الوسط فى القوه و الضعف.

### مسألة ٨: يسقط وجوب الطلب فى ضيق الوقت

[١٠٦٦] مسألة ٨: يسقط وجوب الطلب فى ضيق الوقت.

### مسألة ٩: إذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت عصى

[١٠٦٧] مسألة ٩: إذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت عصى، لكن الأقوى صحه وجوده فيه فى زمان آخر، و لا يعلم المتقدم من المتأخر، ففى مثل ذلك يسقط الاستصحابان من جهه المعارضه فلا يتمكّن من إحراز موضوعه و هو عدم وجود الماء عنده و تيسره له فحينئذ يجب الفحص بمقتضى العلم الإجمالى. نعم لو كانت حالته السابقه عدم وجود الماء لكانت وظيفته التيمّم لإحراز موضوعه بالأصل.

بل الاعاده هى المتعينه فى مفروض المسأله لما مرّ من أن الواجب على المسافر القيام بعملية الطلب و الفحص ما دام فى الوقت و لم يخف فوته على الكيفيه المشار إليها آنفه.

بل هى الأقوى ما دام فى الوقت كما مرّ.

مرّ أن تحديد وجوب الطلب بذلك غير ثابت.

صلاته حينئذ و إن علم أنه لو طلب لعثر، لكن الأحوط القضاء خصوصاً في الفرض المذكور.

### مسألة ١٠: إذا ترك الطلب في سعه الوقت و صلى بطلت صلاته

[١٠٦٨] مسألة ١٠: إذا ترك الطلب في سعه الوقت و صلى بطلت صلاته و إن تبين عدم وجود الماء، نعم لو حصل منه قصد القربة مع تبين عدم الماء فالأقوى صحتها.

### مسألة ١١: إذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد فتيمة و صلى ثم تبين وجوده في محل الطلب

[١٠٦٩] مسألة ١١: إذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد فتيمة و صلى ثم تبين وجوده في محل الطلب من الغلوه أو الغلوتين أو الرحل أو القافلة صحت صلاته و لا يجب القضاء أو الإعادة (١).

### مسألة ١٢: إذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه و تيمم و صلى ثم تبين سعه الوقت

[١٠٧٠] مسألة ١٢: إذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه و تيمم و صلى ثم تبين سعه الوقت لا يبعد صحة صلاته و إن كان الأحوط الإعادة (٢) أو القضاء بل لا يترك الاحتياط بالإعادة، و أما إذا ترك الطلب باعتقاد عدم الماء فتيمة و وجوده و أنه لو طلب لعثر فالظاهر وجوب الإعادة أو القضاء.

### مسألة ١٣: لا يجوز إراقه الماء الكافي للوضوء أو الغسل بعد دخول الوقت

[١٠٧١] مسألة ١٣: لا يجوز إراقه الماء الكافي للوضوء أو الغسل بعد دخول الوقت في عدم وجوب الإعادة في الوقت إشكال بل منع، فإنه إذا تبين وجود الماء فيه و تمكنه من الوضوء به و الصلاة انكشف عن بطلان التيمم و الصلاة معه و إن كان قيامه بعملية التيمم كان مقتضى وظيفته ظاهراً، أى بعد الفحص و الاطمئنان بعدم وجود الماء. نعم إذا تبين وجوده خارج الوقت لم يجب القضاء لأن وظيفته كانت التيمم حينئذ.

بل الإعادة هي الأقوى إذا كان الانكشاف في سعه الوقت كما هو المفروض، و أما القضاء فهو غير واجب إذا كان الانكشاف في خارج الوقت، و به يظهر حال ما بعده.

الوقت إذا علم بعدم وجدان ماء آخر، ولو كان على وضوء لا يجوز له إبطاله إذا علم بعدم وجود الماء، بل الأحوط عدم الإراقة و عدم الإبطال قبل الوقت (١) أيضا مع العلم بعدم وجدانه بعد الوقت، ولو عصى فأراق أو أبطل يصح تيممه و صلاته و إن كان الأحوط القضاء.

#### مسألة ١٤: يسقط وجوب الطلب إذا خاف على نفسه أو ماله

[١٠٧٢] مسألة ١٤: يسقط وجوب الطلب إذا خاف على نفسه أو ماله من لص أو سبع أو نحو ذلك كالتأخر عن القافلة، وكذا إذا كان فيه حرج و مشقة لا تتحمل.

#### مسألة ١٥: إذا كانت الأرض في بعض الجوانب حزنه و في بعضها سهله

[١٠٧٣] مسألة ١٥: إذا كانت الأرض في بعض الجوانب حزنه و في بعضها سهله (٢) يلحق كلا حكمه من الغلوه و الغلوتين.

#### الثاني: عدم الوصله إلى الماء الموجود

##### إشاره

الثاني: عدم الوصله إلى الماء الموجود لعجز من كبر أو خوف من سبع أو لص أو لكونه في بئر مع عدم ما يستقى به من الدلو و الحبل و عدم إمكان إخرجه بوجه آخر و لو يادخال ثوب و إخرجه بعد جذبه الماء و عصره.

#### مسألة ١٦: إذا توقف تحصيل الماء على شراء الدلو أو الحبل أو نحوهما

[١٠٧٤] مسألة ١٦: إذا توقف تحصيل الماء على شراء الدلو أو الحبل أو نحوهما أو استئجارهما أو على شراء الماء أو اقتراضه و جب و لو بأضعاف العوض ما لم يضّر بحاله، و أما إذا كان مضرا بحاله فلا، كما أنه لو أمكنه اقتراض نفس الماء أو عوضه مع العلم أو الظن بعدم إمكان الوفاء لم يجب فيه: أن الأظهر الجواز حيث لا يترتب عليهما تفويت واجب أو ملاك فعلى ملزم لكي يكون مانعا عنهما.

تقدّم أن وجوب الفحص لا يختلف باختلاف هذه الخصوصيات و لا يدور مدارها لا أصلا و لا فرعا.

ذلك(١).

### مسألة ١٧: لو أمكنه حفر البئر بلا حرج وجب

[١٠٧٥] مسألة ١٧: لو أمكنه حفر البئر بلا حرج وجب، كما أنه لو وهبه غيره بلا منه ولا ذله وجب القبول.

### الثالث: الخوف من استعماله على نفسه أو عضو من أعضائه

#### إشارة

الثالث: الخوف من استعماله على نفسه أو عضو من أعضائه بتلف، أو عيب أو حدوث مرض أو شدته أو طول مدته أو بقاء برئه أو صعوبه علاجه أو نحو ذلك مما يعسر تحمله عادة، بل لو خاف من الشين الذي يكون تحمله شاقاً تيمم (٢)، والمراد به ما يعلو البشره من الخشونه المشوهه للخلقه أو الموجه لتشقق الجلد و خروج الدم، و يكفى الظن بالمذكورات أو الاحتمال الموجب للخوف سواء حصل له من نفسه أو قول طبيب أو غيره و إن كان فاسقاً أو كافراً، و لا يكفى الاحتمال المجرد عن الخوف، كما أنه لا يكفى الضرر اليسير الذى لا يعتنى به العقلاء، و إذا أمكن علاج المذكورات بتسخين الماء وجب و لم ينتقل إلى التيمم.

### مسألة ١٨: إذا تحمل الضرر و توضاً أو اغتسل

[١٠٧٦] مسألة ١٨: إذا تحمل الضرر و توضاً أو اغتسل فإن كان الضرر فى إذا لم تكن فى عمليه الاقتراض مهانه و مذلّه فإن علم أو اطمأنّ بعدم إمكان الأداء أمكن القول بعدم وجوبها باعتبار أن عمليه الوضوء حينئذ تعدّ إتلافاً لمال الناس و تفويتاً لحقّه و إن لم يعلم أو لم يطمئنّ بذلك، فلا يبعد القول بوجوبها، و لا أثر للظنّ لأنه مع تمكّنه من تلك العمليه متمكّن من الوضوء و معه لا تصل النوبه الى التيمم حيث أن قدره على الوفاء ليست شرطاً فى جواز عمليه الاقتراض و لا فى صحتها فمع العلم بعدم إمكان الوفاء جاز الاقتراض وضعا و تكليفاً.

هذا فيما إذا كان حرجياً، إذا المشقّه ما لم يكن تحمّلها حرجياً لم تمنع عن وجوب الوضوء.

المقدمات من تحصيل الماء و نحوه و جب الوضوء أو الغسل و صح، و إن كان في استعمال الماء في أحدهما بطل (١)، و أما إذا لم يكن استعمال الماء مضرا بل كان موجبا للحرج و المشقه كتحمل ألم البرد أو الشين مثلا فلا يبعد الصحة و إن كان يجوز معه التيمم، لأن نفي الحرّج من باب الرخصه لا العزيمه، و لكن الأحوط ترك الاستعمال و عدم الاكتفاء به على فرضه فيتيمم أيضا.

### مسأله ١٩: إذا تيمم باعتقاد الضرر أو خوفه فتبين عدمه صح تيممه و صلاته

[١٠٧٧] مسأله ١٩: إذا تيمم باعتقاد الضرر أو خوفه فتبين عدمه صح تيممه و صلاته (٢)، نعم لو تبين قبل الدخول في الصلاه و جب الوضوء أو الغسل، في الحكم بالبطلان مطلقا إشكال بل منع فإنه مبني على أن يكون الاضرار بالنفس بتمام مراتبه حراما، و أما بناء على ما هو الصحيح من أنه لا دليل عليه كما تقدّم في ضمن مسائل الوضوء و الغسل و إنما يكون الحرام بعض مراتبه فإن بلغ الضرر الى المرتبه المحرّمه بطل و إلا فلا.

في الصحه إشكال بل منع، فإن التبين إذا كان في الوقت كما هو المفروض فالأظهر حينئذ و جب الاعاده سواء كان موضوع و جب التيمم الضرر الواقعي أو الخوف النفساني، أما على الأول فظاهر إذ بعد التبين ينكشف أنه كان من الأول مأمورا بالوضوء أو الغسل دون التيمم و إن الأمر به كان خياليا و من هنا لا فرق بين أن يكون ذلك في الوقت أو خارجه. و أما على الثاني فلأن موضوع و جب التيمم إذا كان الخوف فلازمه أنه متى تحقّق في النفس تحقّق الموضوع واقعا و إن لم يكن ضرر في الواقع إلا أن الخوف موضوع له في تمام الوقت و لا- أثر له إذا كان في بعض الوقت إذ حينئذ يكون المكلف متمكّنا من الصلاه مع الطهاره المائيه في الوقت و معه لا تصل النوبه الى الصلاه مع الطهاره الترابيه فإذا ارتفع الخوف في الوقت انكشف أنه غير مأمور بالتيمم، فإذا لا فرق بين كون الموضوع الضرر الواقعي أو الخوف النفساني.

و إذا توضأ أو اغتسل باعتقاد عدم الضرر ثم تبين وجوده صح(١)، لكن الأحوط مراعاة الاحتياط في صورتين، و أما إذا توضأ أو اغتسل مع اعتقاد الضرر أو خوفه لم يصح(٢) و إن تبين عدمه. كما أنه إذا تيمم مع اعتقاد عدم الضرر لم يصح و إن تبين وجوده.

### مسألة ٢٠: إذا أجنب عمدا مع العلم بكون استعمال الماء مضرا وجب التيمم و صح عمله

[١٠٧٨] مسألة ٢٠: إذا أجنب عمدا مع العلم بكون استعمال الماء مضرا وجب التيمم و صح عمله، لكن لَمَّا ذكر بعض العلماء وجوب الغسل في الصورة المفروضة و إن كان مضرا فالأولى الجمع بينه و بين التيمم(٣)، بل الأولى مع ذلك إعادته الغسل و الصلاة بعد زوال العذر.

هذا فيما إذا لم يبلغ الضرر مرتبه الحرمة و إلا فلا يمكن الحكم بالصحة لأن الحرام لا يعقل أن يقع مصداقا للواجب. نعم إذا كان اعتقاد عدم الضرر بالغا درجه اليقين و الجزم كان كالناسى فحينئذ لا مانع من الحكم بالصحة.

في الحكم بعدم الصحة مطلقا إشكال بل منع، إلا أن يكون من جهه أن المكلف إذا قام بعمله الوضوء أو الغسل و الحال هذه فقد علم أنه قام على خلاف وظيفته الفعلية و معه لا يمكن أن يتأتى منه قصد القربة فيقع حينئذ ما أتى به باطلا، و لكن ذلك فيما إذا كان معتقدا حرمة الوضوء أو الغسل في هذه الحال و إلا فلا مانع من التقرب به كما هو الغالب. نعم يكون عدم صحته التيمم مع اعتقاد عدم الضرر مستندا الى عدم تآتى قصد القربة منه حيث أنه يعلم بعدم مشروعيته و الحال هذه و أنه مأمور بالوضوء أو الغسل. نعم لو لم يكن ملتفتا الى ذلك و متمكنا من قصد القربة صح.

هذا لا- ينسجم مع ما يظهر منه قدس سزه من حرمة الاضرار بالنفس بتمام مراتبه فإنه حينئذ يتعين التيمم و لا وجه للأولوية بالجمع، كما أنه لا يتم إطلاقه و إن لم نقل بذلك كما هو الصحيح فيما إذا فرض أن الضرر يبلغ حد الحرمة.

## مسأله ٢١: لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت إبطال وضوئه

[١٠٧٩] مسأله ٢١: لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت إبطال وضوئه بالحدث الأصغر إذا لم يتمكن من الوضوء بعده كما مر، لكن يجوز له الجماع مع عدم إمكان الغسل، و الفارق وجود النص في الجماع، و مع ذلك الأحوط تركه أيضا.

### الرابع: الحرج في تحصيل الماء أو في استعماله

الرابع: الحرج في تحصيل الماء أو في استعماله و إن لم يكن ضرر أو خوفه.

### الخامس: الخوف من استعمال الماء على نفسه أو أولاده و عياله

#### إشاره

الخامس: الخوف من استعمال الماء على نفسه (١) أو أولاده و عياله أو بعض متعلقيه أو صديقه فعلا- أو بعد ذلك من التلف بالعطش أو حدوث نعي بالخوف من استعمال الماء إحدى الحالات التاليه:

الحاله الأولى: أن يخاف المتوضى من التعرض للعطش في المستقبل بنحو يقع في الخطر أو الضرر أو الحرج.

الحاله الثانيه: أن يخاف المتوضى تعرض شخص آخر ممن تجب عليه صيانته و حفظه للخطر أو الضرر أو الحرج، فإن مقتضى إطلاق موثقه سماعه بدوا و إن كان كفايه خوف قلّه الماء للتيّمم إلا أن مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى أن خوف القلّه لا موضوعيه له و إنما هو طريق الى التعرض في ضرر العطش أو خطره في المستقبل و وقوعه في الحرج و الشده.

الحاله الثالثه: أن يخاف على ما يهّمه أمره في السفر كدائته، أو يضره فقدته كفرسه أو يجب عليه حفظه كالحيوان الذي أودع عنده أو نحو ذلك ممّا يتعلّق بشؤونه بحيث لو صرف الماء في الوضوء أو الغسل لوقع في ضيق و حرج.

ففي كلّ هذه الحالات يجوز التيمّم. و إذا أصّر المكلف على الوضوء فتوضأ على الرغم من الظروف المذكوره صحّ منه الوضوء في الحاله الثانيه و الثالثه. و أما في الحاله الأولى فإن كان الخطر أو الضرر بنحو يكون ارتكابه محرّما لم يصحّ و إلا صحّ.

مرض بل أو حرج أو مشقه لا- تتحمل، و لا- يعتبر العلم بذلك بل و لا- الظن، بل يكفي احتمال يوجب الخوف حتى إذا كان موهوماً، فإنه قد يحصل الخوف مع الوهم إذا كان المطلب عظيماً فيتميم حينئذ، وكذا إذا خاف على دوابه أو على نفس محترمه وإن لم تكن مرتبطه به، وأما الخوف على غير المحترم كالحربي والمرتد الفطري ومن وجب قتله في الشرع فلا- يسوغ التيمم، كما أن غير المحترم الذي لا- يجب قتله بل يجوز كالكلب العقور والخنزير والذئب ونحوها لا يوجبها وإن كان الظاهر جوازها، ففي بعض صور خوف العطش يجب حفظ الماء وعدم استعماله كخوف تلف النفس أو الغير ممن يجب حفظه و كخوف حدوث مرض ونحوه، وفي بعضها يجوز حفظه ولا يجب مثل تلف النفس المحترمه التي لا يجب حفظها وإن كان لا يجوز قتلها أيضاً، وفي بعضها يحرم حفظه بل يجب استعماله في الوضوء أو الغسل كما في النفوس التي يجب إتلافها، ففي الصورة الثالثة لا- يجوز التيمم وفي الثانية يجوز ويجوز الوضوء أو الغسل أيضاً (١) وفي الأولى يجب ولا- يجوز الوضوء أو الغسل.

### **مسألة ٢٢: إذا كان معه ماء طاهر يكفي لطهارته و ماء نجس بقدر حاجته إلى شربه لا يكفي في عدم الانتقال إلى التيمم**

[١٠٨٠] مسألة ٢٢: إذا كان معه ماء طاهر يكفي لطهارته و ماء نجس بقدر حاجته إلى شربه لا- يكفي في عدم الانتقال إلى التيمم، لأن وجود الماء النجس حيث إنه يحرم شربه كالعدم، فيجب التيمم و حفظ الماء الطاهر فيه إشكال بل منع، لما مر من أن المسوغ للتيمم أحد أمرين؛ الأول: عدم تيسر الماء، والآخر: عدم التمكن من استعماله، وكلا الأمرين غير متوفر في هذه الصورة لأن الماء متيسر له و هو متمكن من استعماله و معه لا يجوز له تفويته و صرفه في شيء آخر.



لشربه، نعم لو كان الخوف على دابته لا على نفسه يجب عليه الوضوء أو الغسل و صرف الماء النجس في حفظ دابته، بل و كذا إذا خاف على طفل من العطش فإنه لا دليل على حرمه إشرابه الماء الممتنجس، و أما لو فرض شرب الطفل بنفسه فالأمر أسهل فيستعمل الماء الطاهر في الوضوء مثلا- و يحفظ الماء النجس ليشربه الطفل، بل يمكن أن يقال إذا خاف على رفيقه أيضا يجوز التوضؤ و إبقاء الماء النجس لشربه فإنه لا دليل على وجوب رفع اضطرار الغير من شرب النجس، نعم لو كان رفيقه عطشانا فعلا لا يجوز إعطاؤه، الماء النجس (١) ليشرّب مع وجود الماء الطاهر، كما أنه لو باشر الشرب بنفسه لا يجب منعه.

## السادس: إذا عارض استعمال الماء في الوضوء أو الغسل واجب أهم

### إشاره

السادس: إذا عارض استعمال الماء في الوضوء أو الغسل واجب أهم كما إذا كان بدنه أو ثوبه نجسا و لم يكن عنده من الماء إلا بقدر أحد الأمرين من رفع الحدث أو الخبث ففي هذه الصوره يجب استعماله في رفع الخبث و يتيمم (٢) لأن الوضوء له بدل و هو التيمم بخلاف رفع الخبث مع أنه منصوص فيه إشكال و لا يبعد الجواز، فإنه إذا توضأ بالماء الطاهر فعلا و بقى الماء النجس فقد أدى ذلك الى اضطرار رفيقه شرب الماء النجس، و عليه فلا يكون شربه حراما عليه في الواقع لكي يكون ذلك تسببا الى الحرام.

في التقديم إشكال و الأظهر التخيير، فإن التقديم في أمثال المسأله مبنى على تماميه أمرين؛ أحدهما: عدم الفرق بين الواجبات الضمئيه و الواجبات الاستقلاليه في تطبيق قواعد باب التراحم. و الآخر: تقديم ما ليس له بدل على ما له بدل في مقام المزاحمه.. و كلا الأمرين غير تام.

أما الأمر الأول: فلأن الواجبات الارتباطيه كأجزاء الصلاه مثلا واجبه بوجوب

واحد متعلق بالمركب منها و ذلك الوجوب الواحد ينحل الى وجوبات ضميتيه بعدد أجزاء ذلك المركب و لمكان ارتباطيه هذه الوجوبات الضميتيه بعضها مع بعضها الآخر ذاتا، فإذا سقط عن جزء منه سقط عن الجميع، و إلا لم تكن ارتباطيه و هو خلف. و على هذا فإذا وقع التضاد بين جزءين من أجزاءه و لم يقدر المكلف على الجمع بينهما سقط الوجوب عن الجميع بسقوط جزء منه لمكان العجز، و أما وجوب سائر أجزاءه فهو بحاجه الى دليل، و لا يمكن إثباته بدليل الأمر الأول، فإذا قام دليل على عدم سقوط الواجب كليًا كما في الصلاه فيحينئذ إذا سقط الوجوب عن المرتبه التامه منها في فرض العجز عنها تعلق الوجوب بالمرتبه الدانيه و هذه المرتبه في مفروض المسأله مردده بين تركيبها من سائر الأجزاء مع الجامع بين الجزءين المتضادين أو منها مع أحدهما تعيينا فلا- يعلم بتعلق الوجوب بها على النحو الأول أو النحو الثاني، و إثبات ذلك يتوقف على النظر الى دليلي الجزءين المذكورين لوقوع المعارضه بينهما فإن كان لأحدهما ترجيح على الآخر فمقتضاه التعيين و إلا- فهما يسقطان معا من جهه المعارضه فيرجع الى الأصل العملي و هو أصاله البراءه عن شرطيه كل منهما، فالنتيجه حينئذ التخيير، و ما نحن فيه من هذا القبيل حيث لا- ترجيح لدليل إزاله الخبث على دليل إزاله الحدث بعد وقوع المعارضه بينهما من جهه العلم الإجمالي بأن أحدهما مجعول في هذه الحال دون الآخر.

و أما الأمر الثاني: فعلى تقدير تسليم عدم الفرق في تطبيق قواعد باب التزاحم بين الواجبات الاستقلاليه المتزاحمه و الواجبات الضميتيه فهو يتوقف على إثبات ترجيح ما ليس له بدل على ما له بدل إذا وقع التزاحم بينهما بعنوانه، و قد ذكرنا في محلّه أن هذا الترجيح لم يثبت بعنوانه بل لا بدّ من إرجاعه الى مرجح آخر، و حينئذ فلا يمكن ترجيح الطهاره الخبثيه على الطهاره الحداثيه بذلك بل يتوقف هذا

فى بعض صوره (١)، و الأولى أن ىرفع الخبث أو لا ثم ىتيمم لىتحقق كونه فاقدًا الترعىح على إحرار أن الأولى أهم من الثانى، أو لا أقل من الاحتمال، و هذا ىتوقف على مقدمه خارعىه و هى إحرار أن البدل فى فرض العجز عن المبدل ىكون وافىًا بتمام ملاكه أو معظمه، و عندئذ فلا- مناص من التقدىم حىث أن الخطاب بالصلاه مع الطهاره المائىه حىنشذ لا محاله ىكون مقيدًا لبا بعدم الاشتغال بالصلاه مع الطهاره الخبثىه دون العكس باعتبار أن المكلف إذا ترك الاشتغال بالصلاه مع الطهاره الخبثىه لا ىتمكّن من استىفاء ملاكها، و هذا بخلاف ما إذا ترك الاشتغال بالصلاه مع الطهاره المائىه فإنه ىتمكّن من استىفاء ملاكها عن طرىق الاتىان بالصلاه مع الطهاره الترابىه فعندئذ لا- محاله ىحكم العقل بتقدىم الطهاره الخبثىه على الطهاره الحدىثىه و لا ىرى ملزمًا لتقىيد خطابها لبا بترك الاشتغال بها حىث أن فى هذا التقدىم لا ىفوت من المكلف شىء دون العكس، فإذن ىنحصر الوجه فى الترعىح بالرجوع الى الأهمىه بلحاظ أن الأمر على هذا ىدور بىن استىفاء ملاك كلا الواعىبن و استىفاء ملاك أحدهما فحسب، و من المعلوم أن العقل ىستقل بالأول.

و لكن إىبات هذه المقدمه فى غايه الاشكال، إذ لا طرىق لنا الى ملاكات الأحكام الشرعىه لا أصلا و لا كمًا و لا كىفا، فحىنشذ من أىن ىعلم أن البدل فى فرض العجز عن المبدل ىكون وافىًا بتمام ملاكه أو معظمه إذ كما ىحتمل ذلك ىحتمل أن قسطًا مهمًا من ملاك المبدل لا- ىستوفى بالبدل فقد ىكون ذلك القسط مساوىًا فى الأهمىه لملاك ما لىس له بدل أو أهم منه، فكل ذلك محتمل فى الواقع، فعندئذ كما ىحتمل أهمىه ملاك ما لىس له بدل كذلك ىحتمل أهمىه ملاك ما له بدل، هذا اضافه الى أن لكل منهما بدلًا، فكما أن للصلاه مع الطهاره المائىه بدلًا و هو الصلاه مع الطهاره الترابىه فكذلك للصلاه مع الطهاره الخبثىه و هو الصلاه مع النجاسه أو عرىانا.

فىه: أن النصّ ضعىف سندا فلا ىمكن الاعتماد علىه.

للماء حال التيمم، وإذا توضع أو اغتسل حينئذ بطل (١) لأنه مأمور بالتيمم ولا أمر بالوضوء أو الغسل، نعم لو لم يكن عنده ما يتيمم به أيضا يتعين صرفه في رفع الحدث، لأن الأمر يدور بين الصلاة مع نجاسة البدن أو الثوب أو مع الحدث و فقد الطهورين فمراعاة رفع الحدث أهم مع أن الأقوى بطلان صلاة فاقد الطهورين، فلا ينفعه رفع الخبث حينئذ.

### مسألة ٢٣: إذا كان معه ما يكفي لوضوئه أو غسل بعض مواضع النجس من بدنه أو ثوبه

[١٠٨١] مسألة ٢٣: إذا كان معه ما يكفي لوضوئه أو غسل بعض مواضع النجس من بدنه أو ثوبه بحيث لو تيمم أيضا يلزم الصلاة مع النجاسة ففي تقديم رفع الخبث حينئذ على رفع الحدث إشكال بل لا يبعد تقديم الثاني (٢)، نعم لو كان بدنه و ثوبه كلاهما نجسا و كان معه من الماء ما يكفي لأحد الأمور من الوضوء أو تطهير البدن أو الثوب ربما يقال بتقديم تطهير في البطلان إشكال بل منع حتى على القول بوجوب تقديم رفع الخبث على رفع الحدث فإن الوظيفة على أساس هذا القول و إن كانت الصلاة مع الطهارة الخبثية و التيمم دون الوضوء أو الغسل و لكن بما أن الوضوء أو الغسل مستحب في نفسه فإذا عصى المكلف و لم يصرف الماء في الطهارة الخبثية و صرفه في الوضوء أو الغسل بداعي استحبابه النفسى فلا مانع من الحكم بصحته، و حينئذ فوظيفته الاتيان بالصلاة مع الطهارة المائية في ثوب أو بدن نجس لا اضطراره الى الصلاة فيه بعد صرف الماء في رفع الحدث. نعم لو توضع بداعي أن هذه الصلاة هي التي تفرضه عليه مع أنه يعلم أنها تفرض التيمم عليه دونه لكان باطلا لأنه تشريع.

على الأحوط باعتبار أنه مبنى على مانعيه النجاسة بصرف وجودها لا بوجودها الانحلالي و هو إن كان غير بعيد حسب ما هو المرتكز في أذهان المتشرعة و لكن مع ذلك لا يترك الاحتياط.

البدن و التيمم و الصلاه مع نجاسه الثوب أو عريانا على اختلاف القولين، و لا يخلو ما ذكره من وجه (١).

### مسألة ٢٤: إذا دار أمره بين ترك الصلاه في الوقت أو شرب الماء النجس

[١٠٨٢] مسألة ٢٤: إذا دار أمره بين ترك الصلاه في الوقت أو شرب الماء النجس كما إذا كان معه ما يكفى لوضوئه من الماء الطاهر و كان معه ماء نجس بمقدار حاجته لشربه و مع ذلك لم يكن معه ما يتيمم به بحيث لو شرب الماء الطاهر بقى فاقد الطهورين ففي تقديم أيهما إشكال (٢).

### مسألة ٢٥: إذا كان معه ما يمكن تحصيل أحد الأمرين من ماء الوضوء أو الساتر

[١٠٨٣] مسألة ٢٥: إذا كان معه ما يمكن تحصيل أحد الأمرين من ماء الوضوء أو الساتر لا يبعد ترجيح الساتر و الانتقال إلى التيمم (٣) لكن لا يخلو عن إشكال، و الأولى صرفه في تحصيل الساتر أو لا ليتحقق كونه فاقد الماء ثم يتيمم، و إذا دار الأمر بين تحصيل الماء أو القبلة ففي تقديم أيهما إشكال.

### السابع: ضيق الوقت عن استعمال الماء

#### إشاره

السابع: ضيق الوقت عن استعمال الماء بحيث لزم من الوضوء أو بل لا وجه له، فالأظهر هو التخيير بين صرف الماء في الوضوء أو في تطهير البدن أو الثوب و قد مرّ وجهه آنفاً.

بل الظاهر تقديم الصلاه عن طهور في الوقت على شرب الماء النجس، فان الامر يدور في الحقيقه بين وجوب الصلاه في الوقت و حرمة شرب الماء النجس بعد ما لم يكن لدى المكلف ما يتيمم به و في مثل ذلك لا شبهه في تقديم الاول على الثانى للأهميه.

بل هو بعيد، و الأظهر فيه التخيير لما مرّ من أن المقام غير داخل في باب التراحم لكى يجب القيام بعملية تطبيق قواعده عليه، و على تقدير دخوله في هذا الباب فقد تقدّم في المسألة (٢٢) أن ترجيح ما ليس له بدل على ما له بدل لم يثبت بعنوانه بل لا بدّ من إرجاعه الى مرجح آخر و به يظهر حال ما بعده.

الغسل خروج وقت الصلاة و لو كان لوقوع جزء منها خارج الوقت (١)، و ربما يقال إن المناط عدم إدراك ركعه منها في الوقت فلو دار الأمر بين التيمم و ادراك تمام الوقت او الوضوء و ادراك ركعه أو أزيد قدّم الثاني، لأن من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت، لكن الأقوى ما ذكرنا، و القاعده مختصه بما إذا لم يبق من الوقت فعلا- إلا- مقدار ركعه، فلا- تشمل ما إذا بقي بمقدار تمام الصلاة و يؤخرها إلى أن يبقى مقدار ركعه، فالمسأله من باب الدوران بين مراعاة الوقت (٢) و مراعاة الطهاره المائيه و الأول أهم، و من المعلوم أن الوقت لكن الأظهر فيه التخيير بين إيقاع جزء من الصلاة خارج الوقت مع الطهاره المائيه و إيقاع تمام الصلاة فيه مع الطهاره الترابيه، و يظهر وجهه من التعليق الآتي.

هذا مبني على دخول المسأله في باب التراحم و حيثئذ فلا بدّ من تطبيق قواعده عليها، و لكن قد مرّ أن المسأله داخله في باب التعارض فتقع المعارضه بين إطلاق دليل الوقت و إطلاق دليل الطهاره المائيه، فإن كان أحدهما من الكتاب و الآخر من السنّه فلا بدّ من تقديم الأول على الثاني لما حقّقناه في محلّه من أن ما دلّ على أن المخالف للكتاب لا يكون حجّه لا يقصر عن شمول المخالف لا طلاقه أيضا إذا كان مستندا الى ظهور اللفظ و إن كان كلاهما من الكتاب كما في المقام فيسقط كلا الاطلاقين من جهه المعارضه فيرجع الى أصاله البراءه عن شرطيه كل منهما للصلاه تعيينا، فالنتيجه التخيير حيثئذ بين الصلاه مع الطهاره المائيه المستلزمه لوقوع مقدار منها خارج الوقت و الصلاه مع الطهاره الترابيه التي لا تستلزم ذلك، و أما قوله عليه السّلام في صحيحه زواره: (إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام في الوقت فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتمّم و ليصلّ...) (١) فلا يدلّ على أن الوظيفه في مفروض المسأله التيمّم لظهوره بمناسبه مورده في خوف فوت الوقت تماما و لا نظر له الى صورته العلم بأنه

ص: ٣٢١

معتبر في تمام أجزاء الصلاة، فمع استلزام الطهارة المائيه خروج جزء من أجزائها خارج الوقت لا يجوز تحصيلها بل ينتقل إلى التيمم (١)، لكن الأحوط القضاء مع ذلك خصوصا إذا استلزم وقوع جزء من الركعه خارج الوقت.

### مسأله ٢٦: إذا كان واجدا للماء و آخر الصلاة عمدا إلى أن ضاق الوقت عصى

[١٠٨٤] مسأله ٢٦: إذا كان واجدا للماء و آخر الصلاة عمدا إلى أن ضاق الوقت عصى، و لكن يجب عليه التيمم و الصلاة، و لا يلزم القضاء و إن كان الأحوط احتياطا شديدا.

### مسأله ٢٧: إذا شك في ضيق الوقت وسعته بنى على البقاء و توطأ أو اغتسل

[١٠٨٥] مسأله ٢٧: إذا شك في ضيق الوقت وسعته بنى على البقاء و توطأ أو اغتسل، و أما إذا علم ضيقه و شك في كفايته لتحصيل الطهاره و الصلاة و عدمها و خاف الفوت إذا حصلها فلا يبعد الانتقال إلى التيمم (٢)، و الفرق إذا طلب الماء وجده و لكنّه لا يدرك من الوقت إلا جزءه، و أما إذا ترك الطلب و تيمم و صلى فيدرك الوقت كله، و لا يدلّ على أن وظيفته في هذه الصوره التيمم. فإذا ن تكون الصحيحه أجنبيّه عن هذه المسأله. فالنتيجه أن مقتضى القاعده فيها التخيير و إن كان الأحوط اختيار التيمم.

مرّ أن الأظهر فيه التخيير، و بذلك يظهر حال المسائل الآتيه أيضا.

هذا فيما إذا خاف فوت الصلاة تماما في الوقت، و أما إذا خاف فوت جزء منها فيه فقد مرّ أن الأظهر فيه التخيير و بذلك يظهر حال المسأله الآتيه.

ثم إن هذا الخوف و إن كان موجودا في الصوره الأولى أيضا إلاّ- أن وجود الأصل المؤمن في مورده يجعله كالا- خوف، فإن الظاهر من الخوف هو ما لا يكون المكلف معذورا في مورده. و إن شئت قلت: إن احتمال الفوت إنما يكون منشأ للخوف إذا لم يكن المكلف معذورا فيه، و أما إذا كان معذورا كما في الصوره الأولى لوجود الأصل المؤمن فيها و هو استصحاب بقاء الوقت، فلا يكون منشأ للخوف

بين الصورتين أن في الأولى يحتمل سعه الوقت و في الثانية يعلم ضيقه فيصدق خوف الفوت فيها دون الأولى، والحاصل أن المجوز للانتقال إلى التيمم خوف الفوت الصادق في الصورة الثانية دون الأولى.

### مسألة ٢٨: إذا لم يكن عنده الماء و ضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه

[١٠٨٦] مسألة ٢٨: إذا لم يكن عنده الماء و ضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه بحيث استلزم خروج الوقت و لو في بعض أجزاء الصلاة انتقل أيضا إلى التيمم، وهذه الصورة أقل إشكالا من الصورة السابقة و هي ضيقه عن استعماله مع وجوده، لصدق عدم الوجدان في هذه الصورة بخلاف السابقة (١)، بل يمكن أن يقال بعدم الإشكال أصلا فلا حاجة إلى الاحتياط بالقضاء هنا.

### مسألة ٢٩: من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت عن استعمال الماء إذا خالف و توطأ أو اغتسل بطل

[١٠٨٧] مسألة ٢٩: من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت عن استعمال الماء إذا خالف و توطأ أو اغتسل بطل (٢)، لأنه ليس مأمورا بالوضوء حيث أنه لا- موضوعيته لخوف الفوت بما هو من دون أن يرى الشخص نفسه مسئولا فيه، و لعل ما ذكره الماتن قدس سره من الفرق بين الصورتين مبني على ذلك.

الظاهر أنه لا فرق بين الصورتين في كلا المسوغين للتيمم و هما عدم تيسير الماء للمكلف في تمام الوقت و عدم تيسير استعماله مع وجوده و توفره لديه فإن الماء متيسر له كذلك في كلتا الصورتين و لكنه لا يتمكن من استعماله فيهما لضيق الوقت، هذا بناء على أن تكون الوظيفة في مثل المسألة التيمم تعيينا، و لكن لا- يبعد أن تكون الوظيفة فيها التخيير بين التيمم و إدراك تمام الصلاة في الوقت و بين الوضوء و إدراك مقدار منها فيه.

في البطلان إشكال بل منع، إلا في حاله واحده و هي أن يقوم بعملية الوضوء أو الغسل تشريعا بأن يتوطأ أو يغتسل على أساس أنه يبني على أن الصلاة



لأجل تلك الصلاة، هذا إذا قصد الوضوء لأجل تلك الصلاة، و أما إذا توضحاً بقصد غايه أخرى من غاياته أو بقصد الكون على الطهاره صح على ما هو الأقوى من أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده، و لو كان جاهلاً بالضيق و أن وظيفته التيمم فتوضاً فالظاهر أنه كذلك، فيصح إن كان قاصداً لإحدى الغايات الأخرى و يبطل إن قصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلاة.

### مسأله ٣٠: التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح إلا الصلاة التي ضاق وقتها

[١٠٨٨] مسأله ٣٠: التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح إلا الصلاة التي ضاق وقتها، فلا ينفع لصلاه أخرى غير تلك الصلاة و لو صار فاقداً للماء حينها، بل لو فقد الماء فى أثناء الصلاة الأولى أيضاً لا تكفى لصلاه أخرى، بل لا بد من تجديد التيمم لها و إن كان يحتمل الكفايه فى هذه الصوره (١).

التي ضاق وقتها توجب عليه الوضوء أو الغسل و لا- تسمح له بالتيمم مع أنه يعلم بأنها تفرض عليه التيمم شرعاً لا الوضوء أو الغسل، ففي هذه الحالة يقع الوضوء أو الغسل باطلاً و أما إذا توضحاً أو اغتسل بداعى كونه مستحباً فى نفسه أو من أجل غايه أخرى أو يكون جاهلاً بأن تلك الصلاة تستوجب التيمم عليه فالوضوء أو الغسل صحيح، بل مع العلم أيضاً إذا لم يكن على نحو التشريع، و بذلك يظهر حال ما بعده.

لكن الأظهر عدم الكفايه لأن السبب المسوّغ للتيمم فيها ضيق الوقت عن العمل، و إلاّ فالماء موجود و لا مانع من استعماله شرعاً، و على هذا فالتيمم مشروع و معوّض عن الوضوء أو الغسل بالنسبه الى العمل الذى ضاق وقته دون غيره، و عليه فإذا ضاق وقت صلاه العصر كان التيمم مشروعاً من أجلها دون صلاه أخرى لعدم المسوّغ له بالنسبه إليها و هو عدم تيسر استعمال الماء من أجل ضيق الوقت، و عندئذ فالمكلف و إن كان غير متمكّن من استعماله شرعاً الى حين فقد هذا الماء أثناء الصلاة أو بعدها و لا يوجد عنده ماء آخر الى أن دخل وقت صلاه المغرب فعلى الرغم من ذلك لا يسوّغ له الاتيان بصلاه المغرب بهذا التيمم لعدم توفر

### مسألة ٣١: لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق غير تلك الصلاة من الغايات الأخر حتى في حال الصلاة

[١٠٨٩] مسألة ٣١: لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق غير تلك الصلاة من الغايات الأخر حتى في حال الصلاة، فلا يجوز له مس كتابه القرآن و لو في حال الصلاة، وكذا لا يجوز له قراءة العزائم إن كان بدلا عن الغسل، فصحته و استباحته مقصوره على خصوص تلك الصلاة.

### مسألة ٣٢: يشترط في الانتقال إلى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلاة فقط

[١٠٩٠] مسألة ٣٢: يشترط في الانتقال إلى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلاة فقط، فلو كان كافيا لها دون المستحبات وجب الوضوء و الاقتصار عليها، بل لو لم يكف لقراءة السوره تركها و توضأ لسقوط وجوبها في ضيق الوقت.

### مسألة ٣٣: في جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقته إشكال

[١٠٩١] مسألة ٣٣: في جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقته إشكال، فلو ضاق وقت صلاه الليل مع وجود الماء و التمكن من استعماله يشكل الانتقال إلى التيمم (١).

مسوّغه و هو ضيق الوقت بالنسبه إليها، و الفرض أن مشروعيتها التيمم و بدليته عن الوضوء أو الغسل تدور مدار توفّر مسوّغه وجودا و عدما، و أما مشروعيتها بالنسبه إليها بملاك أنه فاقد للماء فعلا فهي لم تثبت قبل دخول وقتها، بل الثابت خلافها، فإن التيمم غير مشروع قبل دخول الوقت و أما بعد دخول وقتها فإن كان فاقدا للماء في تمام الوقت فيجوز له التيمم و إلا فلا. فإذا ن لا بدّ من الاتيان بتيمم آخر لها إذا استمرّ فقدان الماء الى آخر الوقت.

بل الانتقال هو الأظهر لا طلاق أدلّه مسوّغته التيمم و بدليته عن الوضوء و الغسل بالنسبه الى كل ما هو مشروط بالطهاره حتى و لو كان شرطا كماليا، كما إذا كان العمل صحيحا بدون الطهاره و لكن معها يكون أفضل كصلاه الميّت فإنها صحيحه بدونها و لكن وقوعها معها يكون أفضل و أكمل.

## مسألة ٣٤: إذا توضأ باعتقاد سعه الوقت فبان ضيقه

[١٠٩٢] مسألة ٣٤: إذا توضأ باعتقاد سعه الوقت فبان ضيقه فقد مرّ أنه إذا كان وضوؤه بقصد الأمر المتوجه إليه من قبل تلك الصلاة بطل لعدم الأمر به (١) و إذا أتى به بقصد غايه أخرى أو الكون على الطهاره صح، و كذا إذا قصد المجموع من الغايات التي يكون مأمورا بالوضوء فعلا لأجلها، و أما لو تيمم باعتقاد الضيق فبان سعه بعد الصلاة فالظاهر وجوب إعادتها، و إن تبين قبل الشروع فيها و كان الوقت واسعا توضأ وجوبا، و إن لم يكن واسعا فعلا بعد ما كان واسعا أولا و جب إعادته التيمم.

## الثامن: عدم إمكان استعمال الماء لمانع شرعي

### إشاره

الثامن: عدم إمكان استعمال الماء لمانع شرعي، كما إذا كان الماء في آنيه الذهب (٢) أو الفضة و كان الظرف منحصرا فيها بحيث لا يتمكن من تفريغها في ظرف آخر أو كان في إناء مغصوب كذلك فإنه ينتقل إلى التيمم، و كذا إذا كان محرم الاستعمال من جهه أخرى.

## مسألة ٣٥: إذا كان جنبا و لم يكن عنده ماء و كان موجودا في المسجد

[١٠٩٣] مسألة ٣٥: إذا كان جنبا و لم يكن عنده ماء و كان موجودا في المسجد فإن أمكنه أخذ الماء بالمرور و لم ينتقل إلى التيمم، و إن لم يكن له آنيه لأخذ الماء أو كان عنده و لم يمكن أخذ الماء إلا- بالمكث فإن أمكنه الاغتسال فيه بالمرور و جب ذلك، و إن لم يمكن ذلك أيضا أو كان الماء مرّ الكلام فيه في المسألة (٢٩) من فصل التيمم.

تقدّم في فصل حكم الأواني في المسألة (٤) أن الأظهر اختصاص حرمه استعمالها في الأكل و الشرب فقط، و على تقدير حرمه استعمالها مطلقا فلا تمنع عن صحّته الغسل فيها إذا كان بأخذ الماء منها تدريجا بناء على ما هو الحقّ من صحه القول بالترتب، و قد سبق ذلك في بحث الأواني و في الشرط الخامس من شرائط الوضوء، و به يظهر حال الاناء المغصوب و ما بعده.

فى أحد المسجدين أى المسجد الحرام أو مسجد النبى (صلى الله عليه و آله) فالظاهر وجوب التيمم لأجل الدخول فى المسجد و أخذ الماء أو الاغتسال فيه، و هذا التيمم انما يبيح خصوص هذه الفعل أى الدخول و الأخذ أو الدخول و الاغتسال، و لا يرد الإشكال بأنه يلزم من صحته بطلانه حيث إنه يلزم منه كونه واجدا للماء فيبطل كما لا يخفى.

### مسأله ٣٦: لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء إلا فى موضعين

[١٠٩٤] مسأله ٣٦: لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء إلا فى موضعين:

أحدهما: للصلاه الجنازه، فيجوز مع التمكن من الوضوء أو الغسل على المشهور مطلقا، لكن القدر المتيقن صورته خوف فوت الصلاه منه لو أراد أن يتوضأ أو يغتسل، نعم لما كان الحكم استحبابيا يجوز أن يتيمم مع عدم خوف الفوت أيضا لكن براءة المطلوبيه لا بقصد الورود و المشروعيه.

الثانى: للنوم، فإنه يجوز أن يتيمم مع إمكان الوضوء أو الغسل على المشهور أيضا مطلقا، و خصّ بعضهم بخصوص الوضوء، و لكن القدر المتيقن من هذا أيضا صورته خاصه (١) و هى ما إذا آوى إلى فراشه فتذكر أنه ليس على وضوءه فيتيمم من دثاره لا- أن يتيمم قبل دخوله فى فراشه متعمدا مع إمكان الوضوء، نعم هنا أيضا لا- بأس به لا- بعنوان الورود بل براءة المطلوبيه حيث إن الحكم استحبابي.

فى ثبوت الاستحباب فيها إشكال بل منع، إلا بناء على تماميه قاعده التسامح فى أدله السنن باعتبار أن روايه المسأله و إن كانت خاصه بهذه الصوره و لا تعم غيرها إلا أنها ضعيفه من جهه الارسال، فإذا لا يمكن إثبات الاستحباب فى غير موردها حتى بناء على تماميه القاعده.

و ذكر بعضهم موضعاً ثالثاً و هو ما لو احتلم في أحد المسجدين، فإنه يجب أن يتيمم للخروج و إن أمكنه الغسل، لكنه مشكل بل المدار على أقلية زمان التيمم أو زمان الغسل أو زمان الخروج، حيث إن الكون في المسجدين جنباً (١) حرام فلا بد من اختيار ما هو أقل زماناً من الأمور الثلاثة، فإذا كان زمان التيمم أقل من زمان الغسل يدخل تحت ما ذكرنا من مسوغات التيمم من أن من مواده ما إذا كان هناك مانع شرعي من استعمال الماء، فإن زياده الكون في المسجدين جنباً مانع شرعي من استعمال الماء.

### مسألة ٣٧: إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفي له لوضوئه أو غسله و أمكن تيممه

[١٠٩٥] مسألة ٣٧: إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفي له لوضوئه أو غسله و أمكن تيممه بخلط شيء من الماء المضاف الذي لا يخرج عن الإطلاق لا- يبعد وجوبه، و بعد الخلط يجب الوضوء أو الغسل و إن قلنا بعدم وجوب الخلط لصدق وجدان الماء حينئذ.

### فصل في بيان ما يصح التيمم به

#### إشاره

فصل في بيان ما يصح التيمم به يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى سواء كان تراباً أو رملاً أو حجراً أو مدراً أو غير ذلك و إن كان حجراً الجص و النوره قبل الإحراق و أما بل مع التساوى لا مسوغ للتيمم فإنه وظيفه المضطرّ و لا اضطرار في هذا الفرض و الروايه الأمره بالتيمم لا إطلاق لها.

ص: ٣٢٨

بعده فلا يجوز على الأقوى (١)، كما أن الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر و إن كان مسحوقا مثل التراب، ولا يجوز على المعادن كالملاح و الزرنيخ و الذهب و الفضة و العقيق و نحوهما (٢) مما خرج عن اسم الأرض، و مع فقد ما ذكر من وجه الأرض يتيمم بغبار الثوب أو اللبد أو عرف الدابه و نحوها مما فيه غبار إن لم يمكن جمعه ترابا بالنفض، و إلا وجب و دخل فى القسم الأول، و الأحوط اختيار ما غباره أكثر (٣)، و مع فقد الغبار يتيمم بالطين إن لم يمكن تجفيفه، و إلا وجب و دخل فى القسم الأول، فما فى القوّه إشكال بل منع، لأن الاحراق لا يوجب تبدل الشىء عن حقيقته، فالجص كما أنه من أجزاء الأرض قبل الاحراق كذا بعده و به يظهر حال ما بعده.

فى إطلاقه إشكال بل منع، حيث أن الظاهر هو كون العقيق و الفيروزج و ما شاكلهما من حجر الأرض و جزء منها، غاية الأمر أنها من الأحجار الكريمة ذات قيمه غاليه باعتبار ما فيها من الخصوصيه النادره الموجهه لرغبه الناس إليها من جهه و ندره وجودها فى الخارج من جهه أخرى، و لعل لأجل ذلك أطلق عليها اسم المعدن.

هذا إضافه الى أن هذا الاطلاق لا يضرّ، فإن المعدن لم يكن موضوعا لحكم فى شىء من الروايات، فالعبره إنما هى بكونها من أجزاء الأرض، فإن كانت كما هو كذلك جاز التيمم بها و السجود عليها، و إلا فلا.

لا بأس بتركه إلا إذا فرض أن كثرته تبلغ بمقدار يصدق عليه التراب فحينئذ يتعين التيمم به، لا أنه أحوط.

و أما إذا لم تبلغ هذا المقدار، كما هو المفروض فلا يكون فى المسأله ما يصلح أن يكون منشأ للاحتياط الوجوبى، مع أن مقتضى إطلاق النصّ عدم الفرق بين القليل منه و الكثير.

يتيمم به له مراتب ثلاث:

الأولى: الأرض مطلقا غير المعادن.

الثانية: الغبار.

الثالثة: الطين، ومع فقد الجميع يكون فاقد الطهورين والأقوى فيه سقوط الأداء ووجوب القضاء وإن كان الأحوط الأداء أيضا، وإذا وجد فاقد الطهورين ثلجا أو جمدا قال بعض العلماء بوجوب مسحه على أعضاء الوضوء أو الغسل وإن لم يجر، ومع عدم إمكانه حكم بوجوب التيمم بهما، ومراعاة هذا القول أحوط، فالأقوى لفاقد الطهورين كفايه القضاء والأحوط ضم الأداء أيضا، وأحوط من ذلك مع وجود الثلج المسح به أيضا، هذا كله إذا لم يمكن إذابه الثلج أو مسحه على وجه يجرى، وإلا تعين الوضوء أو الغسل ولا يجوز معه التيمم أيضا.

### مسألة ١: وإن كان الأقوى كما عرفت جواز التيمم بمطلق وجه الأرض إلا أن الأحوط مع وجود التراب عدم التعدي عنه

[١٠٩٦] مسألة ١: وإن كان الأقوى كما عرفت جواز التيمم بمطلق وجه الأرض إلا أن الأحوط مع وجود التراب عدم التعدي عنه من غير فرق فيه بين أقسامه من الأبيض والأسود والأصفر والأحمر، كما لا فرق في الحجر والمدر أيضا بين أقسامهما، ومع فقد التراب الأحوط الرمل ثم المدر ثم الحجر (١).

### مسألة ٢: لا يجوز في حال الاختيار التيمم على الجص

[١٠٩٧] مسألة ٢: لا- يجوز في حال الاختيار التيمم على الجص (٢) المطبوخ والآجر والخزف والرماد وإن كان من الأرض، لكن في حال الضرورة بمعنى على الأحوط الأولى في الجميع.

مرّ أن الأظهر جواز التيمم بها في هذا الحال أيضا، إلا الرماد إذا كان من الحطب أو الشجر أو الحشيش أو نحوها. نعم إذا كان من الأرض فلا بأس بالتيمم به أيضا، وبه يظهر حال ما بعده.

عدم وجدان التراب و المدر و الحجر الأحوط الجمع بين التيمم بأحد المذكورات ما عدا رماد الحطب و نحوه و بالمرتبه المتأخره من الغبار أو الطين، و مع عدم الغبار و الطين الأحوط التيمم بأحد المذكورات و الصلاه ثم إعادتها أو قضاؤها.

### مسألة ٣: يجوز التيمم حال الاختيار على الحائض المبنى بالطين و اللبن و الآجر إذا طلى بالطين

[١٠٩٨] مسألة ٣: يجوز التيمم حال الاختيار على الحائض المبنى بالطين و اللبن و الآجر إذا طلى بالطين.

### مسألة ٤: يجوز التيمم بطين الرأس و إن لم يستحق

[١٠٩٩] مسألة ٤: يجوز التيمم بطين الرأس و إن لم يستحق، و كذا بحجر الرحي و حجر النار و حجر السن و نحو ذلك، لعدم كونها من المعادن الخارجه عن صدق الأرض، و كذا يجوز التيمم بطين الأرمني.

### مسألة ٥: يجوز التيمم على الأرض السبخه إذا صدق كونها أرضاً بأن لم يكن علاها الملح

[١١٠٠] مسألة ٥: يجوز التيمم على الأرض السبخه إذا صدق كونها أرضاً بأن لم يكن علاها الملح.

### مسألة ٦: إذا تيمم بالطين فلصق بيده يجب إزالته أولاً ثم المسح بها

[١١٠١] مسألة ٦: إذا تيمم بالطين فلصق بيده يجب إزالته أولاً ثم المسح بها (١)، و في جواز إزالته بالغسل إشكال.

### مسألة ٧: لا يجوز التيمم على التراب الممزوج بغيره

[١١٠٢] مسألة ٧: لا يجوز التيمم على التراب الممزوج بغيره من التبن أو الرماد أو نحو ذلك، و كذا على الطين الممزوج بالتبن، فيشترط فيما يتيمم به عدم كونه مخلوطاً بما لا يجوز التيمم به إلا إذا كان ذلك الغير مستهلكاً.

### مسألة ٨: إذا لم يكن عنده إلا الثلج أو الجمد و أمكن إذابته وجب

[١١٠٣] مسألة ٨: إذا لم يكن عنده إلا الثلج أو الجمد و أمكن إذابته وجب كما مر، كما أنه إذا لم يكن إلا الطين و أمكنه تجفيفه وجب.

### إذا لم يكن عنده ما يتيمم به وجب تحصيله و لو بالشراء

[١١٠٤] مسألة ٩: إذا لم يكن عنده ما يتيمم به وجب تحصيله و لو بالشراء في الوجوب إشكال بل منع، إذ لا دليل على أن الحائل إذا كان من نفس ما يتيمم به مانع، كما أنه لا مانع من إزالته حتى بالماء. و به يظهر حال ما في المتن.



### مسأله ۱۰: إذا كان وظيفته التيمم بالغبار يقدم ما غباره أزيد

[۱۱۰۵] مسأله ۱۰: إذا كان وظيفته التيمم بالغبار يقدم ما غباره أزيد كما مر (۱).

### مسأله ۱۱: يجوز التيمم اختيارا على الأرض النديه و التراب الندى

[۱۱۰۶] مسأله ۱۱: يجوز التيمم اختيارا على الأرض النديه و التراب الندى و إن كان الأحوط مع وجود اليابسه تقديمها.

### مسأله ۱۲: إذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه بطل

[۱۱۰۷] مسأله ۱۲: إذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه بطل، و إن صلى به بطلت و وجب الإعادة أو القضاء، و كذا لو اعتقد أنه من المرتبه المتقدمه فبان أنه من المتأخره مع كونه المتقدمه وظيفته.

### مسأله ۱۳: المناط فى الطين الذى من المرتبه الثالثه كونه على وجه يلصق باليد

[۱۱۰۸] مسأله ۱۳: المناط فى الطين الذى من المرتبه الثالثه كونه على وجه يلصق باليد، و لذا عبر بعضهم عنه بالوحد، فمع عدم لصوقه يكون من المرتبه الأولى ظاهرا و إن كان الأحوط تقديم اليابس و الندى عليه.

## فصل فى شرائط ما يتيمم به

### اشاره

فصل فى شرائط ما يتيمم به يشترط فيما يتيمم به أن يكون طاهرا، فلو كان نجسا بطل و إن كان جاهلا بنجاسته أو ناسيا، و إن لم يكن عنده من المرتبه المتقدمه إلا النجس ينتقل إلى اللاحقه، و إن لم يكن من اللاحقه أيضا إلا النجس كان فاقد الطهورين و يلحقه حكمه، و يشترط أيضا عدم خلطه بما لا يجوز التيمم به كما مر.

هذا لا ينسجم مع ما ذكره قدس سره آنفا حيث أنه هناك قد احتاط فى التقديم، و أما هنا فقد أفتى به. و على كل حال فقد ظهر حال المسأله ممّا تقدّم.

و يشترط أيضا إباحته و إباحه مكانه و الفضاء الذى يتم فيه و مكان المتيمم (١)، فيبطل مع غصبيه أحد هذه مع العلم و العمد، نعم لا يبطل مع الجهل (٢) و النسيان.

### مسألة ١: إذا كان التراب أو نحوه فى آنيه الذهب أو الفضة فتيمم به مع العلم و العمد بطل

[١١٠٩] مسألة ١: إذا كان التراب أو نحوه فى آنيه الذهب أو الفضة فتيمم به مع العلم و العمد بطل (٣) لأنه يعد استعمالا لهما عرفا.

### مسألة ٢: إذا كان عنده ترابان مثلا أحدهما نجس يتيمم بهما

[١١١٠] مسألة ٢: إذا كان عنده ترابان مثلا أحدهما نجس يتيمم بهما، كما أنه إذا اشتبه التراب بغيره يتيمم بهما، و أما إذا اشتبه المباح بالمغصوب اجتنب عنهما، و مع الانحصار انتقل إلى المرتبه اللاحقه و مع فقدها يكون فاقد الطهورين (٤) كما إذا انحصر فى المغصوب المعين.

فى اعتبار إباحته إشكال بل منع، فإن ما هو معتبر فى صحه التيمم إباحه مكانه و الفضاء الذى يتيمم فيه على أساس أن المعتبر فيه الضرب على الأرض و هو تصرف فى المغصوب، فلا يمكن أن يقع مصداقا للواجب، و أما إذا كان مكانه مباحا فهو صحيح و إن كان مكان المتيمم مغصوبا، فإن الحرام حينئذ يكون غير الواجب، فلا مبرر لاشتراط صحته بعدمه.

هذا إذا كان الجهل جهلا مركبا، و أما إذا كان بسيطا فيبطل لأن الحرام لا يمكن أن يقع مصداقا للواجب فى الواقع.

فى البطلان إشكال بل منع، لما مرّ من أنه لا دليل على حرمة استعمال آنيه الذهب و الفضة مطلقا، و إنما الحرام هو استعمالها فى الأكل و الشرب فحسب.

هذا غير بعيد حيث أن المكلف فى هذا الحال لا يتمكّن من إحراز أن ما أتى به صلاه من جهه عدم إحراز أن التيمم بأحدهما طهور، و عندئذ فلا يمكن التمسك بإطلاقات أدله و جوب الصلاه فى المقام لعدم إحراز أن ما يأتى به مع التيمم بأحدهما صلاه لكى يمكن التمسك بها، فإنه إن كان ذلك تيمما بالمباح فى الواقع

فهو صلاه وإلا فليس بصلاه. كما أن المقام ليس من موارد استقلال العقل بالتنزل من الامتثال اليقيني الى الامتثال الاحتمالي، فإن استقلاله بذلك إنما هو بملاك قبح المخالفه القطعيه العمليه، و من المعلوم أن حكمه به مبنى على أن يكون التكليف منجزا على المكلف و لكن بما أنه لا- يتمكّن من موافقته القطعيه فلا- تجوز له مخالفته القطعيه، بل وظيفته حينئذ الاقتصار على موافقه الاحتماليه، وهذا معنى حكم العقل بالتنزل من الامتثال اليقيني الى الامتثال الاحتمالي، و أما فى المقام فالعلم الإجمالى بوجوب التيمم بأحدهما لا- يكون منجزا لأن المكلف لا يتمكّن من موافقه القطعيه العمليه لاستلزامها المخالفه القطعيه العمليه للتكليف الآخر، و أما موافقه الاحتماليه فهى غير واجبه بحكم العقل لأن حكم العقل بلزومها متفرّع على تنجز وجوب التيمم و الفرض عدم تنجزه و ذلك لأن وجوبه ليس وجوبا نفسيا بل هو من أجل واجب آخر و هو الصلاه، و الفرض أنه مع التيمم بأحدهما لا يحرز أن ما أتى به من التكبيره و الفاتحه و الركوع و السجود و التشهد و التسليمه صلاه، و مع عدم إحراز أنها صلاه فلا تقتضى وجوب التيمم بأحدهما، و لا- يحكم العقل به لأنه إنما يحكم به فيما إذا لم يكن التيمم بالتراب المباح فى المقام مقوما لها بأن تكون الصلاه بما لها من أركانها و مقوماتها محرزّه على كل تقدير و لا يتمكّن المكلف من إحراز شرطها غير المقوم، ففى مثل ذلك يحكم بأنه إذا لم يتمكّن من إحرازه جزما كفى إحرازه احتمالا، و المفروض أن التيمم به فى المقام مقوم لها، و بدونه فلا صلاه لكى يكون وجوبها مقتضيا لوجوبه، و بما أن المكلف لا يحرز تمكّنه من التيمم بالمباح فلا يحرز تمكّنه من الصلاه و إن ما قام به من العمليه صلاه أو لا، و مع هذا كيف يحكم العقل بوجوب قيامه به رغم أنه لم يحرز كونه صلاه، هذا و الصحيح أن مثل المقام داخل فى التراحم بين حرمة الغصب و وجوب الصلاه فى الواقع، لا بينها

### مسألة ٣: إذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبيه أحدهما لا يجوز الوضوء و لا التيمم

[١١١١] مسألة ٣: إذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصبيه أحدهما لا- يجوز الوضوء و لا- التيمم، و مع الانحصار يكون فاقد الطهورين، و أما لو علم نجاسه أحدهما أو كون أحدهما مضافا يجب عليه مع الانحصار الجمع بين الوضوء و التيمم و صحت صلاته.

### مسألة ٤: التراب المشكوك كونه نجسا يجوز التيمم به

[١١١٢] مسألة ٤: التراب المشكوك كونه نجسا يجوز التيمم به إلا مع كون حالته السابقه النجاسه.

### مسألة ٥: لا يجوز التيمم بما يشك في كونه ترابا أو غيره مما لا يتيمم به

[١١١٣] مسألة ٥: لا- يجوز التيمم بما يشك في كونه ترابا أو غيره مما لا يتيمم به كما مر، فينتقل إلى المرتبه اللاحقه إن كانت، و إلا فالأحوط الجمع بين التيمم به و الصلاه ثم القضاء خارج الوقت أيضا (١).

### مسألة ٦: المحبوس في مكان مغصوب يجوز أن يتيمم فيه على إشكال

[١١١٤] مسألة ٦: المحبوس في مكان مغصوب يجوز أن يتيمم فيه على إشكال (٢)، لأن هذا المقدار لا يعدّ تصرفا زائدا، بل لو توضع بالماء الذي فيه و وجوب التيمم، لأنه وجوب غيرى لا شأن له إلا بالوجوب النفسى و لا يزاحم غيره إلا به، فعندئذ لا بدّ من الرجوع الى مرجحات باب المزاحمه، و بما أن وجوب الصلاه أهم من حرمة الغصب فلا مناص من تقديمه عليها، و نتيجة ذلك أن حرمة الغصب قد سقطت و يجب عليه حينئذ التيمم بكلا الترايين و الاثيان بالصلاه.

لا- بأس بترك هذا الاحتياط و الاكتفاء بالقضاء خارج الوقت و إن كان الاحتياط أولى على أساس وجود الأصل الموضوعى فى المقام النافى لكون المشكوك ترابا و لو على نحو الأصل فى العدم الأزلى، و به يحرز أنه فاقد الطهورين.

الظاهر أنه لا- إشكال فيه حيث أن اضطراره فى ذلك المكان الى التصرف فيه و الاستيلاء عليه رافع لحرمة واقعا، و التيمم فيه ليس تصرفا زائدا على ما يشغله جسمه من المكان كَمَا، فإن هذا المقدار لا يختلف باختلاف حالاته و ضعا لكى يقال

و كان مما له قيمه له يمكن أن يقال بجوازه، و الإشكال فيه أشدّ (١)، و الأحوط الجمع فيه بين الوضوء و التيمم و الصلاه ثم إعادتها أو قضاؤها بعد ذلك.

### مسألة ٧: إذا لم يكن عنده من التراب أو غيره مما يتيمم به ما يكفي لكفيه معا

[١١١٥] مسألة ٧: إذا لم يكن عنده من التراب أو غيره مما يتيمم به ما يكفي لكفيه معا يكرر الضرب حتى يتحقق الضرب تمام الكفين عليه، و إن لم يمكن يكتفى بما يمكن (٢) و يأتي بالمرتب المتأخره أيضا إن كانت و يصلى، و إن لم تكن فيكتفى به و يحتاط بالإعاده أو القضاء أيضا (٣).

أنه غير مضطرّ إليه فلا يجوز، فإن التيمم عباره عن ضرب اليدين على وجه الأرض، و الضرب ليس تصرفا زائدا فيه بل هو حال من حالات اليدين، هذا إضافة الى أن الصلاه لا تسقط عنه في هذا الحال، فعندئذ لا بدّ له من قيامه بعملية التيمم و إن فرضنا أنها تصرف زائد، لأن حرمتها لا يمكن أن تزاحم وجوب الصلاه.

الأظهر الجواز، لأن الوضوء به ليس تصرفا زائدا في المكان، و أما الاشكال فيه من ناحيه أنه تصرف في الملك و التصرف فيه كالتصرف في المال محرّم.. فقد حَقَّقنا في محلّه أنه لا دليل على حرمة التصرف في الملك إذا لم يكن مالا. أما سيره العقلاء فهي إنما تقوم على حرمة التصرف في المال بدون إذن صاحبه لا على الملك إذا لم يكن مالا.

و أما الدليل اللفظي فمورده المال دون الملك، فالتعدّي بحاجه الى قرينه. نعم لا تجوز مزاحمه المالك في ملكه و حقّه، و أما إذا لم تكن مزاحمه فلا مانع من التصرف فيه و إن لم يحرز رضاه، و عليه فلا وجه للإشكال. و به يظهر حال ما ذكره الماتن (قده) في المسأله تماما.

هذا مبنيّ على قاعده الميسور و هي غير تامّه، فإذاً تكون الوظيفه الاتيان بالمرتب المتأخره.

مرّ أنه لا دليل على الاكتفاء به إلا بملاك قاعده الميسور، فإذاً يكون فاقد

## مسألة ٨: يستحب أن يكون على ما يتيمم به غبار يعلق باليد

[١١١٦] مسألة ٨: يستحب أن يكون على ما يتيمم به غبار يعلق باليد، و يستحب أيضا نفضها بعد الضرب.

## مسألة ٩: يستحب أن يكون ما يتيمم به من ربي الأرض و عواليها لبعدها عن النجاسه

[١١١٧] مسألة ٩: يستحب أن يكون ما يتيمم به من ربي الأرض و عواليها لبعدها عن النجاسه.

## مسألة ١٠: يكره التيمم بالأرض السبخه إذا لم يكن يعلوها الملح و إلا فلا يجوز

[١١١٨] مسألة ١٠: يكره التيمم بالأرض السبخه إذا لم يكن يعلوها الملح و إلا - فلا - يجوز، و كذا يكره بالرمل، و كذا بمهابط الأرض، و كذا بتراب يوطأ و بتراب الطريق.

## فصل فى كيفية التيمم

### اشاره

فصل فى كيفية التيمم و يجب فيه أمور:

الأول: ضرب باطن اليدين معا دفعه على الأرض، فلا يكفى الوضع بدون الضرب، و لا الضرب بإحدهما و لا بهما على التعاقب و لا الضرب الطهورين فوظيفته القضاء خارج الوقت، و أما الأداء فى الوقت فهو مبنى على الاحتياط.

و أما ما فى المتن من الاحتياط بالاعاده فهو فى غير محلّه، فإنه إذا أتضح له فى الوقت تمكّنه من الطهاره المائيه أتضح بطلان تيمّمه و كونه غير مأمور به، و إنما هو مأمور بالوضوء أو الغسل، و حيثئذ فلا - تكون الاعاده مبيته على الاحتياط، بل هى واجبه جزما.

بظاهرهما حال الاختيار، نعم حال الاضطرار يكفي الوضع (١)، ومع تعذر ضرب إحداهما يضعها و يضرب بالأخرى، ومع تعذر الباطن فيهما أو في إحداهما ينتقل إلى الظاهر فيهما أو في إحداهما، ونجاسه الباطن لا تعد عذرا فلا ينتقل معها إلى الظاهر.

الثانى: مسح الجبهه بتمامها و الجبينين بهما من قصاص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى و إلى الحاجبين، و الأحوط مسحهما أيضا (٢)، و يعتبر على الأحوط فيه و فيما بعده، و ذلك لأن مقتضى إطلاق الروايات الأمره بالضرب الظاهره فى شرطيته للتيمم أنه شرط له مطلقا حتى فى حال الاضطرار و عدم التمكن منه، و على هذا فإذا لم يتمكن المكلف من الضرب على الأرض باليدين سقط وجوب التيمم و لا يمكن التمسك بإطلاق دليله لأنه قد قيّد بالضرب فلا إطلاق له، كما أنه لا يمكن التمسك بإطلاق ما دلّ على أن الصلاه لا تسقط بحال، لأنه لا يكون مشرعا و لا يدلّ على أن وضع اليدين شرط فى هذا الحال و طهور مع أن مقتضى إطلاق دليل المقيّد أنه ليس بشرط و طهور حتى فى هذا الحال، فإذن لا موضوع لهذا الدليل، بل مع الشكّ فى أن وضع اليدين على الأرض شرط فى هذا الحال أو لا، لا يمكن التمسك بإطلاقه، لأن موضوعه الصلاه و لا صلاه إلا فى فرض كون وضع اليدين عليها شرطا و طهورا، و من المعلوم أن الدليل لا يثبت موضوعه و لو بإثبات قيده المقوم له، و لكن مع ذلك فالاحتياط بالجمع بينه و بين القضاء فى خارج الوقت لا يترك فيه و فيما بعده. نعم إذا تعذر الضرب بباطن الكفين أو دفعه واحده تعين الضرب بظاهرهما أو بالتعاقب لأن دليل المقيّد بالضرب بباطن الكفّ لا إطلاق له لانحصاره بالروايات البيانيه الحاكيه لفعل المعصوم عليه السلام، فعندئذ لا مانع من التمسك بإطلاق الآيه الشريفه و نحوها.

لا بأس بتركه و إن كان الاحتياط أولى، فإن الواجب هو مسح الجبهه

كون المسح بمجموع الكف على المجموع، فلا- يكفى المسح ببعض كل من اليدين و لا- مسح بعض الجبهه و الجبينين، نعم  
يجزئ التوزيع فلا يجب المسح بكل من اليدين على تمام أجزاء الممسوح.

الثالث: مسح تمام ظاهر الكف اليمنى بباطن اليسرى ثم مسح تمام ظاهر اليسرى بباطن اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع، و  
يجب من باب المقدمه إدخال شىء من الأطراف، و ليس ما بين الأصابع من الظاهر فلا يجب مسحها، إذا المراد به ما يماسه ظاهر  
بشره الماسح، بل الظاهر عدم اعتبار التعميق و التدقيق فيه، بل المناطق صدق مسح التمام عرفا.

و أما شرائطه فهي أيضا أمور:

الأول: لنيه مقارنة لضرب اليدين على الوجه الذى مر فى الموضوع، و لا يعتبر فيها قصد رفع الحدث بل و لا الاستباحه.

الثانى: المباشرة حال الاختيار.

الثالث: الموالاه و إن كان بدلا عن الغسل، و المناطق فيها عدم الفصل المخل بهيئته عرفا بحيث تمحو صورته.

الرابع: الترتيب على الوجه المذكور.

الخامس: الابتداء بالأعلى و منه إلى الأسفل فى الجبهه و اليدين.

السادس: عدم الحائل بين الماسح و الممسوح.

السابع: طهاره الماسح و الممسوح حال الاختيار (١).

### مسألة ١: إذا بقى من الممسوح ما لم يمسح عليه

[١١١٩] مسألة ١: إذا بقى من الممسوح ما لم يمسح عليه و لو كان جزءا يسيرا و الجبينين الى الحاجبين، و لا- دليل على وجوب  
مسح غيرهما.

فى اعتبار الطهاره فيهما إشكال بل منع لعدم الدليل عليه.



بطل عمدا كان أو سهوا أو جهلا، لكن قد مر أنه لا يلزم المداقه و التعميق.

### مسألة ٢: إذا كان في محل المسح لحم زائد يجب مسحه أيضا

[١١٢٠] مسألة ٢: إذا كان في محل المسح لحم زائد يجب مسحه أيضا، وإذا كانت يد زائده فالحكم فيها كما مر في الوضوء.

### مسألة ٣: إذا كان على محل المسح شعر يكفى المسح عليه

[١١٢١] مسألة ٣: إذا كان على محل المسح شعر يكفى المسح عليه و إن كان في الجبهه بأن يكون منبته فيها، و أما إذا كان واقعا عليها من الرأس فيجب رفعه لأنه من الحائل.

### مسألة ٤: إذا كان على الماسح أو الممسوح جبيره يكفى المسح بها

[١١٢٢] مسألة ٤: إذا كان على الماسح أو الممسوح جبيره يكفى المسح بها أو عليها (١).

### مسألة ٥: إذا خالف الترتيب بطل

[١١٢٣] مسألة ٥: إذا خالف الترتيب بطل و إن كان لجهل أو نسيان.

### مسألة ٦: يجوز الاستنابه عند عدم إمكان المباشره

[١١٢٤] مسألة ٦: يجوز الاستنابه عند عدم إمكان المباشره، فيضرب النائب بيد المنوب عنه و يمسح بها وجهه و يديه، و إن لم يمكن الضرب بيده فيضرب بيده نفسه.

### مسألة ٧: إذا كان باطن اليدين نجسا وجب تطهيره

[١١٢٥] مسألة ٧: إذا كان باطن اليدين نجسا وجب تطهيره إن أمكن (٢)، و إلا- سقط اعتبار طهارته، و لا ينتقل إلى الظاهر إلا إذا كانت نجاسته مسريه إلى ما تقدّم في المسألة (٢٩) من أحكام الجبائر في الوضوء عدم كفايه المسح عليها، فمن أجل ذلك الأحوط الجمع بين المسح عليها أو بها و القضاء في خارج الوقت و لا يمكن التمسك في أمثال المقام بما دلّ على أن الصلاه لا تدع بحال، فإن مورده ما إذا كان المكلف متمكنا من الصلاه و لو بمرتبته نازله منها فإنها لا تسقط عنه، و أما إذا شكّ في أن هذا العمل صلاه أو لا فلا يمكن التمسك به لأن الدليل لا يثبت موضوعه.

مرّ عدم اعتبار طهارته.

يتيمم به و لم يمكن تجفيفه.

### مسألة ٨: الأقطع بإحدى اليدين يكتفى بضرب الأخرى و مسح الجبهة بها ثم مسح ظهرها بالأرض

[١١٢٦] مسألة ٨: الأقطع بإحدى اليدين يكتفى بضرب الأخرى و مسح الجبهة بها ثم مسح ظهرها بالأرض، و الأحوط الاستنابه لليد المقطوعه (١) فيضرب بيده الموجوده مع يد واحده للنائب و يمسح بهما جبهته و يمسح النائب ظهر يده الموجوده، و الأحوط مسح ظهرها على الأرض أيضا، و أما أقطع اليدين فيمسح بجبهته على الأرض، و الأحوط مع الإمكان الجمع بينه و بين ضرب ذراعيه و المسح بهما و عليهما.

### مسألة ٩: إذا كان على الباطن نجاسه لها جرم يعدّ حائلا و لم يمكن إزالتها

[١١٢٧] مسألة ٩: إذا كان على الباطن نجاسه لها جرم يعدّ حائلا و لم يمكن إزالتها فالأحوط الجمع بين الضرب به و المسح به و الضرب بالظاهر و المسح به (٢).

بل الأحوط الجمع بين التيمم باليد السالمه و المقطوعه بضربهما على الأرض و مسح الجبهة و الجبينين بهما و مسح اليد المقطوعه باليد السالمه بدلا عن الكفّ و مسح اليد السالمه بالمقطوعه، و بين الاستنابه فى اليد المقطوعه، و التيمم باليد السالمه، فإنه مقتضى العلم الإجمالى بوجوب أحدهما فى هذه الحاله، هذا إذا كانت إحدى اليدين مقطوعه، و أما إذا كانت كلاهما مقطوعه فتكون وظيفته بمقتضى العلم الإجمالى الجمع بين التيمم بهما و الاستنابه.

بل لا يبعد أن تكون الوظيفه فى هذا الحال هى الضرب بالظاهر و المسح به لما تقدّم من اختصاص دليل تقييد الضرب بالباطن بحال الاختيار و لا فرق فى الحائل بين أن يكون حائلا لجميع أجزاء الباطن أو بعضهما، فإن الاكتفاء بضرب ذلك البعض على الأرض بحاجه الى دليل و لا دليل عليه إلا قاعده الميسور و هى غير تامّه، و لكن مع ذلك يكون الاحتياط فى محلّه.

## مسألة ١٠: الخاتم حائل فيجب نزع حال التيمم

[١١٢٨] مسألة ١٠: الخاتم حائل فيجب نزع حال التيمم.

## مسألة ١١: لا يجب تعيين المبدل منه مع اتحاد ما عليه

[١١٢٩] مسألة ١١: لا- يجب تعيين المبدل منه مع اتحاد ما عليه، وأما مع التعدد كالحائض و النفساء مثلا- فيجب تعيينه و لو بالإجمال.

## مسألة ١٢: مع اتحاد الغايه لا يجب تعيينها

[١١٣٠] مسألة ١٢: مع اتحاد الغايه لا- يجب تعيينها، و مع التعدد يجوز قصد الجميع و يجوز قصد ما فى الذمه كما يجوز قصد واحده منها فيجزئ عن الجميع.

## مسألة ١٣: إذا قصد غايه فتبين عدمها بطل

[١١٣١] مسألة ١٣: إذا قصد غايه فتبين عدمها بطل، و إن تبين غيرها صح له إذا كان الاشتباه فى التطبيق و بطل ان كان على وجه التقييد (١).

## مسألة ١٤: إذا اعتقد كونه محدثا بالحدث الأصغر فقصد البديله عن الوضوء فتبين كونه محدثا بالأكبر

[١١٣٢] مسألة ١٤: إذا اعتقد كونه محدثا بالحدث الأصغر فقصد البديله عن الوضوء فتبين كونه محدثا بالأكبر فإن كان على وجه التقييد بطل (٢)، و إن أتى فيه: أن التقييد بمعنى التضييق و الحصره لا- معنى له فى أمثال المقام، فإذن لا- محاله يرجع التقييد فى المقام إما الى التخلف فى الداعى، أو الى التشريع، فإن رجع الى الأول كما إذا فرض أنه قصد امتثال الأمر الفعلى المتعلق بالتيمم و لكن بتخييل أنه جاء من قبل صلاه الظهر ثم بان أنه جاء من قبل صلاه العصر فيكون من الاشتباه فى التطبيق، فعندئذ لا شبهه فى الصحه، و أما إن رجع الى التشريع كما إذا بنى تشريعا على أن صلاه الظهر هى التى تفرض عليه التيمم مع علمه بأن ما تفرض عليه التيمم هو صلاه العصر دون الظهر، فعندئذ لا- شبهه فى البطلان، و بما أنه لا يمكن فى المقام أن يكون على وجه التشريع لجهله بالواقع فإذن لا محاله يكون من قبيل التخلف فى الداعى و الاشتباه فى التطبيق، فلا وجه حينئذ للحكم بالبطلان.

فيه: أن التقييد بمعنى التضييق و الحصره غير معقول؛ لأن التيمم فعل خارجى غير قابل للتقييد بهذا المعنى، و بمعنى الاتيان به بديلا عن الوضوء فهو غير

معتبر في صحته لأن المعتبر فيها تيه القربه باعتبار أنه عباده، فإذا أتى به بتلك التيه صحّ سواء أ كان من أجل التعويض عن الوضوء أم من أجل التعويض عن الغسل، إذ لا- يعتبر في تيه التيمم شيء سوى القربه و هي إضافته الى الله تعالى، وليس من الواجب أن ينوى كونه بدلا عن الوضوء أو عن الغسل، أو كونه طهاره اضطراريه. نعم إذا كان قد تحقّق من المكلف ما يوجب الوضوء و تحقّق منه أيضا ما يوجب الغسل و لم يتيسّر له الوضوء و الغسل و كان عليه تيمّان و جب في كل منهما أن يعينه و يميّزه عن الآخر بأن ينوى بأحدهما التعويض عن الوضوء و بالآخره التعويض عن الغسل و إلّا لم يقع عن الوضوء أو الغسل، و هذا لا من جهه أن تيه التعويض شرط في صحته بل من جهه أنه لو لم ينو التعويض عن أحدهما خاصّه لم يقع لا عن هذا و لا عن ذاك، لأن نسبته الى كليهما على حدّ سواء فالحكم بأنه عوض عن الوضوء دون الغسل أو بالعكس ترجيح من غير مرجّح، فمن أجل ذلك لا يمكن الحكم بصحته أو فقل إذا كان في ذمته تيمّان: أحدهما: بدل عن الوضوء، و الآخر: بدل عن الغسل و أتى بتيمم بتيه ما في الذمّه من دون تعيين لم يقع عن شيء منهما يعنى لا عن الوضوء و لا عن الغسل و إلّا لزم الترجيح من غير مرجّح بعد ما كانت نسبته الى كلّ واحد منهما نسبه واحده فلا مناص حينئذ من التعيين و هذا بخلاف ما إذا كان في ذمته تيمم واحد عوضا عن الغسل فقط مثلا، فإنه لا يعتبر في صحته تيه التعويض فإذا أتى به بتيه القربه فحسب صحّ و فرغت ذمته، و حينئذ يقع الكلام فيما لو أتى به بتيه التعويض عن الوضوء فهل يحكم بصحته أو لا، فيه تفصيل فإن أتى به كذلك على وجه التشريع كما لو بنى تشريعا على أن عدم التمكّن من الوضوء هو الذي يفرض عليه التيمم مع علمه بأن ما يفرض عليه التيمم هو عدم التمكّن من الغسل، فوقتئذ لا ريب في بطلانه و إن أتى به كذلك غفله أو جهلا بالحال كان من باب الاشتباه في التطبيق

به من باب الاشتباه فى التطبيق أو قصد ما فى الذمه صح، وكذا إذا اعتقد كونه جنباً فبان عدمه و أنه ماس للميت مثلاً.

### مسألة ١٥: فى مسح الجبهة و اليدين يجب إمرار الماسح على الممسوح

[١١٣٣] مسألة ١٥: فى مسح الجبهة و اليدين يجب إمرار الماسح على الممسوح، فلا يكفى جرّ الممسوح تحت الماسح، نعم لا تضر الحركة اليسيره فى الممسوح إذا صدق كونه ممسوحاً.

### مسألة ١٦: إذا رفع يده فى أثناء المسح ثم وضعها بلا فصل و أتم فالظاهر كفايته

[١١٣٤] مسألة ١٦: إذا رفع يده فى أثناء المسح ثم وضعها بلا فصل و أتم فالظاهر كفايته، وإن كان الأحوط الإعادة.

### مسألة ١٧: إذا لم يعلم أنه محدث بالأصغر أو الأكبر و علم بأحدهما إجمالاً يكفيه تيمم واحد

[١١٣٥] مسألة ١٧: إذا لم يعلم أنه محدث بالأصغر أو الأكبر و علم بأحدهما إجمالاً يكفيه تيمم واحد بقصد ما فى الذمه.

### مسألة ١٨: المشهور على أنه يكفى فيما هو بدل عن الوضوء ضربه واحده للوجه و اليدين

[١١٣٦] مسألة ١٨: المشهور على أنه يكفى فيما هو بدل عن الوضوء ضربه واحده للوجه و اليدين، و يجب التعدد فيما هو بدل عن الغسل، و الأقوى كفايه الواحد فيما هو بدل الغسل أيضاً و إن كان الأحوط ما ذكره، و أحوط منه التعدد فيما هو بدل الوضوء أيضاً، و الأولى أن يضرب بيديه و يمسح بهما جبهته و يديه ثم يضرب مره أخرى و يمسح بها يديه، و ربما يقال: غاية الاحتياط أن يضرب مع ذلك مره أخرى يده اليسرى و يمسح بها ظهر اليمنى ثم يضرب اليمنى و يمسح بها ظهر اليسرى.

### مسألة ١٩: إذا شك فى بعض أجزاء التيمم بعد الفراغ منه لم يعتن به

[١١٣٧] مسألة ١٩: إذا شك فى بعض أجزاء التيمم بعد الفراغ منه لم يعتن به و التخلّف فى الداعى لا فى المأمور به فعندئذ لا مانع من الحكم بصحّته باعتبار أنه أتى بالمأمور به عينا فى الواقع بتيّ القربه غايه الأمر أنه نوى شيئاً زائداً عليه و هو بدليته عن الوضوء غفله أو جهلاً- و هذا لا- يضرّ و لا- يمنع عن الصحّحه لما عرفت من أن البدليته ليست من مقومات المأمور به شرعاً حتى يكون فقدانها موجبا لبطلانه.

و بنى على الصحة (١)، وكذا إذا شك في شرط من شروطه، وإذا شك في أثنائه قبل الفراغ في جزء أو شرط فإن كان بعد تجاوز محله بنى على الصحة، وإن كان قبله أتى به و ما بعده، من غير فرق بين ما هو بدل عن الوضوء أو الغسل، لكن الأحوط الاعتناء به مطلقا وإن جاز محله أو كان بعد الفراغ ما لم يقم عن مكانه أو لم ينتقل إلى حاله أخرى على ما مر في الوضوء (٢) خصوصا فيما هو بدل عنه.

### مسألة ٢٠: إذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيه العود إليه و الإتيان به و بما بعده عدم فوت الموالاه

[١١٣٨] مسألة ٢٠: إذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيه العود إليه و الإتيان به و بما بعده عدم فوت الموالاه، و مع فوتها و جب الاستئناف، و إن تذكر بعد الصلاة و جب إعادتها أو قضاؤها، و كذا إذا ترك شرطا مطلقا ما عدا الإباحة في الماء أو التراب فلا تجب إلا مع العلم و العمد كما مر (٣).

هذا فيما إذا لم يكن الشك في الجزء الأخير، و أما إذا كان الشك فيه فلا تجرى القاعدة لعدم إحراز الفراغ من التيمم حينئذ لاحتمال أنه بعد في أثنائه، إلا إذا كان الشك فيه بعد الدخول في غيره المترتب عليه كالصلاة أو بعد فوت الموالاه.

مر في المسألة (٤٥) من شرائط الوضوء.

قد مر في شرائط الوضوء أن الإباحة شرط حتى في حال الجهل، فإن الحرام لا يمكن أن يقع مصداقا للواجب إلا إذا كان جاهلا مركبا أو ناسيا.

ص: ٣٤٥

مسأله ١: لا يجوز التيمم للصلاه قبل دخول وقتها

[١١٣٩] مسأله ١: لا- يجوز التيمم للصلاه قبل دخول وقتها(١) و إن كان بعنوان التهيؤ، نعم لو تيمم بقصد غايه أخرى واجبه أو مندوبه يجوز الصلاه به بعد دخول وقتها كأن يتيمم لصلاه القضاء(٢) أو للنافله إذا كان وظيفته التيمم.

فى الحكم بعدم الجواز مطلقا إشكال، و لا يبعد الجواز فيما إذا أتى به بداعى محبوبيته فى نفسه، أو الكون على الطهاره باعتبار أنه عباده كالوضوء و الغسل، و لا- يمكن أن يكون منشأ عباديته كونه مقدمه للواجب، فإن الأمر الغيرى لا يصلح أن يكون منشأ لها، فإذا لا محاله يكون منشؤها محبوبيته فى نفسه باعتبار أنه طهور كما فى الروايات، و على هذا فإذا فرض كون المكلف فاقدًا للماء قبل دخول الوقت جاز له أن يقوم بالتيمم بغايه الكون على الطهاره، أو لغايه كونه محبوبا فى نفسه، فإذا دخل الوقت جاز له حينئذ أن يصلّى به شريطه أن لا- يتيسّر له استعمال الماء، و أما التيمم قبل الوقت من أجل الصلاه بعده، فإن كان بداعى الأمر الغيرى لم يجرى إلا- تشريعا، كما هو الحال فى الوضوء أو الغسل قبل الوقت أيضا، و إن كان بداعى كونه محبوبا فى نفسه أو الكون على الطهاره فهو صحيح كما هو الحال فى الوضوء أو الغسل، فإذا لا فرق بين التيمم و بين الوضوء و الغسل من هذه الناحيه.

فى مشروعيه التيمم لصلاه القضاء إشكال بل منع لعدم المسوّغ له، فإن صلاه القضاء مطلوبه مرّه واحده فى طول العمر فإذا علم المكلف بزوال العذر فى المستقبل و التمكّن من الاتيان بها مع الطهاره المائيه لم يجر له التيمم فعلا و الاتيان

## مسألة ٢: إذا تيمم بعد دخول وقت فريضه أو نافله يجوز إتيان الصلوات التي لم يدخل وقتها بعد دخوله ما لم يحدث أو يجد ماء

[١١٤٠] مسألة ٢: إذا تيمم بعد دخول وقت فريضه أو نافله يجوز إتيان الصلوات التي لم يدخل وقتها بعد دخوله ما لم يحدث أو يجد ماء، فلو تيمم لصلاة الصبح يجوز أن يصلى به الظهر، وكذا إذا تيمم لغايه أخرى غير الصلاة.

## مسألة ٣: الأقوى جواز التيمم في سعه الوقت

[١١٤١] مسألة ٣: الأقوى جواز التيمم في سعه الوقت و إن احتمل ارتفاع العذر في آخره بل أو ظن به، نعم مع العلم بالارتفاع يجب الصبر، لكن التأخير إلى آخر الوقت مع احتمال الرفع أحوط و إن كان موهوماً، نعم مع العلم بعدمه و بقاء العذر لا إشكال في جواز التقديم، فتحصل أنه إما عالم ببقاء العذر إلى آخر الوقت أو عالم بارتفاعه قبل الآخر أو محتمل للأمرين، فيجوز المبادره مع العلم بالبقاء و يجب التأخير مع العلم بالارتفاع و مع الاحتمال الأقوى جواز المبادره (١) بها معه، و لا فرق فيه بين أن يكون العذر عدم تيسر الماء أو المرض، نعم إذا كان مأيوساً من ارتفاع العذر أو مطمئناً ببقائه جاز له القيام بعملية التيمم، غايه الأمر إذا ارتفع العذر في المستقبل و تمكّن من الاتيان بها مع الطهاره المائيه وجبت الاعاده، و كذلك الحال إذا لم يكن على يقين من البدايه بأنه سيشفى من مرضه أو يصير واجداً للماء في المستقبل، فإنه يجوز له حينئذ الاتيان بها مع التيمم، و إذا تيسر له بعد ذلك استعمال الماء أعاد ما أتى به.

في القوه إشكال بل منع، نعم لا بأس بالجواز ظاهراً أو رجاء و ذلك لأن التيمم وظيفه من لا يتيسر له استعمال الماء في تمام الوقت، أى من المبدأ الى المنتهى، فمن تيسر له كذلك و لو في جزء منه متسع لها مع الوضوء أو الغسل لم تنتقل وظيفته الى التيمم لأن الأمور به هو طبيعى الصلاة المقيدة بالطهاره المائيه بين المبدأ و المنتهى و الفرض أنه متمكّن منه، و على هذا فإن كان على يقين بأن الطهاره المائيه ستتاح له في آخر الوقت أخر الصلاة الى ذلك الحين لكي يصلّى معها،



و إن صادف استمرار العذر على خلاف اعتقاده تيمّم و صلّى، و إن كان على يقين باستمرار العذر و عدم إتاحة الفرصه للطهاره المائيه فى تمام الوقت جاز له أن يبادر الى الصلاه فى أول الوقت فيتيمّم و يصلّى، و إن لم يكن على يقين من ذلك و احتمال أن الطهاره المائيه ستتاح له فى الفتره الأخيره من الوقت فحينئذ و إن لم يجز أن يبادر الى الصلاه فى أول الوقت واقعا و لكن يجوز له ذلك ظاهرا أو برجاء استمرار العذر فعندئذ إذا تيسّر له استعمال الماء بعد الصلاه و فى الوقت متّسع لإعادتها مع الوضوء أو الغسل توضّأ أو اغتسل و أعاد، و أما إذا استمرّ به العذر الى أن انتهى الوقت ثم تيسّر له استعمال الماء فلا يجب عليه القضاء. و أما الروايات الآمره بالتأخير و الفحص عن الماء و طلبه ما لم يخف فوت الوقت لا- تنافى ذلك، أى جواز البدار ظاهرا أو رجاء و ذلك لأن تلك الأوامر لا- يحتمل أن تكون أوامر نفسيّه فيدور أمرها بين كونها إرشاديّه أو طريقيّه، فعلى الأول يكون مفادها الارشاد الى حكم العقل، و هو جواز التأخير واقعا، و الفحص عن الماء فى المسافه التى يتمكّن المكلف من الوصول إليها لئلا يفوت عنه التكليف المنجز و عدم أجزاء ما أتى به من الصلاه مع التيمّم فى أول الوقت إذا تيسّر له استعمال الماء فى آخر الوقت، و واضح أن ذلك لا ينافى جواز الاتيان بها مع التيمّم فى أول الوقت ظاهرا، أو برجاء كونها متعلّقه للأمر فى الواقع.

و على الثانى يكون مفادها تنجيز الواقع لدى الاصابه لأنه شأن الحكم الطريقي و لا يترتب عليه غيره، و معنى ذلك أن وجوب الصلاه مع الطهاره المائيه على تقدير ثبوته فى الواقع و تمكّن المكلف منه منجز، و هذا لا يمنع عن جواز الاتيان بها مع التيمّم فى أول الوقت ظاهرا أو رجاء، لأن أجزاءها منوط باستمرار العذر، فإذا لم يستمرّ و تيسّر له استعمال الماء فى الوقت أعاد.

فالنتيجه: أن مفاد هذه الروايات على كلا التقديرين لا يمنع عن جريان

خصوصاً مع الظن بالبقاء(١)، والأحوط التأخير خصوصاً مع الظن بالارتفاع.

استصحاب بقاء العذر و استمراره لعدم التنافي بينهما، فإن ما يترتب على هذا الاستصحاب هو جواز الاتيان بها مع التيمم في أول الوقت ظاهراً و هو لا- ينافي وجوب الاعاده عند انكشاف الحال و عدم استمرار العذر واقعا، لأن مفادها أن وجوب الصلاه مع الطهاره المائيه منجز على المكلف في الواقع على تقدير ثبوته و تمكن المكلف من الاتيان بها. و الاستصحاب لا ينفى ذلك حتى يكون منافيا له، و أما إذا كان المكلف على يقين من استمرار العذر فقام و تيمم و صلى في أول الوقت ثم صادف أن العذر غير مستمر على خلاف اعتقاده، فهل يجزئ ما أتى به؟! فمقتضى القاعده عدم الاجزاء و وجوب الاعاده، لأن المكلف إذا كان متمكناً من الصلاه مع الطهاره المائيه في الوقت لم يكن مكلفاً بالصلاه مع الطهاره الترايبيه. و أما الروايات الوارده في المسأله فهي على مجموعتين:

الأولى: ما يدل على وجوب الاعاده إذا تيسر الماء للمكلف قبل ذهاب الوقت.

الثانيه: ما يدل على الاجزاء و عدم وجوب الاعاده إذا اتفق تيسره في الوقت.

فالمجموعتان و إن كانتا متعارضتين في أنفسهما، إلا أنه بملاحظه التعليل الوارد في المجموعه الثانيه بلسان التوسعه و التسهيل على المكلف فهي تكون أقوى دلالة من الأولى، فمن أجل ذلك يحكم العرف بتقديمها على الأولى حيث أنها بهذا التعليل يصلح لدى العرف أن تكون قرينه على التصرف فيها.

فالتتيجه: إن مقتضى الروايات أن المكلف إذا كان على يقين من استمرار العذر و عدم تيسر الماء له، ثم صادف عدم استمراره و تيسر الماء له في وقت متسع للإعاده مع الوضوء أو الغسل هو عدم وجوبها و الاجزاء.

لا أثر للظن بعد ما لم يكن حججه و به يظهر حال ما بعده.

#### مسألة ٤: إذا تيمم لصلاة سابقه و صلى و لم ينتقض تيممه حتى دخل وقت صلاة أخرى

[١١٤٢] مسألة ٤: إذا تيمم لصلاة سابقه و صلى و لم ينتقض تيممه حتى دخل وقت صلاة أخرى يجوز الإتيان بها فى أول وقتها و إن احتمل زوال العذر فى آخر الوقت على المختار، بل و على القول بوجوب التأخير فى الصلاة الأولى عند بعضهم، لكن الأحوط التأخير فى الصلاة الثانية أيضا و إن لم يكن مثل الاحتياط السابق بل أمره أسهل، نعم لو علم بزوال العذر يجب التأخير كما فى الصلاة السابقة.

#### مسألة ٥: المراد بآخر الوقت الذى يجب التأخير إليه أو يكون أحوط الآخر العرفى

[١١٤٣] مسألة ٥: المراد بآخر الوقت الذى يجب التأخير إليه أو يكون أحوط الآخر العرفى، فلا يجب المداqqه فيه و لا الصبر إلى زمان لا يبقى الوقت إلا بقدر الواجبات، فيجوز التيمم و الإتيان بالصلاة مشتمله على المستحبات أيضا، بل لا ينافى إتيان بعض المقدمات القريبه بعد الإتيان بالتيمم قبل الشروع فى الصلاة بمعنى إبقاء الوقت بهذا المقدار.

#### مسألة ٦: يجوز التيمم لصلاة القضاء و الإتيان بها معه

[١١٤٤] مسألة ٦: يجوز التيمم لصلاة القضاء و الإتيان بها معه (١) و لا يجب التأخير إلى زوال العذر، نعم مع العلم بزواله عما قريب يشكل الإتيان بها قبله، و كذا يجوز للنوافل الموقته (٢) حتى فى سعه وقتها بشرط عدم العلم بزوال العذر إلى آخره.

#### مسألة ٧: إذا اعتقد عدم سعه الوقت فتيمم و صلى ثم بان السعه

[١١٤٥] مسألة ٧: إذا اعتقد عدم سعه الوقت فتيمم و صلى ثم بان السعه فعلى مَرَّ حكم هذه المسألة فى المسألة (١) من أحكام التيمم.

فى الجواز إشكال بل منع، فإنه بحاجه الى دليل و لا دليل عليه، فمقتضى القاعده عدم الجواز، بل مقتضى الروايات الأمره بالفحص و التأخير عدمه أيضا، نعم لا بأس بالجواز ظاهرا بمقتضى استحباب بقاء العذر الى آخر الوقت، أو رجاء، و لكنّه لا يجزئ إذا زال العذر و تيسر له استعمال الماء فى الوقت.

المختار صحت صلاته و يحتاط بالإعاده، و على القول بوجوب التأخير تجب الإعاده (١).

### مسأله ٨: لا يجب إعاده الصلاه التى صلاها بالتيمم الصحيح بعد زوال العذر

[١١٤٦] مسأله ٨: لا يجب إعاده الصلاه التى صلاها بالتيمم الصحيح (٢) بعد هذا القول هو الصحيح فإنه مقتضى القاعده، فإذا بان سعه الوقت فى الواقع اتضح له أنه لم يكن مأمورا بالتيمم، كما أنه مقتضى الروايات الآمره بالفحص و التأخير، حيث إن المقصود بوجوب التأخير عدم جواز البدار واقعا بدون الفحص و الطلب مع احتمال وجدان الماء فى آخر الوقت، و لا ينافى ذلك جواز البدار ظاهرا بمقتضى الاستصحاب أو رجاء كما تقدم.

فى إطلاقه إشكال بل منع، و يظهر ذلك من خلال بيان صور المسأله:

الصوره الأولى: ما إذا كان المكلف عند دخول الوقت متيمما بتيمم صحيح بسبب فقدان الماء و عدم تيسره له كما إذا تيمم لذلك السبب بغايه صلاه الظهرين فصلاهما به، ثم يظل باقيا على هذا التيمم الى أن دخل وقت العشاءين، و له حينئذ حالتان:

الحاله الأولى: أن يكون على يقين من بدايه الوقت على استمرار عدم تيسر الماء له الى الفتره الأخيره من الوقت.

الحاله الثانيه: أن لا يكون على يقين من ذلك و يحتمل تيسر الماء له فى الفتره الأخيره.

الصوره الثانيه: ما إذا دخل وقت الصلاه على المكلف و هو لا يتيسر له الطهاره المائيه مع عدم كونه متيمما بتيمم صحيح، و له فى هذه الصوره أيضا حالتان:

الحاله الأولى: أن يكون على يقين بعدم إتاحة الفرصه له للطهاره المائيه قبل ذهاب الوقت.

الحاله الثانيه: أن لا يكون على يقين من ذلك و يحتمل بأن الطهاره المائيه

ستتاح له فى آخر الوقت.

الصورة الثالثة: ما إذا كان المكلف مريضا و لم يتمكن من استعمال الماء و تيمم لغايه و قد ظل عليه الى أن دخل وقت الصلاة و حينئذ يكون له حالتان:

الحاله الأولى: أن يكون على يقين ببقاء عذره من مرض أو نحوه و استمراره حتى الفتره الأخيره من الوقت.

الحاله الثانيه: أن لا يكون على يقين من ذلك و يحتمل ارتفاعه و برؤه منه قبل خروج الوقت.

الصورة الرابعه: ما إذا دخل الوقت على المكلف و هو لا يتيسر له استعمال الماء مع عدم كونه متيمما بتيمم صحيح قبل ذلك، و له فى هذه الصورة أيضا حالتان:

الحاله الأولى: أن يكون على يقين بعدم تيسر استعمال الماء له الى آخر الوقت.

الحاله الثانيه: أن لا يكون على يقين من ذلك و يحتمل تمكنه من استعماله قبل ذهاب الوقت.

ثم إن مقتضى القاعده فى جميع هذه الصور بما لها من الحالات عدم أجزاء ما أتى به من الصلاة مع التيمم فى ابتداء الوقت و وجوب إعادتها إذا صادف له تيسر الماء أو تمكنه من استعماله فى الوضوء أو الغسل لإعادتها ثانيه قبل خروج الوقت، إذ حينئذ تبين له أنه كان مأمورا بالصلاه مع الطهاره المائيه فى الواقع دون الصلاه مع الطهاره التراييه، لأنها فى طول الأولى، و عند تعذرهما فى تمام وقتها. و قد خرجنا عن مقتضى هذه القاعده فى الحاله الأولى من الصورة الثانيه لمجموعه كبيره من النصوص الناصه فى الاجزاء و عدم وجوب الاعاده إذا اتفق له تيسر الماء فى وقت متسع للإعاده مع الوضوء أو الغسل معلله ذلك ب(أن رب الماء رب الصعيد، فقد فعل

زوال العذر لا فى الوقت و لا فى خارجه مطلقا، نعم الأحوط استحبابا إعادتها فى موارد:

أحدها: من تعمد الجنابه مع كونه خائفا من استعمال الماء فإنه يتيمم أحد الطهورين (١)، و قد مرّ أن هذه الحاله هى القدر المتيقن من تلك النصوص. و أما الحاله الأولى من الصوره الأولى فالظاهر أنها ملحقه بالحاله الأولى من الصوره الثانيه للقطع بعدم الفرق بينهما، و مجرد الاختلاف بينهما فى زمان التيمم ممّا لا أثر له و لا يحتمل كونه فارقا بين الحالتين، و إنما الكلام فى إلحاق الحالتين الأولىين من الصوره الثالثه و الرابعه بالحاله الأولى من الصوره الثانيه. أما إلحاق الحاله الأولى من الصوره الثالثه بها فهو غير بعيد، و ذلك لأن المكلف فى هذه الحاله بما أنه يكون على طهور يتيمم فى بدايه الوقت واقعا فيكون مشمولاً لعموم التعليل فى صحيحه زواره و محمد بن مسلم و هو قوله عليه السّلام: (لمكان أنه دخلها و هو على طهر بتيمم..) (٢) فإذا كان مشمولاً له كان إطلاق التعليل فى تلك الروايات يعمّه، فإنه إذا كان دخوله فى بدايه الوقت على طهر بتيمم كان مشمولاً لقوله عليه السّلام: «إن ربّ الماء ربّ الصعيد فقد فعل أحد الطهورين».

و أما إلحاق الحاله الأولى من الصوره الرابعه بها فهو لا يخلو عن إشكال لفرض أن المكلف فى هذه الحاله لا يكون مشمولاً لعموم التعليل المذكور، فمن أجل ذلك فالتعدى عن مورد النصوص الى غيره بحاجه الى مؤنه و قرينه تدلّ على ذلك باعتبار أن الحكم فيه يكون خلاف القاعده.

و دعوى القطع بعدم الفرق بين كون العذر عدم تيسّر الماء له و كونه عدم تيسّر استعماله له لمرض أو نحوه، و إن كانت غير بعيدة فى نفسها، إلا أن الجزم بها مشكل من جهه أنه لا طريق لنا الى إحراز أن الملاك فى كلا الموردین واحد، و من هنا تجب الاعاده على الأحوط فى هذه الحاله.

ص: ٣٥٣

١- ١) الوسائل ج ٣ أبواب التيمم باب ١٤ ح ١٥.

٢- ٢) الوسائل ج ٣ أبواب التيمم باب ٢١ ح ٤.

و يصلى لكن الأحوط إعادتها بعد زوال العذر و لو فى خارج الوقت.

الثانى: من تيمم لصلاه الجمعة عند خوف فوتها(١) لأجل الزحام و منعه.

الثالث: من ترك طلب الماء عمدا إلى آخر الوقت و تيمم و صلى ثم تبين وجود الماء فى محل الطلب.

الرابع: من أراق الماء الموجود عنده مع العلم أو الظن بعدم وجوده بعد ذلك، و كذا لو كان على طهاره فأجنب مع العلم أو الظن بعدم وجود الماء.

الخامس: من أخر الصلاه متعمدا إلى أن ضاق وقته فتيمم لأجل الضيق.

### مسأله ٩: إذا تيمم لغايه من الغايات كان بحكم الطاهر ما دام باقيا لم ينتقض و بقى عذره

[١١٤٧] مسأله ٩: إذا تيمم لغايه من الغايات كان بحكم الطاهر ما دام باقيا لم ينتقض و بقى عذره، فله أن يأتى بجميع ما يشترط فيه الطهاره إلا إذا كان المسوغ للتيمم مختصا بتلك الغايه كالتيمم لضيق الوقت فقد مرّ أنه لا يجوز له مسّ كتابه القرآن و لا قراءه العزائم و لا الدخول فى المساجد، و كالتيمم لصلاه الميت أو للنوم مع وجود الماء.

### مسأله ١٠: جميع غايات الوضوء و الغسل غايات للتيمم أيضا

[١١٤٨] مسأله ١٠: جميع غايات الوضوء و الغسل غايات للتيمم أيضا، فيجب لما يجب لأجله الوضوء أو الغسل و يندب لما يندب له أحدهما، فيصح بدلا عن الأغسال المندوبه و الوضوءات المستحبه(٢) حتى وضوء الأظهر و جوب الاعاده فيه دون استحبابها، و ذلك لظهور معتبرتى السكونى و سماعه فى وجوبها، و عدم وجود قرينه على رفع اليد عنه، كما أن موردهما يوم الجمعة أو يوم عرفه، فلا وجه لتخصيص الماتن قدّس سرّه بخصوص صلاه الجمعة.

فى بدليته عمّا لا يكون رافعا للحدث و لا يكون طهورا إشكال بل منع،

الحائض و الوضوء التجديدي مع وجود شرط صحته من فقد الماء و نحوه، نعم لا- يكون بدلا عن الوضوء التهيؤي كما مرّ (١)، كما أن كونه بدلا عن الوضوء للكون على الطهاره محل إشكال (٢)، نعم إتيانه برجاء المطلوبيه لا مانع منه لكن يشكل الاكتفاء به لما يشترط فيه الطهاره أو يستحب إتيانه مع الطهاره.

### مسأله ١١: التيمم الذي هو بدل عن غسل الجنابه حاله كحاله في الإغناء عن الوضوء

[١١٤٩] مسأله ١١: التيمم الذي هو بدل عن غسل الجنابه حاله كحاله في الإغناء عن الوضوء، كما أن ما هو بدل عن سائر الأغسال يحتاج إلى الوضوء أو التيمم بدله مثلها (٣)، فلو تمكن من الوضوء توطأ مع التيمم بدلها، وإن لم لأن ظاهر أدله البدليه أنه عوض عن الغسل و الوضوء فيما يترتب عليهما من رفع الحدث و الطهاره، بل هو مقتضى التعليقات الوارده فيها بألسنه مختلفه من (أن ربّ الماء هو ربّ الصعيد) (١) و (أن التيمم أحد الطهورين) (٢) و نحوهما، فإن مقتضاهما أنه بديل عنهما فيما يترتب عليهما من الطهاره و رفع الحدث، و بما أن الوضوءات المستحبّه لا تكون طهورا و رافعه للحدث فلا دليل على قيامه مقامها.

و أما الأغسال المستحبّه؛ فهي و إن كانت طهورا و رافعه للحدث بناء على ما هو الصحيح من إغنائها عن الوضوء، إلا أن المكلف لما كان مخيرا بينها و بين الوضوء فإذا لم يتمكن منها تعين الوضوء لا التيمم، فلا يكون التيمم عوضا عنها، و إذا لم يتمكن من الوضوء أيضا فحينئذ و إن كان التيمم متعينا إلا أنه بديل عنه لا عنها.

فالتتيجه: أنه لا دليل على أن التيمم بديل عن الوضوء و الغسل مطلقا.

قد مرّ في المسأله (١) من هذا الفصل أنه لا يبعد كونه بدلا عنه.

تقدّم أن الأظهر صحّه التيمم بغايه الكون على الطهاره كالوضوء، و يترتب عليه جواز الدخول في كل ما هو مشروط بالطهاره و كان معذورا عن الوضوء أو الغسل.

هذا على القول بعدم إغناء الأغسال عن الوضوء ظاهر، و أما على القول

ص: ٣٥٥

١- (١) الوسائل ج ٣ أبواب التيمم باب ٣ ح ٤.

٢- (٢) الوسائل ج ٣ أبواب التيمم باب ٢٣ ح ٥.



يتمكن تيمم تيممين أحدهما بدل عن الغسل و الآخر عن الوضوء.

## مسألة ١٢: ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء و الغسل من الأحداث

[١١٥٠] مسألة ١٢: ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء و الغسل من الأحداث (١)، كما أنه ينتقض بوجودان الماء أو زوال العذر، و لا- يجب عليه بالاغناء كما هو الصحيح فالظاهر أن الأمر أيضا كذلك، فإن الدليل قد دلّ على أنها تغنى عن الوضوء، و لا يدلّ على أن ما هو عوض عنها و قائم مقامها يغنى عنه، كما أنه لا إطلاق لأدله بدليته عنها، فإنها ناظره الى البدليته فى الطهور و رفع الحدث و لا نظر لها الى البدليته فى شىء آخر، فإذن لا فرق بين القولين فى المسألة. و يترتب على ذلك أن المكلف إذا كان فاقدا للماء و يحصل منه ما يوجب الغسل كمسّ الميّت-مثلا- و يحصل منه ما يوجب الوضوء كالبول أو النوم تيمّم مرتين، إحداهما بدلا عن الغسل، و الأخرى بدلا عن الوضوء نظرا الى أن التيمّم الذى هو بديل عن غسل مسّ الميّت لا يجزئ عن الوضوء، و ليس كالغسل من هذه الجهة.

و أما التيمّم الذى هو بديل عن غسل الجنابه فالوضوء و إن لم يكن واجبا معه إلا أنه ليس من جهة أنه يغنى عن الوضوء، بل من جهة دلالة الآيه الشريفه على أن وظيفه الجنب الغسل إذا كان واجدا للماء، و إلا فالتيمّم دون الوضوء فإنه وظيفه المحدث غير الجنب بمقتضى ظهور التقسيم فى الآيه الشريفه فى كونه قطعاً للشركه، و بها تقيّد إطلاقات أدله الوضوء فى غير المغتسل أو المتيمّم من الجنابه، و أما ما دلّ على أنه لا وضوء قبل غسل الجنابه و لا بعده فهو لا يعمّ البديل عن الغسل، فإن مورده الغسل و التعدى عنه الى بديله و هو التيمّم بحاجه الى قرينه، فإذن المرجع فى البديل هو إطلاقات أدله الوضوء.

التيمّم إذا كان بدليلا عن الوضوء انتقض بكلّ ما ينتقض به الوضوء من الحدث الأكبر و الأصغر، و إذا كان بدليلا عن الغسل انتقض بكلّ ما ينتقض الغسل، و لا ينتقض هذا التيمّم البديل عن الغسل بما ينتقض الوضوء و يوجب (الحدث الأصغر)

إعادته ما صلاه كما مر و إن زال العذر فى الوقت (١)، و الأحوط الإعادته حينئذ بل و القضاء أيضا فى الصور الخمسه المتقدمه.

### مسأله ١٣: إذا وجد الماء أو زال عذره قبل الصلاه لا يصح أن يصلى به

[١١٥١] مسأله ١٣: إذا وجد الماء أو زال عذره قبل الصلاه لا يصح أن يصلى به، و إن فقد الماء أو تجدد العذر فيجب أن يتيمم ثانيا، نعم إذا لم يسع زمان الوجدان أو زوال العذر للوضوء أو الغسل بأن فقد أو زال العذر بفصل غير كاف لهما لا يبعد عدم بطلانه و عدم وجوب تجديده، لكن الأحوط التجديد مطلقا، و كذا إذا كان وجدان الماء أو زوال العذر فى ضيق الوقت فإنه لا يحتاج إلى الإعادته حينئذ للصلاه التى ضاق وقتها.

### مسأله ١٤: إذا وجد الماء فى أثناء الصلاه

[١١٥٢] مسأله ١٤: إذا وجد الماء فى أثناء الصلاه فإن كان قبل الركوع من الركعه الأولى بطل تيممه و صلاته، و إن كان بعده لم يبطل و يتم الصلاه، لكن الأحوط مع سعه الوقت الإتمام و الإعادته مع الوضوء، و لا فرق فى التفصيل المذكور بين الفريضة و النافله على الأقوى و إن كان الاحتياط بالإعادته فى الفريضة أكد من النافله.

### مسأله ١٥: لا يلحق بالصلاه غيرها إذا وجد الماء فى أثناءها

[١١٥٣] مسأله ١٥: لا يلحق بالصلاه غيرها إذا وجد الماء فى أثناءها بل تبطل مطلقا، و إن كان قبل الجزء الأخير منها، فلو وجد فى أثناء الطواف و لو فى فلو تيمم الجنب مثلا ثم نام أو بال بقى تيممه عن الجنابه نافذ المفعول و عليه أن يتوضأ من أجل البول أو النوم إن كان واجدا للماء، و إلا تيمم بدلا عن الوضوء، و كذلك الحال فيما إذا تيممت الحائض أو النفساء بدلا عن غسل الحيض أو النفاس ثم نامت أو بالت فإنها لا تعيد تيممها لأنه نافذ المفعول ما دامت لم تتمكن من الغسل، بل عليها الوضوء إن أمكن، و إلا تيممت بدلا عنه أيضا.

قد مرّ حكم ذلك مشروحا فى ضمن المسأله (٣) و (٤) من هذا الفصل.

الشوط الأخير بطل (١)، وكذا لو وجد في أثناء صلاة الميت بمقدار غسله بعد أن ييّم لفقد الماء فيجب الغسل و إعادته الصلاة، بل و كذا لو وجد قبل تمام الدفن.

### مسألة ١٦: إذا كان واجدا للماء و تيمم لعذر آخر من استعماله فزال عذره في أثناء الصلاة

[١١٥٤] مسألة ١٦: إذا كان واجدا للماء و تيمم لعذر آخر من استعماله فزال عذره في أثناء الصلاة هل يلحق بوجدان الماء في التفصيل المذكور إشكال (٢)، فلا يترك الاحتياط بالإتمام و الإعادة إذا كان بعد الركوع من الركعة في البطلان إشكال، و الأظهر عدمه لأن بطلانه مبني على أن الطهارة كما تكون شرطا للأشواط كذلك تكون شرطا للأكوان المتخلله بينها، فحينئذ يبطل بمجرد تيسر الماء له كالصلاة، و لكن الأمر ليس كذلك إذ لا دليل على أنها شرط للأكوان المتخلله أيضا، بل ظاهر أدله شرطيتها أنها شرط للأشواط فحسب، و من هنا لا يبطل بصدور الحدث في أثناءه، و قد دلت صحيحه محمد بن مسلم على أنه لا يبطل بحدوث الحيض في أثناءه.

الأظهر هو اللاحق، و ذلك لعموم التعليل في صحيحه زراره و محمد بن مسلم، و هو قوله عليه السلام: (...لمكان أنه دخلها و هو على طهر بتيمم...) (١) فإنه بعمومه يشمل ما إذا دخل في الصلاة بتيمم صحيح و مشروع لأجل عذر آخر كالمرض أو نحوه إذ يصدق عليه أنه دخلها و هو على طهور بتيمم، و مقتضى إطلاقه كفايه مجرد الدخول فيها و إن لم يركع، إلا أنه لا بدّ من رفع اليد عن إطلاقه و تقييده بما بعد الركوع من الركعة الأولى بصحيحه أخرى لزراره الناصه على هذا التفصيل.

فالنتيجة: إن مقتضى التعليل عدم الفرق بين أن يكون العذر عدم تيسر الماء له أو شيئا آخر كالمرض أو نحوه، فالعبرة إنما هي بدخول المكلف في الصلاة بتيمم صحيح و مشروع، و قد تقدّم أن عذر المكلف إن كان عدم تيسر الماء له و كان على يقين من بقائه الى آخر الوقت و ما يوسا من ارتفاعه صحّ التيمم منه واقعا بمقتضى

ص: ٣٥٨

الأولى، نعم لو كان زوال العذر في أثناء الصلاة في ضيق الوقت أتمها، وكذا لو لم يف زمان زوال العذر للوضوء بأن تجدد العذر بلا فصل فإن الظاهر عدم بطلانه وإن كان الأحوط الإعادة.

### مسألة ١٧: إذا وجد الماء في أثناء الصلاة بعد الركوع ثم فقد في أثناءها أيضا أو بعد الفراغ منها بلا فصل

[١١٥٥] مسألة ١٧: إذا وجد الماء في أثناء الصلاة بعد الركوع ثم فقد في أثناءها أيضا أو بعد الفراغ منها بلا فصل هل يكفي ذلك التيمم لصلاة أخرى أو لا فيه تفصيل: فيما أن يكون زمان الوجدان وافيا للوضوء أو الغسل على تقدير عدم كونه في الصلاة أو لا، فعلى الثاني الظاهر عدم بطلان ذلك التيمم بالنسبة إلى الصلاة الأخرى أيضا، وأما على الأول فالأحوط عدم الاكتفاء به بل تجديده لها (١)، لأن القدر المعلوم من عدم بطلان التيمم إذا كان الوجدان بعد الركوع إنما هو بالنسبة إلى الصلاة التي هو مشغول بها لا مطلقا.

الروايات الناصه على الاجزاء و عدم وجوب الاعاده، وإن كان عدم تيسير استعمال الماء له مع وجوده عنده فقد مرّ أن شمول تلك الروايات له لا يخلو عن إشكال وإن كان على يقين من استمرار عذره الى الفتره الأخيره من الوقت و مأیوسا من ارتفاعه، نعم إذا تيمّم لغايه أخرى ثم دخل وقت الصلاة، كما إذا تيمّم لصلاة الليل ثم دخل وقت صلاة الفجر و هو على طهر بتيمّم، فقد تقدّم أنه لا يبعد كونه مشمولاً لها، و حينئذ إذا دخل في صلاة الفجر صدق عليه أنه دخل فيها و هو على طهر بتيمّم، فإذا صدق ذلك حكم بصحتها فيما إذا زال عذره بعد دخوله في ركوع الركعه الأولى.

بل الأظهر ذلك لأن التيمّم ينتقض بتيسير الماء شريطه أن يبقى هذا التيسير أمدا يتسع للطهاره و الصلاة، فإن مفعول التيمّم حينئذ ينتهي و يكون المكلف بحاجه الى الوضوء. نعم لو قلنا بحرمة قطع الصلاة و وجوب إتمامها و أنه لم يبق بعدها أمدا يتسع لهما، فعندئذ لم ينته مفعوله، لأن انتهاءه منوط ببقاء قدره المكلف زمانا يتسع للصلاة مع الطهاره المائيه.

## مسألة ١٨: في جواز مسّ كتابه القرآن و قراءه العزائم حال الاشتغال بالصلاه التي وجد الماء فيها بعد الركوع إشكال

[١١٥٦] مسألة ١٨: في جواز مسّ كتابه القرآن و قراءه العزائم حال الاشتغال بالصلاه التي وجد الماء فيها بعد الركوع إشكال (١)، لما مر من أن القدر المتيقن من بقاء التيمم و صحته إنما هو بالنسبه إلى تلك الصلاه، نعم لو قلنا بصحته إلى تمام الصلاه مطلقا كما قاله بعضهم جاز المس و قراءه العزائم ما دام في تلك الصلاه، و مما ذكرنا ظهر الإشكال في جواز العدول من تلك الصلاه إلى الفائته التي هي مترتبة عليها، لاحتمال عدم بقاء التيمم بالنسبه إليها.

## مسألة ١٩: إذا كان وجدان الماء في أثناء الصلاه بعد الحكم الشرعي بالركوع

[١١٥٧] مسألة ١٩: إذا كان وجدان الماء في أثناء الصلاه بعد الحكم الشرعي بالركوع كما لو كان في السجود و شك في أنه ركع أم لا، حيث إنه محكوم بأنه ركع فهل هو كالوجدان بعد الركوع الوجداني أم لا إشكال، فالاحتياط فيه: أنه لا وجه للإشكال فيه، و ذلك لأنه إن قلنا بجواز رفع اليد عن الصلاه التي بيده و عدم حرمة قطعها كما إذا كانت نافله أو مطلقا و إن كانت فريضه انتهى مفعول تيممه بالنسبه الى سائر الغايات باعتبار أنه واجد للماء و متمكّن من استعماله في الحال، فلا يجوز له حينئذ القيام بأيه عمليه مشروطه بالطهاره. نعم يبقى مفعوله بالنسبه الى الصلاه التي بيده تعيّدا رغم تيسّر الماء له و تمكّنه من استعماله في الوضوء أو الغسل.

و أما إن قلنا بعدم جواز رفع اليد عنها و حرمة قطعها فحينئذ لا ينتهي مفعوله لا بالنسبه إليها و لا بالنسبه الى سائر الغايات كعدم تمكّنه من القيام بعملية الوضوء أو الغسل حال الصلاه و في أثنائها. نعم لو فرض تمكّنه من ذلك أثناء الصلاه انتهى مفعوله و انتقض بالنسبه الى سائر الغايات دونها. و بذلك يظهر حال ما بعده.

بالإتمام و الإعادة لا يترك (١).

### مسألة ٢٠: الحكم بالصحة في صورة الوجدان بعد الركوع ليس منوطا بحرمة قطع الصلاة

[١١٥٨] مسألة ٢٠: الحكم بالصحة في صورة الوجدان بعد الركوع ليس منوطا بحرمة قطع الصلاة، فمع جواز القطع أيضا كذلك ما لم يقطع، بل يمكن أن يقال في صورة وجوب القطع أيضا إذا عصى و لم يقطع الصحة باقية (٢) بناء فيه: أن الاحتياط و إن كان في محلّه إلا أن الظاهر أن الركوع الذى حكم بثبوته بمقتضى قاعده التجاوز فهو كالركوع الوجدانى.

فيه: أن بقاء الصحّة ليس مبيّنا على الترتّب كما هو ظاهر المتن، فإن الترتّب إنما يكون فى مورد شريطه توفّر أمرين؛ أحدهما: أن يكون الضدّان من الضدّين اللذين لهما ثالث. و الآخر: أن يكون التكليف المتعلّق بكل منهما مولويّا.

و كلا الأمرين فى المقام غير متوفّر.

أما الأول؛ فلأن الضدّين فى المقام من الضدّين اللذين لا ثالث لهما و هما قطع الصلاة و المضىّ عليها.

و أما الثانى؛ فلأن الأمر بالمضىّ على الصلاة كما فى الصحيحه يكون إرشادا الى عدم انتقاض التيمّم بوجدان الماء بعد الركوع من الركعه الأولى، و مردّد ذلك الى أن المكلف متطهّر فى هذا الحال و لا ينتهى مفعول تيمّمه به بالنسبه الى هذه الصلاة، و حينئذ يكون له إتمام تلك الصلاة.

نعم لو كان الاتمام واجبا تقع المزاحمه بينه و بين وجوب القطع، و لكن بما أن الشرط الأول للترتب منتف فلا يمكن القول به. و على هذا فالصحيحه بمدلولها الارشادى مطلقه فتعمّ صورته وجوب القطع على المكلف أيضا، فإن وجوب القطع لا ينافى بقاءه على الطهور التيمّمى و عدم انتهاء مفعوله، و لكن مجرد ذلك - أى بقاؤه على الطهور - لا يكفى فى الحكم بالصحة فإن إتمام هذه الصلاة و إن لم يكن منهيّا عنه إلا أنه لا يمكن انطباق الصلاة المأمور بها عليها فعلا باعتبار أن قطعها واجب

على الأقوى من عدم بطلان الصلاة مع وجوب القطع إذا تركه و أتم الصلاة.

### مسألة ٢١: المجنب المتيمم بدل الغسل إذا وجد ماء بقدر كفايه الوضوء فقط لا يبطل تيممه

[١١٥٩] مسألة ٢١: المجنب المتيمم بدل الغسل إذا وجد ماء بقدر كفايه الوضوء فقط لا يبطل تيممه، و أما الحائض و نحوها ممن تيمم تيممين (١) إذا وجد بقدر الوضوء بطل تيممه الذى هو بدل عنه، و إذا وجد ما يكفى للغسل و لم يمكن صرفه فى الوضوء بطل تيممه الذى هو بدل عن الغسل و بقى تيممه الذى هو بدل عن الوضوء من حيث إنه حيثئذ يتعين صرف ذلك الماء فى الغسل فليس مأمورا بالوضوء، و إذا وجد ما يكفى لأحدهما و أمكن صرفه فى كل منهما بطل كلا التيممين (٢)، و يحتمل عدم بطلان ما هو بدل عن الوضوء و بدون هذا لا يمكن الحكم باشتمالها على الملاك لعدم الطريق إليه، و بدون إحراز ذلك لا يمكن الحكم بالصحة.

فالتتية: أن فى صورته وجوب القطع لا يمكن الحكم بالصحة إذا عصى و لم يقطع و أتم الصلاة إلا دعوى القطع بأنها مشتملة على الملاك فى هذا الحال.

قيل: إن هذا مبنى على أن غير غسل الجنابه من الأغسال لا يجرى عن الوضوء، فمن أجل ذلك يجب تيممين، أحدهما بدلا عن الغسل، و الآخر بدلا عن الوضوء. و أما بناء على إغنائها عن الوضوء فيكفى تيمم واحد بدلا عن الغسل، و هو يجرى عن الوضوء أيضا، و لكن ذلك غير صحيح، بل الصحيح أنه على الرغم من أن سائر الأغسال مغنيه عن الوضوء كغسل الجنابه و مع هذا لا يكون التيمم البديل عنها مغنيا عن الوضوء، كما تقدّم ذلك فى المسألة (١١) من هذا الفصل.

فيه: أن هذا لا ينسجم مع ما بنى عليه قدس سرّه من أن المقام داخل فى باب التراحم، إذ على ذلك يتعين تقديم الغسل على الوضوء بملاك أنه أهمّ أو لا أقل من احتمال أهميته، و لازم هذا بطلان خصوص التيمم البديل عن الغسل دون الوضوء.

و أما بناء على القول بعدم إغناء غير غسل الجنابه من الأغسال الأخرى عن الوضوء

من حيث إنه حينئذ يتعين صرف ذلك الماء في الغسل فليس مأمورا بالوضوء، لكن الأقوى بطلانهما.

### مسألة ٢٢: إذا وجد جماعه متيممون ماء مباحا لا يكفي إلا لأحدهم بطل تيممهم أجمع

[١١٦٠] مسألة ٢٢: إذا وجد جماعه متيممون ماء مباحا لا يكفي إلا لأحدهم بطل تيممهم أجمع (١) إذا كان في سعه الوقت و إن كان في ضيقه بقي تيمم الجميع، وكذا إذا كان الماء المفروض للغير و أذن للكل في استعماله، و أما إن أذن للبعض دون الآخرين بطل تيمم ذلك البعض فقط، كما أنه إذا كان الماء المباح كافيا للبعض دون الآخر لكونه جنبا و لم يكن بقدر الغسل لم يبطل تيمم ذلك البعض.

فيكون المقام داخلا- في باب المعارضه و يكون المجعول عندئذ إما اشتراط الصلاه بالغسل أو الوضوء، و بما أنه لا- ترجيح لأحدهما على الآخر، فالنتيجه هي التخيير، و لازم ذلك بطلان كلا- التيممين باعتبار أن المكلف متمكن من كل من الغسل و الوضوء و لا يمكن الحكم ببطلان أحدهما دون الآخر فإنه ترجيح بلا مرجح، و حينئذ فإن اختار الوضوء تيمم بدلا عن الغسل و إن اختار الغسل تيمم بدلا عن الوضوء. و أما بناء على القول بالاغناء كما هو الصحيح فلا معارضه في المقام، فإن المجعول حينئذ هو اشتراط الصلاه بالطهاره الغسلية فحسب باعتبار أنها تتضمن الطهاره الوضوئيه أيضا، و على هذا يتعين على المكلف القيام بعملية الغسل باعتبار أنها تكفي عن الوضوء أيضا.

في إطلاق ذلك إشكال بل منع، لأن كل واحد منهم إذا لم يزاحم الآخر حينما أراد أخذ الماء بطل تيمم الجميع لأن كلا منهم حينئذ متمكن من التصرف فيه بلا مزاحم، و أما إذا غلب أحدهما على الآخر و تمكن من أخذ الماء يبطل تيممه دون المغلوب و أما إذا تساويا و لم يقهر أي منهما على الآخر و لم يتمكن من أخذه، فلا يبطل لا تيمم هذا و لا تيمم ذاك



## مسألة ٢٣: المحدث بالأكبر غير الجنابه إذا وجد ماء لا يكفي إلا لواحد من الوضوء أو الغسل

[١١٦١] مسألة ٢٣: المحدث بالأكبر غير الجنابه إذا وجد ماء لا يكفي إلا لواحد من الوضوء أو الغسل قدم الغسل و تيمم بدلا عن الوضوء (١)، وإن لم يكف إلا للوضوء فقط توضأ و تيمم بدل الغسل.

## مسألة ٢٤: لا يبطل التيمم الذي هو بدل عن الغسل من جنابه أو غيرها بالحدث الأصغر

[١١٦٢] مسألة ٢٤: لا يبطل التيمم الذي هو بدل عن الغسل من جنابه أو غيرها بالحدث الأصغر، فما دام عذره عن الغسل باقيا تيممه بمنزلته، فإن كان عنده ماء بقدر الوضوء توضأ و إلا تيمم بدلا عنه، و إذا ارتفع عذره عن الغسل اغتسل، فإن كان عن جنابه لا حازه معه إلى الوضوء، و إلا توضأ أيضا (٢)، وهذا و لكن الأحوط إعادته التيمم أيضا (٣)، فإن كان عنده من الماء بقدر الوضوء هذا مبنئ على عدم إغناء غير غسل الجنابه عن الوضوء و كون المقام داخلا في باب التراحم، و كلا المبتئين غير صحيح.

أما الأول؛ فقد تقدم أن سائر الأغسال أيضا تغني عن الوضوء، و على هذا يتعين الغسل باعتبار أنه يغني عن الوضوء، فلا حازه حينئذ إلى التيمم بدلا عنه.

و أما الثاني؛ فقد مرّ أن المقام داخل في باب التعارض على القول بعدم إغناء الغسل عن الوضوء دون التراحم، و على هذا فالمكلف مخير بين أن يقوم بعملية الغسل أو الوضوء، و لا- وجه لتقديم الأول على الثاني حيث أنه لا- أثر لتوفر الأهميه في أحدهما دون الآخر في هذا الباب، و لا تكون مرجحه فيه، و أما على القول بالاعناء فلا يكون داخلا في باب التعارض كما مرّ.

هذا مبنئ على أن غير غسل الجنابه لا يغني عن الوضوء و لكن قد مرّ خلافه، و عليه فلا حازه إلى الوضوء.

الاحتياط ضعيف جدّا و لا وجه له، فإن مقتضى أدله البدليه أن التيمم إذا كان بديلا عن الغسل انتقض بكلّ ما ينقض الغسل، و لا ينتقض هذا التيمم البديل عن الغسل بما ينقض الوضوء و يوجهه و هو الحدث الأصغر، و إذا كان بديلا عن الوضوء

تيمم بدلا عن الغسل و توضأ،و إن لم يكن تيمم مرتين مره عن الغسل و مره عن الوضوء،هذا إن كان غير غسل الجنابه و إلا يكفيه مع عدم الماء للوضوء تيمم واحد بقصد ما فى الذمه(١).

انتقض بكل ما ينقض الوضوء،و عليه فلا- يكون الحدث الأصغر ناقضا للتيمم البديل عن الغسل،فإذن لا مقتضى لإعادته مع الوضوء أو مع التيمم بدلا عنه.

و دعوى أن التيمم رافع لحدث الجنابه دونها،فإذا كان جنبا فعلا- فوظيفته إذا لم يجد الماء تيمم بمقتضى الآيه الشريفه و الروايات،و على هذا فإذا تيمم الجنب بدلا عن الغسل ثم صدر منه الحدث الأصغر صدق عليه أنه جنب،فإذا لم يجد الماء فوظيفته التيمم...خاطئه:

أما أولا:فقد ذكرنا أن عنوان الجنابه عنوان انتزاعى منتزع من حدث الجنابه و يدور مداره وجودا و عدما،و حدوثا و بقاء،فإذا ارتفع حدثها بالتيمم البديل عن غسلها ارتفعت الجنابه أيضا،و مما يدل على ذلك ما ورد من:(أن من احتلم فى أحد المسجدين وجب أن يتيمم و يخرج...)فلو لم يكن التيمم رافعا للجنابه فلا- مقتضى لوجوبه لأن حرمة الاجتياز عن المسجدين الحرمين و حرمة المكث فى سائر المساجد من أحكام الجنب.

و أما ثانيا:فمع الاغماض عن ذلك و تسليم أن التيمم لا يكون رافعا للجنابه و رافع لحدثها فحسب،فإذا تيمم الجنب ارتفع حدث الجنابه عنه،فحينئذ إذا صدر منه الحدث الأصغر لم يجب عليه التيمم بدلا عن الغسل إذ لا- مقتضى لوجوبه،فإنه إنما يكون لارتفاع حدث الجنابه،و المفروض أنه ارتفع بذلك التيمم و لا يعود بالحدث الأصغر،و إنما يعود بتمكّنه من الغسل.

بل يتيمم بدلا عن الوضوء فقط دون ما فى الذمه،لأن التيمم البديل عن غسل الجنابه لا ينتقض بالحدث الأصغر كما مرّ.

## مسألة ٢٥: حكم التداخل فى الأغسال يجرى فى التيمم أيضا

[١١٦٣] مسألة ٢٥: حكم التداخل الذى مر سابقا فى الأغسال يجرى فى التيمم أيضا، فلو كان هناك أسباب عديدة للغسل يكفى تيمم واحد عن الجميع، وحينئذ فإن كان من جملة الجنبه لم يحتج إلى الوضوء أو التيمم بدلا عنه، وإلا وجب الوضوء أو تيمم آخر بدلا عنه (١).

## مسألة ٢٦: إذا تيمم بدلا عن أغسال عديده فتبين عدم بعضها صح

[١١٦٤] مسألة ٢٦: إذا تيمم بدلا عن أغسال عديده فتبين عدم بعضها صح بالنسبه إلى الباقي، وأما لو قصد معنا فتبين أن الواقع غيره فصحته مبنيه على أن يكون من باب الاشتباه فى التطبيق لا التقييد (٢) كما مر نظائره مرارا.

## مسألة ٢٧: إذا اجتمع جنب و ميت و محدث بالأصغر و كان هناك ماء

[١١٦٥] مسألة ٢٧: إذا اجتمع جنب و ميت و محدث بالأصغر و كان هناك ماء هذا فيما إذا كان أحد موجبات الغسل موجبا للوضوء أيضا- كالأستحاضه المتوسطه- أو كان قد صدر منه ما يوجب الوضوء خاصه- كالبول أو النوم- لما مر من أن التيمم البديل عن الغسل لا يغنى عن الوضوء و ليس كالغسل، و إن لم يكن لا هذا و لا ذاك لم يجب الوضوء أو تيمم آخر بدلا عنه.

فيه: أن المسأله ليست مبنيه على ذلك بل هى مبنيه على مسأله أخرى، و هى أن الأغسال هل هى حقائق متباينه، أو أنها حقيقه واحده فعلى الأول لا يمكن الحكم بالصحه، فإن التيمم البديل لكل غسل مابين للتيمم البديل لغسل آخر، و على هذا فما نواه لا واقع له، و ما له واقع لم ينوه. و على الثانى؛ فالظاهر الصحه، فإن الأغسال إذا كانت حقيقه واحده فالتيمم البديل لها أيضا كذلك، و الفرض أنه قد أتى به بتيه بدليته عن الغسل بتيه القربه، غايه الأمر إنه قد اعتقد أن ذلك الغسل هو غسل الجنبه، فيكون ذلك الاعتقاد غير مطابق للواقع و هو لا يضرب بصحه التيمم، لأن المكلف قد أتى به بدلا عن الغسل بتيه القربه، و الخطأ إنما هو فى تطبيق العنوان كعنوان غسل الجنبه لا فى الواقع، فيكون الاشتباه فى تطبيق العنوان على الواقع الذى أتى به و هذا لا يضرب.

لا يكفي إلا لأحدهم فإن كان مملوكا لأحدهم تعين صرفه لنفسه، وكذا إن كان للغير و أذن لواحد منهم، و أما إن كان مباحا أو كان للغير و أذن لكل فيتعين للجنب، فيغتسل و ييمم الميت (١) و يتيمم المحدث بالأصغر أيضا.

### مسألة ٢٨: إذا نذر نافله مطلقه أو موقته في زمان معين و لم يتمكن من الوضوء في ذلك الزمان تيمم بدلا عنه و صلى

[١١٦٦] مسألة ٢٨: إذا نذر نافله مطلقه أو موقته في زمان معين و لم يتمكن من الوضوء في ذلك الزمان تيمم بدلا عنه و صلى، و أما إذا نذر مطلقا لا مقيدا بزمان معين فالظاهر وجوب الصبر، إلى زمان إمكان الوضوء (٢).

### مسألة ٢٩: لا يجوز الاستنجار لصلاة الميت ممن وظيفته التيمم

[١١٦٧] مسألة ٢٩: لا يجوز الاستنجار لصلاة الميت ممن وظيفته التيمم مع في التعيين إشكال بل منع، لأن الدليل عليه منحصر بروايه عبد الرحمن بن أبي نجران و هي لا تخلو عن إشكال سندا، فمن أجل ذلك لا يمكن الاعتماد عليها، و أما معتبره أبي بصير التي تدل على صرف الماء في الوضوء لا- في الغسل عن الجنابه، فمورد لها لا- ينطبق على المقام، فإن الماء فيه إما أنه مشترك بين الجميع، أو أنه لجماعه منهم، أو إن أمره بيد هؤلاء الجماعة، و هذا بخلاف المقام، فإن الماء إما أنه مباح للكُل أو ان صاحبه أذن للكُل في التصرف فيه، فمن أجل ذلك لا- يمكن الاستدلال بها على تقديم الوضوء على الغسل فيما إذا كان الماء مباحا لهما أصاله أو إذنا، و على هذا فيتعين الرجوع الى ما هو مقتضى القاعدة في المسألة و مقتضاها أن كل من سبق الآخر في أخذ الماء فهو له و عليه الغسل أو الوضوء.

هذا يعنى أنه لا- مسوّغ للتيمم بالنسبه إليها باعتبار أنها غير مؤقته و المكلف متمكن من الاتيان بها مع الطهاره المائيه، و معه لا تكون الطهاره التراييه مشروع في حقه، و أما إذا تيمم بغايه أخرى فهل يجوز له أن يأتي بها بهذا التيمم الظاهر عدم الجواز، فإن تيممه حينئذ و إن كان صحيحا و طهورا إلا أنه لما كان متمكنا منها مع الطاهره المائيه كان مكلفا بها كذلك، و لا يكون مكلفا بها مع الطهاره التراييه، فإذن لا أثر له بالنسبه إليها.

وجود من يقدر على الوضوء، بل لو استأجر من كان قادرا ثم عجز عنه يشكل جواز الإتيان بالعمل المستأجر عليه مع التيمم، فعليه التأخير إلى التمكن مع سعه الوقت، بل مع ضيقه أيضا يشكل كفايته فلا يترك مراعاة الاحتياط (١).

### مسألة ٣٠: المجنب التيمم إذا وجد الماء في المسجد ووقف غسله على دخوله و المكث فيه لا يبطل تيممه بالنسبة إلى حرمه المكث

[١١٦٨] مسألة ٣٠: المجنب التيمم إذا وجد الماء في المسجد ووقف غسله على دخوله و المكث فيه لا يبطل تيممه بالنسبة إلى حرمه المكث، وإن بطل بالنسبة إلى الغايات الأخرى، فلا يجوز له قراءة العزائم و لا مس كتابه القرآن، كما أنه لو كان جنبا و كان الماء منحصرا في المسجد و لم يكن أخذه إلا بالمكث و جب أن يتيمم للدخول و الأخذ كما مر سابقا (٢)، و لا يستباح له بهذا التيمم إلا المكث، فلا يجوز له المس و قراءة العزائم.

### مسألة ٣١: لو كان عنده من الماء ما يكفي لأحد الأمرين من رفع الخبث عن ثوبه أو بدنه و رفع الحدث قدّم رفع الخبث

[١١٦٩] مسألة ٣١: قد مر سابقا أنه لو كان عنده من الماء ما يكفي لأحد الأمرين من رفع الخبث عن ثوبه أو بدنه و رفع الحدث قدّم رفع الخبث و تيمم للحدث (٣)، لكن هذا إذا لم يمكن صرف الماء في الغسل أو الوضوء و جمع الغسالة في إناء نظيف لرفع الخبث، و إلا تعين ذلك، و كذا الحال في مسألة بل الأظهر عدم الكفاية، لأن سقوط الواجب عن ذمّه شخص بفعل آخر بحاجة إلى دليل، و دليل الاستيجار لا يشمل الفرد الاضطراري على تفصيل يأتي في محله إن شاء الله تعالى.

تقدّم حكم المسألة موسّعا في باب غسل الجنابه في المسألة (٨) من فصل: ما يحرم على الجنب.

تقدّم حكم ذلك في المسوّغ السادس للتيمم، و أما ما ذكره الماتن قدّس سرّه من العمليه في المسألة فهو صحيح، فإن المكلف إذا كان قادرا على هذه العمليه كان متمكّنا من رفع الخبث و الحدث معا و معه لا تصل النوبه إلى التيمم.

اجتماع الجنب و الميت و المحدث بالأصغر، بل فى سائر الدورانات.

### مسأله ٣٢: إذا علم قبل الوقت أنه لو أفر التيمم إلى ما بعد دخوله لا يتمكن من تحصيل ما يتيمم به

[١١٧٠] مسأله ٣٢: إذا علم قبل الوقت أنه لو أفر التيمم إلى ما بعد دخوله لا يتمكن من تحصيل ما يتيمم به فالأحوط أن يتيمم قبل الوقت لغايه أخرى (١) غير الصلاه فى الوقت و يبقى تيممه إلى ما بعد الدخول فيصلى به، كما أن الأمر كذلك بالنسبه إلى الوضوء إذا أمكنه قبل الوقت و علم بعدم تمكنه بعده فيتوضأ على الأحوط لغايه أخرى (٢) أو للكون على الطهاره.

### مسأله ٣٣: يجب التيمم لمس كتابه القرآن إن وجب

[١١٧١] مسأله ٣٣: يجب التيمم لمس كتابه القرآن إن وجب، كما أنه يستحب مرّ أن الأقوى صحّه التيمم قبل دخول الوقت شريطه توقّف مسوّغه و لا- تتوقّف صحّته على أن يكون بغايه أخرى، بل يكفى أن يكون للكون على الطهاره، أو بداعى كونه محبوبا فى نفسه باعتبار أنه ظهور كما فى الروايات كالوضوء و الغسل.

و من هنا قلنا فى أوّل هذا الفصل أنه كما يجوز الاتيان بالوضوء أو الغسل قبل الوقت بداعى محبوبيته فى نفسه أو الكون على الطهاره، و لا يجوز بداعى الأمر الغيرى، كذلك الحال فى التيمم.

لا بأس بترك هذا الاحتياط و يكون المكلف فى هذا الحال مخيرا بين الاتيان بالوضوء بغايه أخرى أو بداعى أمره الاستجابى أو الكون على الطهاره، و بين تركه و الاتيان بالصلاه بعد الوقت بالتيمم بمقتضى قوله عليه السلام: (إذا فات الماء لم تفت الأرض) و بذلك يفرق عن التيمم، فإن المكلف إذا علم بأنه لا يتمكن من تحصيل ما يتيمم به بعد الوقت فحينئذ لو لم يتيمم قبل الوقت لفاتت الصلاه منه فى وقتها بما لها من الملا-ك الملزم فيه و هو غير جائز، فمن أجل ذلك أن الأقوى وجوبه، و هذا بخلاف الوضوء فإنه لو لم يتوضأ قبل الوقت لم يؤدّ الى تفويت الصلاه فيه و إنما يوجب تفويت الطهاره المائيه، و الفرض عدم وجوب تحصيلها قبل الوقت.

إذا كان مستحبا، ولكن لا يشرع إذا كان مباحا نعم له أن يتيمم لغايه أخرى (١) ثم يمسح المسح المباح.

### مسألة ٣٤: إذا وصل شعر الرأس إلى الجبهة

[١١٧٢] مسألة ٣٤: إذا وصل شعر الرأس إلى الجبهة فإن كان زائدا على المتعارف وجب رفعه للتيمم و مسح البشرة، وإن كان على المتعارف لا يبعد كفايه مسح ظاهره عن البشرة و الأحوط مسح كليهما.

### مسألة ٣٥: إذا شك في وجود حاجب في بعض مواضع التيمم حال الوضوء و الغسل

[١١٧٣] مسألة ٣٥: إذا شك في وجود حاجب في بعض مواضع التيمم حاله حال الوضوء و الغسل في وجوب الفحص حتى يحصل اليقين أو الظن بالعدم (٢).

### مسألة ٣٦: في الموارد التي يجب عليه التيمم بدلا عن الغسل و عن الوضوء

[١١٧٤] مسألة ٣٦: في الموارد التي يجب عليه التيمم بدلا عن الغسل و عن الوضوء كالحائض و النفساء و ماس الميت الأحوط (٣) تيمم ثالث بقصد الاستباحه من غير نظر إلى بدليته عن الوضوء أو الغسل بأن يكون بدلا عنهما، لاحتمال كون المطلوب تيمما واحدا من باب التداخل، و لو عين أحدهما في التيمم الأول و قصد بالثاني ما في الذمه أغنى عن الثالث.

### مسألة ٣٧: إذا كان بعض أعضائه منقوشا باسم الجلاله أو غيره من أسمائه تعالى أو آيه من القرآن

[١١٧٥] مسألة ٣٧: إذا كان بعض أعضائه منقوشا باسم الجلاله أو غيره من أسمائه تعالى أو آيه من القرآن فالأحوط محوه حذرا من وجوده على بدنه في حال الجنابه أو غيرها من الأحداث لمناطق حرمة المس على المحدث (٤)، كما أن له أن يتيمم بغايه الكون على الطهاره أو لكونه محبوبا في نفسه، و عندئذ يسوغ له مس كتابه القرآن و دخول المساجد و قراءه آيات السجده و نحوها.

لا أثر له بل لا بد من تحصيل العلم أو الاطمئنان بذلك.

الاحتياط ضعيف جدا و لا منشأ له.

فيه: أن إحراز المناطق لا يخلو عن إشكال بل منع لعدم الطريق إليه

و إن لم يمكن محوه أو قلنا بعدم وجوبه فيحرم إمرار اليد عليه حال الوضوء أو الغسل، بل يجب إجراء الماء عليه من غير مس أو الغسل ارتماساً أو لفّ خرقة بيده و المس بها، و إذا فرض عدم إمكان الوضوء أو الغسل إلا بمسه فيدور الأمر بين سقوط حرمة المس أو سقوط وجوب المائيه و الانتقال إلى التيمم (١)، و الظاهر سقوط حرمة المس، بل ينبغي القطع به إذا كان في محل و الفرض عدم شمول دليل حرمة المس للمقام لأن المماس تقتضى الاثنيته في الخارج و هي الماس و الممسوس و لا اثنيته فيه، فإذا لا يمكن الحكم بالحرمة بملاك حرمة المس.

بل الظاهر الانتقال الى التوضي بالاستنابه دون التيمم إذا المكلف ما دام متمكناً من الاغتسال أو التوضي بالاستنابه فلا تصل النوبه الى التيمم، فيدور الأمر في المسأله بين الوضوء بالمباشره و بينه بالاستنابه، و إن كان الأحوط ضمّ التيمم أيضاً بأن يتيمم أولاً ثم يتوضأ بالتسبب ثم بالمباشره. و أما إذا كان المنقوش في موضع التيمم فالظاهر وجوب الاستنابه فيه أيضاً لأن الأمر بالتيمم قد سقط لاستلزامه المس و هو محرّم و لا موجب لسقوط حرمة المس، فإذا لا محاله ينتقل الأمر الى الاستنابه ثم المباشره. نعم إذا لم يتمكن من الاستنابه فإن كان المنقوش في موضع التيمم سقطت حرمة المس و يجب عليه حينئذ الوضوء أو الغسل، و إن لم يكن في موضعه فالأحوط الجمع بين التيمم و بين الوضوء أو الغسل و إن كان الأظهر هو الانتقال الى التيمم.

ثم إن هنا فروعاً للشك في التيمم؛ كالشك في أنه تيمم أو لا، أو في أن هذا التيمم صحيح أو غير صحيح، أو أنه انتقض أو لا، أو أن هذه الصلاه التي صلاها و فرغ منها أو يصلّيها تيمم له أو لا، أو في وجود الحاجب على الماسح أو الممسوح أو غير ذلك، فإن حكم هذه الفروع كحكم فروع الشك في الوضوء، و قد تقدّم حكمها.



التيمم، لأن الأمر حينئذ دائر بين ترك الصلاة و ارتكاب المس، و من المعلوم أهميه وجوب الصلاة فيتوضأ أو يغتسل في الفرض الأول و إن استلزم المس، لكن الأحوط مع ذلك الجيره أيضا بوضع شيء عليه و المسح عليه باليد المبلله، و أحوط من ذلك أن يجمع بين ما ذكر و الاستنابه أيضا بأن يستنيب متطهرا بياشر غسل هذا الموضع، بل و أن يتيمم مع ذلك أيضا إن لم يكن في مواضع التيمم، و إذا كان ممن وظيفته التيمم و كان في بعض مواضعه و أراد الاحتياط جمع بين مسحه بنفسه و الجيره و الاستنابه، لكن الأقوى كما عرفت كفايه مسحه و سقوط حرمه المس حينئذ.

(هذا تمام الكلام في باب الطهاره و قد تم بعونه تعالى و فضله)

ص: ٣٧٢

(١) فيه اشكال حيث انه ليس بإمكاننا اثبات أنه لا حد لأقل النفاس بدليل، نعم قد يستدل عليه بوجوه..الأول: التمسك باطلاقات الأدله وعدم تقييد النفاس فيها بحد، ومقتضى ذلك إمكان كونه لحظه واحده.

والجواب: أنه لا اطلاق لشيء من روايات الباب من هذه الناحيه لأنها تصنف إلى مجموعتين..

الأولى: الروايات التي تحدد أقصى حد النفاس بأقصى حد الحيض وهو عشره أيام.

الثانيه: الروايات التي تحدد أقصى حد النفاس بأكثر من ذلك، كثمانيه عشر يوماً أو أكثر، ولا نظر فى شيء من المجموعتين إلى بيان أدنى حد النفاس، ولا إطلاق لهما من هذه الجبهه، فإنهما فى مقام بيان الحد الأقصى له، هذا إضافة إلى أنه لا يبعد أن يقال إن لسان. المجموعه الأولى ظاهر فى أن أدناه لا يقل عن ثلاثه أيام باعتبار أنها كلا تنص على أنها تجلس أيام حيضها وهى لا تقل عن ثلاثه أيام، ولا

تكون أكثر من عشره، ولا يدل شيء منها على وجوب الجلوس عليها بأقل منها.

الثانى: بروايه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن النفساء كم حد نفاسها حتى تجب عليها الصلاه؟ وكيف تصنع؟ قال: ليس لها حد».

والجواب.. أولاً: أن الروايه ضعيفه سنداً فلا يمكن الاعتماد عليها.

وثانياً: أن الظاهر منها كون السؤال عن حد نفاسها من حيث الكثره لا من حيث القله ولا أقل من إجمالها.

الثالث: بالاجماع المدعى عليه فى كلمات الأصحاب.

وفيه: أنه لا- يمكن الاعتماد عليه، إذ لا- طريق لنا إلى كشف ثبوته بين المتقدمين من الفقهاء، وعلى تقدير ثبوته فلا- نحرز أنه إجماع تعبدى.

٨١٠) مسأله : وإن كان إجراء الأحكام من حين الشروع (١)

(١) فيه إشكال بل منع لعدم الدليل على أن الدم الخارج منها أثناء الولادة دم نفاس، كما إذا خرج الدم منها حين ظهور رأس الولد، فإنه وإن كان مستنده إلى تحرك الولد وإنتقاله من مكان إلى مكان آخر، إلا أنه غير مشمول للروايات التي تدل على إنطاطه الحكم بالنفاس، وهي لا تنطبق على المرأة إلا إذا وضعت، فعندئذ هي نفاس ووليدها منفس ودمها الذي يقذفه الرحم بسبب الولادة دم نفاس، ولا

تنطبق عليها أثناء الولادة ما لم تلد.

ويؤكد ذلك أمران... .

الأول: موثقه عمار بن موسى عن أبي عبدالله: «في المرأة يصيبها الطلق أيام، أو يوماً، أو يومين، فترى الصفرة أو دماً؟ قال: تصلى ما لم تلد ..... الحديث»

بتقريب أن تقييد وجوب الصلاة عليها بعدم الولادة يدل بإطلاقه على أن الدم الخارج منها أثناء الولادة ليس بنفاس. ومثلها موثقه الأخرى.

ودعوى: أن المراد من قوله: «ما لم تلده أى ما لم تشرع فى الولادة لا ما لم تنته منها.

مدفوعه: بأن ذلك بحاجة إلى قرينه، والا فالظاهر منه وجوب الصلاة عليها ما لم تنته من الولادة.

الثانى: أكثر من عشره أيام، كما إذا طالت فتره الولادة يوماً أو أكثر واستمر بها الدم بعد الولادة إلى العشره، فحينئذ إذا كان عدد عاداتها عشره أيام، أو لم تكن ذات عاده عدديه فالعشره كلها نفاس، فإذا ضم إليها الدم فى فتره الولادة كان أكثر منها، وهو خلاف الروايات التى تنص على أن أقصى حد النفاس هو أقصى حد الحيض.

فالتبجيه: أنه لا دليل على أن الدم الخارج من المرأة أثناء الولادة دم نفاس وان خرج من الرحم بالذات اذ لا دليل على أن كل دم خرج من الرحم نفاس، بل

ص: ٣٧٤

النفاس هو الدم الذى يقذفه الرحم بسبب الولاده، وهذا الدم ليس بسبب الولاده وإنما هو بسبب تحرك الولد وشروعه فى الخروج من الرحم، ولكن مع ذلك كله كان الأحوط والأجدر بها أن تجمع بين تروك النفساء وأعمال المستحاضه.

(١) فى القوه إشكال بل منع، لما مر من أن المستفاد من مجموعه من روايات الباب بمناسبه الحكم والموضوع أن مبدأ النفاس من تاريخ رؤيه الدم، ومقتضى إطلاقها ان اقصاه عشره أيام، كما أن مقتضى سباقها العرفى ان أقصى زمن يمكن أن يكون الدم فيه دم نفاس هو العشره من تاريخ الولاده.

وفى ضوء ذلك إذا لم تر المرأه من تاريخ ولادتها دمه إلى اليوم الثامن، ورأت من اليوم التاسع كان ذلك نفاساً بمقتضى قاعده الإمكان، وهذه القاعده وإن لم تثبت فى باب الحيض لما ذكرناه هناك من أن المرأه لدى توفر الشروط العامه للحيض فيها إذا شككت فى دم أنه حيض تلجأ إلى إحدى القاعدتين، الأولى قاعده العاده، والثانيه قاعده الصفات دون قاعده الامكان إذ لا دليل عليها فى مقابلهما.

وأما فى هذا الباب، فبما أنه لا معيار للصفات فيه، ولا دليل على أنها ترجع فى مقام الشك إليها فتلجأ إلى هذه القاعده تطبيقاً لما تقدم

ثم ان مبدأ النفاس والعاده لما كان من اليوم التاسع فى المثال، فإذا استمر بها الدم إلى أن تجاوز العشره، فإن كانت ذات عاده عدديه جعلت عاداتها نفاساً والزائد إستحاضه، وإن كانت ناسيه أخذت بأكبر الاحتمالات للاستصحاب، والا جعلت العشره كلها نفاساً، أى من اليوم التاسع إلى اليوم الثامن عشر، وما بعدها إستحاضه.

ومن هنا يظهر أنه لا فرق بين أن ترى الدم بعد سبعة أيام من تاريخ ولادتها وهى مقدار عاداتها المفروضه فى المسأله، أو تراه قبلها، على أساس أن مبدأ عاداتها يحسب من تاريخ رؤيه الدم شريطه أن تكون فى ضمن العشره من تاريخ الولاده،

سواء أكانت في أولها أم آخرها أم وسطها.

وأما بناء على ما قواه الماتن تلا من أن مبدأ النفاس أى العشره من تاريخ الولاده فأيضاً لا يتم لأن المرأه إذا ولدت ولم تر الدم فى تمام ايام عادتها كسبعه أيام مثلاً، ثم رأت دماً وتجاوز عن العشره فهى وإن لم تكن مشموله للروايات التى تنص على أنها تجلس أيام عادتها لفرض أنها لم تر الدم فى تلك الأيام حتى يجب عليها الجلوس فيها وترك العباداته، الا أن الحكم بأن ما رآته من الدم ليس بنفاس لا- دليل عليه. فإن ما يمكن أن يتوهم مشموله للمقام هو إطلاق ما دل على أن ذات العاده إذا تجاوز دمها العشره جعلت الزائد على العاده استحاضه، بدعوى أن إطلاقه غير قاصر عن شمول هذه الصوره.

ولكن لا- أساس لهذا التوهم أصلاً، لأن مورده ما إذا رأت ذات العاده دمأ فى أيام عادتها واستمر بها بعد العاده إلى أن تجاوز العشره فإنها جعلت عادتها حيضاً إذا كانت فى باب الحيض ونفاساً إذا كانت فى باب النفاس، والزائد إستحاضه. وأما إذا لم تر الدم فى أيام عادتها وبعد الانتهاء منها رأت دماً وتجاوز عن المشره فهى غير مشموله لإطلاقه وخارجه عن موضوعه نهائياً، وحينئذ فإن كانت فى باب الحيض تلجأ إلى الصفات، فإن كان بصفه الحيض اعتبرته حيضاً، والا اعتبرته إستحاضه، وإن كانت فى باب النفاس تلجأ إلى قاعده الامكان وتجعله نفاسه إلى العشره من تاريخ الولاده، ومن هنا يظهر أن ما ذكره الماتن تى فى الفرع الثانى من أنها إذا رأت دماً فى بعض أيام العاده تكمل بما بعدها شريطه أن لا يكون العدد المكمل فوق العشره، لا يمكن اتمامه بدليل، بل مقتضى إطلاق ما دل على أن ذات العاده إذا تجاوز دمها العشره اعتبرت عادتها نفاسه دون الباقي، أن الزائد على العاده استحاضه إذا كان ما رآته من أيام العاده بمقدار معتد به كثلاثه أيام أو أكثر فإنه حينئذ لا يبعد كون هذه الصوره مشموله لإطلاقه، وأما إذا رأت من الماده يوماً

مسألة ٣: وإن رأت بعض العاده (١)

مسألة ٤: الأقوى عدم إعتباره فى الحيض المتقدم (٢)

واحد واستمر بها الدم إلى أن تجاوز العشره فالظاهر أنها غير مشموله له، وعليه فلا دليل على أن الدم الزائد على العاده ليس بنفاس فى هذه الصوره، وحينئذ فتلجأ إلى قاعده الامكان ومقتضاها إنه نفاس إلى العشره.

فالتتيجه: انه على مسلكه تا لا دليل على التكميل، فإن الدم الزائد على العاده أما إن كله نفاس بمقتضى قاعده الإمكان، أو أن كله ليس بنفاس بمقتضى الإطلاق.

وأما على ما بنينا عليه من أن مبدأ النفاس من تاريخ رؤيه الدم فمتى ما رأت الدم يحسب مبدأ النفاس من ذلك التاريخ شريطه أن تكون الرؤيه فى ضمن العشره من تاريخ الولاده، فما ذكره من الفرق بين الفرعين والحكم بأن الدم المرئى بعد العاده فى الفرع الأول ليس بنفاس، وفى الثانى نفاس كلا أو بعضا لا يبتنى على دليل صالح لتبرير الفرق بينهما.

(١) هذا هو الفرع الثانى الذى ذكره الماتن ع وقد ظهر حاله مما تقدم

(٢) هذا هو الصحيح، وإن كان المشهور إعتباره، وقد استدل على المشهور بهينه

أحدهما: دعوى أن النفاس حيض محتبس، ويترتب عليه تمام أحكام الحيض التى منها كون المرأه قد مرت بها قبل ذلك فتره طهر وسلامه من دم الحيض لا تقل عن عشره أيام.

والجواب ..أولا: أن هذه الجملة: «إن النفاس دم محتبس» لم ترد فى شىء من الروايات لا لفظا ولا معنى، بل صحيحه سليمان بن خالد قال: «قلت لأبى عبدالله: جعلت فداك الجبلى ربما طمئت، قال: نعم وذلك أن الولد فى بطن أمه غذاؤه الدم، فربما كثر فضل عنه، فإذا فضل دنقته، فإذا دفقته حرمت عليها الصلاه تدل على خلافها.

وثانيه: أنه لا- دليل على أن حكم الحيض المحتبس حكم الحيض غير المحتبس مطلقه الآ- فيما قام دليل على الخلاف، بل الأمر بالعكس وان اشتراكهما فى الحكم بحاجه إلى دليل.

. والآخر: موثقه عمار بن موسى عن أبى عبدالله: «فى المرأه يصيبها الطلق أياما أو يوما أو يومين فترى الصفرة أو دما، قال: تصلى ما لم تلد .. الحديثه بتقريب أنها تدل على أن المرأه إذا رأت دمه قبل الولاده فهو ليس بحيض وإن كان بلون الحيض.

والجواب.. أولا: أن من المحتمل أن يكون المراد من الصفرة فيها الماء الأصفر بقريته جعلها فى مقابل الدم، والأ لكان المناسب أن يجعلها فى مقابل الحمرة أو السواد، فيذن لو لم تكن الموثقه ظاهره فى الاحتمال الأول لم تكن ظاهره فى الاحتمال الثانى، فتكون مجمله، فلا يمكن الاستدلال بها..

وثانيا: على تقدير تسليم ظهورها فى الاحتمال الثانى، الا أنها لا تدل على إعتبار الفصل بأقل الطهر بين النفاس والحيض المتقدم، وإنما تدل على أن الدم الخارج من المرأه فى أيام الطلق ليس بحيض، وأما بالنسبه إلى الدم الخارج منها قبل هذه الأيام فهى ساكته عنه فترجع فيه إلى قاعده العاده أو الصفات، فإن كان فى وقت العاده فهو حيض وإن كان صفرة، وإن لم يكن فى وقتها فإن كان واجده

للصفه فكذلك، والآ فهو استحاضه.

(١) فى إطلاقه إشكال، والأظهر هو التفصيل بين ما إذا رأت المرأه دماً بعد نفاسها بفرته تقل عن عشره أيام فى موعد عادتها، وما إذا رأت دماً كذلك وأجدا للصفات، فعلى الأول تعتبر نفسها حائضا، وعلى الثانى تحتاط بالجمع بين الاجتناب عما تتركه الحائض والياتيان بما يطلب من المستحاضه، ولكن المعروف بين الأصحاب إعتبار الفصل بينهما بأقل الطهر مطلقه، فإذا رأت دمه بعد نفاسها

بفتره تقل عن العشره فهو ليس بحيض وإن كان في موعدها أو واجداً للصفه، وقد استدل على ذلك بأمرين:

أحدهما: بصحيحه عبدالله بن المغيره عن أبي الحسن الأول: «في امرأه نفست فتركت الصلاه ثلاثين يوماً، ثم طهرت، ثم رأت الدم بعد ذلك، قال: تدع الصلاه لأن أيامها أيام الطهر قد جازت مع أيام النفاس» بتقريب أن التعليل فيها بدل على إعتبار الفصل بينهما بأقل الطهر

ولكن يمكن المناقشه فيها بأن الصحيحه ظاهره في أن نفاسها استمر إلى ثلاثين يوماً ثم طهرت، وقد تقدم أنها معارضه من هذه الناحيه بالروايات التي تنص على أن أقصى النفاس هو أقصى الحيض لا أكثر، وتسقط حينئذ من جهه المعارضه، وعلى هذا فلا يعتبر في كون دمها حيضاً أن يكون بعد ثلاثين يوماً من الدم فضلاً عن مرور فتره طهر بعده لا تقل عن عشره أيام، بل لو لم تظهر ولم ينقطع الدم عنها

بعد الثلاثين ويقى مستمره فإنه حيض إذا كان في وقت العاده أو واجداً للصفه، بل الأمر كذلك إذا كان قبل الثلاثين، فلا يعتبر الفصل بأقل الطهر بين ثلاثين يوماً وبين الدم المتأخر في كونه حيضه، وعليه فلا بد من رد علم التعليل إلى أهله.

فالتليه: أن التعليل في الصحيحه لا ينطبق على مورده، فمن أجل ذلك لا يمكن الأخذ به.

والآخر: الروايات التي تنص على أن النفساء تجلس أيام عادتها ثم تغتسل وتعمل كما تعمل المستحاضه:

منها: صحيحه زراره عن أبي جعفر قال: «قلت له: النفساء متى تصلى؟ قال:

تقعد قدر حيضها وتستظهر بيومين، فإن انقطع الدم والا اغتسلت واحتشت واستنفرت وصلت.. الحديث». فإن قوله: «والا اغتسلت الخ، مطلق ولم يقيد بشيء على الرغم من أن المولى في مقام بيان وظيفتها، ومفتضى إطلاقه انه



استحاضه وإن كان في وقت العاده أو واجداً للصفه.

ومنها: صحيحه الأخرى عن أحدهما قال: «النفساء تكف عن الصلاه أيامها التي كانت تمكث فيها، ثم تغتسل وتعمل كما تعمل المستحاضه» .

ومنها: قوله في صحيحه يونس: «فإن رأته دماً صبيبه فلتغتسل عند وقت كل صلاه، فإن رأته صفرة فلتتوضأ ثم لتصل».

فالتتيجه: إن هذه الروايات في مقام بيان أن النفساء كالحائض، فكما أن الحائض تقعد أيامها وترتك العبادات فيها وإذا استمر بها الدم وتجاوز العشره أعتبرت نفسها مستحاضه بعدها وتعمل بأعمالها، فكذلك النفساء، ومقتضى إطلاقها عدم الفرق بين كون الدم في موعد العاده أو واجده للصفه أم لا، فإذن تصلح هذه الروايات أن تعارض روايات العاده والصفات، لأن نسبتها إلى كل واحده منهما نسبه عموم من وجه، ومورد الالتقاء هو ما إذا رات المراه دماً بعد إنتهاء نفاسها واستمر بها إلى أن تجاوز العشره وكان في موعد العاده أو واجد للصفات قبل أن تمر بها فتره طهر وسلامه ولا تقل عن عشره أيام، فإن مقتضى إطلاق هذه الروايات أنه إستحاضه، ومقتضى إطلاق روايات العاده أو الصفات أنه حيض، وعليه فمقتضى القاعده سقوط كلا الاطلاقين في مورد الالتقاء، والرجوع إلى العام الفوقى وهو عمومات أدله وجوب الصلاه والصيام عليها في هذه الحاله.

ولكن لا يبعد التفصيل في المقام بين روايات العاده وروايات الصفات، وتقديم إطلاق روايات العاده على إطلاق هذه الروايات على أساس أن روايات العاده أصرح وأقوى منها دلالة لدى العرف، حيث قد ورد في بعضها كما في معتبره يونس الطويله قوله: «إن ذلك قد صار لها وقتاً وخلقه معروفه تعمل عليه وتدع ما سواه، وتكون سنتها فيما تستقبل» وقوله فيها أيضاً: إن كانت لها أيام معلومه من قليل أو كثير فهي على أيامها وخلقتها التي جرت عليها، وغير ذلك،

(٨١٥) مسأله ه: فالنقاس من حين خروج ذلك البعض إذا كان معه دم (١)

(٨١٧) مسأله محكوم بالاستحاضه (٢)

فإن هذه الخصوصيات تؤكد دلالتها وتجعلها أقوى بنظر العرف، فمن أجل ذلك تتقدم عليها في مورد الالتقاء، ونتيجة ذلك أن الدم بعد العشره إن كان في وقت العاده فالأظهر أنه حيض وإن لم تمر بها فتره طهر لا تقل عن عشره أيام.

وأما روايات الصفات فيما أنه لا تتوفر فيها خصوصيه توجب قيمه دلالتها أقوى وأكبر فمن أجل ذلك يسقط إطلاقها في مورد الالتقاء ويرجع حينئذ إلى لعام الفوقى، ومقتضاه وجوب الصلاه والصيام عليها، ولكن مع ذلك كان الأحوط والأجدر بها وجوبا أن تترك ما تتركه الحائض وتعمل ما تعمله المستحاضه.

وعلى هذا فإذا استمر الدم بالنفساء وتجاوز العشره وبقي مستمره وشكت في أن عاداتها الشهرية قد جاءتها بعد نفاسها أولاً، فإن كانت ذات عاده وقتيه ورأت الدم في موعدها اعتبرته حيضه وإن لم يكن بلون الحيض، وإن رأتها في غير موعدها فإن كان بلون الحيض فإن لم يفصل بينه وبين النفاس بأقل الطهر تحتاط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه، ومع الفصل تعتبره حيضاً. وإن لم تكن ذات، عاده وقتيه، فإن تميز بعض الدم بالصفات اعتبرته حيضه مع الفصل بأقل الطهر والسلامه بينه وبين النفاس المتقدم، ومع عدم الفصل بذلك تحتاط كما مر،

وإن لم يتميز بأن كان جميع الدم بلون الاستحاضه ظلت عليها، وإن كان الجميع بلون الحيض تجعل في كل شهر سته أو سبعة أيام حيضاً كالمضطريه.

(١) على الأحوط الأولى كما مر تفصيله في المسأله (١).

(٢) في إطلاقه إشكال بل منع تقدم وجهه في المسأله (٤).

تممه المسأله الثانيه من باب النفاس وهى: تحتاط بالجمع بين اعمال النفساء والطاهر.

قد يقال: أن مقتضى اطلاق الروايات التى تنص على أن النفساء تقعد أيام عاداتها عدم الفرق بين استمرار الدم فى الأيام كلها، وانقطاعه بين فتره وأخرى مثال ذلك: إذا كانت عاداتها سبعة أيام، ورأت الدم من تاريخ ولادتها يومين ثم انقطع يوما أو يومين أو ثلاثه أيام، وبعد ذلك رأت دمها إلى انتهاء اليوم السابع فمقتضى اطلاق تلك روايات أن الدمين وما بينهما من التقاء المتخلل نفاس، ولا فرق فى ذلك بين ذات العاده وغيرها، فإن موردها وإن كان ذات العياده الأ أن المرتكز فى أذهان العرف منها أنها فى مقام بيان حكم النفساء تطبيقا للكبرى على الصغرى

والجواب: أن المتفاهم العرفى منها بمناسبه الحكم والموضوع الارتكازيه أن النفساء تقعد أيامها وتترك العبادات فيها من جهه وجود الدم كما هو الحال فى الحائض و إن شئت قلت: إن هذه الروايات لا نظر لها إلى بيان هذه الجهه، وإنما هى ناظره إلى بيان أمور أخرى..

الأول: إن النفساء تترك العبادات فى أيامها لمكان الدم.

الثانى: إن مبدأ النفاس من تاريخ رؤيه الدم فى ضوء مناسبه الحكم للموضوع، وأن هذه الأحكام أحكام الدم، فمن لم تره فلا موضوع لها.

الثالث: إن أقصى حد النفاس هو أقصى حد الحيض.

فالتنجيه: انه لا اطلاق لها من هذه الناحيه.

(٨١٧) مسأله ١: يستحب لها الاستظهار بترك العباده يوم(١)

ص: ٣٨٣

١- (١) بل الأقوى وجوبه بيوم واحد والزائد مستحب فاذا كانت النفساء ذات عاده عدديه اقل من عشره أيام واستمر بها دم النفساء وتجاوز عن عدد ايامها فان كانت واثقه ومتأكده بأنه سيستمر حتى يتجاوز عشره أيام من ابتداء رؤيه الدم اعتبرت ايام عاداتها نفساء والزائد استحاضه وان كانت تأمل انقطاع الدم قبل تجاوز العشره فعليها الاستظهار بيوم واحد بعد ايام عاداتها ثم هي مخيره بين أن تضيف يوما اخر او اكثر حسب اختيارها شريطه أن لا يزيد المجموع على عشره وبين أن تعتبر نفسها مستحاضه وان كانت واثقه بأنه سينقطع على العشره اعتبرت الزائد كله نفاسه. وهذا هو المستفاد من روايات الباب فانها تصنف الى ثلاث مجموعات: الأولى: تنص على وجوب الاستظهار بيوم واحد وتنفي وجوب الزائد صراحه وهي متمثله في موثقه مالك بن اعين. الثانيه: تدل على وجوب الاستظهار بيومين وتنفي وجوب الزائد نصه وهي متمثله في صحيحه زراره وغيرها. الثالثه: تدل على وجوب الاستظهار الى عشره ايام من ابتداء رؤيه الدم وهي متمثله في صحيحه يونس وعلى هذا فلا بد من رفع اليد عن ظهور المجموعه الثانيه والثالثه في وجوب الزائد بنص المجموعه الأولى في نفى وجوبه فالنتيجه ان الاستظهار بيوم واحد واجب وفي الزائد مستحب.

هذه تشمه التعليقه فى مر ١١ س ١٧.

ولكن هذا الجواب غير صحيح لأن الأمر بالعكس تماما فان ما دل على التقدير الاولى ناص فى عدم وجوب الاستظهار فى اكثر من يوم واحد وهو قوله لانى موثقه اسحاق بن جرير ان كان ايام حيضها دون عشره ايام استظهرت بيوم واحد ثم هى مستحاضه، فان قوله ثم هى مستحاضه ناص فى عدم وجوب الاستظهار فى ازيد من يوم واحد، وعلى هذا : فيما ان دل على سائر التقديرات ظاهر فى وجوبه فى الزائد فنرفع اليد عن ظهوره فيه بقرينه نص الأول ونحمله على الاستحباب فالنتيجه أن الاستظهار بيوم واحد واجب وفى الزائد مستحب أن للمرأة أن تعتبر نفسها فيه بمعنى ان للمرأة أن تضيف على حيضها اكثر من يوم واحد حسب اختيارها شريطه أن لا يزيد المجموع على العشره ولها أن تعتبر نفسها مستحاضه

فى ص ٩٩ س ١٢. بدل عباره : ولكن نص التقريب لا يتم.

تكون عباره التاليه: قد يجاب عن هذا التقريب بانه لا يتم.

ص: ٣٨٤





الأغسال... ٧

غسل الجنابه.... ٩

ما يتوقف على غسل الجنابه .... ١٦

ما يحرم على الجنب .... ١٧

ما يكره على الجنب ... ٢٥

كيفية الغسل واحكامه ..... ٢٦

مستحبات غسل الجنابه..... ٤٠

الحيض ..... ٥٠

اقل الطهر عشره ايام ..... ٥٤

الأحواط مراعاة الاحتياط فى الطهر بين ايام الحيض الواحد .... ٦١

قد تحصل العاده بالتمييز..... ٧٠

فى الحكم ترتب العباده مجرد رويه الدم بصفه أحيض اشكال ..... ٧٨

اذا تعارض الوقت والعدد فى ذات العاده يقدم الوقت ..... ٩٢

حكم تجاوز الدم عن العشره..... ١١١

احكام الحائض..... ١٢٧

الاستحاضه ..... ١٤٦

النفاس ..... ١٦٩

غسل مس الميت ..... ١٨١

احكام الاموات ..... ١٨٧

ما يتعلق بالمحتضر مما هو وظيفه الغير..... ١٩١





وجوب تجهيز الميت كفائي ... ١٩٥

مراتب الأولياء ..... ١٩٧

تغسيل الميت ..... ٢٠٠

اعتبار المماثله بين الغسل والميت .. ٢٠١

موارد سقوط غسل الميت..... ٢٠٥

كيفية غسل الميت ..... ٢١٠

شرائط الغسل ..... ٢١٤

تكفين الميت ..... ٢٢٢

الحنوط ..... ٢٣٥

الصلاه على الميت ... ٢٤١

كيفية الصلاه على الميت..... ٢٤٧

شرائط صلاه الميت ..... ٢٥٢

آداب الصلاه على الميت ..... ٢٦٢

الدفن..... ٢٦٥

مكروهات الدفن..... ٢٧٨

الاغسال المندوبه .... ٢٨٨

الاغسال المكانية... ٢٩٧

الأغسال الفعلية..... ٢٩٨

التيمم ... ٣٠٥

بيان ما يصح التيمم به ..... ٣٢٨

شروط التيمم .... ٣٣٢

كيفيه التيمم ..... ٣٣٧

أحكام التيمم ..... ٣٤٦

ص: ٣٨٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

